مناهج الصرفيين ومذاهبهم

في القرنين الثالث والرابع من الهجرة

تأليف

الدكتور حسن هنداوي

دار القلم

دمشق

مناهج الصرفيين ومذاهبهم

في القرنين الثالث والرابع من الهجرة

تأليف
الدكتور حسن هنداوي
الأستاذ المشارك في جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

دار القلم
دمشق

الطّبْعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٥٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة
مَوْضُوعُ البَحْثِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد رأيت الباحثين ينصرفون في دراساتهم للنحو العربي إلى الإعراب مبتعدين عن ميدان التصريف، فهم لا يذكرون منه إلا أمثلة قليلة توحي للقارىء بأن هذا العلم كان ولا يزال ذيلاً للإعراب، وكأنه لا يستحق أن يفرد بدراسة خاصة، وإنما تهيّب الناس خوض غماره لبعد غوره ودقة مسائله، وليس في وسع أي باحث أن يدعي أنه تابع للإعراب؛ لأن المتقدمين قد أفردوه بمصنفات منذ القرون الأولى، وانتهت إلينا أهم تلك المؤلفات؛ لذا رأيت أن أشق الطريق أمام الباحثين، فأخص هذا العلم ببحث أقصره على مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، وحددت مصطلح الصرفي بأنه هو الذي وضع كتاباً مستقلاً بالتصريف، ووصل إلينا هذا الكتاب، لأننا لا نستطيع أن نقف على منهج من لم ينته إلينا كتابه. والذين يصدق عليهم هذا الوصف في القرنين الثالث والرابع الهجريين ثلاثة:

١ ــ أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ ــ ٨٦٣م)[1]، فقد ألف كتاباً باسم

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني، مازن بني شيبان بن ذهل، وقيل مولى بني =

«التصـريف» ووصل إلينـا هذا الكتـاب بشـرح ابن جني المـوسـوم بـ«المنصف في تفسير كتاب التصريف لأبـي عثمان المازني».

٢ ـ أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ ـ ٩٨٧م)[١]، فقد صنف في التصريف كتاباً باسم «التكملة»، وانتهى إلينا هذا الكتاب.

= سدوس، نـزل في بني مـازن، فنسب إليهم. روى عن أبـي عبيـدة والأصمعي وأبـي زيد، وروى عنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدي وغيرهما. وكان إماماً في العربية متسعاً في الرواية وكان لا يناظره أحد إلا قطعه لقدرته على الكلام، وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه، وقال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبـي عثمان، وأخذ عن الأخفش، وقيل: لم يأخذ عنه إنما أخذ عن الجرمي، ثم اختلف إليه وقد برع، فكان يناظره. ومن تصانيفه: علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه، الألف واللام، التصريف، ولم يصل إلينا منها سوى كتابه في التصريف. وكان يقول: من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح.

انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٧: ٩٣ ـ ٩٤ ومراتب النحويين ص ١٢٦ ـ ١٢٩ وطبقات النحـويين واللغـويين ص ٨٧ ـ ٩٣ وأخبـار النحويـين البصريـين ص ٧٤ ـ ٨٥ والفهرست ص ٨٤ ـ ٨٥ ونزهة الألباء ص ١٤٠ ـ ١٤٥ وإنباه الرواة ١: ٢٤٦ ـ ٢٥٦ ووفيات الأعيان ١: ٢٥٤ ـ ٢٥٦ وبغية الوعاة ١: ٤٦٣ ـ ٤٦٦ وغيرها.

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان الفارسي، أخذ عن الزّجاج وابن السراج ومبرمان، وطوّف بلاد الشام، وقال كثير من تلامذته: إنه أعلم من المبرد، وبرع من تلامذته جماعة كابن جني وعلي بن عيسى الربعي، وتقدم عند عضد الدولة، وله صنف الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف، ومن تصانيفه: الحجة في علل القراءات السبع، والتذكرة، والمسائل الحلبيات، والبغداديات، والبصريات، والشيرازيات، والعسكريات، والأُغفال. وقال أبو طالب العبدي: ما كان بين سيبويه وأبـي علي أفضل منه، وكان عضد الدولة يقول: أنا غلام أبـي علي في النحو.

انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٧: ٢٧٥ ـ ٢٧٦ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠ والفهرست ص ٩٥ ونزهة الألباء ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣ ومعجم الأدباء ٧: ٢٣٢ ـ ٢٦١ ووفيات الأعيـان ١/ ٣٦١ ـ ٣٦٤ وبغية الوعاة ١: ٤٩٦ ـ ٤٩٨ وكتاب أبو علي الفارسي وإنباه الرواة ١: ٢٧٣ ـ ٢٧٥ وغيرها.

٣ ـ أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ ـ ١٠٠١م)[1] وقد وضع في التصريف الكتب الآتية:

- المنصف في تفسير كتاب التصريف لأبي عثمان المازني.
- سر صناعة الإعراب.
- التصريف الملوكي.

وهؤلاء الثلاثة هم موضوع البحث، غير أني لم أقتصرعلى هذه الكتب المستقلة بالتصريف، بل تجاوزتها إلى مصنفاتهم الأخرى التي اشتملت على كثير من مباحث التصريف، فاستقيت منها جزءاً كبيراً من مادة هذا البحث؛

---

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وقد صنف في ذلك كتباً أَبَرَّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه وقد اعتنى به، فما أحد أعلم منه به ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولا أحسن أحد إحسانه في تصنيفه، أخذ عن أبي علي الفارسي وصحبه أربعين سنة، وكان سبب صحبته إياه أن أبا علي اجتاز بالموصل، فمرّ بالجامع وأبو الفتح في حلقة يقرئ النحو وهو شاب، وكان بين يديه متعلم وهو يكلمه في قلب الواو ألفاً في قال وقام، فاعترض عليه أبو علي، فوجده مقصراً، فقال له: زببت قبل أن تحصرم، ثم قام أبو علي، فسأل عنه ابن جني وكان لا يعرفه، فقيل له: هو أبو علي الفارسي، فأخذ في طلبه، ولزمه من يومئذ إلى أن مات أبو علي، فتصدر مكانه ببغداد.وكان يتبحر في التصريف؛ لأن السبب في صحبته أبا علي، وتغربه عن وطنه، ومفارقة أهله مسألةٌ تصريفية. أخذ عنه الثمانيني وعبدالسلام البصري، وأبو الحسن السمسمي. ومن تصانيفه: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف في شرح تصريف المازني، والتنبيه في شرح مشكلات الحماسة وشرح ديوان المتنبي، واللمع، والمحتسب، والمبهج، والتمام، والتصريف الملوكي، وعلل التثنية، وغيرها.

انظر ترجمته في تاريخ بغداد ١١: ٣١١ ـ ٣١٢ والفهرست ص ١٢٨ ونزهة الألباء ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦ وإنباه الرواة ٢: ٣٣٥ ـ ٣٤٠ ووفيات الأعيان ٢: ٤١٠ ـ ٤١٢ ومعجم الأدباء ١٢: ٨١ ـ ١١٥ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢ ومقدمة كتاب الخصائص لمحققه محمد علي النجار، وكتاب ابن جني النحوي وغيرها.

لأن كثيراً من مسائل التصريف عند أبي علي الفارسي قد أشبع القول فيها وتقصاها في غير كتاب «التكملة» وينبغي في هذه الحال الرجوع إلى تلك المصادر للإحاطة بالموضوع من جوانبه كافة.

ويشتمل هذا البحث على تمهيد وبابين وخاتمة، وفي كل باب أربعة فصول:

أما التمهيد فقد بحثت فيه ما يلي:

١ ـ تعريف التصريف وموضوعه وأقسامه، وتحت كل عنوان من هذه العنوانات عرضت أقوال المتقدمين حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وأقوال المحدثين من علماء اللغة.

٢ ـ العلاقة بين الاشتقاق والتصريف، وأبنت في هذه الفقرة أن المتقدمين كانوا يمزجون بين المصطلحين بسبب شدة اتصالهما وتداخل حَدَّيْهما.

٣ ـ نشأة التصريف وسببها، فناقشت قضية الواضع الأول لعلم التصريف، وما ذهب إليه المتأخرون في هذه المسألة، وفندت أقوالهم.

٤ ـ غاية التصريف وأهميته ومدى حاجة الباحثين في اللغة إليه.

٥ ـ المؤلفات في التصريف حتى نهاية القرن الرابع الهجري.

□ **وأما الباب الأول**، فيعرض لمناهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع للهجرة، وقد جعلته أربعة فصول:

* **الفصل الأول: السماع**. وموضوعه مصادر المادة اللغوية التي استنبط منها الصرفيون أصولهم، وهي ثلاثة:

١ ـ **القرآن الكريم والقراءات**: وقد عرضت فيه شروط قبول القراءة عند القراء، وأقسام القراءات، وأوضحت المراد بالحديث النبوي «أنزل

القرآن على سبعة أحرف». وأتبعته بمنهج نحاة الكوفة في الاحتجاج بقراءات القرآن الكريم، فمنهج نحاة البصرة، وتلوته بمنهج الصرفيين، وناقشت كلاً منهم في القراءات التي طعن فيها أو رمى أصحابها باللحن، واستعنت في ذلك بعلم اللغة الحديث.

٢ ـ **الحديث النبوي**: وفيه استعرضت أقوال النحاة المتأخرين، وناقشتها، وعرجت على مذاهب المعاصرين، وللرد على المتأخرين فيما أثاروه من أن المتقدمين لم يحتجوا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم رجعت إلى كتبهم، وأَثبتُّ عدم صحة ما ادعاه المتأخرون. ثم شرحت موقف الصرفيين من هذه القضية، وذهبت إلى أنهم استشهدوا بالحديث النبوي، وبلغ بهم الأمر أن احتجوا بأحاديث لم ترد في كتب الحديث التي دُوِّنت في الصدر الأول، وأيدت هذا بنصوص الصرفيين في هذه المسألة.

٣ ـ **كلام العرب**: وتتبعت فيه قضية عصر الاحتجاج، والقبائل التي أُخذت عنها اللغة، وموقف المحدثين، وناقشت ما شاع عن الكوفيين من أنهم يأخذون اللغة من غير الفصحاء، وأوضحت السبب في ذلك، وبعد أن ذكرت منهج البصريين استغرقت منهج الصرفيين، وأثبت أنهم تأثروا بالأصوليين والمُحَدِّثين، وتتبعت القول في مسألة القبائل التي يحتج بكلامها، وعدم أخذ الصرفيين عن قبائل العرب كافة، والسبب في ذلك، والمقياس الذي اعتمدوه في الأخذ، والمذاهب التي انفردوا بها.

* **الفصل الثاني**: **القياس**. وقد تكفل هذا الفصل ببيان حد القياس عند القدماء والمُحْدَثين والأصوليين، وأركانه، ونشأته، وأهم الفروق فيه بين مدرسة الكوفة وبين مدرسة البصرة، وإثباتِ بطلان ما تلقاه الخلف عن السلف من

أن الكوفيين كانوا يقيسون على الشاذ، وعرضِ منهج البصريين، واستقصاء منهج الصرفيين، وذلك بالكشف عما أضافوه في هذا المجال، وإيضاح المنهج الذي التزموه، وإثبات أن القياس بلغ على أيديهم درجة لم يسبق له أن شهدها، وأنهم تأثروا في ذلك بعلماء الأصول.

* **الفصل الثالث: العلل الصرفية**. وقد قصرته على تصريف العلة، ونشأتها، وبيان شغف المتقدمين بها، وانتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن العلل عندالصرفيين، وأوضحت أنهم تأثروا بالفقهاء والمتكلمين، وأنهم حاولوا أن يلتمسوا العلل لما لم ينطق به العرب، ليثبتوا أن لهم حكمة في إهمال ما أهملوه مما تحتمله القسمة العقلية.

وحاولت في كل فصل من هذه الفصول أن أعرض أقوال المتقدمين والصرفيين على علم اللغة الحديث، واهتديت ـ بذلك ـ إلى تفسير كثير مما لم يهتدوا إلى تفسيره.

* **الفصل الرابع: الإجماع**. وقد ذكرت فيه تعريف الإجماع، وذهبت إلى أنه على ضربين: إجماع العرب، وإجماع النحويين، وأن ابن جني هو أول من بحث قضية الاحتجاج به في التصريف، وأنه اقتفى في ذلك أثر الأصوليين، وأوضحت منهج الصرفيين في هذه المسألة.

□ **وأما الباب الثاني** فقد قصرته على بيان مذاهب الصرفيين في القرنين الثالث والرابع من الهجـرة، ويقع في أربعة فصول:

* وقد عرضت في **الفصل الأول** مشكلة المدرسة البغدادية، وأثبتُّ بالدليل الواضح أنه ليس هناك سوى مدرستي الكوفـة والبصرة، وتتبعت مصطلح «البغداديين»، وأوضحت المراد منه بالرجوع إلى كتب المتقدمين، وإنما عقدت هذا الفصل لئلا يُعترض علي حين أحكم على الصرفيين بأنهم التزموا مذهب البصريين ببعض المسائل الفرعية التي انفردوا بها مما دفـع

بعض الباحثين إلى القول بأن أبا علي الفارسي، وابن جني من أعلام المدرسة البغدادية التي اعتقد بقيامها اعتماداً على بعض المسائل الجزئية التي لا تنهض دليلاً على انبثاق مدرسة جديدة.

* وأما **الفصل الثاني** فقد بحثت فيه مواقف الصرفيين من أعلام مدرستي الكوفة والبصرة؛ لأن ذلك ينير أمامنا السبيل في تبيان المذهب الذي التزموه.

والأصل الثاني الذي حددته للحكم على اتجاهاتهم الصرفية هو مواقفهم من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد عقدت لذلك الفصل الثالث، وتتبعت فيه مسائل التصريف التي اختلف فيها الفريقان.

والأصل الثالث الذي اعتمدته في هذه القضية هو عرض آرائهم التي انفردوا بها، وبيان الأصول العامة التي استندوا إليها. وهذا ما اشتمل عليه الفصل الرابع، كما تتبعت في آخره، مصطلح «أصحابنا» عند أبي علي الفارسي وابن جني، وأوضحت بالحجج البينة المراد من هذا المصطلح. وكان ذلك أحد الأدلة في الحكم على مذاهب الصرفيين.

وأما الخاتمة فقد لخصتُ فيها نتائج البحث التي توصلت إليها.

وإني لأرفع خالص الشكر والتقدير إلى أُستاذيَّ الجليلين الأستاذ الدكتور عوني عبدالرؤوف والدكتور عبدالهادي زاهر، فقد رعيا هذا البحث رعاية مُثْلَىٰ، وإلى إرشادهما يرجع الفضل في إصلاح اعوجاجه، وتقويم مُنّآده.

وأدعو اللّٰه عز وجل أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، عليه توكلت، وإليه أُنيب.

القاهرة في ٤ شعبان سنة ١٣٩٨هـ
٩ تموز سنة ١٩٧٨م

الدكتور حسن هنداوي

تمهيد
الدراسات الصرفية
حتى نهاية القرن الرابع الهجري

شاع مصطلح (النحو والتصريف) كثيراً حتى وقر في أذهان معظم الدارسين أن التصريف علم مستقل عن النحو، وليس فرعاً منه، وهذا المفهوم ليس جديداً، وإنما هو قديم قدم هذا العلم، فقد استعمله علماء العربية منذ القرن الثاني الهجري، ففي مجلس ضم أبا محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢هـ - ٨١٧م)، وعلي بن الحسن الأحمر (ت ١٩٤هـ - ٨١٠م) صاحب الكسائي، والفضل بن الربيع، سأل الفضلُ بن الربيع اليزيديَّ: من كان أعلم بالنحو: الكسائي (ت ١٨٩هـ - ٨٠٥م) أو أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ - ٧٧١م)؟ وكان أبو عمرو أستاذ اليزيدي، فقال اليزيدي: «أصلحك اللّه، لم يكن أحد بالنحو أعلم من أبي عمرو. فقال الأحمر: لم يكن يعرف التصريف. فقلت له: ليس التصريف من النحو في شيء، إنما هو شيء ولَّدناه[1] نحن، واصطلحنا عليه، وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيما ولَّد الناس»[2].

وكان أبو مسلم[3] مؤدب عبدالملك بن مروان (ت ٨٦هـ - ٧٠٥م) «قد

(١) انظر في تفسيرنا لمسألة توليد التصريف ما سيأتي في نشأة التصريف.
(٢) مجالس العلماء ص ١٧١.
(٣) لم أقف على تاريخ وفاته، لذا ذكرت تاريخ وفاة عبدالملك بن مروان.

نظر في النحو، فلما أحدث الناس التصريف لم يُحسنه، وأنكره»[1].

هذان النصان يدلان دلالة واضحة على أن الناس ـ في ذلك الزمن ـ كانوا يرون أن التصريف شيء آخر غير النحو، وأن لكل واحد من المصطلحين مدلولاً يختلف عن مدلول صاحبه.

وهذا المفهوم هو الذي انتشر بين معظم الباحثين في زماننا، وهو الذي يتلقنه الطلبة في الجامعات.

وعندي أن مصطلح (النحو) يشتمل على (التصريف) وأن الثاني فرع من الأول، وأن (النحو) يشتمل على علمين من علوم العربية، وهما: (الإعراب) و(التصريف)، فإذا ما أطلقنا مصطلح (النحو) فإنما نعني به هذين العلمين، وليس يلزم أن نُتْبِعه بمصطلح (التصريف) إذا كنا نقصده في حديثنا، ولا تتضح هذه الدلالة لهذا المصطلح إلا بعد أن نقف على تعريف كل من (النحو) و(التصريف) و(الإعراب). وهو ما سنوضحه في الفقرة الآتية.

* * *

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥.

تعريف التصريف وموضوعه وأقسامه

(١)
تعريف التصريف

التصريف في اللغة: التغيير، ومنه تصريف الرياح، وهو صرفها من جهة إلى جهة، وتحويلها من حال إلى حال جَنُوباً وشَمالاً وصَباً ودَبُوراً، إلى غير ذلك من أنواعها. وتصريف الحديث والكلام: تغييره بحمله على غير الظاهر[١].

وأما (الصرف) ــ وهو المصطلح الشائع في عصرنا ــ فمن معانيه في اللغة: أنه رد الشيء عن وجهه[٢]. والتقلب[٣].

وأما في الاصطلاح فقد اختلف النحاة والصرفيون في دلالته، ويمكن تلخيص آرائهم في ما يلي:

١ ــ التصريف هو البحث في أحوال الكلم العربية: الأسماء والصفات والأفعال الصحيحة والمعتلة، وما قيس على أبنية كلام العرب.

٢ ــ التصريف هو بناء كلمة لم تنطق بها العرب على مثال كلمة وردت

---

(١) اللسان (صرف) ١١: ٩١ والإعلال والإبدال مع تحقيق قسم الصرف من كتاب الكافي ص ١ ــ رسالة ماجستير للباحث.
(٢) اللسان (صرف) ١١: ٩٠.
(٣) اللسان (صرف) ١١: ٩٢.

عنهم، كبنائك من ضَرَبَ على وزن جَعْفَرٍ، تقول فيه: ضَرْبَبٌ، فتغيير حركات أحرف ضَرَبَ، ونظم أحرفها على حركات جَعْفَر هو التصريف، وهذا ما كان القدماء يطلقون عليها تارة «مسائل التصريف» وتارة «مسائل التمرين»وتارة ثالثة «مسائل البناء» ورابعة «أبنية التصريف». ونرى أن نسميه «القياس اللغوي» لأنه صوغ أمثلة لم ترد عن العرب قياساً على ما جاء عنهم، وإدخالها في كلامهم. وهذا ما سنعرض له بالتفصيل في فصل «القياس». وحيث أطلقنا هذا المصطلح فإنما نعني به هذه المسائل التي جعل المتقدمون الغاية منها على ضربين:

الأول: الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق به.

والثاني: التماس الرياضة به، والتدرب بالصنعة فيه[1].

٣ ـ التصريف هو تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة، وهذا يندرج تحته القياس اللغوي، والاشتقاق، وأبواب التصريف المعروفة من إعلال وإبدال وزيادة وحذف وإدغام ونحوها.

٤ ـ التصريف هو ما عَرَضَ في أصول الكلام من التغيير.

٥ ـ التصريف هو صوغ الأمثلة المختلفة من ماض ومضارع واسم فاعل واسم مفعول ونحوها من الجذر الأصلي.

هذا مجمل ما وقفت عليه من دلائل التصريف عند المتقدمين حتى نهاية القرن الرابع الهجري. وسوف نعرض الآن هذه التعريفات بشيء من التفصيل.

إن أقدم تعريف للتصريف وصل إلينا هو قول سيبويه (ت ١٨٠هـ ـ ٧٩٦م) «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة

---

(١) الخصائص ٢ : ٤٨٧ وانظر ٢ : ٩٢ والمنصف ١ : ٢١٥ والتصريف الملوكي ص ٨٨.

والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفِعْل»(١).

وهو المدلول الأول للتصريف الذي ذكرته منذ قليل. وقبل أن ندلي برأينا في تفسير عبارة سيبويه نرى أن نعرض تفسير شراح الكتاب لهذا التعريف.

لقد فهم السيرافي (ت ٣٦٨هـ ــ ٩٧٩م) من هذا النص أن التصريف إنما هو القياس اللغوي، وذلك بأن تَبني كلمة على وزن كلمة أخرى، كبنائك من ضَرَبَ على مثال جُلْجُلٍ، تقول فيه: ضُرْبُبٌ، فتغيير حركات أحرف ضَرَبَ، ونظم أحرف ضُرْبُب على الحركات التي في جُلْجُل هو التصريف عنده. وأما مصطلح (الفعل) الذي ذكره سيبويه فهو الميزان الصرفي ــ عند السيرافي ــ وذلك قولك: ضُرْبُب على وزن فُعْلُل(٢).

ولئن حالفه التوفيق في فهم مصطلح (الفعل) عند سيبويه فقد أخطأ في الوقوف على مقصود سيبويه بالتصريف، ومما لا ريب فيه أن القياس اللغوي الذي فسر به عبارة سيبويه ليس هو التصريف، لأنه يأتي في مرحلة تالية للتصريف، وينبغي ألا يُقْدِم عليه إلا من أتقن مباحث التصريف كالأبنية

---

(١) الكتاب ٢: ٣١٥.

(٢) قال في شرح كتاب سيبويه: «وأما التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى. والفعل تمثيلها (في الأصل: «بمثلها» وهو تحريف. والصواب ما أثبت: الباحث) بالكلمة ووزنها به، كقوله: ابن لي من ضَرَبَ مثل جُلْجُل، فَوَزَنّا جُلْجُل بالفعل، فوجدناه: فُعْلُل، فقلنا: ضُرْبُب. فتغيير (في الأصل: «فنعيد». وما أثبت من الحاشية، وهو الصواب: الباحث) الضاد إلى الضم، وزيادة الباء، ونظم الحروف التي في ضُرْبُب على الحركات التي فيها هو التصريف. والفعل هو تمثيله بفُعْلُل الذي هو مثال جُلْجُل» شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ٥٧٦ مخطوط.

والإعلال والإبدال والزيادة والإدغام. وهذا أمر يدركه من نظر أدنى نظر في هذه القضية، إذ كيف يبني أمثلة جديدة مقيسة على كلام العرب مَنْ لا علم له بخصائص اللغة والصيغ الأصيلة فيها، وما لحروف الكلم من أصالة وزيادة ووجوب إدغام أو تبيين وغيرها مما يشتمل عليه التصريف، وقد نبه على ذلك ابن جني (ت ٣٩٢هـ ــ ١٠٠١م)، وأوضح أنه ينبغي ألا يُقدم على القياس اللغوي أحد إلا بعد أن يُناهِض علم التصريف إتقاناً، ويُثابِته عرفاناً، ويُحكم أصوله، ويقف على أسراره ودفائنه، ويعرف خصائص هذه اللغة[١].

وأما الرماني (ت ٣٨٤هـ ــ ٩٩٤م) فالتصريف ــ عنده ــ إنما هو تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة، وبعبارة أخرى: هو التغيير الذي يلحق الكلمة كالزيادة والإعلال والإبدال والإدغام، أو هو البحث في بنية الكلمة حال إفرادها[٢]. وهذا ما أراده سيبويه في تعريف التصريف،

---

(١) قال منبهاً على صعوبة المسائل التي أوردها في المنصف بعد أن فرغ من شرح تصريف المازني وتفسير ما فيه من الغريب: «فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت فصلاً من المسائل المشكلة العويصة التي تشحذ الأفكار، وتروض الخاطر. وليس ينبغي أن يتخطى إلى النظر في هذه المسائل من لم يُحكم الأصول قبلها، فإنه إن هجم عليها غير ناظر فيها قبلها من أصول التصريف الموطئة للفروع لم يحظ منها بكبير طائل، وصعبت عليه أيما صعوبة وكان حكمه في ذلك حكم من أراد الصعود إلى قُلة جبل سامق في غير ما سبيل، أو كجازع مفازة لا يهتدى لها بلا دليل»: المنصف ١:١.

(٢) قال في شرح كتاب سيبويه تحت عنوان (أبواب التصريف): «باب ما تجعله زائداً. الغرض فيه أن يبين ما يجوز أن يكون زائداً من الحروف مما لا يجوز. مسائل هذا الباب: ما الذي يجوز أن يكون زائداً من الحروف وما الذي لا يجوز، ولم ذلك، ولم وجب أن يكون باب الزائد مما ليس بزائد من التصريف، وما التصريف، وما قسمته، وما الحروف التي يجوز أن تكون زائدة، وما الذي يجمعها في اللفظ.

وباب الزائد مما ليس بزائد من التصريف، لأنه تغيير يلحق الكلمة بزيادة أو حركة أو إبدال أو نحو ذلك.

والتصريف تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة، وهو خلاف تغيير الإعراب، لأنه مع سلامة الصيغة، وتغيير التصريف مع انتقاص الصيغة» شرح كتاب سيبويه للرماني: المجلد الخامس ــ مخطوط بغير أرقام.

لا ما ذهب إليه السيرافي. وأما (الفعل) في عبارة سيبويه فليس مرادفاً للتصريف، وإنما هو الميزان الصرفي كما ذكر السيرافي.

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه في تفسير عبارة سيبويه ما ذكره ابن السراج (ت ٣١٦هـ ـ ٩٢٩م) من أن الصرفيين أرادوا بالتصريف: «ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير»[1].

وأما ابن جني فقد كان للتصريف عنده ثلاثة مدلولات وهي:

الأول: التنقل في الأزمنة من ماضٍ وحاضر ومستقبل ونحوها.
والثاني: القياس اللغوي.
والثالث: تنقل أحوال الكلمة، وتعاور الزيادة إياها.

أما المدلول الأول فيدل عليه قوله: «معنى قولنا: التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول ـ وسنوضح قولنا الأصول ـ فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها، والتصريف لها، نحو قولك: ضَرَبَ، فهذا مثال الماضي، فإذا أردت المضارع قلت: يَضْرِبُ، أو اسم الفاعل قلت: ضارِب، أو اسم المفعول قلت: مَضْرُوب، أو المصدر قلت: ضَرْباً، أو فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه قلت: ضُرِبَ، وإن أردت أن الفعل كان من أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت: ضارَبَ، فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت: استضرب، فإن أردت أنه كَثَّر الضرب وكَرَّره قلت: ضَرَّبَ، فإن أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه، مع اختلاج وحركة، قلت: اضْطَرَبَ.

وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب. فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني

---

(١) الأصول، لابن السراج ٢: ٥٣٧ ـ رسالة دكتوراه.

المفادة منها وغير ذلك»[1].

ويدل على المدلول الثاني قوله: «التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ، فتبني منه مثل جَعْفَر، فتقول: ضَرْبَبٌ، ومثل قِمَطْرٍ: ضِرَبٌ، ومثل دِرْهَم: ضِرْبَب، ومثل عَلِمَ: ضَرِبَ، ومثل ظَرُفَ: ضَرُبَ، أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة»[2].

وأما المدلول الثالث فقد نص عليه في قوله محتجاً لكون ذوات الثلاثة أكثر الأبنية: «ومن هنا صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة؛ لأن الزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها، ولست أعني بالتصريف ها هنا التنقل في الأزمنة نحو ضَرَبَ، ويَضْرِبُ، وسَيَضْرِبُ، وإنما أريد تنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إياها»[3].

والمدلول الأول للتصريف عند ابن جني إنما هو في الحقيقة الاشتقاق، غير أن ما نعلل به لأبي الفتح هذا المفهوم إنما هو ملاحظة المعنى اللغوي في المعنى الاصطلاحي للتصريف، فإذا التصريف في اللغة هو التغيير، والاشتقاق هو تغيير الصيغة إلى صيغ أخرى تخالفها في الوزن، فليس هنالك ما يمنع أبداً من إدراج الاشتقاق في التصريف.

وأما المدلولان الآخران فلا يخرجان عما حد به سيبويه التصريف.

وأما المحدثون من علماء اللغات فيرون أن مصطلح (الصرف) مرادف لمصطلح آخر، هو (بناء الكلمة)، وعندي أنهم إنما أطلقوا عليه هذا

---

(١) التصريف الملوكي ص ٥ ــ ٦.

(٢) المنصف ١:٣ ــ ٤.

(٣) المنصف ٣٢/١.

المصطلح لأنه ميدان علم الصرف، ويرى الدكتور محمود فهمي حجازي أن مجال «البحث في الصرف أو بناء الكلمة هو دراسة الوسائل التي تتخذها كل لغة من اللغات لتكوين الكلمات من الوحدات الصرفية المتاحة في تلك اللغـــة»(١).

والوحدة الصرفية هي ما يطلق عليه الغربيـون مصطلح (مـورفيم ـ Morpheme)، وقد قال ماريوباي في تعريفه وأقسامه: «ويعرف المورفيم على أنه أصغر وحدة ذات معنىً. فبينما النحو التقليدي قد يصف (Dogs) أنها تشتمل على أصل هو (Dog) ونهاية تصريفية تفيد الجمع هي (s)، يصف علم اللغة التركيبـي الحديث (Dog) و (s) على أنهما مورفيمان، أو وحدتان ذواتا معنىً، تحمل إحداهما المعنى الأساسي للكلمة، وتحمل الثانية فكرة الجمع الإضافية. وعلى كل حال فالتفرقة بين اللفظين ربما تتم عن طريق تسمية الأول باسم المورفيم الحر (Free morpheme)، أي الذي يمكن أن يستعمل بمفرده، والثاني (s) باسم المورفيم المتصل (Bound morpheme)، أي الذي لا يستعمل منفرداً، وإنما متصلاً بمورفيم آخر»(٢).

فالوحدة الصرفية قد تكون كلمة أو جزءاً من كلمة(٣)، وهي المصطلح الأساسي في التحليل الصرفي الحديث(٤). «وفي الصرف مورفيمات لها أسماء خاصـة، كالـطلب، والصيرورة، والمـطاوعة، والتعـدي، واللزوم، والافتعال، والتكسير، والتصغير، والوقف»(٥).

---

(١) مدخل إلى علم اللغة ص ٥٦.
(٢) أسس علم اللغة ص ٥٣ ـ ٥٤ وانظر ص ١٠١ ـ ١٠٢ ومدخل إلى علم اللغة ص ٥٧ و٥٨ ـ ٦٠ ومناهج البحث في اللغة ص ١٧٠ و١٧٢.
(٣) دراسات في علم اللغة ص ٢٢٠.
(٤) مدخل إلى علم اللغة ص ٥٦.
(٥) مناهج البحث في اللغة ص ١٧٣.

وعلم الصرف عند ماريوباي هو العلم الذي يختص بدراسة الصيغ[1]. ويرى الدكتور كمال بشر «أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها، وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة... هي صرف»[2]. «ودراسة العلاقة بين الصيغة والصيغة هي علم الصرف»[3] عند الدكتور تمام حسان.

والصيغة هي العلامة الصرفية التي تدل على المورفيمات، فمورفيم الطلب تدل عليه صيغة استفعل، ومورفيم التكسير تدل عليه صيغ التكسير، ومورفيم التعدي تدل عليه صيغة أَفْعَلَ، ومورفيم اللزوم تدل عليه صيغة فَعُلَ[4].

ولكل صيغة معنىً وظيفي خاص هو المورفيم، كالمشاركة في صيغة فاعَلَ[5].

ويفرق علم اللغة الحديث بين الوحدات الصرفية والصور الصرفية (allomorphes)، فالصور الصرفية لها وجود مباشر منطوق مسموع، وأما الوحدة الصرفية الجامعة للصور الصرفية فهي موجودة غير أنه وجود غير مباشر، وذلك نحو ضَرَبَ واضطرب، فالفرق بين الصيغتين من ناحية البنية الصرفية هو الفرق بين قرب واقترب، لكن التغيير ليس واحداً من الناحية الصوتية على الرغم من اتحاد الوظيفة في بنية اللغة، ومثل ذلك أمر التاء والدال في قرب واقترب من جانب، وزهر وازدهر من الجانب الآخر، فكل من الطاء والتاء والدال تأتي في جوار صوتي بعينه، وتدخل إحداها في هذه البنية، ويقودنا هذا إلى القول بوجود

---

(١) أسس علم اللغة ص ٥٣.
(٢) دراسات في علم اللغة ص ٢٢١، وانظر ص ١٢.
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٥٣.
(٤) مناهج البحث في اللغة ص ١٧٣.
(٥) مناهج البحث في اللغة ص ١٧٤.

ثلاث صور صرفية لوحدة صرفية واحدة[1].

وإذا كان التصريف عند الصرفيين العرب يبحث في التغيير المختص بالكلم المفردة، فيتناول الإعلال والإبدال والحذف والزيادة والإدغام فإن التغيير عند علماء اللغة الغربيين المحدثين على ضربين:

أحدهما: تغيير صرفي محض.

وثانيهما: تغيير شامل.

ومن الضرب الأول التغيير في صوت العلة من (Foot) إلى (Feet) ومن (man) إلى (men)، فهم يعدون تغيير صوت العلة في المثالين المذكورين إلى صوت آخر من أصوات العلة، أقول: يعدون هذا تغييراً صرفياً محضاً، ويدرجونه تحت مصطلح الإبدال (replacement) ومعناه تغيير أحد فونيمات الكلمة للحصول على صيغة نحوية مختلفة، وعلى هذا فالكلمة (Feet) تمثل صيغة إبدالية حلت محل اللاحقة العادية (S) التي تلحق آخر المفرد للدلالة على الجمع.

وأما التغيير الشامل فهو تغيير في شكل الأصل يتناول الصيغة كلها، ولا يقتصر على بعض الفونيمات، كما في (Went) ماضي (Go) و(was) ماضي (to be) و(worse) التي هي صيغة التفضيل لكلمة (bad)[2].

والتصريف في علم اللغة الحديث هو ثاني أربعة مستويات تندرج تحت مصطلح (علم اللغة) الذي يُعنىٰ بدراسة المستويات الأربعة، وهذه المستويات هي[3]:

---

(١) مدخل إلى علم اللغة ص ٥٨.

(٢) أسس علم اللغة ص ١٠٦ (الحاشية ١).

(٣) أسس علم اللغة ص ٤٣ ــ ٤٤، وانظر دراسات في علم اللغة ص ١٢ ــ ١٤، ومدخل إلى علم اللغة ص ١٨.

١ ــ مستوى الأصوات.
٢ ــ مستوى الصرف.
٣ ــ مستوى النحو.
٤ ــ مستوى المفردات.

وقد عرف ماريوباي مستوى الصرف بقوله: «مستوى الصرف (morphology) أو مستوى دراسة الصيغ اللغوية وبخاصة تلك التغييرات التي تعتري صيغ الكلمات، فتحدث معنىً جديداً، مثل اللواحق التصريفية (inflectional endings)، على سبيل المثال (S) التي تضاف إلى (cat) فتصيّرها جمعاً. والسوابق (prefixes) مثل (re) قبل (tell) لتعطيها معنى يخبر مرة ثانية. والتغييرات الداخلية (internal changes) مثل تغيير حرف العلة في (Sing) إلى (sang) لإفادة الماضي»[١].

وكذلك الحال عند علماء اللغة المحدثين من العرب، فاللواحق في العربية عندهم كثيرة، منها اللواحق الخاصة بجمع المذكر السالم كالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر، وكذلك جمع المؤنث السالم كالألف والتاء المضمومة في الرفع والألف والتاء المكسورة في النصب والجر. وأما السوابق فكالميم التي تؤدي عدة وظائف، منها الدلالة على اسم الفاعل من غير الثلاثي مثل مُكْرِم، واسم المفعول منه مُكْرَم. والتغييرات الداخلية مثل وزن فاعِل، فهو أحد الأبنية الصرفية، ويعبر عمن قام بالشيء[٢].

فالتصريف في علم اللغة الحديث يبحث في الوحدات الصرفية (المورفيمات) التي تؤدي وظائف محددة في الصيغ.

(١) أسس علم اللغة ص ٤٣ ــ ٤٤.
(٢) مدخل إلى علم اللغة ص ١٩.

فهو يختلف عن التصريف عند المتقدمين من الصرفيين العرب الذي كانوا يرون أن التصريف يختص بالبحث في ضربين من التغييرات التي تعتري أبنية الكلم:

الأول: هو التغيير الذي يحدث في الأبنية ويترتب عليه تغيير في المعنى، وهو التغيير الذي يكون لغرض معنوي، كالأمثلة السابقة التي يعرض لها التصريف في الدرس اللغوي الحديث.

والثاني: هو التغيير اللفظي الذي لا يؤدي إلى تغيير في المعنى، وذلك كتغيير (قَوَلَ، وبَيَعَ) من الأجوف و(غَزَوَ، ورَمَيَ) من الناقص إلى قال، وباع، وغزا، ورمى بقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله.

وهذا التغيير لا يترتب عليه أي تغيير في المعنى، وإنما هو قائم على قضية الأصل الافتراضي الذي كان سمة بارزة في منهج الصرفيين، فقد آمنوا بفكرة الأصل المتخيل لأبنية الكلام، وطبقوها في مباحث التصريف، وسوف نعرض هذه المسألة وموقف علم اللغة الحديث منها في فصل السماع، غير أن ما ينبغي أن نشير إليه هنا في هذه القضية، هو أن المحدثين من علماء اللغات يُدْرِجون هذا التغيير اللفظي في علم الأصوات، ويخرجونه من التصريف؛ لأنه تغيير لا يؤدي وظيفة جديدة غير الدلالة التي كانت للصيغة قبل أن يحدث التغيير فيها.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن المحدثين يرون أن التصريف لا يقوم إلا على ما يقرره علم الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود، فهو يعتمد عليه اعتماداً كلياً، والظواهر الصوتية تلعب دوراً بارزاً في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها حتى إن فيرث قال: لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات[1]. والنحو يقوم على ما يقدمه له علم التصريف.

(١) علم اللغة العام ـ الأصوات ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

وهذا التقسيم الذي يمثل مجالات علم اللغة الحديث بالإضافة إلى مستوى المفردات أو ما يسمونه بالدلالة، أقول: هذا التقسيم ينطلق من الوحدات الصغيرة في اللغة إلى الوحدات الكبيرة[1].

ولذلك رأى المحدثون أن تأخير التصريف عن النحو يذهب بالغرض الأساسي من دراسته، وذلك أنه خادم للنحو وممهد له، وذلك يقضي بالبدء بدراسة التصريف ومسائله لتكون مُعَدّة في يد الباحث النحوي، فتقديمه على النحو أمر ضروري يدعو إليه التقليد اللغوي الحديث[2].

وهذا المنهج ليس بجديد على التصريف العربي كما يبدو لأول وهلة، وإنما هو قديم قدم هذا العلم، فقد رافقه في أطوار حياته كافة، منذ نشأته حتى مرحلة شبابه واكتماله في أول أثر وصل إلينا متكاملاً في النحو والتصريف والأصوات، وهو كتاب سيبويه، إذ نرى معظم مسائل التصريف التي عالجها سيبويه تعتمد على الأصوات اعتماداً مباشراً، وذلك لا يخفى على من نظر في (الكتاب) وكان له أدنى إلمام بهذه العلوم، وتفسير سيبويه مسائل التصريف تفسيراً صوتياً في ثنايا كتابه يدل على أن علم الأصوات لم يوجد فجأة عند إمام النحاة، وإنما بلغ مرحلة نضجه وكماله على يديه.

وسيبويه ــ وإن بدأ كتابه بالنحو، فالتصريف، فالصوتيات التي طبقها في باب الإدغام ــ لم ينص على أن هذا الترتيب هو الترتيب المنطقي، وإنما فعل ذلك للعلة التي ذكرها ابن جني بعد أن نص على أن المنطق يقضي بأن يُقَدَّم علمُ التصريف على علم النحو في قوله: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو لمعرفة أحواله المتنقلة... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن

(١) مدخل إلى علم اللغة ص ١٨.
(٢) دراسات في علم اللغة ص ٢٢٣.

معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بُدىء قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال»[١].

وهذه حجة قوية عندي وإن لم تعجب بعض الباحثين المعاصرين[٢]. ثم إن ابن جني قد طبق ذلك بصورة عملية في كتابه «سر صناعة الإعراب» الذي يُعَدّ بحق ـ مع كتابيه: المنصف والخصائص ـ مفخرة علم الأصوات وعلم التصريف في العربية، وكأن النساء قد عقمت أن تلد مثل أبـي الفتح في هذا المجال، فـ«ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ما له، فقد وقع عليها من ثمرات الأعراب»[٣]. وهو «من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنف في ذلك كتباً أَبَرَّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه»[٤]. وكتبه أكبر شاهد على رسوخ قدمه في هذا العلم.

أقول: لقد طبق أبو الفتح المنهج الذي أشار إليه من وجوب تقديم علم التصريف على النحو في كتابه «سر صناعة الإعراب»، إذ قدم الحديث في الأصوات على مباحث التصريف التي تشكل موضوع الكتاب وإن تخللتها بعض المسائل النحوية، فكما أنه رأى ضرورة تقديم التصريف على النحو؛

---

(١) المنصف ١: ٤ ـ ٥ وقد نص على ذلك قبله أبو عثمان المازني، قال: «والتصريف إنما ينبغي أن ينظُر فيه من قد نقّب في العربية، فإن فيه إشكالاً وصعوبة على من ركبه غير ناظر في غيره من النحو» المنصف ٢: ٣٤٠.

(٢) دراسات في علم اللغة ص ٢٢٤.

(٣) دمية القصر وعصرة أهلِ العصر ص ١٤٨١.

(٤) معجم الأدباء ١٢: ٨١ ـ ٨٣.

لأن التصريف لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو لمعرفة أحوال المتنقلة، ومنطق البحث يقضي بأن يبدأ بمعرفة ذات الشيء الثابتة التي هي منطلق لمعرفة حاله المتنقلة، كذلك ينبغي على من أراد معرفة التصريف أن يبدأ بمعرفة الأصوات؛ لأن التصريف يبحث في الأبنية التي تتألف من الأصوات اللغوية، ومعرفة المادة التي يُبْنَى منها يجب أن تكون قبل معرفة البناء، وقد فعل ذلك ابن جني، فقدم لكتابه «سر صناعة الإعراب» بمقدمة في أصوات العربية، تكلم فيها كلاماً في الأصوات لم يصل إليه المحدثون إلا بعد الاستعانة بالمعامل اللغوية، وَوَصَفَ أصوات العربية وصفاً دقيقاً من غير أن يكون لديه ما هو متوفر عند المحدثين من أجهزة علمية دقيقة، وإنما كانت وسيلته في ذلك حسه المرهف، وملاحظته القوية، وفهمه الصحيح، وذوقه الحروف بجهازه الصوتي الذي هداه إلى مقاييس صحيحة في هذا المجال.

غير أن ترتيب مجالات علم اللغة على النحو الذي ذكرناه ليس بمتفق عليه عند جميع اللغويين المحدثين، فهناك كثير من الغربيين يذهبون في ترتيب مستويات التحليل اللغوي إلى ما فعله سيبويه وتبعه عليه جمهور النحاة العرب من البدء بالنحو، فالتصريف، فالأصوات، «وقد ظهرت في السنوات الأخيرة اتجاهات عند بعض اللغويين الأميركيين والأوروبيين تنطلق في التحليل اللغوي من الوحدات الكُبْريات إلى الوحدات الصُّغْريات، ولذا فهي تبدأ بتحليل الجملة، وتنتهي بالتحليل الصوتي»(١).

ولكي يتضح ما كنا قد شرعنا فيه من تحديد مصطلحي (النحو) و(التصريف) نرى لزاماً علينا أن نعرض تعريف (النحو) و(الإعراب) بعد أن وقفنا على حد مصطلح (التصريف).

فما زعمناه من أن (التصريف) جزء من (النحو) يشهد بصحته قولُ

---

(١) مدخل إلى علم اللغة ص ٢٠. وفيه: «... من الوحدات الكبيرة إلى الوحدات الأصغر...».

ابن السراج: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب. وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب علـم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فَعَلَ مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام، وباع»[1].

فنحن نرى أن أبا بكر قد ذكر في حد النحو مقياساً من مقاييس التصريف، وهو المثال الأخير، وهذا المقياس هو «أن الياء والواو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً»[2]، وهذا أصل من أصول الإعلال الذي يعد أهم أبواب التصريف. فهذا أحد ما نستدل به على أن مصطلح (التصريف) عند المتقدمين يندرج تحت مصطلح (النحو).

و (النحو) و (الإعراب) عند أبي القاسم الزَّجّاجي (ت ٣٣٩هـ - ٩٥٠م) عَلَمان على مُسَمّىً واحد، أما تسمية النحو إعراباً فقد رُوعِي فيها المعنى اللغوي لمصطلح (الإعراب)؛ لأن معناه البيان، يقال: أعربَ الرجلُ عن حاجته إذا أبان عنها، وبما أن الحركات في أواخر الأسماء والأفعال تدل على المعاني، وتفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف ونحوها من معاني النحو، فقد سموها إعراباً، وأما تسمية الإعراب نحواً فإنما هي سماعية ولا علاقة بين الاسم والمسمى[3].

---

(١) الأصول ١: ٣٧.

(٢) انظر تفسير هذا المقياس وأقوال المحدثين فيه في فصل السماع.

(٣) قال: «النحو اسم لهذا الجنس من العلم... والإعراب أصله البيان، يقال: أعربَ الرجلُ عن حاجته إذا أبان عنها، ورجل مُعْرِب، أي مُبِين عن نفسه... هذا أصله، ثم إن النحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتُبين عنها سموها إعراباً، أي بياناً، وكأن البيان بها يكون، كما يُسَمّون الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً له. ويسمى النحو إعراباً، والإعراب نحواً، سماعاً؛ لأن الغرض طلب علم واحد»: الإيضاح في علل النحو ص ٩١.

فهو قد قصر (النحو) على البحث في الأثر الذي تحدثه العوامل في أواخر الكلم حال انتظامها في جمل. وإن كان قد أصاب في تخصيصه (الإعراب) بالبحث في أحوال أواخر الكلمات بعد تركيبها فقد جانَبَ الصواب ـ عندي ـ في جمعه بين المصطلحين وإطلاقهما على مُسَمّىً واحد. وأَمْثَلُ ما يُصرف إليه نص أبي القاسم هو أن كل واحد من هذين المصطلحين كانت تطلقه جماعة من النحاة على علم النحو، وليس أن النحويين جميعاً كان لهذين المصطلحين عندهم مدلول واحد كما ذكر الزجاجي.

ويدل على صواب ما ذكرناه من اندراج مصطلح (التصريف) تحت مصطلح النحو قول أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ ـ ٩٨٧م) في حد النحو: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[1]، ألا ترى أن من مقاييسهم المشهورة: «كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب» فهذا قد استنبطوه من استقراء كلام العرب، ومن هذه المقاييس أيضاً: «إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً» وهذا مستنبط من استقراء كلام العرب أيضاً، وهو من أقيسة التصريف الكبرى عند التصريفيين المتقدمين، وكلا المثالين داخل تحت الحد الذي حد به أبو علي (النحو).

وقد كان أبو علي أكثر دقة من ابن السراج والزجاجي في تحديد المصطلحات ومدلولاتها، فقسم النحو قسمين:

الأول: هو التغيير الذي يلحق أواخر الكلم. وهذا على ضربين عنده.

أحدهما: تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل، وهو الذي يُسَمَّى الإعراب، ويكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وهو الذي ضمنه كتاب «الإيضاح».

---

(١) التكملة ص ١ ـ رسالة ماجستير.

وثانيهما: تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل، وذلك كالتحريك لالتقاء الساكنين، وإسكان المتحرك في الوقف، ونحوهما.

وهذا الضرب وإن أشبه المُعرب في أنه تغيير يلحق أواخر الكلم فليس بإعراب؛ لأن التغيير فيه لم يحدث بسبب اختلاف العوامل.

والثاني من قسمي النحو: هو التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، كالتثنية والنسب، والمقصور والممدود، والعدد، والتأنيث والتذكير، والجمع، والتصغير، والمصادر، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، والتصريف، والإدغام، ونحوها[١].

غير أن ما يؤخذ على أبي علي أنه لم يضع مصطلحاً لهذا القسم، ولا للضرب الثاني من القسم الأول وإن كانت كلها يجمعها مصطلح (النحو).

وأما الرماني فالإعراب عنده هو المقابل للتصريف، وليس النحو[٢] الذي جعله الزبيدي (ت ٣٧٩هـ ــ ٩٨٩م) مقابلاً للتصريف[٣]. وتبعه في ذلك ابن جني[٤]. وقوله في تعريف النحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب»[٥]

(١) التكملة ص ١ ــ ٤.

(٢) قال: «والتصريف تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة، وهو خلاف تغيير الإعراب؛ لأنه مع سلامة الصيغة، وتغيير التصريف مع انتقاص الصيغة». شرح كتاب سيبويه للرماني، المجلد الخامس ــ مخطوط بغير أرقام.

(٣) قال في ترجمة أبي مسلم مؤدب عبدالملك بن مروان: «وكان قد نظر في النحو، فلما أحدث الناس التصريف لم يحسنه، وأنكره». طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥، وانظر في مدلول التصريف في هذا النص والمقصود بإحداث التصريف ما سيأتي في نشأة التصريف.

(٤) قال: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة. والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة». المنصف ١: ٤، وانظر ص ٣ و ٥ أيضاً.

(٥) الخصائص ١: ٣٤.

يشتمل على التصريف، ولا يعد مقابلاً له، لأن انتحاء سمت كلام العرب يعم الأبنية والتراكيب.

وتابع ابنُ جني شيخَه أبا علي في مدلول الإعراب عنده بأنه التغيير الذي يلحق أواخر الكلم بسبب العوامل[1]. وهذا نفس الحد الذي حد به النحو في المنصف كما رأينا منذ قليل. وقد قابل بين الإعراب والتصريف في موطن آخر، فقال: «والغرض في صناعة الإعراب والتصريف إنما هو أن يقاس ما لم يجيء على ما جاء»[2].

نخلص من كل هذا إلى أن مصطلح (النحو) يشتمل على علمين هما: (الإعراب) و(التصريف) وأن المقابل الحقيقي للتصريف هو الإعراب وليس النحو، وهذا ما كان يعنيه النحاة العرب المتقدمون بمصطلح (النحو) وإن تَسَمَّحُوا أحياناً فجعلوا (النحو) مقابلاً لـ (التصريف) كما رأينا في الصفحات السابقة، وعلى الرغم من تَسَمُّح ابن جني أحياناً في هذه المسألة فقد كان هو وشيخه أبو علي أكثر النحاة دقة وتحديداً للمصطلحات، فتعريف أبي علي للنحو هو الذي كتب له البقاء، وأخذ به النحاة المتأخرون.

ويطلق الغربيون على التصريف لفظ (morphology) ويرون أنه يختص بدراسة الصيغ، ويسمون النحو (syntax) ويعرفونه بأنه تنظيم الكلمات في شكل مجموعات أو جمل، ويجمعهما عندهم مصطلح (علم القواعد ـ grammar) أو التركيب (structure)[3]، أو التركيب القواعدي (grammatical structure)[4].

---

(١) قال في تعريفه: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعتَ: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول». الخصائص ١: ٣٥.

(٢) المنصف ٢: ٢٤٢.

(٣) أسس علم اللغة ص ٥٣، ٥٤.

(٤) أسس علم اللغة ص ٤٥.

ومصطلح (النحو) عند الغربيين هو في العربية ما انتهينا إلى تسميته بـ (الإعراب)، وأما (القواعد) فهو المصطلح الذي يساوي مصطلح (النحو) في العربية.

أما السبب في جمع مصطلحي (النحو) و (الصرف) تحت اسم واحد هو (التركيب القواعدي) فهو تداخل المصطلحين وعدم وضوح الحدود بينهما، وهناك تبادل مطرد بين الصرف والنحو، إذ تستغني بعض اللغات بـأحد المصطلحين عن الآخر[١].

ويرى بروكلمان أنه ــ في اللغات السامية ــ ليس «للنحو والقواعد صلة بالأصول[٢] ولكن له صلة بالكلمات الكاملة. ووظيفة فصل (الصيغ) هي وصف العلاقات القائمة بينها والتغييرات التي تطرأ عليها في الجملة، وشرح أسبابها ما أمكن ذلك، وتوضيح تطوراتها البعيدة عبر التاريخ اللغوي»[٣].

وأما المحدثون العرب من علماء اللغة فيرون أن البحث في العرف اللغوي الحديث لا يقتصر على البحث في الإعراب ومشكلاته، ويذهبون إلى أن وظيفته هي البحث في التراكيب وما يرتبط بها من خواص، وأن عليه أن يُعنى بأشياء أخرى مهمة كالموقعية والارتباط الداخلي بين الصيغ التي تتكون منها الجمل، وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه. ولشدة ارتباط التصريف بالنحو فقد أطلق عليهما معظم الباحثين مصطلح قواعد اللغة) في حين يفضل بعضهم مصطلح (النحو)؛ لأن النحو عندهم لا ينفصل

---

(١) أسس علم اللغة ص ٤٤ ــ ٤٥.

(٢) يريد بالأصول هنا الحروف الأصلية التي تثبت في كافة الألفاظ التي يجمع بينها معنىً واحد كالميم واللام والكاف في مَلَكَ، ومَلِك، ومُلْك، ومَمْلَكة، وما يتصرف منها.

(٣) فقه اللغات السامية ص ٨٣.

عن الصرف. ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما إلا في حدود ضيقة[1]، وبالتحديد في حالين اثنتين هما:

١ ــ حال البحث العلمي والدراسة على مستوى التخصص.

٢ ــ حال التعريف بالعلم وتحديد ميادينه والتعرف على طبيعة البحث فيه[2].

وأما (الإعراب) أو ما يسميه المحدثون (قواعد الإعراب) فيرى المحدثون أن معظمها يتمثل «في أصوات قصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة»[3].

* * *

---

(١) دراسات في علم اللغة ص ١٣، وانظر أصول النحو العربي ص ٢٦٦ و ٢٦٨ و ٢٧٠ وعلم اللغة العام ــ الأصوات ص ١٨٧.

(٢) دراسات في علم اللغة ص ٣٠.

(٣) فقه اللغة، للدكتور علي عبدالواحد وافي ص ٢١٠.

(٢)
موضوع التصريف

بعد أن رأينا في تعريف التصريف أن التصريفيين خَصُّوا «به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير»[١] قبل أن تنتظم مع بعضها في جمل، يصبح واضحاً أن موضوعه إنما هو الكلمات حال إفرادها، غير أن هذا قد يوحي أنه يشتمل على أضرب الكلام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، لذا ينبغي أن نشير إلى أن هناك أشياء لا يدخلها التصريف، لعلة ذكرها التصريفيون، وهي:

١ ـ الحروف.
٢ ـ الأصوات.
٣ ـ الأسماء المبنية.

أما الحروف فلا يجوز فيها التصريف لأنها مجهولة الأصل، ولا يعرف لها اشتقاق[٢].

---

(١) الأصول ٢: ٥٣٧، رسالة دكتوراه.

(٢) قال ابن جني: «والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق؛ لأنها مجهولة الأصول، وإنما هي كالأصوات نحو صَهْ، ومَهْ، ونحوهما، فالحروف لا تُمَثَّل بالفعل، لأنها لا يعرف لها اشتقاق». المنصف ١: ٧.

وأما الأصوات، والأسماء المبنية فإنما لم يصح فيها التصريف لشبهها بالحروف[1].

فموضوع التصريف إذاً إنما هو الأفعال المتصرفة، والأسماء المعربة، وأما الحروف فلا يجوز فيها التصريف، وكذلك كل ما أشبهها مما لم يعرف اشتقاقه، وهو في هذا محمول على الحروف التي هي الأصل في هذه القضية.

وأما الغربيون من علماء اللغات فيرون أن التغييرات التي تحدث في الكلمات وتؤدي إلى تغيير في المعنى نحو (أرى الكلب، رأيت الكلب) هي موضوع علم الصرف[2].

«والموضوع الأساسي، أو موضوع الدراسة في علم الصرف هو دور السوابق واللواحق والتغييرات الداخلية التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة، مثل (tell) و (retell) و (foretell)، ومثل](dog) و (dog's) و (doges)، ومثل (walk) و (walked) و (walking)، ومثل (see) و (saw) و (seen)، ومثل (write) و (wrote) و (writtin)»[3].

وهذا يدل على أن التصريف ــ عندهم ــ يدخل أقسام الكلام كافة،

---

(١) ذكر ابن جني أن مثل الحروف: «الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف، لأن تلك الأسماء في حكم الحروف؛ ألا ترى أن كَمْ، ومَنْ، وإذْ سواكن الأواخر كهَلْ، وبَلْ، وقَدْ. وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، وإذا كان ذلك كذلك فمعلوم أن الألف في مَتَىٰ، وإذا، وأنَّىٰ، وإيّاك، ونحوها غير منقلبة من ياء ولا واو، كما أن الألف في حتَّى، وكلاَّ كذلك، وكما كانت مَنْ، وكَمْ، وهَلْ، وبَلْ. فهذه الأسماء المبنية التي في حكم الحروف لا تشتق، ولا تمثل من الفعل، كما أن الحروف كذلك... وكلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد». المنصف ١: ٨ ــ ٩.

(٢) أسس علم اللغة ص ٥٣.

(٣) أسس علم اللغة ص ٥٣.

وهم يصنفون أقسام الكلام تصنيفاً علمياً خالصاً تسعة أصناف هي[1]:

١ ــ الأسمــاء.

٢ ــ الصفــات.

٣ ــ الضمـائـر.

٤ ــ الأفعــال.

٥ ــ الظـروف.

٦ ــ الأدوات.

٧ ــ حروف الجر.

٨ ــ الــروابط.

٩ ــ حروف النداء.

وقد قال ماريوباي بعد أن قسم الكلام هذا التقسيم: «وهو تقسيم لا يتبع معنى الكلمة، ولكن وظيفتها وسلوكها وصيغتها. إن الاسم له صيغه الخاصة ووظيفته المعينة التي تميزه بوضوح عن الصفة، وكلاهما بدوره متميز عن الفعل. هذه الحدود الحاسمة بين أنواع الكلام ترجع ــ لدرجة كبيرة ــ إلى قابلية أواخر الكلمات لأنواع معينة من التصريفات، وللتغييرات الخاصة التي يتميز كل قسم من أقسام الكلام بنوع خاص منها»[2].

فالتصريف يدخل هذه الأقسام كافة ما دام هذا التقسيم قائماً على وظيفة الكلمة وسلوكها وصيغتها.

وأما المحدثون من علماء اللغة العرب فيقسمون الكلام سبعة أقسام، هي[3]:

---

(١) أسس علم اللغة ص ٩٩.

(٢) أسس علم اللغة ص ٩٩.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٦ ــ ١٣٢.

١ ـ الاسم.
٢ ـ الصفة.
٣ ـ الفعل.
٤ ـ الضمير.
٥ ـ الخالفة.
٦ ـ الظرف.
٧ ـ الأداة.

ويسمون هذه الأقسام (مباني التقسيم)، ويرون أن الضمير، وأكثر الخوالف، والظرف، والأدوات، لا ترجع إلى أصول اشتقاقية، ولذلك يجعلون مبانيها هي صورها المجردة؛ لأنها لا صيغ لها[١].

وهم يرون أن النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يشتمل على ثلاثة أنواع من المباني[٢]:

الأول: مباني التقسيم، وهي الأقسام السبعة التي ذكرناها.

والثاني: مباني التصريف، وتتمثل في صور التعبير عن المعاني الآتية:
(أ) الشخص: والمقصود به التكلم والخطاب والغيبة.
(ب) العدد: والمقصود به الإفراد والتثنية والجمع.
(ج) النوع: والمقصود به التذكير والتأنيث.
(د) اليقين: والمقصود به التعريف والتنكير.

والثالث: مباني القرائن اللفظية.

ولا تتناول المباني الصرفية مباني الضمائر والخوالف والظروف

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٣٣.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

والأدوات؛ لأنها لا صيغ لها، بسبب عدم تصرفها[1]، ولا توليد فيها لأن بناءها ليس على مثال الصيغ الصرفية. والأسماء والصفات والأفعال هي وحدها صاحبة الصيغ الصرفية، أي العناصر ذات الصيغ الاشتقاقية[2]. والمقصود بالصيغ هنا هو ما اصطلح القدماء على تسميته بالأبنية.

فهذه الأقسام الأربعة التي هي الضمائر، والخوالف، والظروف، والأدوات، هي من موضوع علم التصريف في العرف اللغوي الحديث؛ لأنها تُعَبِّر عن معان صرفية، كالمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير، وهو عموم الحاضر أو الغائب. والضمائر تدل على معان صرفية عامة مما يقول عنه النحاة: إنه «حقه أن يؤدى بالحرف»، «ولذلك فإن الضمائر لهذا السبب تشبه الحرف شبهاً معنوياً بالإضافة إلى الشبه اللفظي الذي يظهر في بعضها»[3].

و«أما من حيث المبنى فالمعروف أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية، فلا تنسب إلى أصول ثلاثة، ولا تتغير صورها التي هي عليها كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني»[4].

وبهذا يلتقي المحدثون مع التصريفين المتقدمين في العلة التي منعت المباني الصرفية أن تتناول غير الأسماء والصفات والأفعال، كالحروف والظروف ونحوها مما أخرجه الصرفيون من موضوع التصريف، وهذه العلة هي كون هذه الأنواع مجهولة الأصل؛ لأنه لا اشتقاق فيها.

بذلك يتضح لنا الفرق بين القدماء والمحدثين في هذه القضية، وهو أن

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٤٦، وانظر ص ١٣٦.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٥١.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٠.
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٠.

المتقدمين أخرجوا الحروف وما أشبهها من التصريف البتة، في حين ذهب المحدثون إلى أن ما لا يدخله التصريف من هذه الأقسام إنما هو الصيغ الصرفية فقط، وأدرجوها في موضوع التصريف لما تؤديه من معان صرفية، وأما موضوع التصريف في اللغات السامية فيشتمل على:

١ ـ الاسم	(the noun)
٢ ـ الضمير	(The pronoun)
٣ ـ العدد	(The numeral)
٤ ـ الأدوات	(The particles)
٥ ـ الفعل	(The verb)

وإنما زعمنا أن هذه الأقسام هي موضوع التصريف في اللغات السامية؛ لأنها هي الفصول التي اشتمل عليها باب التصريف (morphology) عند موسكاتي (Moscati) في كتابه «المدخل في النحو المقارن للغات السامية»:
«An introduction to the comparative grammar of the semitic languages»[1].

وإنما تدخل هذه الأقسام في علم الصرف في اللغات السامية؛ لأنها في مجال بنية الكلمة[٢] الذي هو موضوع التصريف.

بعد أن عرفنا حدَّ التصريف وموضوعه يبرز سؤال يحتاج إلى إجابة عنه حتى ينجلي مفهوم التصريف، وهو: ما الذي يبحثه التصريف في المادة التي تشكل موضوعه؟

والإجابة عن هذا السؤال تتكفل بها الفقرة الآتية التي تُعْنَىٰ ببيان أقسام التصريف.

* * *

(١) Moscati: An introduction to the comparative grammar of the semitic languages p. 75, 102, 115, 120, 122.

(٢) مدخل إلى علم اللغة ص ٢٢.

(٣)
أقسام التصريف

يُعَدُّ كتاب سيبويه أول أثر وصل إلينا وقد جمع بين دفتيه أبواب (النحو) و (التصريف) كافة كما تصورها النحاة المتقدمون، ولو نظرنا في أبواب التصريف فيه لرأينا أنها لا تخرج عن المباحث الآتية.

١ ــ أبنية الأسماء والصفات والأفعال المجردة والمزيد فيها.
٢ ــ الإعلال.
٣ ــ الإبدال.
٤ ــ الزيادة.
٥ ــ القياس اللغوي.
٦ ــ الإدغام.

وأما أقدم كتاب مستقل بالتصريف وصل إلينا فهو كتاب «التصريف»[١] لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ ــ ٨٦٣م)، وينبغي أن نعرض أبواب الكتاب لنرى أقسام التصريف بعد أن انفصل عن النحو، وهي:

ــ باب الأسماء والأفعال: كم يكون عدد حروفه في الأصل، وما يزاد فيهما على الأصل؟

---

(١) انظر المنصف لابن جني في شرح تصريف المازني، لأن متن كتاب المازني وصل إلينا بشرح ابن جني، ولم نقف عليه منفصلاً.

- باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة.
- باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب.
- باب الياء والواو اللتين هما فاءات.
- باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات.
- باب ما الياء والواو فيه ثانية، وهما في موضع العين من الفعل.
- باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة.
- باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو والياء اللتين هما عينان له مثال في الفعل الذي ليس في أوله زيادة.
- باب ما تقلب فيه الواو ياء.
- باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا.
- باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو اللتين هما عينان.
- باب الواو والياء اللتين هما لامان، وذلك نحو رميت وغزوت.
- باب تقلب فيه الياء واواً ليفرق بين الاسم والصفة.
- باب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت فَعَلْتُ على أربعة أحرف فصاعداً.
- باب التضعيف في بنات الياء نحو: حَيِيْتُ وعَيِيْتُ، وأَحْيَيْتُ وأَعْيَيْتُ.
- باب التضعيف في بنات الواو.
- باب ما قيس من المعتل ولم يجيء مثاله إلا من الصحيح.
- باب ما تقلب فيه تاء افْتَعَلَ عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل البتة كما لم يتكلم بالفعل من قال وباع، وما كان نحوهن على الأصل.

وإذا أمعنا النظر في هذه الأبواب وجدناها تندرج تحت المباحث الآتية:

١ ـ أبنية الأسماء المجردة، والأفعال المجردة والمزيد فيها.

٢ ـ حروف الزيادة.

٣ ـ الإعــلال.

٤ ـ الإبــدال.

٥ ـ القياس اللغوي.

وبمقارنة هذه المباحث بمباحث التصريف عند سيبويه نرى أن الفرق بينهما ينحصر في مسألتين:

الأولى: أن سيبويه يعد أبنية الأسماء المزيد فيها من التصريف في حين أن أبا عثمان المازني أخلى كتابه من هذا الباب.

والثانية: أن سيبويه جعل (الإدغام) من التصريف، بينما خلا كتاب أبي عثمان من هذا الباب.

ولم يفصح المازني عن السبب الذي دعاه إلى ذلك، ولا عن العلم الذي يدخل فيه هذان البابان، وكل ما نستنتجه هو أن مفهوم التصريف قد اختلف في القرن الثالث الهجري عما كان عليه في القرنين السابقين في هذا المجال، وهو أقسام التصريف، وإن كانت القضايا الصرفية تعالج بنفس الطريقة التي كانت تعالج بها في العصر الذي سبق عصر أبي عثمان.

وأول من نص صراحة على أقسام التصريف أبو بكر بن السراج، فقد جعلها خمسة أقسام، هي[1]:

١ ـ الـزيــادة.

٢ ـ الإبــدال.

٣ ـ الحــذف.

---

(١) الأصول ٢:٥٣٧، رسالة دكتوراه.

٤ ــ التغيير بالحركة والسكون.
٥ ــ الإدغــام.

والقسمان الثالث والرابع في تصنيف أبي بكر يندرجان في مبحث (الإعلال)، وبذلك تكون هذه المباحث هي نفس مباحث التصريف عند سيبويه إذا استثنينا مبحث (أبنية الأسماء والأفعال). وأما (القياس اللغوي) فقد ضمنه ابن السراج قسم التصريف من كتابه وإن لم يذكره في هذا التصنيف، وعندي أنه لم يجعله قسماً برأسه؛ لأنه ليس إلا تطبيقات على أصول التصريف وأقيسته.

وأما الرماني فقد قال في ذلك: «والتصريف على خمسة أقسام:

١ ــ زيــادة.
٢ ــ ونقصــان.
٣ ــ وقلــب.
٤ ــ وإبــدال.
٥ ــ ونقل من حال إلى حال»[١].

وترجع هذه المباحث ــ عند التحقيق ــ إلى نفس مباحث التصريف عند سيبويه، وإن اختلفت الأسماء.

وأما ابن جني فقد أخذ بتقسيم ابن السراج السابق[٢]، وجعل تلك الأقسام أبواب كتابه «التصريف الملوكي»، غير أنه خلا من باب (الإدغام).

نستنتج من كل هذه المذاهب أن الخلاف بينهم في تقسيم التصريف ينحصر في قضيتين:

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني: المجلد الخامس ــ مخطوط.
(٢) التصريف الملوكي ص ٦ ــ ٧.

الأولى: الخلاف في عدد الأقسام.

والثانية: الخلاف في الأسماء مع أن المسميات التي وسموها بها واحدة.

وأما المحدثون من علماء اللغة فيطلقون على التصريف مصطلح (النظام الصرفي)، ويرون أنه «مكون من ثلاث دعائم هامة:

١ ـ مجموعة من (المعاني) الصرفية التي يرجع بعضها إلى (التقسيم) كالاسمية والفعلية والحرفية، ويرجع بعضها الآخر إلى (التصريف) كالإفراد وفروعه والتكلم وفروعه وكالتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير، ويرجع بعضها الثالث إلى مقولات الصياغة الصرفية كالطلب والصيرورة والمطاوعة والألوان والأدواء والحركة والاضطراب أو إلى العلاقات النحوية كالتعدية والتأكيد... وهلم جرا.

٢ ـ طائفة من (المباني) تتمثل في الصيغ الصرفية وفي اللواصق والزوائد والأدوات، فتدل هذه المباني على تلك المعاني أحياناً بوجودها إيجاباً وأحياناً بعدمها سلباً...

٣ ـ طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى وبين المبنى والمبنى كالعلاقة الإيجابية بين (ضَرْبٍ) و(شَهْمٍ) من حيث تشابها في الصيغة، فهي (فَعْلٌ) فيهما، وكالمقابلة التي تتمثل في القيمة الخلافية بين أحدهما والآخر من جهة المعنى، فأولهما (مصدر) وثانيهما (صفة مشبهة). وتفرق اللغة بين الكلمة وصاحبتها بمثل هذه المقابلات كاعتبار التجرد في مقابل الزيادة، والصيغة في مقابل الأخرى، والتكلم في مقابل الخطاب والغيبة، والاسمية في مقابل الفعلية، والتذكير في مقابل التأنيث، وكالمذكر في مقابل المؤنث، والمتكلم في مقابل المخاطب والغائب،

والاسم في مقابل الفعل. فالمقابلة كما تكون بين المعنى والمعنى كالتذكير والتأنيث مثلاً تكون بين المبنى والمبنى كالمذكر والمؤنث. وهذه المقابلات هي عصب النظام الصرفي، فلا يتصور نظام بدونها»[1].

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن هناك مباحث يجب اطراحها وإخراجها من التصريف، وهي:

١ ـ البحث في الأصل الافتراضي الذي تميز به منهج التصريفيين القدماء، وهو يرى أن البحث في هذه المسألة يتضمن عمليات ذهنية عقيمة نتجت عن الإغراق في بحث الجزئيات والمبالغة في الجري وراء فكرة الأصول والزوائد، وهذا خال من أية فائدة عملية على أي مستوى من مستويات البحث في اللغة، ولا يجني الباحث في مسائل هذا الباب إلا شغل الوقت وقتل الفراغ بقطع النظر عن أية نتائج علمية[2].

٢ ـ أوزان الفعل الثلاثي المجرد. وقد ذهب إلى أن هذا الباب من مواد متن اللغة، وليس من مباحث التصريف؛ لأن اختلاف الأوزان لا يعني اختلافاً وظيفياً في الجمل والعبارات[3].

٣ ـ صيغ جمع التكسير وأبنيته بالصورة التي عولجت بها في كتب التصريف القديمة إذ اكتفى الصرفيون بمجرد سرد هذه الصيغ، وهذا الموضوع من موضوعات متن اللغة، ولا صلة له بالتصريف من هذه الناحية.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٥ ـ ٣٦، وانظر ص ٨٢ ـ ٨٥، وانظر دراسات في علم اللغة ص ٢٢١.

(٢) دراسات في علم اللغة ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥، وسوف نبحث هذه القضية في فصل السماع.

(٣) دراسات في علم اللغة ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧، وانظر ص ٢٢١.

وجمع التكسير بوصفه جمعاً جدير بأن يعالج في التصريف، ولكن ليس بالطريقة التي عالجها المتقدمون، وإنما من جهتين أخريين:

(أ) النظر إليه على أنه فصيلة صرفية كبرى لها قيم معينة في الاستعمال، وهي فصيلة الجمع بعمومه، ففي هذه الحال سوف نلاحظ خلافاً نحوياً في التراكيب تتمثل في أحكام المطابقة.

(ب) قواعد المطابقة مع جمع التكسير في العربية تُكَوِّن نقطة جديرة بالنظر، وذلك أن بعض صيغ هذا الجمع تجوز معاملتها بصورتين مختلفتين من حيث أحكام المطابقة في العدد والنوع[1].

٤ ـ مسائل (الإعلال) و(الإبدال) شديدة الصلة بالأحكام والقوانين الصوتية؛ لذا يجب إلحاقها بعلم الأصوات، أو بالفرع الجديد من الدراسة اللغوية الذي يدعى «التحليل الصوتي ـ الصرفي» أو «التغير الصوتي ـ الصرفي»[2].

وعندي أن اعتماد بعض الظواهر التصريفية على الأصوات ليس بمبرر لإخراج تلك الظواهر من ميدان علم التصريف إلى ميدان علم الأصوات؛ لأن علماء اللغة المحدثين من الغربيين والعرب يرون أن مستويات البحث اللغوي كافة ـ وهي: الأصوات، والتصريف، والنحو، والدلالة ـ متشابكة مع بعضها، فالتصريف يعتمد على ما يقدمه له علم الأصوات، والنحو يستند إلى ما يقرره علم التصريف، ويتناول علم الدلالة كل ما يحدّد معنى الكلمات والجمل.

* * *

(١) دراسات في علم اللغة ص ٢٣٧ ـ ٢٣٩، وانظر ص ٢٢١.
(٢) دراسات في علم اللغة ص ٢٣ ـ ٢٤، وانظر ص ٢٣٩.

بين الاشتقاق والتصريف

إذا أمعنا النظر في نصوص الصرفيين رأيناهم لا يفرقون بين التصريف والاشتقاق، فيسمون الاشتقاق تصريفاً، و«الاشتقاق هو الأصل في الدليل على الزيادة»[1]، وهو أعدل شاهد في الاستدلال على أصالة الحروف وزيادتها، وقد رأينا أنهم منعوا الحروف أن تُمَثَّل بالفعل؛ لأنه لا يعرف لها اشتقاق، وقد قال السيرافي في الاشتقاق: «فأما الاشتقاق فهو أن ترد عليك الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة، فإذا صرفتها سقط ذلك الحرف في بعض تصاريفها، فيحكم على الحرف بالزيادة لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة، وذلك نحو الهمزة في: أحمر، والألف في: ضارِب، والواو في: كَوْثَر، والياء في: سعيد؛ لأنك إذا اعتبرت أحمر وجدت الفعل الذي تصرف منه: احْمَرَّ يَحْمَرّ، فتجد الهمزة ساقطة في يَحْمَرُّ، وتجد أيضاً المصدر الذي هو مأخوذ منه: الحُمْرة، وليس فيها همزة»[2].

فأحمر (متصرف) من احْمَرَّ يَحْمَرُّ، وهذان بعض تصاريف الكلمة، وهو يسمي الصيغ المختلفة من ماضٍ ومضارع ونحوهما: (تصاريف)، والاشتقاق إنما هو الاستدلال على زيادة الحرف بسقوطه في بعض الصيغ

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني، المجلد الخامس، مخطوط غير مرقم.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ٥٨٠.

المشتقة التي سماها: (تصاريف). أما اشتقاق هذه الصيغ من المصدر فقد سماه تصريفاً كما رأينا في قوله: «فإذا صَرَّفْتَها».

وكذلك فعل الرُّمَّاني، فأطلق على الاشتقاق: (التصريف)، قال: «وإنما جازت الزيادات في الكلام لأن المعنى الواحد لما كان يتصرف في الأوجه المختلفة، فتارة يكون في جهة الماضي، ومرة يكون في جهة المستقبل، ومرة يكون في جهة الحاضر، ومرة يكون في جهة الأمر، ومرة في جهة النهي، ومرة في جهة الفاعل، ومرة في جهة المفعول، ومرة في جهة صفة المبالغة، ومرة في جهة الآلة للعمل، ومرة للمخاطب، ومرة للغائب، ومرة للمتكلم، ومرة لجماعة المتكلمين. فتصرف المعنى الواحد في هذه الأوجه الكثيرة أوجب أن يتصرف اللفظ بالصيغ المختلفة من الأصل الواحد ليدل على المعنى الواحد في الجهات المختلفة. مثال ذلك معنى الضَّرْب يتصرف في كل هذه الأوجه التي ذكرنا، فنقول: ضَرَبَ بمعنى كان منه ضَرْبٌ، وسَيَضْرِبُ بمعنى سيكون منه ضَرْب، ويَضْرِبُ بمعنى يكون منه ضَرْب، واضْرِبْ بمعنى ليكن منك ضَرْبٌ، ولا تَضْرِبْ بمعنى لا يكن منك ضَرْب، وضاربٌ بمعنى فاعِل للضرب، ومَضْرُوب: مفعول به الضرب، وضرُوب بمعنى: كثير الضَّرْب، ومِضْراب بمعنى آلة للضرب، وتَضْرِبُ للمخاطب بالضرب، ويَضْرِبُ للإخبار عن الغائب بالضرب، وأَضْرِبُ لإخبار المتكلم عن نفسه بالضرب، ونَضْرِبُ لإخباره عن نفسه مع غيره بالضرب»[1].

ولم يختلف ابن جني عن السيرافي والرماني في هذا الشأن، بل إن كلامه أوضح من كلامهما في الدلالة على ما ذكرناه من الخلط بين التصريف والاشتقاق، وإن كان قد نَبَّهَ على تداخل المصطلحين، وأومأ إلى الصلة بينهما، فتارة يُسمي الاشتقاق تصريفاً، وتارة يسميه اشتقاقاً، وإذا وقفنا على

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني، المجلد الخامس، مخطوط.

كلامه استبان ذلك واتضح، قال: «معنى قولنا: التصريف، هو أن تأتي إلى الحروف الأصول ــ وسنوضح قولنا الأصول ــ فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها، نحو قولك: ضَرَبَ، فهذا مثال الماضي فإن أردت المضارع قلت: يَضْرِبُ، أو اسم الفاعل قلت: ضارِبٌ، أو اسم المفعول قلت: مضروب، أو المصدر قلت: ضَرْباً، أو فعل ما لم يسم فاعله قلت: ضُرِبَ، وإن أردت أن الفعل كان مِنْ أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت: ضارَبَ، فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت: اسْتَضْرَبَ، فإن أردت أنه كَثَّر الضربَ وكَرَّره قلت: ضَرَّبَ، فإن أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت: اضطرب. وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب. فمعنى التصريف عموماً هو ما أريناه من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة وغير ذلك»(١).

فهل هذا إلا الاشتقاق؟

وقال في موطن آخر: «وينبغي أن يُعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرفها على وجوه شتى. مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ، فتبني منه مثل جَعْفَرٍ، فتقول: ضَرْبَبٌ، ومثل قِمَطْرٍ: ضِرَبٌّ، ومثل دِرْهَمٍ: ضِرْبَبٌ، ومثل عَلِمَ: ضَرِبَ، ومثل ظَرُفَ: ضَرُبَ؛ أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة.

وكذلك الاشتقاق أيضاً؛ ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر، فتشتق منه الماضي، فتقول: ضَرَبَ، ثم تشتق منه المضارع، فتقول: يَضْرِبُ، ثم تقول في اسم الفاعل: ضارِبٌ. وعلى هذا ما أشبه هذه

(١) التصريف الملوكي ص ٥ ــ ٦.

الكلمة؛ أو لا ترى إلى قول رؤبة في وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة:

تَشْتَقُّ في الباطل منها المُمْتَذَقْ

وهذا كقولك: تتصرف في الباطل، أي تأخذ في ضروبه وأفانينه. فمن هنا تقاربا، واشتبكا، إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب. فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة»[١].

والتصريف هو السبيل الوحيدة ـ عنده ـ إلى الاشتقاق، فالتصريف «يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به»[٢].

وإذا كان التصريف هو الطريق إلى الاشتقاق؛ لأنه يحدد أبنية الصيغ المشتقة، فإن الاشتقاق هو أهم دليل لمعرفة الزائد من الأصلي، قال أبو عثمان المازني: «فإذا وجدت حرفاً من حروف الزيادة سوى الواو والياء والألف في شيء يشتق من معناه ما يذهب فيه، فاجعله زائداً، نحو رَعْشَنٍ، لأنه من الرّعشة، يدلك على ذلك قوله:

مِنْ كُلِّ رَعْشاءَ وناجٍ رَعْشَنِ

فهذا ثَبَتٌ»[٣].

* * *

(١) المنصف ١:٣ ـ ٤.

(٢) المنصف ١:٢.

(٣) المنصف ١:١٦٦.

نشأة التصريف وسببها

هناك شبه إجماع لدى المتقدمين على أن الواضع الأول للنحو هو أبو الأسود الدُّؤَلي[١] (ت ٦٩هـ ـ ٦٨٨م)، وأنه أخذ مبادئه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٢] (ت ٤٠هـ ـ ٦٦٠م). وأقول (شبه إجماع) ولا أقول (إجماع)؛ لأن منهم من ذهب إلى أن نصر بن عاصم (ت ٨٩هـ ـ ٧٠٨م) هو أول من وضع النحو[٣]، وقال آخرون: هو عبدالرحمن بن هرمز[٤] (ت ١١٧هـ ـ ٧٣٥م)، ونسبه بعضهم إلى يحيى بن يعمر (ت ١٢٩هـ ـ ٧٤٧م) وعطاء بن أبي الأسود الدؤلي[٥]. وينفي عن هؤلاء الأربعة وضع النحو أنهم أخذوه عن أبي الأسود[٦].

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ١٣، ١٧، ٢٥ ومراتب النحويين ص ٢٤ وطبقات النحويين واللغويين ص ١١ ـ ١٢، ٢١.

(٢) مراتب النحويين ص ٢٤ وأخبار النحويين البصريين ص ١٥ والخصائص ٢ : ٨.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٢٠ ونزهة الألباء ص ٢١ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٧.

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٢١ ونزهة الألباء ص ٢١.

(٥) إنباه الرواة ١ : ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٦) نزهة الألباء ص ٢١ وإنباه الرواة ٢ : ١٧٢ و ٣٨٠ ـ ٣٨١ وبغية الوعاة ٢ : ٣١٣ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٦.

وأما السبب في نشأة النحو فقد أجمعت الروايات[١] على أنه فشو اللحن وفساد الألسنة بعد انتشار الإسلام واختلاط العرب بغيرهم من الأمم التي اعتنقت الإسلام.

وأما الواضع الأول لعلم التصريف فلم يشر إليه أحد من المتقدمين فيما أعلم، وسبب ذلك عندي أنهم لم يكونوا ينظرون إلى التصريف على أنه علم مستقل عن النحو، وإنما كانوا يرون أنه جزء منه، وأن نشأته رافقت نشأة النحو، وكان البحث في العلمين يطلق عليه مصطلح (النحو)، كما ذكرنا في تعريف التصريف، أضف إلى هذا أن مباحثهما كانت متداخلة في عصر النشأة، ولم تكن هناك حدود تميز أحدهما من الآخر.

وأول من نص على واضع التصريف من المتأخرين أبو عبدالله محمد بن سليمان الكافيجي (ت ٨٧٩هـ ــ ١٤٧٤م) فقد ذكر أنهم «اتفقوا على أن معاذاً رضي اللّه عنه أول من وضع التصريف»[٢].

وقوله: «رضي اللّه عنه» يدل على أنه يريد بـ«معاذٍ» «معاذَ بنَ جبل» أحد أصحاب رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم؛ لأن هذه الجملة لا تطلق إلا على الصحابة رضي اللّه عنهم.

وقد تنبه إلى ذلك تلميذه جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ ــ ١٥٠٥م) فقال: «وقد وقع في شرح القواعد لشيخنا الكافيجي أن أول من وضعه معاذ بن جبل، وهو خطأ بلا شك، وقد سألته عنه، فلم يجبني بشيء»[٣].

---

(١) مراتب النحويين ص ٢٦ وأمالي الزجاجي ص ٢٣٨ ــ ٢٣٩ وطبقات النحويين واللغويين ص ١١ ــ ١٢ والخصائص ٢: ٨ ونزهة الألباء ص ١٨ ــ ١٩ وأخبار النحويين البصريين ص ١٥ ــ ١٩ والفاضل ص ٥.

(٢) شرح الإعراب عن قواعد الإعراب ص ١٨، مخطوط.

(٣) بغية الوعاة ٢: ٢٩١.

ثم أشار السيوطي إلى واضع هذا العلم، فقال: «واتفقوا على أن معاذاً الهراء (ت ١٨٧هـ ــ ٨٠٣م) أول من وضع التصريف»[١].

وقال في موطن آخر في ترجمة معاذ الهراء: «هو نحوي مشهور، وهو أول من وضع التصريف»[٢].

ونرى في هذا النص أنه خلا مما ذكره في الاقتراح من اتفاق النحاة على أن الهراء هو الواضع الأول لعلم التصريف.

ثم ما لبث أن ذكر أنه استنبط ذلك من القصة التي روتها كتب الطبقات، وهي أن أبا مسلم مؤدب عبدالملك بن مروان كان «قد نظر في النحو، فلما أحدث[٣] الناس التصريف لم يحسنه، وأنكره، فهجا أصحاب النحو، فقال:

قد كان أَخْذُهُمُ في النحو يُعجبني ... حتى تَعاطَوا كلام الزَّنْجِ والرُّوْمِ
لما سمعتُ كلاماً لست أفهمه ... كأنه زَجَلُ الغِربان والبُوْمِ
تركتُ نَحْوَهُمُ، واللَّهُ يَعْصِمُني ... من التَّقَحُّمِ في تلك الجرائيمِ

فأجابه معاذ الهراء أستاذ الكسائي، فقال:

عالَجْتَها أَمْرَدَ حتى إذا ... شِبْتَ ولم تُحْسِنْ أبا جادها
سَمَّيْتَ من يعرفها جاهلاً ... يُصْدِرُها مِنْ بَعْدِ إيرادها
سَهَّلَ منها كُلُّ مُسْتَصْعَبٍ ... طَوْدٌ علا القِرْنَ من أطْوادها

وكان أبو مسلم جلس إلى معاذ الهراء النحوي، فسمعه يناظر رجلاً في النحو، فقال له معاذ: كيف تقول: من (تَؤُزُّهُمْ أَزّاً)[٤]: يا فاعِلُ افْعَلْ؟

---

(١) الاقتراح ص ٨٥.

(٢) المزهر ٢: ٤٠٠.

(٣) سنعرض للمراد بالتصريف الذي أحدثه الناس في أواخر هذه الفقرة.

(٤) سورة مريم: الآية ٨٣.

وصِلْها بـ «يا فاعِلُ افْعَلْ» من (وإذا المَوْءُودَةُ سُئِلَتْ)[1]. فسمع أبو مسلم كلاماً لم يعرفه، فقام عنهم، وقال الأبيات»[2].

وقد ذكر السيوطي القصة، وأسندها إلى الزُّبَيْدي، وقال معقباً: «ومن هنا لمحت أن أول من وضع التصريف معاذ هذا».

وهذا الاستنباط غير صحيح لسببين:

الأول: الاختلاف في صاحب هذه القصة مع معاذ الهراء، فبعضهم جعله أبا مسلم مؤدب عبدالملك بن مروان، وجعله آخر أبا مسلم الخراساني صاحب الدعوة للعباسيين، وجعله ثالث أعرابياً مجهولاً كان يجلس إلى الكسائي، كما ذكرنا في الحاشية السابقة.

والثاني: أن موضوع المناظرة إنما هو ما اصطلحنا على أن نسميه «القياس اللغوي»، وهو ما كان يطلق عليه القدماء «مسائل التصريف» تارة و «مسائل التمرين» تارة أخرى، وأحياناً يسمونه «مسائل البناء» و «أبنية التصريف». و «القياس اللغوي» ليس بمبادىء علم التصريف فينسب إلى معاذ الهراء أنه هو الواضع الأول لهذا العلم، وإنما هو تطبيق عملي لأصول التصريف وفروعه، ولا يُقْدِمُ عليه إلا من أتقن أقيسةَ التصريف، وعرف خصائص اللغة، حتى لا يخلط في قياسه، كما ذكرنا في الصفحات الأولى في تعريف التصريف.

---

(١) سورة التكوير: الآية ٨.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥ ــ ١٢٦ وإنباه الرواة ٣:٢٩٢ ــ ٢٩٣، ٤:١٦٣ ــ ١٦٤ وبغية الوعاة ٢:٢٩٠ ــ ٢٩١ وذكر القصةَ الزجاجيُّ في مجالس العلماء ص ١٩٠ ــ ١٩١ وجعل بطلها أبا مسلم الخراساني صاحب الدولة العباسية قبل أن يرتفع حاله، وذكرَ سَنَدَها، فقال: «حدثنا الحسنُ بنُ الحسن بن محمد الشيباني، عن محمد بن أنس قال. . .» ثم أورد القصة. ونقل ياقوت الحموي أن بطل هذه القصة أعرابي مجهول كان يجلس إلى الكسائي. معجم الأدباء ١٣:١٩٣.

وأما قول الزُّبيدي في القصة السابقة: «أَحْدَثَ الناسُ التصريفَ» فليس المراد به مباحث التصريف المعروفة من إعلال وإبدال وزيادة ونحوها، وإنما المقصود به «القياس اللغوي» كما يدل عليه موضوع المناظرة.

و«القياس اللغوي» هو المعنيّ أيضاً بقول اليزيدي لعلي الأحمر في القصة التي ذكرناها في فاتحة هذا التمهيد: «ليس التصريف من النحو في شيء، إنما هو شيء ولَّدْناه نحن، واصطلحنا عليه، وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيما ولّد الناس»[1]؛ لأن مباحث التصريف كانت معروفة قبل هذا العصر، بدليل أن «القياس اللغوي» الذي كان ميداناً يتبارى فيه العلماء قد كان شائعاً في هذه الفترة، وما هو إلا تطبيقات عملية لمقاييس التصريف كما قلنا منذ قليل، ومن غير المعقول أن ينشأ علم التصريف، وتكتمل مباحثه، وتوضع أقيسته، ويخوض الناس في القياس اللغوي في وقت واحد.

وأما السبب في نشأة القياس اللغوي ـ عندي ـ فهو أنه المجال الطَّبَعيّ للمناظرات التي كانت تهدف إلى التعليم تارة، وإلى إظهار البراعة تارة أخرى، وإلى الرياضة والتمرين تارة ثالثة لمعرفة مدى تمكن العلماء من إتقان أصول التصريف وفروعه، فكما أن إعراب الشواهد المشكلة والأمثلة العويصة هو ميدان لاختبار الإحاطة بعلم الإعراب، فكذلك القياس اللغوي هو ميدان يُمتحن فيه التصريفيون للوقوف على المرحلة التي وصلوا إليها في إجادتهم علم التصريف، وكما أن المسائل التطبيقية في العلوم الأخرى كالهندسة مثلاً تعد هي المجال الذي يكشف القدرة على التمكن من النظريات الهندسية.

بعد هذا يبقى السؤال عن الواضع الأول لعلم التصريف بغير إجابة،

---

(١) مجالس العلماء ص ١٧١.

وهو سؤال لا جواب له الآن؛ وذلك بسبب فقدان الرواية التاريخية التي تحدده.

وأنا أرى أن التصريف نشأ مع النحو في منتصف القرن الأول الهجري، وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: اندراج التصريف في النحو عند المتقدمين، وقد دعاهم ذلك إلى إغفال ذكر الواضع الأول للتصريف.

والثاني: اتفاق النحاة على أنّ انتشار اللحن هو السبب في نشأة النحو، واللحن لم يقتصر على ما يتصل بالإعراب، وإنما امتد إلى بنية الكلم التي هي مجال علم التصريف، ومما لا ريب فيه أن هذا هو السبب في نشأة التصريف، ومن الأخطاء التي تمس بنية الكلم ما رواه أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ - ٩٦٢م)، قال: «أخبرنا محمد بن يحيى قال: أخبرنا محمد بن يزيد عن الجرمي عن الخليل، قال: لم يزل أبو الأسود ضنيناً بما أخذه عن علي عليه السلام حتى قال له زياد: قد فسدتْ ألسنةُ الناس، وذلك أنهما سمعا رجلاً يقول: سَقَطَتْ عَصاتي، فدافعه أبو الأسود»[1].

ومن ذلك ما رواه السيرافي من أن السبب في وضع أبي الأسود بعض أبواب النحو أنه مر به رجل فارسي من أهل بوزنجان اسمه سعد، وكان قد قدم البصرة مع جماعة من أهله، وادّعوا أنهم أسلموا على يدي قُدامة بن مَظْعون الجُمَحِيّ، وأنهم من مواليه، «فمر سعد هذا بأبي الأسود وهو يقود فرسه، قال: ما لك يا سعد لا تركب؟ قال: إن فرسي ضالع، فضحك به بعض من حضره، قال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام،

---

(١) مراتب النحويين ص ٢٦.

ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول»[1].

«وقال فيلٌ مولى زياد لزياد: أَهْدَوْا لنا هِمار وَهْش[2]، فقال: ما تقول؟ ويلك! فقال: أهدوا لنا أَيْراً[3]. فقال زياد: الأول خير»[4].

وروى المبرد: «وكان عبيدالله بن زياد يرتضخ لكنة فارسية، وإنما أتته من قبل زوج أمه شِيْرَوَيْهِ الأُسْواريّ.

ويقال: إن علياً عليه السلام عاد زياداً في منزل شيرويه، فقال عبيدالله يوماً لرجل كَلَّمه، فظن به رأي الخوارج ـ . . . : أَهَرُوْرِيّ منذ اليوم؟ يريد: أَحَروريّ . . .

وكان زياد الأعجم ـ وهو رجل من عبدالقيس ـ يرتضخ لكنة أعجمية يذهب فيها إلى مذهب قوم بأعيانهم من العجم. وأنشد المهلب بن أبي صفرة في مدحه إياه:

فَتَىً زاده السُّلْتانُ في المدح رَغْبَةً ... إذا غَيَّـرَ السُّلْتـانُ كُـلَّ خَليـلِ

يريد: السلطان»[5].

بعد الوقوف على هذه الأمثلة التي رأينا أن اللحن فيها إنما يخص بنية الكلم نقول: هل يصح أن تشيع أمثال هذه الأخطاء، فتوضع الأبواب التي

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ١٨، وانظر طبقات النحويين واللغويين ص ٢٢.

(٢) يريد: حِمار وحش. فأبدل الحاء فيهما هاء.

(٣) يريد: عَيْراً، فأبدل العين همزة.

(٤) عيون الأخبار ٢: ١٥٩.

(٥) الكامل ص ٥٨٥ ـ ٥٨٦، وانظر ص ١٠٠٢. والإبدال في هذه الأمثلة ليس إبدالاً بالمعنى الصرفي المفهوم، وإنما هو إبدال الأعجمي الذي لا يحسن النطق ببعض حروف العربية وأصواتها، ولكنه يعد خطأً في النطق.

تتصل بعلم الإعراب فقط، ولا توضع الأصول التي تعصم الناس من الوقوع في مثل هذا اللحن الذي يتعلق بالإبدال، وهو من أهم مباحث التصريف؟!

والثالث: أن مباحث التصريف جاءت مكتملة في كتاب سيبويه المتوفَّىٰ سنة ١٨٠ هـ، واكتمال مسائل التصريف عند سيبويه يـدل على أن بذور التصريف ظهرت قبله بمدة كافية تسمح بوضع المبادىء الأولى، فالمسائل المتفرقة، فالأصول العامة، فالفروع الجزئية، حتى جاء سيبويه، فضمَّنها كتابه الذي اشتمل أيضاً على القياس اللغوي الذي يعـد مرحلة تـالية لأقيسـة التصريف.

لهذه الأسباب مجتمعة ذهبنا إلى أن التصريف نشأ مع النحو في منتصف القرن الأول الهجري.

* * *

غاية التصريف وأهميته

التصريف يبحث في بنية الكلمة، والإعراب يبحث في الكلمات عند انتظامها مع بعضها، والتسلسل المنطقي يقضي بأن يُبدأ بمعرفة التصريف قبل الإعراب، لكنهم عكسوا الأمر لصعوبة التصريف وغموضه[1].

وقد فطن ابن جني إلى موضع التصريف من الإعراب، فأبان أيّ العلمين ينبغي أن يعرف أولاً، قال: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيتُ بكراً، ومررتُ ببكرٍ، فإنك إنما خالفتَ بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد، ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال»[2].

---

(١) المنصف ٢ : ٣٤٠.

(٢) المنصف ١ : ٤ ـ ٥.

ومن البدهي أن لكل علم غاية يتطلع إليها وهدفاً يصبو إلى تحقيقه، وقد بَيَّنَ أبوعلي الفارسي أن «الغرض فيما نعمله وندرجه من هذه القوانين إنما هو أن يُوصل إلى النطق باللسان، ويسري بين من لم يكن من أهل اللغة، لنعلمه إياها، ونُمَسِّكه بها بأهل الفصاحة والبيان»[1].

أما غايته عند ابن جني فهي قياس ما لم يأت عن العرب على ما جاء عنهم؛ لأن الهدف الذي ينشدونه إنما هو حفظ العربية بقوانين مطردة، قال: «والغرض في صناعة الإعراب والتصريف إنما هو أن يقاس ما لم يجئ على ما جاء، فقد وجب من هذا أن يتبع ما عملوه، ولا يعدل عنه، لأنه هو المعنى المقصود، والسبب الذي له وضع هذا العلم واخترع»[2].

أما أهمية التصريف فتكمن في مدى الحاجة إليه، وهو علم يبحث في بنية الكلمة، فكل من اشتغل باللغة في حاجة ماسة إليه، وخاصة واضعو المعجمات؛ ألا ترى أن اللفظ قد يوضع في غير موضعه إذا لم يكن مصنف المعجم على علم دقيق بخفايا التصريف وغوامضه وأسراره ودفائنه، فلا يضع كلمة (ماء) في باب (موه) إلا من عرف أن الهمزة في (ماء) مبدلة من الهاء، والألف منقلبة من الواو، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف. وكذلك (فم) توضع في باب (فوه).

ثم إن القياس أصل من أصول التصريف، وإذا كان كذلك فقد وجب على من أراد معرفة العربية أن يتقن القياس الصرفي، لأنه لا يوصل إلى معرفة أوزان الأسماء والأفعال وما يعتورها من تغيير إلا به، وقد نبه على هذا أبو الفتح بن جني منذ أكثر من ألف سنة، فقال: «وهذا القبيل من العلم،

(١) الأغفال فيا أغفله الزجاج من المعاني ص ٧٠ والمنصف ١: ٢٧٩.
(٢) المنصف ٢: ٢٤٢.

أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أَتَمَّ حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يُـؤْخَذُ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يُوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فَعُلَ لا يجيء إلا على يَفْعُلُ، بضم العين؛ ألا ترى أنـك لو سمعت إنساناً يقول: كَرُمَ يَكْرَمُ بفتح الراء من المضارع لقضيت بأنه تارك لكلام العرب سمعتهم يقولون: يكرُم أو لم تسمعهم؛ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضاً قياساً على ما جاء، ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه وإن كان السماع أيضاً مما يشهد بصحة قياسك. ومن ذلك أيضاً قولهم: إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال أَفْعَلَ يكون مُفْعَلاً، بضم الميم وفتح العين، نحو: أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلاً، وأَخْرَجْتُهُ مُخْرَجاً؛ ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمته على هذا الحد لقلت: (مُكْرَماً) قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع. وكذلك قولهم: كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما ينقل ويعمل به فهو مكسور الأول نحو مِطْرَقة ومِرْوحَة، إلا ما استثني من ذلك. فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف. فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس. . .

فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسة، وقليلاً ما يعرفه أكثر أهل اللغة، لاشتغالهم بالسماع عن القياس.

ولهذا لا تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتاباً إلا وفيه سهو وخلل في التصريف، وترى كتابه أَسَدَّ شيء فيما يحكيه، فإذا رجع إلى القياس، وأخذ يُصَرِّفُ ويشتقّ اضطرب كلامُه وخَلَّطَ. وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكد يخلو منه كتاب إلا الفرد، ويتكرر هذا التخليط على حسب طول الكتاب وقصره، وليس هذا غَضّاً من أسلافنا، ولا تَوْهِيناً لعلمائنا، كيف وبعلومهم

نقتدي، وعلى أمثلتهم نحتذي، وإنما أردت بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علم العربية، وأنه من أشرفه وأنفسه، حتى إن أهله المُشْبِلين عليه والمنصرفين إليه كثيراً ما يُخطئون فيه ويُخَلِّطون، فكيف بمن هو عنه بمعزل، وبعلم سواه متشاغل»[1].

نخلص من هذا إلى أن للتصريف هدفين:

الأول: تعليم العربية لمن ليس من أهلها، ليلحق بالعرب في الفصاحة والبيان، ويعصم لسانه من اللحن.

والثاني: معرفة خصائص العربية، والقياس على الصيغ الأصيلة فيها؛ لأن القياس من أهم الطرق التي يلجأ إليهالإثراءاللغة، وهذا لا يوصل إليه إلا بعد إتقان أصول التصريف وفروعه.

وأما أهميته فتكمن في الحاجة الماسة إليه لكل باحث في اللغة؛ لأنه ميزان العربية كما قال ابن جني.

* * *

---

(١) المنصف ١: ٢ ـ ٣.

المُـؤَلَّفات في التصريف
حتى نهاية القرن الرابع الهجري

ذكرنا في نشأة علم التصريف أن علي بن أبي طالب رضي اللّٰه عنه وضع بعض أبواب النحو، ودفعها إلى أبي الأسود الدؤلي، فزاد أبو الأسود فيها، لكننا لا نعرف شيئاً مما تضمنته تلك الأبواب سوى ما ذكرته كتب الطبقات ــ وهو عنوانات بعض الأبواب ــ لأنها لم تصل إلينا. وأقدم من روى أنه وقف على بعضها هو ابن النديم (ت ٣٨٥هـ ــ ٩٩٥م) فقد ذكر أنه كان بمدينة الحديثة رجل يقال له: محمد بن الحسن، ويعرف بابن أبي بعرة، جَمّاعة للكتب، وأنه رأى عنده قِمَطْراً فيه مخطوطات في جلود وقرطاس مصر وورق، وفيها من خطوط العلماء في النحو واللغة مثل أبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، وسيبويه، والكسائي وغيرهم، وقال: «ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته، وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصين، ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من كلام أبي الأسود، رحمة اللّٰه عليه، بخط يحيى بن يعمر. وتحت هذا الخط بخط عتيق: هذا خط علان النحوي. وتحته: هذا خط النضر بن شميل. ثم لما مات هذا الرجل فقدنا القمطر وما كان فيه، فما سمعنا له خبراً، ولا رأيت منه غير المصحف هذا على كثرة بحثي عنه»[1].

(١) الفهرست ص ٦١.

وذكر القفطي (ت ٦٤٦هـ ــ ١٢٤٨م) أنه رأى في مصر «بأيدي الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو يُجمعون على أنها مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي»[١].

وروى أبو الطيب اللغوي أن عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ ــ ٧٦٦م) أَلَّف «في النحو كتابين: كتاباً مختصراً، وكتاباً مبسوطاً، فسمى أحدهما (الإكمال) والآخر (الجامع). فأخبرنا محمد بن يحيى، قال: أخبرنا محمد بن يزيد، قال: قرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر، فكان كالإشارة إلى الأصول، وفيهما يقول الخليل بن أحمد:

بَطَلَ النحوُ الذي جمعتم غيرَ ما أَلَّفَ عيسى بن عُمَرْ
ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ وهما للناس شَمْسٌ وقَمَرْ»[٢]

وقال السيرافي: «وهذان الكتابان ما وقعا إلينا، ولا رأيت أحداً يذكر أنه رآهما»[٣].

وذكر الزُّبيدي أن عيسى بن عمر «أول من بلغ غايته في كتاب النحو»[٤].

وأقدم كتاب وصل إلينا مشتملاً على أبواب التصريف هو كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) الذي جمع بين دفتيه أبواب الإعراب والتصريف كافة، فقد شَغَلَ التصريفُ القسمَ الأكبر من الجزء الثاني من الكتاب. غير أن التصريف ما لبث أن انفصل عن الإعراب، وأفرده النحاة بكتب مستقلة خاصة به، وهي:

---

(١) إنباه الرواة ١: ٤.
(٢) مراتب النحويين ص ٤٦ ــ ٤٧ وفي أخبار النحويين البصريين ص ٣١ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٣: أن اسم أحدهما (الجامع) والآخر (المكمل).
(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٣٢.
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٢.

١ ــ التصريف: لعلي بن الحسن الأحمر (ت ١٩٤هـ ــ ٨١٠م)[١].

٢ ــ والتصريف: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ ــ ٨٢٢م) ذكره أبو علي الفارسي، قال: «اختلفوا في قوله عز وجل: (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ)[٢]، فحرك حمزة ياءها الثانية إلى الكسرة، وحركها الباقون إلى الفتح. وروى إسحاق الأزرق عن حمزة (بِمُصْرِخِيًّ) بفتح الياء الثانية. قال أبو علي: قال الفراء في كتابه في التصريف: قرأ به الأعمشُ ويحيى بن وَثّاب، قال: وزعم القاسم بن معن أنه صواب، قال: وكان ثقة بصيراً، زعم قطرب أنه لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء، وأنشد:

مـاضٍ إذا مـا هَـمَّ بـالمُـضِيِّ   قـال لهـا هـل لـكِ يـا تـا فِيِّ

وقد أنشد الفراء: لكِ»[٣].

٣ ــ والتصريف: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ ــ ٨٢٥م)[٤].

ذكره ابن جني في إبدال الياء من الراء، فقال: «وذلك قول بعضهم: شِيراز وشَراريز. حكاها أبو الحسن»[٥]. ثم قال: «وذكر أبو الحسن في هذه المسألة من كتابه في التصريف ما أذكره لك لتعجب منه. قال: وأما شِيْراز

---

(١) إنباه الرواة ٤:١٠٤ ومعجم الأدباء ١٣:١١ وبغية الوعاة ٢:١٥٩ وهدية العارفين ١:١٦٨.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٢٢.

(٣) الحجة في علل القراءات السبع ٤:٢٠/أ ــ ٢٠/ب، مخطوط، مراد ملا، ونقل البغدادي قوله: «قال أبو علي: . . . بني يربوع» غير أنه أسقط لفظ (قطرب): الخزانة: الشاهد رقم ٣٢٢، ٢:٢٥٩ ط. بولاق و ٤:٤٣٤ ط. دار الكاتب العربي، تحقيق عبدالسلام هارون.

(٤) سر صناعة الإعراب ق ٢٠٨/ب ــ مخطوط، وإنباه الرواة ٢:٤٢.

(٥) سر صناعة الإعراب ق ٢١٧/ب ــ مخطوط.

فوزنه فِعْلال، وهو من بنات الأربعة نحو سِرْداح، والياء في شِيْراز واو؛ يدلك على ذلك قولهم: شَواريز، ومن قال من العرب: شَراريز كان شِيْراز عنده بمنزلةِ قِيْراط... وهذا الذي حكيته لك عن أبي الحسن موجود في نسخ كتابه في التصريف، وهكذا قرأته على أبي علي، ووجدته أيضاً في نسخة أخرى مقروءة عليه، وفي نسخة أخرى كان يستجيدها، ويصف صحتها. وكذلك كانت. وكان يقول: هذا مصحف جيد، يثني بذلك على النسخة. وقد كثر التخليط في كتابه هذا، وزيد فيه ما ليس من قول أبي الحسن، وأُلحق بمتونه، فصار كأنه من الكتاب»[1].

٤ ـ والأبنية والتصريف: لأبي عمر الجرمي (ت **٢٢٥هـ ـ ٨٤٠م**)[2].

بعد هذا يتبين لنا خطأً من زعم أن أبا عثمان المازني هو أول من ألف كتاباً مستقلاً بالتصريف، فقد قال حاجي خليفة: «وأول من دون علم التصريف أبو عثمان المازني، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو»[3].

وقال الدكتور محمد أسعد طلس: «وأول من ألف فيه من البصريين أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ـ٢٤٧) كما أن أول من ألف فيه من الكوفيين هو الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الباهلي (ـ٢٠٧)»[4].

وذهب إلى «أن الصرف بدأ برسالة المازني»[5].

---

(١) سر صناعة الإعراب ق ٢١٨/ب ـ مخطوط.

(٢) الفهرست ص ٨٤.

(٣) كشف الظنون ١:٤١٢.

(٤) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد الحادي والثلاثون، الجزء الأول ص ١٠٩.

(٥) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد الحادي والثلاثون، الجزء الأول ص ١١١.

وقد رأينا أن أول من ألف فيه من البصريين الأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ ــ ٨٢٥م)، وأول من ألف فيه من الكوفيين علي بن الحسن الأحمر (ت ١٩٤هـ ــ ٨١٠م) وقد وقعوا في هذا الوهم لأن كتاب المازني هو أقدم كتاب مستقل بالتصريف وصل إلينا.

٥ ــ والتصريف: لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ ــ ٨٦٣م)[١]، وهو أقدم كتاب في التصريف وصل إلينا بشرح ابن جني الذي سماه المنصف. وقد سماه البغدادي: (التصريف الملوكي)، قال: «قد تكلم ابن جني في شرح تصريف أبي عثمان المازني المسمى بالتصريف الملوكي بتفصيل جيد في الكلام على تنوين جَوارٍ»[٢]. وقال: «وقال ابن جني في المنصف، وهو شرح تصريف المازني المسمى بالملوكي...»[٣]. وهو خطأ لا شك فيه؛ لأن (التصريف الملوكي) لابن جني كما سيأتي.

٦ ــ والتصريف: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ ــ ٨٩٨م)[٤].

٧ ــ والتصريف: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن يزداد بن رستم الطبري (كان حياً سنة ٣٠٤هـ ــ ٩١٦م)[٥].

---

(١) المنصف، والفهرست ص ٨٥ وتاريخ بغداد ٧: ٩٤ وإنباه الرواة ١: ٢٤٧ ومعجم الأدباء ٧: ١٢٢ وفهرست ابن خير ص ٣٩٨ وذكر باسم (التصاريف) في ص ٣١٣ و ٣١٧ ووفيات الأعيان ١: ٢٥٥ وبغية الوعاة ١: ٤٦٥ وكشف الظنون ١: ٤١٢.

(٢) الخزانة ١: ١١٦ ط. بولاق.

(٣) الخزانة ٣: ٢٣٦ ط. بولاق، وانظر شرح شواهد شرح الشافية ص ٣٨٣.

(٤) الفهرست ص ٨٨ وإنباه الرواة ٣: ٢٥٢ ومعجم الأدباء ١٩: ١٢٢ وإيضاح المكنون ٢: ٢٨٢ وهدية العارفين ٢: ٢٠، وفي فهرست ابن خير ص ٣١٢ أن اسمه: التصاريف.

(٥) الفهرست ص ٨٩ ومعجم الأدباء ٤: ١٩٣ وإيضاح المكنون ٢: ٢٨١ وهدية العارفين ١: ٥٦.

٨ ـ والتصاريف: لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٣٢٠هـ ـ ٩٣٢م)[١].

٩ ـ وغيث التصريف: للحسن بن أحمد بن عبدالله البغدادي (توفي في حدود ٣٦٠هـ ـ ٩٧١م)[٢].

١٠ ـ والتكملة: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ ـ ٩٨٧م)[٣].

١١ ـ والتصريف: لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ ـ ٩٩٤م)[٤].

١٢ ـ والمنصف: لأبي الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ ـ ١٠٠١م)[٥]، وهو شرح كتاب «التصريف» للمازني.

١٣ ـ ومختصر التصريف: لابن جني أيضاً[٦].

١٤ ـ ومقدمات أبواب التصريف: لابن جني[٧].

١٥ ـ وجمل أصول التصريف: لابن جني[٨].

---

(١) الفهرست ص ١٢٠ وإنباه الرواة ٣:٥٩ ومعجم الأدباء ١٧:١٣٩ وهدية العارفين ٢:٢٣.

(٢) بغية الوعاة ١:٤٩٥ وهدية العارفين ١:٢٧.

(٣) إنباه الرواة ١:٢٧٤، ٣٨٧ ومعجم الأدباء ٧:٢٣٨، وفي بغية الوعاة ١:٤٩٦: «التكملة في التصريف».

(٤) الفهرست ص ٩٥ وإنباه الرواة ٢:٢٩٥ ومعجم الأدباء ١٤:٧٥، وإيضاح المكنون ٢:٢٨٢ وهدية العارفين ١:٦٨٣.

(٥) المحتسب ١:٥٣، ٦٢ وإنباه الرواة ٢:٣٣٦ ومعجم الأدباء ١٢:١٠٩ ـ ١١٠ ووفيات الأعيان ٢:٤١١ وفهرست ابن خير ص ٣١٧ وهدية العارفين ١:٦٥٢.

(٦) معجم الأدباء ١٢:١١٠ وهدية العارفين ١:٦٥٢.

(٧) معجم الأدباء ١٢:١١٣ وهدية العارفين ١:٦٥٢.

(٨) الفهرست ص ١٢٨.

١٦ ـ والتصريف الملوكي: لابن جني[١].

١٧ ـ وسر صناعة الإعراب: لابن جني[٢].

وقد حاول بعض المحدثين أن يعللوا تسمية ابن جني كتابه بـ «سر صناعة الإعراب»، واشتهاره بـ «سر الصناعة»، فقال محققو الجزء الأول منه: «كما أننا نلمح في تسمية الكتاب «سر صناعة الإعراب» مجافاة لهذا الغرض الذي أفصحت عنه المقدمة، وهو أن يكون التأليف خاصاً بحروف المعجم، ولعل هذا هو السر في أن الكتاب قد اشتهر عند بعض الباحثين باسم «سر الصناعة» حسب، ولو اقتصر المؤلف في التسمية على ذلك لكانت تسمية حسنة، ولم يورد عليه مثل هذا الاعتراض، ويكون المفهوم من عنوان الكتاب أنه يكشف عن أسرار تأليف الكلمات من الحروف من جمال أو قبح، وتفسير ظواهر الإعلال والإبدال والإدغام والتسهيل.

ولكن لو اكتفي في التسمية بـ «سر الصناعة» فقد يثير هذا الاسم في عقل القارىء معنىً لا يريده ابن جني، فقد اشتهر بين القدماء إطلاق لفظي «الصناعة» و «الصنعة» على عمل الكيمياء، وهو لفظ كان يكتنفه في القرن الرابع كثير من الغموض والشبهات، ويدخل في مضمونه شيء من معنى السحر والدجل، وما إلى ذلك مما لا يحب ابن جني أن ينسب إليه، فإذا أضيفت «الصناعة» إلى «الإعراب» برىء التأليف والمؤلف من التهم والغموض»[٣].

---

(١) فهرست ابن خير ص ٣١٧ وكشف الظنون ١: ٤١٢ وهدية العارفين ١: ٦٥٢.

(٢) المحتسب ١: ٣٩ والخصائص ٣: ٩٥ وورد باسم (سر الصناعة) في: المحتسب ١: ٦٢ والخصائص ٢: ٨٤ و ٢٩٧ والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٥ و ٨٤ ـ رسالة ماجستير وإنباه الرواة ٢: ٣٣٦ ومعجم الأدباء ١٢: ١٠٩ ووفيات الأعيان ٢: ٤١١ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢. وذكر باسم (سر الصناعة وشرحه) في هدية العارفين ١: ٦٥٢. وجاء باسم (سوء الصناعة) في فهرست ابن خير ص ٣١٧ وهو خطأ مطبعي بلا شك.

(٣) مقدمة سر صناعة الإعراب للمحققين ١: ١٢.

وعندي أن ابن جني لم يقصد شيئاً من هذا، فقد مرَّ بنا أنه كان يذكره باسم «سر صناعة الإعراب» أحيانـاً، وباسم «سر الصناعة» أحياناً أخرى. وليس في هذا الاسم الذي وسم به أبو الفتح كتابه أي مجافاة للغرض الذي ذكره في المقدمة، واشتهاره بـ «سر الصناعة» إنما هو اختصار للاسم الأول، وليس لأن مادة الكتاب تناقض عنوانه، واختصار أسماء الكتب أمر معروف، فنحن الآن نقول: «الخزانة» ونريد: «خزانة الأدب»، ونقول: «الصحاح»، واسمه الكامل «تاج اللغة وصحاح العربية»، ونحو ذلك.

وما ذهبوا إليه من أن المؤلف لو سماه «سر الصناعة» لكان أفضل، ولما اعتُرض عليه، غير سديد؛ لأنه لو فعل ذلك لما عرف من العنوان أي صناعة يريد. وأما قولهم: «فإذا أضيفت الصناعة إلى الإعراب برىء التأليف والمؤلف من التهم والغموض» فما أظن أن شيئاً من ذلك قد خطر على ذهن ابن جني وهو يختار اسماً لكتابه، ومن غير المعقول أن يكون قد أضاف كلمة «الإعراب» لهذا الغرض.

وقال الدكتور محمد أسعد طلس: «اسم الكتاب الكامل: «سر صناعة الإعراب»، ولكن هذه التسمية لا تنطبق تماماً على ما جاء فيه من بحوث، فإنه لم يتعرض للإعراب إلا عرضاً؛ لأن الكتاب خاص ببحث حروف المعجم من الناحية الصوتية، والتراكيب اللغوية، ولو أن المصنف، رحمه الله، اقتصر، فسمى كتابه «سر الصناعة» كما اشتهر عند بعض العلماء لكان أفضل، ولعل ابن جني كان يرى أن الإعراب اسم يشمل الإعراب وغيره، وبذلك جوز لنفسه إطلاق هذه التسمية على كتابه الواسع»[1].

لقد فهم الدكتور طلس أن «سر صناعة الإعراب» يعني «الإعراب»

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد الثاني والثلاثون، الجزء الرابع ص ٦٦٧، الحاشية (٢).

نفسه، لكن بين المصطلحين فرقاً كبيراً كما سنذكر بعد قليل. وقد وافق محققي الجزء الأول من الكتاب في إيثارهم اسم «سر الصناعة» على «سر صناعة الإعراب».

وأما ظنه أن ابن جني ربما كان يُدرج تحت مصطلح «الإعراب» غيرَه من المصطلحات فلا دليل عليه، ولم ينص ابن جني على ذلك، ولم أقف على ما يوحي به على الرغم من كثرة بحثي في مؤلفاته، وهو قد يُدْخِلُ في مصطلح «النحو» مصطلح «التصريف»، ولكنه إذا ذكر «الإعراب» فهو لا يعني به إلا ما قررناه سابقاً من أن «الإعراب» يقابل «التصريف».

والذي نذهب إليه في هذه المسألة أن وسم أبي الفتح كتابه بـ «سر صناعة الإعراب» هو الصواب الذي لا معدل عنه، وإطلاقه هو عليه أحياناً «سر الصناعة» إنما هو اختصار للاسم الأصلي؛ ألا ترى إلى قول أبي علي الفارسي ــ بعد أن عرض للآن وآنَ وأَنَىٰ: «وإنما ذكرت الكلم المعربة من أَنَىٰ لأريك أنه ليس في شيء منه ما يسوغ قول القائل: إن الآن من آنَ كذا، ولأن هذا الضرب من اللغة يدخل في صناعة الإعراب، ويتصل بها أشد من اتصال غيره لمكان الاعتلال فيه وما يعرض من الانقلاب في حروفه. وهذا يحذقه من كان درياً بالتصريف»[1].

فإذا كان يدرك ما يجري في هذه الكلم من الإعلال مَنْ كان حاذقاً بالتصريف فهل يريد بـ «صناعة الإعراب» غير التصريف؟ ألا ترى أن الإعراب يبحث في أحوال الكلم المتنقلة وما يطرأ على أواخرها بسبب العوامل، فلو كان يريد به الإعراب لما احتاج إلى لفظ (صناعة). وقال: «ولأن هذا الضرب من اللغة يدخل في الإعراب»، وهذا خطأ بلا ريب في ذلك؛ لأن

(١) الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني ص ٢٩٧، رسالة ماجستير.

الإعلال والبحث في بنية الكلمة وما يعرض لحروفها إنما يتصل بالتصريف، ولا صلة له بالإعراب.

فما كان يرمي إليه ابن جني بـ «صناعة الإعراب» إنما هو صناعة الكلم، وما يجري فيها من إعلال وإبدال، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وغيرها من مباحث علم التصريف التي عرضناها في «أقسام التصريف»، هذه الكلم التي إذا ركبت مع بعضها جاء دور علم الإعراب الذي يبحث في أحوالها بعد انتظامها في جمل، ويختص بالنظر فيما يطرأ على أواخرها من رفع ونصب وجر وجزم وغيرها من مباحث هذا العلم.

هذه هي كتب التصريف التي وقفت على أسمائها فيما بين يدي من مراجع.

أما ما يذكر من مصنفات أخرى مما قد يظن أنها تبحث في علم التصريف أو في باب من أبوابه ككتب المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، والمصادر، والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي، والإبدال لأبي الطيب اللغوي، والأفعال، والإدغام، فهي كتب لغوية لا صلة لها بالتصريف، وإذا وردت فيها بعض مسائله فإنما تأتي عرضاً، ولا يذكر المؤلف منها إلا ما له صلة بالغرض الذي وضع الكتاب من أجله؛ لذا لم أعدّ هذه الكتب من كتب التصريف، ومن ثم لم أضعها بين الكتب التي استقلت بهذا العلم.

* * *

البَابُ الأوّل

مَناهِجُ الصَّرْفيّين فِي القَرْنَيْنِ الثّالِثِ والرّابِعِ مِن الهِجْرة

الفصل الأول : السّماع.

الفصل الثاني : القياس.

الفصل الثالث : العلل الصرفية.

الفصل الرابع : الإجماع.

تمهيد الباب الأول

المنهج في اللغة: الطريق الواضح[1].

والمعنى اللغوي هو الذي تعارف عليه المحدثون في دراستهم مناهج البحث، فقد قال الدكتور علي عبدالواحد وافي: «يراد بمناهج البحث الطرق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل، والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض»[2].

والمنهج عند الدكتور تمام حسان هو عبارة عن الأصول التي تتبع في دراسة أي جهاز من الأجهزة اللغوية، ومن هذه الأجهزة الجهاز الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي[3]. وهي التي تُسمَّى أيضاً مستويات البحث في اللغة.

وقد قامت مناهج الصرفيين في دراسة التصريف في القرنين الثالث والرابع الهجريين على أساس الملاحظة والاستقراء ثم وضع القواعد، وقد حددوا المصادر التي يستقون منها المادة اللغوية التي استنبطوا منها مقاييسهم، وتنحصر في ثلاثة مصادر هي:

(١) اللسان (نهج) ٣: ٢٠٦.
(٢) علم اللغة ص ٣٣.
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٩١.

١ ـ القرآن الكريم.
٢ ـ الحديث النبوي.
٣ ـ كلام العرب.

أما القرآن الكريم فهو أفصح كلام على الإطلاق. هذه حقيقة لا يجادل فيها أحد، وهي حقيقة مُسَلَّم بها عند علماء العربية، ومن البداهة في هذه الحال أن يكون القرآن الكريم المصدر الأول للغة، وهذا ما فعله الصرفيون، فقد أكثروا من الاستشهاد به، وألفوا كتباً في الاحتجاج لقراءاته المتواترة والشاذة، ككتاب «الحجة في علل القراءات السبع» لأبي علي الفارسي و «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» لابن جني. غير أن هذه العناية بالقرآن الكريم لم تمنعهم من الطعن في بعض القراءات التي تخالف ما أصَّلوا من أصول، ووضعوا من أقيسة.

وأما الحديث النبوي فلم يطعنوا في شيء منه، بل احتجوا به من غير أن يبحثوا في درجة الحديث، وبلغ بهم الأمر أن احتجوا بأحاديث لم ترد في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، لكنهم لم يُكثروا من الاستشهاد به. وقد دفع هذا بعض النحاة المتأخرين إلى نفي الاحتجاج بالحديث عند المتقدمين، وعللوا ذلك بعلل سنعرض لها في موضعها.

وأما كلام العرب فقد كان مستوى الفصاحة هو الذي يحتكم إليه الصرفيون فيما يجب أن يأخذوا به منه وما ينبغي أن يدعوه. وقد دعاهم هذا إلى تحديد الفترة التي يجب أن يحتج فيها بكلام العرب، وكانت تمتد عندهم من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني الهجري، والسبب في ذلك هو شيوع اللحن بين العرب بعد هذا التاريخ، بسبب اختلاطهم بغيرهم من الأمم بعد انتشار الإسلام، ودخول الناس فيه من كافة الشعوب التي كانت تتكلم لغات تختلف عن اللغة العربية، فأدى امتزاج العرب بغيرهم من الأمم إلى تسرب

بعض الظواهر اللغوية من لغات تلك الأمم إلى اللغة العربية، فامتنع الصرفيون من الأخذ عمن عاش بعد منتصف القرن الثاني الهجري، سواء أكان من أهل البادية أم من سكان الحواضر، وليس صحيحاً أن الصرفيين راعوا في الأخذ عن العرب البداوةَ لا التحضر، فالفريقان سواء عندهم؛ لأن ابن جني ذكر أنه «لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً»(١).

ويُقوِّي مذهبنا في هذه القضية ما ذكره ابن جني قبل النص السابق، وهو أنه لو «عُلِمَ أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر».

وهذه المباحث هي التي ستكون موضوع الفصل الأول في هذا الباب، وسوف نفصل القول فيها في ذلك الموضوع.

وقد اتخذ الصرفيون القياس منهجاً للبحث في التصريف، فقد أطلق أبو عثمان المازني كلمته المشهورة «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»(٢) ثم جاء أبو علي الفارسي وابن جني في القرن الرابع، فاحتجّا لها، وبَسَطا القول فيها، وأَعْلَيَا من شأن القياس حتى بلغ الذروة في ذلك القرن، وأصبح القياس طريقاً لإغناء اللغة بما لم تنطق به العرب على نحو ما سنرى في الفصل الثاني.

والعلة هي أحد أركان القياس، وقد ازدهر البحث فيها في القرنين

---

(١) الخصائص ٢: ٥.
(٢) المنصف ١: ١٨٠.

الثالث والرابع من الهجرة، وأفردها النحاة بمصنفات مستقلة، وأصبح لها شأن كبير عند الصرفيين حتى قال ابن جني: «أَحسب أن أبا على قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»[1].

وقد ملئت كتبهم بعلل التصريف التي عللوا بها كلام العرب، ولم يقفوا عند هذا الحد في العلل، بل تجاوزوه إلى تعليل كثير مما لم ينطق به العرب، وبيان العلة التي لأجلها لم ينطقوا به، وبلغ الأمر بابن جني أن ذهب إلى «أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها»[2] ويعد أبو الفتح أول من أفاض في تقسيم العلل، وتميَّزَ بحثُه فيها بالدقة المتناهية. وهذا ما سنعرض له في الفصل الثالث.

واتخذ الصرفيون الإجماع ــ وهو من مباحث أصول الفقه ــ حجة في الاستدلال على صحة مذاهبهم في التصريف، وبه احتجوا في رد الآراء التي خالف فيها أصحابُها ما أجمع عليه النحويون. وسوف نقف على مواقفهم من الإجماع في الفصل الرابع.

ومن يُمعن النظر في أصول التصريف يجد شبهاً واضحاً بينها وبين أصول الفقه، ويتجلى هذا التشابه في كثير من الأصول في كلا العلمين، وسنذكر هنا بعض الأمثلة، وندع الخوض في بقية المسائل؛ لأننا سنعرض لها في فصول هذا الباب.

فمن أوجه التماثل بين العلمين ما نلاحظه عند علماء الأصول في مصادر التشريع، فقد ذهبوا إلى «أن أصول التشريع في الإسلام ثلاثة: الكتاب، فالسنة، فالاجتهاد فيما ليس فيهما. وهذا الأخير قسمان: اجتهاد من مجموع

---

(١) الخصائص ١: ٢٠٨.

(٢) الخصائص ١: ٢٥٠.

العالمين بشؤون الأمة، واجتهاد فردي»[١]. والاجتهاد الأول هو ما يسمى الإجماع. والقياس عندهم مصدر من مصادر الأحكام الاجتهادية[٢].

وأما أصول التصريف فهي السماع، ويشتمل على القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب الفصحاء حتى منتصف القرن الثاني الهجري. والأصل الثاني من أصول التصريف هو القياس، والأصل الثالث: الإجماع.

وكما أن القرآن الكريم هو مرجع الأدلة كلها عند الأصوليين[٣]، فإن السماع هو أصل الأدلة عند الصرفيين، فإذا عارض القياسُ السماعَ أوجبوا طرح القياس للسماع كما سنبين في فصل القياس.

ومن أوجه الاتفاق بينهما أن غاية علم الأصول هي الوصول إلى معرفة الأحكام الشرعية التي هي مناط السعادة في الدنيا والآخرة[٤]. وغاية أصول التصريف هي الوقوف على مقاييس كلام العرب ليتوصل إلى النطق بلغتهم من لم يكن منهم، فيستطيع بذلك أن يتفاهم معهم؛ لأن التفاهم هو الهدف الأساسي للغة كما قال ماريوباي[٥]. أو هو تبادل الأفكار بين العقول البشرية كما قال في موضع آخر[٦].

ومن ذلك أيضاً ما يراه الأصوليون من أنه إذا تعارض منقولان ينبغي أن يرجح ما كان رواته أكثر؛ «لأنه يكون أغلب الظن من جهة احتمال وقوع الغلط

---

(١) أصول التشريع الإسلامي ص ١٥.
(٢) أصول التشريع الإسلامي ص ١٢٣.
(٣) أصول التشريع الإسلامي ص ١٦.
(٤) الإحكام في أصول الأحكام ١ : ٩.
(٥) أسس علم اللغة ص ٢١٣.
(٦) لغات البشر ص ١٠١، ١٠٣.

والكذب على العدد الأكثر أبعد من احتمال وقوعه في العدد الأقل»[١].

ويشبه هذا في أصول التصريف قول ابن جني: «والغلط إلى الواحد أسرع منه إلى الجماعة»[٢].

ومن ذلك عند الأصوليين جعلهم «التقسيم والسبر» من مسالك العلة، «أما التقسيم فهو حصر الأوصاف المناسبة التي تصلح علة لحكم الأصل في نظر المجتهد. وأما السبر فهو بحث كل وصف من هذه الأوصاف واختياره، ليصل المجتهد إلى إبطال بعضها ولو بدليل ظني، فيسلم له منها وصف لا يحتمل الإبطال، فيكون هو العلة»[٣].

والتقسيم عند الصرفيين هو ذكر الوجوه المحتملة في المسألة، والسبر هو اختبار تلك الوجوه لإبطال ما لا يصلح منها والأخذ بما يصلح. وقد عقد لذلك ابن جني باباً في الخصائص بعنوان «باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح»[٤]. ومن الأمثلة التي ساقها في هذا الباب قوله: «وذلك كأن تقسم نحو مَرْوان إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له، فتقول: لا يخلو من أن يكون فَعْلان، أو مَفْعالاً، أو فَعْوالاً. فهذا ما يبيحك التمثيل في بابه، فيفسد كونه مَفْعالاً أو فَعْوالاً أنهما مثالان لم يجيئا، وليس لك أن تقول في تمثيله: لا يخلو أن يكون مَفْلان، أو مَفْوالاً، أو فَعْوان، أو مَفْوان أو نحو ذلك؛ لأن هذه ونحوها إنما هي أمثلة ليست موجودة أصلاً، ولا قريبة من الموجودة...»[٥].

---

(١) الإحكام في أصول الإحكام ٤: ٣٢٥، ط. مطبعة المعارف بمصر - ١٣٣٢.
(٢) المنصف ١: ٢١٦.
(٣) أصول التشريع الإسلامي ص ١٤٩.
(٤) الخصائص ٣: ٦٧ - ٧٠.
(٥) الخصائص ٣: ٦٧ - ٦٨.

وقد أكثر أبو علي الفارسي وابن جني من الاستدلال به، ولا يتسع المقام لاستغراق المسائل التي كان «التقسيم والسبر» دليلهما فيها؛ لـذا سأكتفي بذكر مثال لكل منهما، وأحيل على بقية المواضـع في الحاشية.

قال أبو علي: «لا تخلو الألف في «آمَنَ» من أن تكون زائدة أو منقلبة، وليس في القسمة أن تكون أصلاً.

فلا يجوز أن تكون زائدة؛ لأنها لو كانت كذلك لكان «فاعَلَ»، ولو كان «فاعَلَ» لكان مضارعه «يُفاعِلُ» مثل يقاتل، ويضارب في مضارع قـاتَلَ، وضارَبَ، فلما كان مضارع آمَنَ: يُـؤْمِنُ دلَّ ذلك على أنها غيـر زائدة، فإذا لم تكن زائدة كانت منقلبة.

وإذا كانت منقلبة لم يخل انقلابها من أن يكون عن الواو أو عن الياء أو عن الهمزة.

فلا يجوز أن تكون منقلبة عن الواو؛ لأنها في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون وجب تصحيحها، ولم يجز انقلابها. وبمثل هذه الدلالة لا يجوز أن تكون منقلبة عن الياء. فإذا لم يجز انقلابها عن الواو ولا عن الياء ثبت أنها منقلبة عن الهمزة»[1].

قال ابن جني مستدلاً على أن «لَيْسَ»: فَعِلَ: «قد صح أن «لَيْسَ» فِعْلٌ لقولهم: لست، ولسنا كقمت، وقمنا. وإذا ثبت أنها فعل (فلا)[2] يخلو من أن تكون في الأصل فَعَلَ، أو فَعُلَ، أو فَعِلَ.

---

(١) الحجة ١: ١٧٦ ــ ١٧٧ وانظر أمثلة أخرى في ص ١٧٧ ــ ١٧٨ و٢: ١٧٣ ــ ١٧٤ مخطوط، و٣: ١٣٦ ــ ١٣٧ مخطوط و٧: ٣٢٨ ــ ٣٢٩ مخطوط والمسائل الشيرازيات ق ١١/ أ و ١٢٥ / ب ــ ١٢٦ / أ و ١٣٩ / ب والتكملة ص ٣٣٦ ــ ٣٣٨ والمسائل الحلبيات ق ٨٣ / ب والمسائل البغداديات ق ٣ / أ.

(٢) في الأصل «قد»، وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

فلا يجوز أن تكون كانت فَعُلَ؛ لأنه ليس في ذوات الياء فَعُلَ، إنما ذاك في الواو خاصة نحو طال فهو طويل.

ولا يجوز أن تكون كانت فَعَلَ؛ لأن ما كانت عينه مفتوحة لم يجز فيه إسكانها؛ ألا ترى أنه لا يسكن نحو ضَرَبَ وقَتَلَ كما يسكن كَرُمَ وعَلِمَ، فيقال: كَرْمَ زيد، وعَلْمَ بكر، وإنما ذاك لخفة الفتحة، وقد تقدم القول في هذا.

فلا بد من أن يكون فَعِلَ، وأصلها: لَيِسَ كما يقولون: صَيْدَ البعيرُ، وأصلها صَيِدَ، ويقولون أيضاً: صَيِدَ على الأصل»[1].

ويرى الأستاذ أمين الخولي أن أصول النحو تبنى على أصول الفقه عند القدماء[2]، وقد ربط النحاة أصول النحو بأصول الفقه منذ بدأ علم النحو، بل حملوها عليها[3]، «وحمل أصول النحو على أصول الفقه مما استقر أمره في نظر الأقدمين»[4]، وقد انتزع النحاة أصول النحو من أصول الفقه انتزاعاً[5].

ويذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن أصول الفقه قد سبقت أصول

---

(١) المنصف ١: ٢٥٨ وانظر أمثلة أخرى في ص ١٤٠ ــ ١٤١ و ١٤٦ و٢٣٦ ــ ٢٣٧ و٢: ١٨٠ ــ ١٨١ والخصائص ٢: ٣٢١ ــ ٣٢٤ و ٣: ٦٧ ــ ٧٠ والتنبيه ص ١٣٩ و١٦٣ ــ ١٦٤ و ٥٠٩ ــ ٥١٠ وسر صناعة الإعراب ١: ٣٢ ــ ٣٧ و٩٥، وق ١٦٤/أ ــ ١٦٤/ب مخطوط وق ١٩١/ب. ونكتفي بهذا القدر من أوجه الاتفاق بين أصول التصريف وأصول الفقه؛ لأنه ليس من مهمة هذا البحث استقصاء أوجه المشابهة بينهما، وإنما غرضنا فيما ذكرنـا إثبات التشابه بينهما لننطلق من ذلك إلى معرفة السابق منهما.

(٢) مناهج تجديد ص ١٧.

(٣) مناهج تجديد ص ٢١.

(٤) مناهج تجديد ص ٢٢، وانظر ص ٢٥.

(٥) مناهج تجديد ص ٢٨.

التصريف، فقد صنف الفقهاء في الأصول قبل أن يصنف الصرفيون، وقد استطاع ابن جني في كتابه «الخصائص» «أن يضع للتصريف أصولاً على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم»[1].

وقد نص ابن جني في مقدمة «الخصائص» على أنه لم يسبقه في هذا الميدان أحد من النحويين، وذلك لبعد غوره وصعوبة الإلمام به، فذكر «أن تعريد كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريق الإلمام به، والخوض في أدنى أوشاله وخلجه، فضلاً عن اقتحام غماره ولججه، إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه. وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[2].

وحتى لا يُعترض عليه بما شاع بين الناس وانتشر من أن ابن السراج قد سبقه في وضع أصول النحو في كتابه «الأصول» أَتْبع كلامَه السابق بقوله: «فأما كتاب أصول أبـي بكر فلم يُلْمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تُعُلِّقَ عليه به»[3].

وقد رجعتُ إلى أصول ابن السراج فوجدته كتاباً في أبواب النحو المعروفة، وليس فيه من أصول النحو سوى حرف أو حرفين كما قال ابن جني.

وأما كتاب «المقاييس» للأخفش الأوسط فهو كُتَيِّب عند أبـي الفتح، ولم يستغرق أبو الحسن فيه المقاييس كافة، وإنما هو «في شيء من المقاييس» كما يقول ابن جني[4].

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٦٧.
(٢) الخصائص ١: ٢.
(٣) الخصائص ١: ٢.
(٤) الخصائص ١: ٢.

وهذا الذي ذكره أبو الفتح من أن أحداً لم يسبقه في وضع أصول النحو على مذهب أصول الفقه يدل دلالة لا لبس فيها على أن التأليف في أصول الفقه قد تقدم على التأليف في أصول التصريف.

أضف إلى هذا أن أصول الفقه قد دونت في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، ويعد الإمام الشافعي (١٥٠ ــ ٢٠٤ هـ ٧٦٧ ــ ٨١٩ م) أول من دون من بحوث هذا العلم وقواعده مجموعة مستقلة في كتابه المسمى «الرسالة»[١].

وما فعله ابن جني من وضع أصول التصريف على مذهب أصول الفقه يدل على التفاعل بين علوم الشريعة وعلوم العربية، فقد كان العلماء في تلك القرون يتبحرون في معظم العلوم، ولم يكونوا يعرفون التخصص، وينسب العالم منهم إلى العلم الذي يغلب عليه، فيشتهر به بين الناس. ولم يكن القوم يقتصرون على علم واحد؛ لأن علوم العربية مرتبطة بعلوم الشريعة ارتباطاً محكماً، فالفقيه ينبغي عليه أن يتبحر في اللغة حتى يصبح فقيهاً، وهذا يتطلب منه أن يتقن النحو حتى يقف على مذاهب العرب في كلامها، ويتمكن من استنباط الأحكام الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية. ويجب على النحوي أن يعرف الفقه لأنه أحد علوم الشريعة التي ينبغي أن يسير في حياته وفقاً لها، وطَلَبُ الفقه يقوده إلى طلب أصوله لأن العالم لا يقنع بالأخذ بالأحكام الفقهية من غير أن يعرف الدليل[٢].

---

(١) أصول التشريع الإسلامي ص٧ وأصول الفقه ص ٥ ومناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ٦٦، و٦٨.

(٢) نرى أن نكتفي هنا بهذا القدر من البحث في العلاقة بين أصول التصريف وأصول الفقه؛ لأننا سوف نذكر أصول التصريف التي استمدها الصرفيون من أصول الفقه في الفصول الآتية.

ويرى الأستاذ أمين الخولي أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق اليوناني، ولم يخل نحوي من النزعة المنطقية ـ عنده ـ وإن تفاوتوا في درجة سيطرة المنطق عليهم. والدليل على ذلك عنده يتجلى في فهم النحاة للغة وأسلوب تفكيرهم في النحو، فقد فهموا اللغة على أنها نشاط عقلي يضبطه العقل المنطقي، وبناء على ذلك، فالنحو ليس إلا عملاً عقلياً منطقياً محضاً يستشف العقلية المنطقية التي ضبطت اللغة العربية، وأحكمت مصايرها، كقولهم: النحو قياس يُتَّبع، والقياس هو معظم أدلة النحو، والمعول عليه في غالب مسائله. واستدل على غلبة النزعة المنطقية عند النحاة بأنهم ذهبوا إلى أن العرب قد تعقلت في لغتها، وكان لها في وضعها حكمة، وكل ما نطقت به إنما كان عن علة مستحكمة قامت في عقولها[1].

وذهب الأستاذ مصطفى السقا إلى أن العرب قد عرفوا منطق أرسطو بعد أن ترجم إلى العربية، «وعرفت منه البصرة والكوفة جميعاً عنصر القياس الذي استغله نحاة البصرة في الدراسة النحوية الناشئة»[2].

ويرى الدكتور تمام حسان أن أثر المنطق في النحو العربي «يبدو من جانبين اثنين:

أولهما: جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام.

ثانيهما: الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية الخاصة، مع ما ساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته»[3].

ويرى دي بور أن نحاة البصرة قد جعلوا للقياس شأناً كبيراً في الأحكام

---

(١) مناهج تجديد ص ٧٢ ـ ٧٥.
(٢) مقال: نشأة الخلاف في النحو ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٠: ٩٣.
(٣) مناهج البحث في اللغة ص ١٧ ـ ١٨.

المتعلقة بالنحو، فَسُمُّوا «أهل المنطق»[1].

وإنما انتفع البصريون بالمنطق قبل غيرهم لسببين:

الأول: أن تأثير المذاهب الفلسفية ظهر في البصرة قبل ظهوره في غيرها من المدن.

الثاني: أن بين نحاة البصرة كثيراً من الشيعةوالمعتزلة الذين أخذوا في مذاهبهم الكلامية بالثقافات الأجنبية[2].

وأضاف دي بور أن منطق أرسطو قد أثر في علوم اللسان عند العرب، لأن الفرس والسريان درسوا ـ قبل العصر الإسلامي ـ كتاب العبارة لأرسطو، وجاء ابن المقفع فـ «يَسَّرَ للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية»[3].

وقد أثبت الدكتور علي سامي النشار أن المسلمين قد عرفوا المنطق اليوناني والفلسفة اليونانية في القرن الأول الهجري، وأوائل القرن الثاني[4].

وذهب إلى أن المتكلمين والأصوليين لم يقبلوا المنطق الأرسطاطاليسي على الإطلاق، وحاولوا إقامة منطق جديد بالكلية في جوهره[5].

ووقف فقهاء أهل السنة والجماعة من ناحية، ومفكرو السلف من ناحية أخرى من المنطق الأرسطاطاليسي بل من المنطق اليوناني على العموم موقف العداوة العامة[6].

---

(١) تاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٣٨.
(٢) تاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٣٩.
(٣) تاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٣٩.
(٤) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ١٩ ــ ٢٧.
(٥) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ٢٧ وانظر ص ٧٩.
(٦) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ٢٧ ــ ٢٨.

وذهب إلى أن النحو بقي بمنأى عن المنطق اليوناني، ولم يتأثر علم أصول النحو بالمنطق الأرسططاليسي حتى عصر السيوطي، واحتضن منطق المتكلمين والأصولين، وأما النحو فقد بدأ يأخذ من المنطق اليوناني في العصور المتأخرة[1].

وعندي أن الصرفيين في القرنين الثالث والرابع الهجريين لم يتخذوا المنطق اليوناني منهجاً للبحث، ولم يسيطر عليهم في تناولهم مسائل التصريف، وما يُرَى في كتبهم مما يظن أنه أثر من آثار المنطق إنما هو نتيجة تدقيق النظر والإغراق فيه، والغوص في أعماق هذا العلم للوقوف على أسراره، ومعرفة خباياه ودفائنه، وليس استخدام الصرفيين لبعض الألفاظ المنطقية دليلاً على تأثير المنطق في التصريف. وإنما تسربت تلك الألفاظ إليهم من المتكلمين، فقد كان المازني «لا يناظره أحد إلا قطعه لقدرته على الكلام»[2]، وكان أبو علي الفارسي وابن جني معتزليين[3].

وأما علم أصول التصريف فقد ترسموا فيه خطا علماء الأصول، ولم يستمدوا فيه شيئاً من المنطق، والدليل على ذلك الفرق الواضح في حد القياس عند أرسطو وحده عند الصرفيين، فقد «عرف أرسطو القياس في كتابه الطوبيقا بأنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر.

ثم كرر هذا التعريف في التحليلات الأولى حين قال: القياس هو

---

(١) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ٢٨ وانظر ص ٧٤.
(٢) بغية الوعاة ١: ٤٦٣ ــ ٤٦٤.
(٣) في أصول النحو ص ١٠٣ وأبو علي الفارسي ص ٧٦ ــ ٨١ وابن جني النحوي ص ٥٢ ــ ٥٥.

الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه بمقدمات معينة لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات»[1].

ولم يضع الصرفيون تعريفاً للقياس على هذا النحو فيما أعلم، فلو تأثروا بالمنطق اليوناني لوضعوا حداً للقياس في التصريف على غرار تعريف المنطقيين له.

ويؤكد عدم تأثر الصرفيين بالمنطق اليوناني استنكارُهم مزجَ التصريف به، فقد كان الرماني «يمزج النحو بالمنطق، حتى قال الفارسي: إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا شيء منه، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء»[2].

ومعرفة العرب المنطق اليوناني في تلك القرون ليست حجة في ذلك؛ لأن وصول علم من العلوم الأجنبية إلى أمة من الأمم ليس يعني بالضرورة أن يعرفه كل عالم فيها ويفسح له المجال في مؤلفاته.

وأخذ الصرفيون اللغة عن أكثر من قبيلة، فكثرت الشواذ عندهم كثرة مفرطة، كما سنرى في الفصول الآتية.

وقد تميز منهج الصرفيين بالإيمان بفكرة الأصل الذي لم يستعمل، وكانت هذه الفكرة هي حجر الأساس الذي أقاموا عليه بناء التصريف الشامخ، وسوف نناقش هذه القضية في فصل السماع.

* * *

---

(١) المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٢٤.

(٢) بغية الوعاة ٢: ١٨١.

الفصل الأول
السماع

وأريد به ما جاء في قول السيوطي فيه: «وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام اللّه تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى اللّه عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت»[1].

وهو مرجع الأدلة كلها عند الصرفيين؛ لأن القياس إنما يكون على ما جاء به السماع، فلا يجوز القياس عندهم على ما لم يسمع؛ لأن إجماع النحويين لا يكون حجة إلا إذا استند إلى دليل من السماع، كما سنرى في الفصول الآتية.

---

(١) الاقتراح ص ١٤.

أولاً ـــ القرآن الكريم والقراءات

قال السيوطي: «أما القرآن (فكل ما)[1] ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو «اسْتَحْوَذَ» و «يَأْبَـىٰ» وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة»[2].

لقد أطلق السيوطيُّ القولَ ولم يقيده؛ لأن النحاة لم يُجمعوا على هذا، وسوف نرى بعد قليل أن الصرفيين لم يتورعوا عن رد كثير من القراءات السبع فضلاً عن الشاذة، وطعنوا في بعض القراء السبعة، واتهموهم بأنهم لا علم لهم بكلام العرب. وإنما لجأ النحاة والتصريفيون إلى هذا المنهج؛ لأن بعض القراءات لا تتمشى مع القواعد التي استنبطوها، وأرادوا لها الاطراد والشمول؛ لذا نراهم ـــ منذ القرن الثاني الهجري ـــ قد وضعوا شروطاً، ونصوا على أنه

---

(١) رسمت في الاقتراح «فكلما» وهذا خطأ. والصواب ما أثبت.

(٢) الاقتراح ص ١٤ ـــ ١٥.

ينبغي أن تجمع القراءة هذه الشروط حتى يأخذوا بها، وما فقد أحد هذه الشروط من القراءات كان لهم منه موقف يختلف عن موقفهم مما توفرت فيه شروطهم. والذي تحصل لي من الرجوع إلى كتب المتقدمين ثلاثة شروط[1]:

١ ــ أن تكون القراءة قد قُرِئَ بها.

٢ ــ أن توافق رسم المصحف.

٣ ــ أن توافق وجهاً من كلام العرب.

فما لم يرو أنه قرئ به لا تجوز القراءة به، ولا يعد قرآناً، وإن وافق رسم المصحف، ووافق وجهاً من وجوه العربية.

وما خالف رسم المصحف لا تجوز القراءة به أيضاً، لأن المصحف مجمع عليه، ولا يُعارَض الإجماعُ برواية لا يعلم مدى صحتها.

ويشترط أيضاً في القراءة أن توافق وجهاً في العربية؛ لأن القرآن بها أنزل.

وإذا تأملنا هذه الشروط الثلاثة رأينا أن النحاة لم يشترطوا التواتر، وأما علماء الشريعة فقد عنوا بتقسيم القراءات وصنفوها حسب درجتها في الصحة، فهي عند مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ ــ ١٠٤٥م) ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان يقرأ به في زمانه، وهو ما اجتمعت فيه ثلاث صفات:

١ ــ أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ ــ أن يكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً.

٣ ــ أن يوافق خط المصحف.

---

(١) انظر في هذه الشروط: معاني القرآن للفراء ٢: ٣٥، ٢٩٣ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١: ١٨٥، ٣٧٤، ٣٩١، ٢: ٦٥، ١٠٨، ٢٠٠.

فما جمع هذه الخلال يقرأ به، ويقطع على مغيّبه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف. وجاحده كافر.

والثاني: ما صح نقله في الآحاد، ووافق وجهاً في العربية، وخالف رسم المصحف، وهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين:

الأولى: لأنه نقل بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والثانية: مخالفته للمجمع عليه. وهذا لا يقطع على مغيبه وصحته، ولذلك لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، وإن فعل ذلك فبئس ما صنع.

والثالث: ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية. فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف[1].

وأما ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ ــ ١٤٢٩م) فقد جعلها ثلاثة أقسام[2]: متواترة، وصحيحة، وشاذة.

فالمتواترة هي القراءة التي تواتر نقلها، ووافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وقد جمع هذه الأركان في زمانه قراءات القراء العشرة، وهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٣٠هـ ــ ٧٤٨م) ونافع بن أبي نعيم (ت ١٦٩هـ ــ ٧٨٥م) وعبدالله بن كثير (ت ١٢٠هـ ــ ٧٣٩م) وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ ــ ٧٧١م) ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت ٢٠٥هـ ــ ٨٢٠م) وعبدالله بن عامر (ت ١١٨هـ ــ ٧٣٦م) وعاصم بن بهدلة أبي النَّجُود (ت ١٢٧هـ ــ ٧٤٥م) وحمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ ــ ٧٧٣م) وعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ ــ ٨٠٥م) وخلف بن هشام الأسدي (ت ٢٢٩هـ ــ ٨٤٤م).

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات ص ١٨ ــ ١٩.

(٢) منجد المقرئين ص ١٥ ــ ١٦.

لكنه ما لبث أن تراجع عن هذا القول، واتخذ رأياً جديداً[1]، وهو أن القراءة التي جمعت الشروط الثلاثة السابقة هي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحلُّ إنكارها سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم، وكل قراءة فقدت شرطاً من هذه الشروط هي ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن غيرهم، ونص على أن هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف[2].

والقراءات المتواترة عند ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ ــ ١٢٤٥م) يشترط أن تكون متصلة السند برسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، وأن تكون قد تواتر نقلها عنه قرآناً، واستفاض نقلها وتلقتها الأمة بالقبول، ومنها القراءات السبع[3].

وأما عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ ــ ١٢٦٧م) فإنه ذهب إلى أن «القراءات متواترة حال اجتماع القراء لا حال افتراقهم»[4].

وكان يرى أن القراءات السبع متواترة إلى القراء السبعة فيما اتفق فيه الرواة عن كل واحد منهم، واتفقت عليه الفرق من غير أن ينكره أحد، وشاع، واشتهر، واستفاض، ولكن بعض هذه القراءات ليس متواتراً عنده، ويجب القطع بأن القراءات المتواترة منزلة من عند اللّه تعالى[5].

وقد رد عليه ابن الجزري هذا المذهب، واستبعد أن يكون النص الذي

---

(١) عرفنا أن هذا الرأي هو اللاحق لأنه نص في هذا الموضع على الرأي السابق.
(٢) النشر في القراءات العشر ١ : ٩ ــ ١٠.
(٣) منجد المقرئين ص ١٧.
(٤) منجد المقرئين ص ٦٢.
(٥) منجد المقرئين ص ٦٣ والنشر ١ : ١٣.

أخذه من كتاب أبي شامة المسمى «المرشد الوجيز» والذي نص فيه أبو شامة على هذا الرأي، أقول: استبعد ابن الجزري أن يكون هذا من كلام أبي شامة، وأجاز أن يكون بعض الجهلة المتعصبين ألحقه بكتابه، أو أنه ألف هذا الكتاب أول مرة، فوقع هذا فيه كما يقع لكثير من المصنفين[1].

لكن ابن الجزري كما تراجع عن قوله بصحة القراءات السبع كافة، وأخذ بقول أبي شامة في ذلك، كما ذكرنا منذ قليل، فقد نقض مذهبه القائل بتواتر القراءات السبع كافة، ورجع إلى قول أبي شامة في ذلك أيضاً[2].

وقد نص على أن ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله، وقطع بكونه قرآناً، سواء وافق رسم المصحف أم خالفه، وسواء وافق وجهاً في العربية أم لم يوافق[3].

ولكي يتضح ما نذهب إليه في هذه المسألة ينبغي أن نعود إلى نص أبي شامة، فقد اشترط فيما يقطع بأنه منزل من عند الله تعالى مما روي من القراءات السبع أن يكون قد اجتمعت على نقله عنهم الطرق[4]، أي أن يكون رواة كل قارىء من السبعة قد اتفقوا فيما رووه عنه. وما اختلفوا فيه لا يندرج تحت هذا الضابط، فلا يقطع بأنه منزل من عند الله تعالى. وهذا يعني أن بعض ما في المصحف الذي نتلوه في زماننا برواية حفص عن عاصم، لا يقطع بأنه منزل من عند الله تعالى؛ لأن أبا بكر بن عياش روى القراءة عن عاصم أيضاً، وقد قال ابن مجاهد: «بينه وبين أبي بكر من الخلف في

---

(١) منجد المقرئين ص ٦٣ ــ ٦٧.

(٢) النشر ١: ١٢ ــ ١٣ حيث نص على أن هذا هو الرأي اللاحق.

(٣) نفسه.

(٤) منجد المقرئين ص ٦٣ والنشر ١: ١٣.

الحروف خمسمائة (وعشرين)[1] حرفاً في المشهور عنهما»[2].

فهل يكون في المصحف الذي نعتمد عليه الآن عشرون وخمسمائة حرف لا يقطع بكونها منزلة من عند اللّٰه تعالى؟ معاذ اللّٰه أن يكون هذا، فقد اجتمعت الأمة كلها على كونه كله منزلاً من عند اللّٰه تعالى.

والقراءات السبع متواترة إلى النبـي صلى اللّٰه عليه وسلم.

فإن قيل: إن أبا بكر بن مجاهد ـ وهو أول من خص القراء السبعة المشهورين بكتابه السبعة في القراءات ـ لم يذكر سند تلك القراءات إلى النبـي صلى اللّٰه عليه وسلم، واكتفى بنسبتها إلى القراء أنفسهم، ولم ينص على تواترها إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، فما الدليل على ذلك؟

فالجواب: أن ابن مجاهد إنما أغفل سند القراءات السبع إلى الرسول صلى اللّٰه عليه وسلم؛ لأن ذلك أمر قد شاع، واستفاض، وأجمع الناس على أن قراءة هؤلاء متصلة السند إلى الصحابة رضي اللّٰه عنهم، والصحابة أخذوا القراءة عن رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم؛ ألا ترى أن ابن مجاهد قال:

«والقراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تلقوها عن أوليهم تلقياً، وقام بها في كل مصر من الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين أجمعت الخاصة والعامة على قراءته، وسلكوا فيها طريقه، وتمسكوا بمذهبه، على ما رُوي عن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وعروة بن الزبير، ومحمد بن المنكدر، وعمر بن عبدالعزيز، وعامر الشعبـي . . »[3].

---

(١) كذا في الأصل.
(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ١: ٢٥٤.
(٣) السبعة في القراءات ص ٤٩ ــ ٥٠.

فقد روي عن زيد بن ثابت أنه قال: «القراءة سنة»[١]. . وروي عن محمد بن المنكدر أنه قال: «القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول»[٢]. وروي مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز رضي الله عنهما[٣]. وروي عن عامر الشعبي قوله: «القراءة سنة، فاقرأوا كما قرأ أولوكم»[٤]. وروي عن عروة بن الزبير أنه قال: «إنما قراءة القرآن سنة من السنن، فاقرأوه كما عُلِّمْتُمُوهُ»[٥].

وهذا مثال من سند القراءة إلى النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن مجاهد: «حدثني أحمد بن محمد بن صدقة، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن إسحاق المدني بقورس، قال: حدثنا عبيد بن ميمون التبان، قال: قال لي هارون بن المسيب: قراءة من تقرأ؟ قال: قلت له: قراءة نافع بن أبي نعيم. قال: فعلى من قرأ نافع؟ قال: قلت: أخبرنا نافع أنه قرأ على الأعرج، وأن الأعرج قال: قرأت على أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، وقال أبو هريرة: قرأت على أُبَيٍّ بن كعب، وقال أُبَيٌّ: عرض عليَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن، وقال: أمرني جبريل أن أعرض عليك القرآن»[٦].

وقال ابن مجاهد أيضاً: «أخبرني محمد بن أحمد بن يوسف بن شاهين، قال: سمعت روح بن الفرج يقول: سمعت أحمد بن صالح يقول: قرأ أبو جعفر[٧] على عبدالله بن عياش، وقرأ عبد الله بن عياش على

(١) السبعة في القراءات ص ٥٠ وانظر ص ٥٢.
(٢) السبعة في القراءات ص ٥٠ ـ ٥١.
(٣) السبعة في القراءات ص ٥١.
(٤) السبعة في القراءات ص ٥١.
(٥) السبعة في القراءات ص ٥٢.
(٦) السبعة في القراءات ص ٥٤ ـ ٥٥.
(٧) هو يزيد بن القعقاع، وقد أخذ نافع عنه القراءة: السبعة في القراءات ص ٥٦.

أُبَيٍّ بن كعب رضي اللّٰه تعالى عنه، وقرأ أُبَيٌّ على النبـي صلى اللّٰه عليه وسلم»[1].

فإن قيل: فلم اختلف رواة كل قارىء من القراء السبعة فيما يروونه عنه؟

قلنـا: إن ذلك يـرجع إلى اختـلاف الصحابـة الذين رويت عنهم القراءات، واختلاف الصحابة يدخل في الأحرف السبعة التي قال فيها الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» ــ وسوف نعرض هذه المسألة بعد قـليل ــ ألا ترى أن عاصماً روى قراءة علي بن أبـي طالب رضي اللّٰه عنه، وقراءة عبداللّٰه بن مسعود، فقد روى ابن الجزري «عن حفص أنه قال: قلت لعاصم: أبو بكر يخالفني، فقال: أقرأتك بما أقرأني عبدالرحمن السلمي عن علي بن أبـي طالب، وأقرأته بما أقرأني زر بن حبيش عن عبداللّٰه بن مسعود»[2].

وهذا يدل على أن كل قراءة من القراءات السبع مرفوعة إلى الرسول صلى اللّٰه عليه وسلم.

وليست القراءات على درجة واحدة من الصحة والثبوت، وإنما تتفاوت في ذلك كغيرها من أحكام الشريعة، فقد جعلها ابن مجاهد ستة أقسام: «منها المعرب السائر الواضح ومنها المعرب الواضح غير السائر. ومنها اللغة الشاذة القليلة. ومنها الضعيف المعنى في الإعراب غير أنه قد قـرئ به. ومنها ما تُوُهِّمَ فيه، فغُلِط به ــ فهو لحن غير جائز عند من لا يبصر من العربية إلا اليسير. ومنها اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم النحرير. وبكل قد جاءت الآثار في القراءة»[3].

---

(١) السبعة في القراءات ص ٥٦ ــ ٥٧.

(٢) غاية النهاية ١: ٢٥٤.

(٣) السبعة في القراءات ص ٤٩.

وجعل ابن الجزري القراءات ثلاثة أقسام: متواترة، وصحيحة، وشاذة. أما المتواترة فالقراءات السبع كما رأينا. والشاذة عنده هي أحد فرعي القراءة الصحيحة، فقد جَعَلَ الصحيحة قسمين، وألحق الأول بالمتواترة وإن لم يبلغ مبلغها، والقسم الثاني من القراءة الصحيحة هو الذي سماه شاذاً، وذكر أن تلك القراءات إنما سميت شاذة في زمانه؛ لأنها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وهذه لا تجوز القراءة بها في الصلاة ولا في غيرها وإن كان إسنادها صحيحاً(١).

وأما أبو عمرو بن الصلاح فعنده أن القراءة «الشاذة ما نقل قرآناً من غير تواتر واستفاضة متلقاة بالقبول من الأئمة كما اشتمل عليه المحتسب لابن جني وغيره»(٢).

ومما يتصل بالقراءات مسألة الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن، فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سَلَّمَ، فَلَبَبْتُهُ بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: كذبتَ، أقرأنيها على غير ما قرأتَ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال أرسله، اقرأ يا هشام، فقرأ القراءة التي سمعته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أنزلت، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اقرأ يا عمر، فقرأت

---

(١) منجد المقرئين ص ١٦ ــ ١٧.
(٢) منجد المقرئين ص ١٨.

التي أقرأني، فقال: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فـاقرأوا ما تيسر منه»[1].

وأخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أيضاً «أن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم قال: أقرأني جبريل على حرف، فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[2].

وليس في روايات هذين الحديثين ما يدل على المراد بالأحرف السبعة، فلم يُذكر حرفٌ من الحروف التي اخْتُلِفَ فيها وجعله الرسول عليه الصلاة والسلام من الأحرف السبعة، ولذلك اختلف في تفسير هذا الحديث، وليس هنا موضع عرض هذا الخلاف، وما نرجحه في هذه المسألة قول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ ــ ٨٨٩م): «وإنما تأويل قوله صلى اللّه عليه وسلم «نـزل القرآن على سبعـة أحـرف»: على سبعـة أوجـه مـن اللغـات المتفـرقـة في القرآن، يدلك على ذلك قول رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم: فاقرأوا كيف شئتم»[3].

---

(١) الجامع الصحيح للبخاري: كتاب التوحيد ــ باب قول اللّه تعالى ﴿فـاقرأوا ما تيسر منه﴾ ٩: ١٥٩، وهو في كتاب استتابة المرتدين ــ باب ما جاء في المتأوِّلين ٩: ١٧ ــ ١٨ وكتاب فضائل القرآن ــ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ٦: ١٨٤ ــ ١٨٥ وصحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها ــ باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ١: ٥٦٠ و٥٦١، واللفظ الذي ذكرته للبخاري، وأخرجه مسلم في نفس الباب برواية أخرى، وفيها أن أُبَيًّ بن كعب هو الذي أنكر قراءة رجلين قرأ كل منهما قراءة تخالف قراءة الآخر وقراءة أُبَيّ أيضاً.

(٢) الجامع الصحيح للبخاري: كتاب بدء الخلق ــ باب ذكر الملائكة ٤: ١١٣ وكتاب فضائل القرآن ــ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ٦: ١٨٤ وصحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها ــ باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ١: ٥٦١ و٥٦٢ــ ٥٦٣. واللفظ للبخاري.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٣٤.

ووجوه الخلاف في القراءات كافة تنحصر في سبعة أوجه عنـده، وهي[1]:

١ ـ الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها.

٢ ـ الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب.

٣ ـ الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها، ولا يزيل صورتها.

٤ ـ الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها.

٥ ـ الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها.

٦ ـ الاختلاف بالتقديم والتأخير.

٧ ـ الاختلاف بالزيادة والنقصان.

فالأحرف السبعة ليست سبع لغات من لغات العرب، وإنما هي سبعة أوجه من الخلاف في القراءات التي أمر اللّه عز وجل نبيه أن يُقرئ بها الناس. وكان هذا تيسيراً من اللّه، وذلك أنه أذن لرسوله أن يُقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فقوم يكسرون أحرف المضارعة وآخرون يفتحون، وقوم يهمزون وآخرون لا يهمزون.

«ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمِرَ أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتـد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان، وقطع للعادة. فأراد اللّه، برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متسعاً في اللغات، ومتصرفاً في الحركات، كتيسيره عليهم في

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٣٦ ـ ٣٨.

الدين حين أجاز لهم على لسان رسوله صلى اللّٰه عليه وسلم أن يأخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم، وأحكامهم، وصلاتهم، وصيامهم، وزكاتهم، وحجهم، وطلاقهم، وعتقهم، وسائر أمور دينهم»[1].

وبهذا التفسير للحديث أخذ أبو علي الفارسي[2].

والقرآن الكريم أفصح كلام على الإطلاق؛ لأنه منزل من عند اللّٰه تعالى، والمنطق يوجب أن يكون المصدرَ الأول الذي تُستنبط منه القواعد، وعليه نص النحاة، فقد قال الفراء: «والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[3].

ولكن هل التزم النحاة هذا المنهج في الجانب العملي؟ وما هو منهج التصريفيين في هذه القضية؟

لقد أكثر الجميع من الاحتجاج بالقرآن الكريم، وكتبهم مملوءة بالآيات القرآنية التي احتجوا بها على صحة ما أَصَّلوا من أصول. هذا أمر لا يحتاج إلى مثال لتأكيده. وكنا قد لاحظنا تعدد قراءات القرآن الكريم، وقد ترد في الكلمة الواحدة قراءتان تستنبط من كل منهما قاعدة تخالف القاعدة المستنبطة من القراءة الأخرى، فماذا فعل الصرفيون في مثل هذه الحال؟ هل استنبطوا من كل قراءة قاعدة، وأجازوا القياس عليها أو أخذوا بإحدى القراءتين وأهملوا الأخرى؟ وهل ردوا القراءة الثانية أو سلموا بها ولم يقيسوا عليها؟ وما هو الأساس الذي استندوا إليه في رد القراءة أو قبولها وعدم القياس عليها؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة ينبغي أن نعرف أولاً منهج نحاة الكوفة في

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٣٩ ــ ٤٠.
(٢) الحجة في علل القراءات السبع ١: ٨٨.
(٣) معاني القرآن ١: ١٤.

ذلك، ومنهج نحاة البصرة؛ وذلك لنرى هل اقتفى الصرفيون منهج أحد الفريقين أو اختطوا لأنفسهم منهجاً متميزاً عن منهج كل منهما.

الكوفيون والقراءات

يمثل منهجَ الكوفيين في هذه القضية أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الذي يعد المؤسس الحقيقي لمدرسة الكوفة، وإذا ما فتشنا عن ذلك في كتابه «معاني القرآن» ألفيناه لا يتورع عن رمي طبقة من القراء بالوهم وهي طبقة يحيى بن وثاب ـ «فإنه قل من سلم منهم من الوهم»[1] عند الفراء.

والمعنى الحقيقي لهذه الكلمة هو الخطأ، ولكن جرت العادةِ بين العلماء على أن تكون ألفاظهم غير نابية حين يطعن أحدهم في غيره، فكانت كلمة الوهم هي أنسب لفظة في تأدية هذا المعنى، فكثر استعمالهم إياها في كافة العصور.

وقد تنوعت أساليب الفراء في هذا الموضوع، فتارة يذكر الآية، ويمنع أن يجوز فيها وجه من الوجوه الصرفية مع أن هذا الوجه قد قرئَ به، كقوله تعالى: ﴿وجعلنا لكم فيها مَعايِش﴾[2]، فقد نص على أن الياء في (معايِش) لا تهمز؛ لأنها أصل في المفرد الذي هو معيشة، وإنما يهمز من ذلك ما كان حرف العلة فيه زائداً نحو رسالة ورسائل، وعجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف[3]. وهمز ياء (معايش) قراءة نافع ـ وهو من القراء السبعة ـ في رواية خارجة[4]. فإما أن يكون الفراء قد أغفلها لأنه لم يكن يأخذ بها، وإما أن

---

(١) معاني القرآن ٢: ٧٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٠.

(٣) معاني القرآن ١: ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٤) السبعة في القراءات ص ٢٧٨ وسوف نناقش هذه القراءة عندما نعرض منهج المازني؛ لأنه أول من طعن فيها.

تكون هذه القراءة لم تصل إليه، وهذا ما نرجحه؛ لأنه ذكر كثيراً من القراءات، وطعن فيها.

وتارة يذكر القراءة، ويصرح بتخطئة قارئها، كقوله: «وقوله: ﴿والشمس وضحاها﴾ ضحاها: نهارها، وكذلك قوله: ﴿والضُّحَىٰ﴾ هو النهار كله، بكسر الضّحى من (ضحاها) وكل الآيات التي تشاكلها وإن كان أصل بعضها الواو. من ذلك: ﴿تَلاها﴾ و ﴿طَحاها﴾ و ﴿دَحاها﴾، لمّا ابتدئت السورة بحروف الياء والكسر اتّبَعَها ما هو من الواو، ولو كان الابتداء للواو لجاز فتح ذلك كله. وكان حمزة يفتح ما كان من الواو، ويكسر ما كان من الياء، وذلك من قلة البصر بمجاري كلام العرب»[1].

وقد كان حرياً بأبي زكريا أن ينأى عن هذا المورد الوخيم الذي ورده، فقد بالغ في هجومه على حمزة ــ وهو من القراء السبعة ــ وإنما تردى في هذه الوهدة لأنه يشترط في القراءة أن تجري على سنن كلام العرب، وقد فاته أن القراء يعملون على الأثبت في الأثر، فإذا صحت القراءة عندهم لم يلتفتوا إلى هذا الشرط الذي وضعه النحاة؛ لأن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول.

وقد قرأ حمزة، وعاصم في رواية أبي بكر بن عياش (كوكب دُرِّيءٌ) بضم الأول وهمزة بعد الياء[2]. فرفض الفراء هذه القراءة، وحجته في ذلك أنه ليس في كلام العرب فُعِّيل[3].

---

(١) معاني القرآن ٣:٢٦٦ وقال ابن مجاهد: «وقرأ حمزة (والشمس وضحاها) (والليل إذا يغشى) كسراً ويفتح: (تلاها) و (طحاها). ويفتح في سورة الضحى (سجى) وفي النازعات (دحاها) ويكسر سائر ذلك»: السبعة في القراءات ص ٦٨٨.

(٢) السبعة في القراءات ص ٤٥٦ وهي مروية عن الأعمش أيضاً كما في معاني القرآن ٢:٢٥٢.

(٣) قال: «ولا تُعرف جهة ضم أوله وهمزه، لا يكون في الكلام فُعِّيل إلا أعجمياً. فالقراءة إذا ضممت أوله بترك الهمز». معاني القرآن ٢:٢٥٢.

ونرد على الفراء في هذا بأمرين:

الأول: أن القراءة سنة، فإذا صح سندها لم يردها قياس عربية.

والثاني: أن هذا المثال الذي نفاه من العربية قد حكاه سيبويه عن أبي الخطاب عن العرب، وهو قولهم: المُرِّيْق، وكَوْكَبٌ دُرِّيْء[1]. ولست أدري كيف غاب هذا عن الفراء وهو الذي كان يضع كتاب سيبويه تحت رأسه[2].

فإن قال قائل: يجوز أن يكون ما حكاه سيبويه ليس ثبتاً عند الفراء، وربما كان يرى أنه أعجمي.

قلنا: لو كان صحيحاً لوجب عليه أن ينبه عليه، وهو لم يفعل.

وهو لا يأخذ بالقراءة التي تخالف رسم المصحف، ويفضل عليها القراءة التي تكون موافقة لخط المصحف، وهذا أحد الأسس التي استند إليها الفراء في مفاضلته بين القراءات، فهو لا يُجيز إثبات الياء في ﴿أَتُمِدُّوْنَنِ بمال فما آتانِ ـَ اللَّهُ﴾؛ لأنها محذوفة من الكتاب[3].

وهذه القراءة قرأ بها أكثر من واحد من القراء السبعة[4].

وهذا الشرط الذي كان سبباً في عدم أخذه بالقراءة هو أول من وضعه،

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٢٦.

(٢) بغية الوعاة ٢ : ٣٣٣.

(٣) معاني القرآن ٢ : ٢٩٣.

(٤) قال ابن مجاهد: «واختلفوا في قوله: ﴿أَتُمِدُّوْنَنِ بِمال﴾.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿أَتُمِدُّوْنَنِ ـے﴾ بنونين وإثبات الياء في الوصل...

وعن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير ﴿أتمدونن ـے﴾ بياء في الوصل والوقف...

وقرأ حمزة: ﴿أتمدونٌ ـے﴾ بنون واحدة مشددة وبياء في الوصل والوقف...

واختلفوا في فتح الياء وإثباتها وحذفها من قوله: ﴿فما آتانِ ـےَ اللَّهُ خير﴾...

وقرأ أبو عمرو، ونافع، وعاصم في رواية حفص ﴿فما آتانِ ـےَ﴾ بفتح الياء»: السبعة في القراءات ص ٤٨١ ـ ٤٨٢.

ولم أقف ــ فيما بين يدي من مصادر ــ على نص نعرف منه الواضع الأول لهذا الضابط وإن كنت أرجح أنه كان شائعاً في عصر الفراء، وإنما انفرد به الفراء لأن مؤلفات تلك الفترة لم تصل إلينا.

وأقول هنا ما سبق أن ذكرته، وهو أن القراءة الصحيحة السند ينبغي ألا يجترأ على عدم الأخذ بها لمخالفتها شرطاً مفروضاً على القراءات، لأن القراءة سنة لا يجوز لنا أن نحكم فيها شروطاً غير منصوص عليها.

وكذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء (لا يَأْلِتْكُمْ) بالهمز[1] لا يشتهيها الفراء؛ لأنها كتبت في المصاحف بغير ألف[2].

وكان خيراً للفراء أن ينأى عن هذا المذهب؛ لأن القراء لا يقرأون إلا بأثر.

لقد رأينا أن الفراء كان يستند في مهاجمة القراء وعدم أخذه ببعض القراءات السبع إلى مقياسين جعلهما شرطاً لقبول القراءة، وهما:

١ ــ أن توافق القراءة وجهاً في العربية.

٢ ــ أن توافق القراءة خط المصحف.

فما فقد أحد هذين الشرطين من القراءات لم يأخذ به وإن قرأ به أكثر من قارىء من القراء السبعة.

البصريون والقراءات:

نص سيبويه على «أن القراءة لا تخالف لأنها السنة»[3]، وقد رجعت إلى مباحث التصريف في «الكتاب» فلم أعثر على طعن في أحد من القراء،

---

(١) السبعة في القراءات ص ٦٠٦.
(٢) معاني القرآن ٣: ٧٤.
(٣) الكتاب ١: ٧٤.

ولم أجد نصاً صريحاً برفض قراءة من القراءات أو تخطئتها. فقد ذهب إلى أن العرب لم يهمزوا (مَعايِش)، لأنها ليست جارية على الفعل فتعتل لاعتلاله، وأصل الياء في المفرد التحريك، فَجمعت على الأصل، ولم تهمز[1]. وأما قراءة نافع (مَعائِش) ممدودة مهموزة[2]. فلم يذكرها، وأغفل ذكرها الرماني في شرحه على الكتاب، ولم أعثر على الجزء الذي تضمن هذه المسألة من شرح السيرافي لأرى هل ذكر سبباً لإغفال سيبويه هذه القراءة، وسوف أُوفي هذه القراءة حقها من البحث عند الحديث عن منهج المازني؛ لأنه أول من طعن فيها.

ومثل ذلك قوله: «وقالوا: نَبِيّ وبَرِيّة، فألزمها أهل التحقيق البدل. . . . . وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: نَبِيْء وبَرِيْئة، وذلك قليل رديء»[3].

وهذه الظاهرة التي وصفها بالقلة والرداءة قرأ بها بعض القراء السبعة، فقد كان نافع يهمز (النَّبِيِّينَ) و(النُّبُوَّة) و(الأنبياء) و(النبيّ) في كل القرآن إلا في موضعين في سورة الأحزاب[4]، «وقرأ نافع وابن عامر: (شَرُّ البريئة) و (خير البريئة) مهموزتين»[5].

والتفسير اللغوي الحديث لظاهرة الهمز في «النبيّ» و «البريّة» يختلف عن تفسير القدماء، فالمحدثون يرون أن الصيغ المهموزة هي التي كانت تستعملها القبائل التي تحقق الهمزة، ثم تطورت إلى الصيغ الجديدة الخالية

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٦٧.
(٢) السبعة في القراءات ص ٢٧٨.
(٣) الكتاب ٢ : ١٧٠.
(٤) السبعة في القراءات ص ١٥٦ ــ ١٥٧.
(٥) السبعة في القراءات ص ٦٩٣.

من الهمز؛ لأنهم ينظرون إلى اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية قابلة للتطور، ولا يؤمنون بنظرية الأصل المفترض التي يرتكز عليها البحث في التصريف عند المتقدمين، فـ «النبيء» و «البريئة» هما بعض ما بقي من الأصل الذي كان مستعملاً في يوم من الأيام، وليس الهمز هو الأصل الذي ينبغي أن يكون لو جاءت اللفظتان عليه كما يقول المتقدمون، ويضيف الصرفيون القدماء في هذه المسألة قائلين: إن هذا الأصل لم يكن مستعملاً في يوم، وإنما المستعمل هو الصورة التي همز فيها، ومن همز ذلك من العرب فقد أخرجه على الأصل المتخيل، أما أن يكون هذا الأصل مستعملاً فلا، و «النبيّ» و «البريّة» بغير همز فيهما هما الصيغتان اللتان نطق بهما العرب بادىء ذي بدء، ولم ينطقوا بهما على الأصل، لأنه قد كثر استعمالهم لهما فخففوها بسبب كثرة الاستعمال بإبدال الهمزة ياء وإدغام الياء الأولى فيها، لأن الهمزة حرف مستثقل وهم يخففون ما يستثقلون إذا كثر في الاستعمال.

فسيبويه لم ينكر قراءة من القراءات بصريح القول، وإنما كان يضع القاعدة التي تصطدم بالقراءة من غير أن يشير إلى القراءة التي يصطدم بها المقياس الذي انتهى إليه، كما كان يصف بعض ما جاء عن العرب بالقلة والرداءة، ويغفل ذكر القراءات السبع التي جاءت على تلك اللغة.

وأما أبو العباس المبرد فقد غَلَّطَ نافعاً في قراءته (مَعائِش) بالهمز، وهو ـ عنده ـ لا علم له بالعربية، وله في القرآن حروف قد وقف عليها[1].

وقد استمد أبو العباس هذا القول من شيخه المازني، فإنه أول من طعن في نافع وخطأ هذه القراءة، وسوف نبسط القول في هذا بعد الفراغ من موقف نحاة البصرة من القراءات.

---

(١) المقتضب ١: ١٢٣.

وحكى أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال: «مُرِّيْق اسم أعجمي، وقد غلط من قرأ (دُرِّيْءٌ) لأنه بناه على فُعِّيْل، وليس في كلام العرب فُعِّيْل»[1].

وهذه قراءة حمزة، وعاصم في رواية أبي بكر[2]، وهما من السبعة.

وعندي أن أبا العباس هو الذي غلط، وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: أن «المُرِّيْق» عربي، وقد حكاه سيبويه عن أبي الخطاب عن العرب[3].

والثاني: أن صحة القراءة إنما تقاس بصحة سندها، وليس بالمقاييس التي فرضها عليها النحاة.

والثالث: أنا لا نسلم الزعم القائل إن هذا البناء ليس في كلام العرب؛ لأنه مبني على ادعاء الإحاطة باللغة العربية، وهذا أمر لا نقبله؛ لأن الرواة الذين جمعوا اللغة من أفواه العرب لم يستغرقوا لغات القبائل كافة، والمقاييس التي استنبطها النحاة والصرفيون مستمدة مما وصل إليهم من كلام العرب، فلا تنكرنَّ أن تأتي القراءات القرآنية على لغات لم تطرق أسماع الرواة والنحويين، وهذا أحد المآخذ التي توجه إلى منهج النحاة في قضية الاستشهاد بالقراءات حين أباحوا لأنفسهم تخطئة القراء إذا لم يجدوا نظيراً من كلام العرب لبعض القراءات.

ونستطيع أن ننتزع حجة رابعة تكون دليلاً على صحة هذه القراءة، وذلك بالاستعانة بنظرة المحدثين إلى اللغة. فنقول: إن صيغة «دُرِّيْء»

---

(١) الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني ص ١١٤٤.

(٢) السبعة في القراءات ص ٤٥٦.

(٣) الكتاب ٢: ٣٢٦.

المهموزة هي الصورة التي كان ينطق بها من يحقق الهمزة من العرب. وعلى هذه اللغة جاءت القراءة بالهمز، ثم تطورت الكلمة على أفواه الناس بمرور الزمن إلى الصيغة الأخرى غير المهموزة ـ وهي دُرِّيّ ـ كما تطورت نَبِيّ والبَرِيّة من نَبيْء والبَرِيْئة، واحتفظت القراءات القرآنية بصيغة (دُرِّيْء) بالهمز، في حين اختفت من اللغة فلم يعد ينطق بها أحد، فلما جمعت اللغة من أفواه الأعراب بعد نزول القرآن بمدة ليست بالقصيرة لم يسمع الرواة منهم الصيغة المهموزة، وإنما سمعوا الصيغة الأخرى الخالية من الهمز، ثم جاء النحاة، وتقصوا الأبنية فيما وصل إليهم من كلام العرب، فلم يقفوا على بناء فُعِّيْل ـ هذا على فرض أن المُرِّيْق ليس بعربي ـ ووجدوا هذا البناء في قراءات القرآن، فطعنوا في القُرّاء الذين قرأوا بما ليس في العربية بزعمهم.

وثمة حجة خامسة نرد بها على المبرد، وهي أن سيبويه حكى أن العرب قالوا: كَوْكَبٌ دُرِّيْء[1]. وهذا قاطع في دفع ادعاء المبرد أن وزن «فُعِّيْل» لم يأت في كلام العرب.

ورمىٰ قراءةً قرأ بها أربعة من السبعة باللحن، قال: «وأما قراءة من قرأ: (ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ) فإن الإسكان في لام (فَلْيَنْظُرْ) جيد، وفي لام (ليقطع) لَحْنٌ؛ لأن (ثُمَّ) منفصلة من الكلمة، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي»[2].

وهذه قراءة عاصم، وحمزة، والكسائي، وهي مروية عن نافع أيضاً[3].

---

(١) قال سيبويه: «ويكون على فُعِّيْل، وهو قليل في الكلام، قالوا: المُرِّيْق، حدثنا أبو الخطاب عن العرب، وقالوا: كوكب دُرِّيْءٌ، وهو صفة» الكتاب ٢: ٣٢٦.

(٢) المقتضب ٢: ١١٤.

(٣) قال أبو بكر بن مجاهد: «واختلف عن نافع: فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد بن صالح والقاضي عن قالون، وإسحاق وإسماعيل بن أبي أويس: (ثُمَّ لْيَقْطَعْ) (ثُمَّ لْيَقْضُوا) ساكنتي اللام. وقال ورش وأبو بكر بن أبي أويس: (ثُمَّ لِيَقْطَعْ) (ثُمَّ لِيَقْضُوا) =

والعلة في إسكان اللام ـ عند النحاة ـ إذا وقعت بعد الفاء أو الواو نحو «فَلْيَضْرِبْ»، و«وَلْيَضْرِبْ» هي أن الواو والفاء تنزلان منزلة الجزء مما يليهما؛ لأنهما على حرف واحد، فأشبه «فَ ل ِ يَ» و«وَ ل ِ يَ» من «فليضرب» و«وليضرب» قبل إسكان اللام بناء «فَعِل» نحو كَتِف، فكما أنهم أسكنوا العين من «فَعِل» إذا كانت مكسورة، فقالوا في كَتِفٍ: كَتْف، كذلك أسكنوا اللام في «فليضرب» و«وليضرب». وأما ثُمَّ فهي منفصلة من الكلمة بعدها، فلذلك منعوا إسكان اللام بعدها.

وكان الأَوْلَى بأبي العباس والأَحْجَىٰ أن لا يقدم على تخطئة القراء؛ لأن القاعدة التي وضعها النحاة لم تُراع الظواهر اللغوية التي اشتملت عليها القراءات، والمنهج السديد الذي ينبغي أن يتبعه في استنباط الأقيسة هو أن يعيد النظر في الأصول التي تتعارض مع القراءات ويعدّلها في ضوء ما تضمنته القراءات من الظواهر اللغوية التي لم تصل إلى النحاة فيما انتهى إليهم من كلام العرب؛ لأن القرآن الكريم إنما نزل بلسان العرب، والقراء إنما يعملون على الأثبت في الأثر والأصح في الرواية.

وأما أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ ـ ٩٢٣م) فقد نَهَجَ نَهْجَ شيخه المبرد في هذا الميدان، فلم يستحب قراءة نافع (مَعائِش) بالهمز؛ لأن أكثر القُرّاء على تركه[1].

= مكسورتي اللام مثل أبي عمرو. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (ثُمَّ لْيَقْطَعْ) (ثُمَّ لْيَقْضُوا) (وَلْيُوفُوا) (وَلْيَطَّوَّفُوا) اللام للأمر في كل القرآن إذا كان قبلها واو أو فاء أو ثم ساكنة». السبعة في القراءات ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(١) قال: «وأكثر القُرّاء على ترك الهمز في (مَعايِش)، وقد رووها عن نافع مهموزة، وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ...

ولا أحب القراءة بالهمز إذ كان أكثر الناس إنما يقرأونه بترك الهمز ولو كان يهمز لجاز تحقيقه وترك همزه، فكيف وهو مما لا أصل له في الهمز». معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

وقال الزجاج: «فأما (أئمة) بـاجتماع الهمـزتين فليس من مذاهب أصحابنا، إلا ما يحكى عن (ابن أَبـي إسحاق)[1] فإنه كان يحب اجتماعهما، وليس ذلك عندي جائزاً»[2]. و(أئِمة) باجتماع الهمزتين قراءة عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر[3]، وهم من السبعة.

وإنما منع أبو إسحاق هذه القراءة لأن أصحابه البصريين يمنعون اجتماع همزتين في كلمة واحدة.

وهذا الذي رفضه البصريون قد قرأ به أربعة من السبعة كما رأينا، وتكلم ببعضه العرب، فقد حكى أبو زيد وأبو الحسن. غفر الله له خَطائِئَهُ، وحكى أبو زيد وغيره: رَدِيْئة، ودَرائِـئُ. وروى قطرب: لَفِيئة ولَفائِـئُ، وقالوا: رَزائِئُ، وأنشدوا:

فإنك لا تدري متى الموت جائِـئٌ إليك ولا ما يُحدث اللَّهُ في غَدِ[4]

وما تحقيق الهمزتين في كلمة واحدة إلا دلالة على الأصل الذي كان هو السائد في الاستعمال، ثم تطور بعد ذلك، ولم يبق منه إلا ألفاظ قليلة، والتعليل الصوتي لذلك هو أن الهمزة حرف ثقيل؛ لأن مخرجها من أقصى الحلق، وفي النطق بها تكلف بسبب بعد مخرجها، وإذا كان في النطق بالهمزة الواحدة كلفة حتى اجتنب بعضهم تحقيقها فمن المسلم به أن النطق بالهمزتين المجتمعتين أشد كلفة، فاستثقل اجتماعهما محققتين، وكان هذا سبباً في تطور هذه الظاهرة إلى الصيغ الجديدة التي لم تلتق فيها همزتان.

---

(١) في الأصل: ابن إسحاق، والصواب ما ذكرت كما في الكتاب ٢:٤١٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢:٤٨١.

(٣) السبعة في القراءات ص ٣١٢.

(٤) انظر هذه الأمثلة في الخصائص ٢:٦، ٣:١٤٣ وسر صناعة الإعراب ١:٨١.

وقد هاجم نحاةُ البصرة حمزةَ بن حبيب الزيات هجوماً عنيفاً، قال أبو الطيب اللغوي: «حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا إبراهيم بن حميد، قال: سألت عن حمزة أبا زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي وغيرهم من العلماء، فأجمعوا على أنه لم يكن شيئاً، ولم يكن يعرف كلام العرب، ولا كان يَدَّعي ذلك، وكان يلحن في القرآن ولا يعقله...

قال أبو حاتم: وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه، ويباهتون، فقد صَيَّره الجهالُ من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبَهْت وقولُ ذوي اللِّحَى العظام منهم: كانت الجن تقرأ على حمزة. قال: والجن لم تقرأ على ابن مسعود والذين بعده، فكيف خصت حمزة بالقراءة عليه، وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف الساكن من المتحرك، ولا مواضع الوقف والاستئناف، ولا مواضع القطع والوصل والهمز. وإنما يحسن مثل هذا أهل البصرة؛ لأنهم علماء بالعربية قراء رؤساء»[١].

وعندي أن العصبية للبصرة وأهلها هي التي دفعت أبا حاتم إلى هذه الوهدة التي تَرَدَّىٰ فيها، فاتّهم حمزة بالجهل المطبق، وإنما لجأ إلى هذا الموقف منه لأن حمزة من أهل الكوفة، وهذا الخلق الذميم لم يخل منه عصر من العصور، فقد اعتاد الناس في كل بلد على تبادل الطعنات مع أهل المدينة التي تنافس مدينتهم، واتخذت العصبية للبلدان أساليب متنوعة، ولم يقتصر الأمر على العامة، بل امتد إلى الخاصة، وكان للعلماء في ذلك نصيب وافر. وقل من سلم منهم من هذا الداء العضال. وقد تبدت هذه العصبية بأجلى صورها لدى نحاة البصرة، فامتنع المتقدمون منهم من الأخذ عن الكوفيين بحجة أن الأعراب الذين أخذ عنهم نحاة الكوفة غير فصحاء، وعندي أن للعصبية دوراً كبيراً في هذه القضية.

(١) مراتب النحويين ص ٥٢ ـ ٥٣.

أضف إلى هذا أن أبا حاتم كان قليل الإجلال للعلماء ـ كما يبدو لي ـ فقد أطلق لسانه في أصحابه البصريين، حتى شيخه الأخفش الأوسط لم يسلم منه، فقد قال فيه: «كان رَجُلَ سَوْءٍ»[١]. وقال في كتابه «معاني القرآن»: «كتابه في المعاني صُوَيْلِحٌ»[٢].

و«قال أبو حاتم: قال الجرمي: أنا لم أضع كتاباً في النحو، وإنما اختصرت كتاب سيبويه، فقلت له: وذاك لو كنت تحسن تختصره.

وقال أبو حاتم وهو يذم مختصر الجرمي: ما أحد يأخذ ذلك الكتاب إلا رمى به، وذلك كان يحسن أن يضع كتاباً؟!»[٣].

وأفاض ابنُ قتيبة في النيل من حمزة والطعن في علمه وقراءته، وأَرْبَـىٰ على أبي حاتم في ذلك، قال: «وكذلك لحن اللاحنين من القرّاء المتأخرين لا يجعل حجة على الكتاب. وقد كان الناس قديماً يقرأون بلغاتهم كما أعلمتك، ثم خلف قوم بعد قوم من أهل الأمصار وأبناء العجم ليس لهم طَبْعُ اللغة ولا عِلْمُ التكلف. فهفوا في كثير من الحروف، وزلوا، وقرأوا بالشاذ، وأخلوا.

منهم رجل[٤] ستر اللّه عليه عند العوام بالصلاح، وقَرَّبَهُ من القلوب بالدين، لم أر في من تتبعت وجوه قراءته أكثر تخليطاً، ولا أشد اضطراباً منه؛ لأنه يستعمل في الحرف ما يدعه في نظيره، ثم يُؤَصِّل أصلاً، ويخالف إلى غيره لغير ما علة، ويختار في كثير من الحروف ما لا مخرج له إلا على طلب الحيلة الضعيفة.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤.
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٣.
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ـ ٧٥.
(٤) ذكر المحقق أنه حمزة، ونقل نصوصاً تثبت ذلك.

هذا إلى نَبْذِه في قراءته مذهب العرب وأهل الحجاز، بإفراطه في المد والهمز، والإشباع، وإفحاشه في الإضجاع والإدغام، وحَمْله المتعلمين على المركب الصعب، وتعسيره على الأمة ما يسَّره اللّه، وتضييقه ما فسحه.

ومن العجب أنه يُقرىء الناس بهذه المذاهب، ويكره الصلاة بها. ففي أي موضع تستعمل هذه القراءة إن كانت الصلاة لا تجوز بها؟

وكان ابن عُيَيْنة يرى لمن يقرأ في صلاته بحرفه، أوائتم بقراءته أن يعيد، ووافقه على ذلك كثير من خيار المسلمين، منهم بشر بن الحارث، وأحمد بن حنبل.

وقد شُغِفَ بقراءته عوام الناس وسُوَقُهم، وليس ذلك إلا لما يرونه من مشقتها وصعوبتها وطول اختلاف المتعلم إلى المقرىء فيها، فإذا رأوه قد اختلف في أُمّ الكتاب عشراً، وفي مائة آية شهراً، وفي السبع الطوال حَوْلاً، ورأوه عند قراءته مائلَ الشدقين، دارَّ الوريدين راشحَ الجبينين، توهَّموا أن ذلك لفضيلة في القراءة وحذق فيها.

وليس هكذا كانت قراءة رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، ولا خيار السلف، ولا التابعين ولا القراء العالمين، بل كانت قراءتهم سهلة رسلة...

وما أقل من سلم من هذه الطبقة في حرفه من الغلط والوَهَم»[1].

ولست أدري السر الحقيقي الذي كان خلف هذه الحملة المركزة من ابن قتيبة على حمزة، وما أظن أنه كان يجهل أن القراءة سنة يتلقاها الخلف عن السلف، ولا أثر فيها للاجتهاد الشخصي، وكل ما يفعله القارىء هو أن يختار من القراءات التي يتلقاها ما يثبت عنده أنه أقوى سنداً من غيره، فقد قال أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ ــ ١٠٥٣م): «وأئِمة القراءة لا تعمل في شيء

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٥٨ ــ ٦١ وأمثلة تخطئة القراء في ص ٦١ ــ ٦٤.

من حروف القرآن على الأَفْشَىٰ في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والروايةُ إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فُشُوُّ لغة؛ لأن القراءة سنة مُتَّبَعة يلزم قبولُها والمصيرُ إليها»[1].

وأما ما نسبه إلى حمزة من الإفراط في المد والهمز والإشباع ونحوها فإن الآثار المروية عن حمزة ومعاصريه تنفي عنه هذه التهمة، فقد قال أبو بكر بن مجاهد: «حدثني علي بن الحسن، قال: سمعت محمد بن الهيثم يقول: حدثني عبدالرحمن بن أبي حماد، قال: سمعت حمزة يقول: إن لهذا التحقيق مُنْتَهَىً ينتهي إليه، ثم يكون قبيحاً، مثل البياض له مُنْتَهَىً ينتهي إليه، وإذا زاد صار بَرَصاً، ومثل الجُعودة لها مُنْتَهَىً تنتهي إليه، فإذا زادت صارت قَطَطاً.

حدثني علي بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن الهيثم، قال: قلت لعبدالله بن داود: إن بعض الناس يكره قراءة حمزة، أو نحو هذا، فقال ابن داود: سمعتَ كلام هؤلاء البصريين؟ من كان أعلم من حمزة بعلمها وعلّتها.

حدثني عليّ، قال: قال محمد بن الهيثم: واحتج من عاب قراءة حمزة بعبدالله بن إدريس أنه طعن فيها، وإنما كان سبب هذا أن رجلاً ممن قرأ على سليم حضر مجلس ابن إدريس عبدالله، فقرأ، فسمع ابن إدريس ألفاظاً فيها إفراط في المد والهمز وغير ذلك من التكلف المكروه، فكره ذلك ابن إدريس، وطعن فيه. قال محمد: وهذا الطريق عندنا مكروه مذموم، وقد كان حمزة يكره هذا، ويَنْهَىٰ عنه»[2].

(١) النشر في القراءات العشر ١: ١٠ ومنجد المقرئين ص ٦٥.
(٢) السبعة في القراءات ص ٧٧ وغاية النهاية ١: ٢٦٣.

وقال شعيب بن حرب: «سمعت حمزة يقول: ما قرأتُ حرفاً قط إلا بأَثَر. وكان حمزة مُتَّبِعاً لآثار من أدرك من أئمة القراء عالماً بالقراءة ومذاهبها.

حدثني مطين: محمد بن عبدالله، قال: حدثنا عقبة بن قبيصة بن عقبة، قال: حدثني أبي: كنا عند سفيان الثوري، فجاءه حمزة، فكلّمه، فلما قام قال سفيان: أترون من هذا؟ ما قرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأَثَر»[1].

وكان حمزة «إماماً حجة ثقة ثبتاً رضاً قَيِّماً بكتاب الله بصيراً بالفرائض عارفاً بالعربية حافظاً للحديث عابداً خاشعاً زاهداً ورعاً قانتاً عديم النظير»[2].

«وكان شيخه الأعمش إذا رآه أقبل يقول: هذا حبر القرآن»[3].

هذه الآثار تشهد بعلم حمزة، وتؤكد سداد قراءته، وتنفي عنه ما وُجِّه إليه من طعن، وما نُسب إليه من اللحن في القراءة.

لقد اتضح لنا أن نحاة البصرة رفضوا كثيراً من القراءات التي اصطدمت بها قواعدهم، وأطلقوا ألسنتهم في القراء، فلحنوا بعضهم، واتهموهم بالجهل، وقد بَيَّنَّا خطأ هذا المنهج الذي اختطوه، وذلك مع كل قراءة من القراءات التي لم يأخذوا بها.

الصرفيون والقراءات:

نَهَجَ الصرفيون نَهْجَ من سبقهم من النحاة في مواقفهم من القراءات القرآنية، فالقراءة التي تخالف القواعد الصرفية إما أن يصفوها بالضعف في مقاييس العربية، وإما أن يسلموا بها كما جاءت ويسموها شاذة، وسنرى في فصل القياس أن الشاذ لا يقاس عليه عندهم، وهذا يعني أن الظاهرة الصرفية

(١) السبعة في القراءات ص ٧٦ وغاية النهاية ١:٢٦٣.
(٢) غاية النهاية ١:٢٦٣.
(٣) غاية النهاية ١:٢٦٣.

التي تضمنتها هذه القراءة لا يقاس عليها. وإما أن يرفضوها. وإما أن يقولوا: إنها قبيحة، أو غلط، أو لا وجه لها، أو خطأ، أو لحن، وما أشبه ذلك من الأوصاف التي أطلقوها على القراءات حين تصطدم بها أقيستهم وأصولهم التي استنبطوها.

وإنما لجأوا إلى هذا المنهج لأنهم كانوا يطلبون لمقاييسهم الاطراد، فلم يرضوا أن يعترض عليها بما اشتملت عليه القراءات من مقاييس تخالف أقيستهم التي انتهوا إليها، ولا ينظرون إلى القراءات التي لا توافق أصولهم إلا من جانب واحد، وهو هل تجري تلك القراءات على القواعد الموضوعة ولها وجه في العربية أو لا؟ ولا يلتفتون إلى صحة القراءة التي تُعَدُّ الشرط الوحيد لقبولها عند القُرّاء.

١ ـ أبو عثمان المازني:

يُعَدُّ المازني أول من طعنوا في قراءة نافع (مَعائِش)[١] بالهمز، فقد رماها بالخطأ، واتهمه بالجهل، وزعم أن له قراءات أخرى يلحن فيها، قال: وأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (مَعائِش) بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرأها لحناً نحواً من هذا»[٢].

وإنما كانت هذه القراءة خطأ عنده؛ لأن الياء فيها أبدلت همزة، وحقها أن تصح لأنها في المفرد أصل غير زائدة، وهي متحركة في الأصل أيضاً، وما كان كذلك من الياء أو الواو فلا يجوز أن يهمز في الجمع، وإنما يهمز

---

(١) السبعة في القراءات ص ٢٧٨ وروى ابن خالويه هذه القراءة في الشواذ: مختصر في شواذ القرآن ص ٤٢، وابن مجاهد أوثق من ابن خالويه في هذا الموضوع، لأنه أعلم منه، وعنه أخذ ابن خالويه القراءات. بغية الوعاة ١: ٥٢٩. وحكى ابن خالويه أنها قراءة الأعرج أيضاً وهو شيخ نافع.

(٢) المنصف ١: ٣٠٧.

حروف المد واللين التي لا حظ لها في الحركة في المفرد، كالألف، والياء، والواو في رسالة، وصحيفة، وعجوز، فإنك تبدلها في الجمع همزة، فتقول: رسائل، وصحائف، وعجائز.

وقد جانب أبو عثمان الصواب في تلحينه هذه القراءة، وذلك لستة أسباب:

الأول: أنه لم يَرُدَّها من طريق الرواية، وإنما رَدَّها لأنها لم تأت على القياس الذي استنبطه هو والنحاة من قبله، وهذا منهج غير سديد؛ لأن القراءة إذا ثبتت بها الرواية لم يردها قياس عربية عند القُرَّاء، وهو المنهج الصحيح في ذلك، أما عَرْضُ القراءة على القياس المستند إلى استقراء ناقص، ورَفْضُها إذا خالفت هذا القياس فهو عكس للأمور؛ لأن القراءات ينبغي أن تكون المصدر الأول لاستنباط القواعد. ولو رَدَّها من طريق الرواية، واحتج بأن خارجة بن مصعب قد انفرد بروايتها عن نافع، وأن أكثر أصحاب نافع يروون عنه (مَعايش) بغير همز ـ فربما يسلم له ذلك.

والثاني: أن الهمز في هذه القراءة قد يكون جارياً على لغة قوم من العرب لم تصل إلى رواة اللغة؛ لأنهم لم يستغرقوا قبائل العرب كافة حين جمعوا اللغة، وهذه حقيقة لا ينكرها أحد؛ لأن الاستقراء التام شبه مستحيل.

ثم إن الشعر الذي تبقى فيه الظواهر اللغوية إذا اندثرت في النثر ـ وذلك لسهولة حفظه بسبب وزنه ـ قد ذهب أكثر ما قيل منه في الجاهلية، فقد «قال عمر بن الخطاب رضي اللّه تعالى عنه: كان الشعر عِلْمَ القوم، ولم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، ولَهِيت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب في الأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يَـؤُولوا إلى ديوان

مدون، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره»[١].

وقال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[٢].

والثالث: أن العرب قد همزوا الواو في الجمع، فقالوا: مَصائِب، وهي أصل في الواحد ومتحركة، والواو نظيرة الياء عند الصرفيين في هذا الموضوع؛ ألا ترى أنهم قالوا في جمع صحيفة، وعجوز: صحائف، وعجائز، فهمزوا الياء والواو في الجمع لما كانتا في المفرد زائدتين، ولا حظ لهما في الحركة، فكذلك الهمز في (مَعائِش) فإنه نظير همز الواو في «مَصائِب» وإن أجمع النحاة على أن همزها شاذ[٣]، وجعله سيبويه غلطاً من العرب[٤]، وخالفهم الزجاج فذهب إلى أن العرب حملوا الواو المكسورة فيها على الواو المضمومة كقولهم في أَدْوُر: أَدْؤُر[٥].

فإذا كان العرب قد همزوا الواو، فقالوا: «مَصائِب» فإن إبدال الياء همزة في قراءة نافع (مَعائِش) أقوى مما همزته العرب، وذلك لأن الإعلال والإبدال يجريان وفق القوانين الصوتية، وإبدال الياء المكسورة في (مَعايِش) همزة أولى من إبدال الواو في «مَصاوِب» من الناحية الصوتية؛ لأن الياء المكسورة أثقل من الواو المكسورة؛ ألا ترى أن الواو المكسورة قد جاءت في أول الكلمة كقولهم: وِسادة، ووِشاح، ووِعاء، ووِفادة، ولم تأت الياء مكسورة في أول

---

(١) الخصائص ١: ٣٨٦.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١: ٢٥ والخصائص ١: ٣٨٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٥٣.

(٤) الكتاب ٢: ٣٦٧.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٥٣.

الكلمة في شيء من كلامهم إلا ما يُروى من قولهم في اليد «يِسار» بكسر الياء[1]، فهذا يدل على أن الياء المكسورة أثقل من الواو المكسورة عندهم.

وقد همزوا الواو الأصلية في المفرد إذا جمعوا في أمثلة أخرى غير مصائب، فقد قال العرب في جمع فَوْج: أفواج، ثم جمعوا أفواجاً، فقالوا: أَفاويج، وحذفوا الزائد ـ وهو الياء ـ ولم يعوضوا منه شيئاً، وأبدلوا الواو همزة، فقالوا: أَفَائِج، قال الشاعر:

باتت تُداعِي قِـرَباً أفـائِجا[2]

ومثله عند ابن جني قول الشاعر:

سَلَّط على زَرْع الجنيّ الـوالـجِ ... من الـدَّبـا ذا طبـق أَفـائِـجِ

فقد ذهب إلى أنه أراد: أَفاوِيج على وزن أَفاعِيل، فكان قياسه إن حذف الزائد أن يقول: أَفاوِج. وهمزه عنده كهمز مَصائِب[3].

وقال العرب في جمع قوم: أَقْوام، وكَسَّروا أَقْواماً على أَقاوِيم، إلا أنهم يحذفون الياء لكثرة الاستعمال، كما قال ابن جني، فيقولون: أَقاوِم، قال أبو عامر بن أبي الأخنس الفهمي:

أقـاوِم لا يعدو عن الـظِّل عِـزُّهم ... فـذوا البَتِّ فيهم والفقيرُ مُـدَعْدَعُ

وقد روى ابن جني بعد أن أنشد هذا البيت أنه يروى «أَقائِم» بدلاً من أقاوم بإبدال الواو الأصلية همزة[4].

---

(١) ليس في كلام العرب ص ١١١.
(٢) اللسان (فيج) ٣: ١٧٥.
(٣) التمام ص ١٤٤.
(٤) التمام ص ٢١ ـ ٢٢.

ومما همزت فيه الواو وهي أصل قولهم: منارة ومنائر، فقد ذكر ابن جني أنهم همزوها في الشعر وغيره[1].

وقد عثرتُ على مثالين أبدلت فيهما الواو والياء في الجمع همزة، وهما في الواحد أصليتان غير زائدتين، وأصلهما الحركة، وهما:

الأول: قول العرب مَزادة ومَزائد، فقد نص ابن جني على أنهم همزوا الياء في الشعر وغيره، وعليه قال الطرماح:

مَزائِدُ خَرْقاء اليدين مُسيفةٍ   يُخِبُّ بها مستخلِف غير آئنِ[2]

والثاني: قولهم في جمع مَسِيْل الماء: مَسائِل، وعليه جاء قول زهير بن أبي سلمى:

فقال: شِياهٌ راتعاتٌ بقَفْرَةٍ   بمُسْتَأْسِدِ القُرْيان حُوٌّ مَسائِلُهْ[3]

وهذه حجة قاطعة عندي في أن العرب كانت تهمز ما كان مثل «مَعايِش»، و «مَصاوِب» وهذه الظاهرة لغة قبيلة لم يكتب لها الحظ بخلود لهجتها؛ لأن اللغة التي نزل بها القرآن الكريم قد طغت على لهجات القبائل الأخرى، وهي اللغة التي انصبت جهود علماء العربية في العمل على حفظها؛ لأنها لغة الدين، فلا غرابة إن اضمحلت لغة تلك القبيلة أمام لغة القرآن الكريم.

والثالث: أن نافعاً لم يقرأ بشيء من عنده. فقد قال: «قرأتُ على سبعين من التابعين»[4].

---

(١) الخصائص ١: ٣٢٨ وانظر ٣: ١٤٥.
(٢) الخصائص ١: ٣٢٨ و٣: ١٤٤.
(٣) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ص ١٣١.
(٤) السبعة في القراءات ص ٦٢.

وحكى أبو بكر بن مجاهد أن مالك بن أنس قال: «قراءة نافع سنة»[1].

وروى ابن مجاهد أيضاً أن نافعاً أخذ القراءة عن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نصاح، ومسلم بن جندب الهذلي، ويزيد بن رُومان[2].

وقال ابن مجاهد: «حدثني محمد بن الفرج، قال: حدثنا محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع أنه قال: أدركت هؤلاء الأئمة الخمسة وغيرهم ـ ممن سَمَّىٰ فلم يحفظ أبي أسماءهم ـ قال نافع: فنظرتُ إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم، فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة في هذه الحروف»[3].

والرابع: أنه ليس ثمة فرق من الناحية الصوتية بين الياء الأصلية والياء الزائدة في هذه المسألة، نحو (مَعائِش) و (صَحائِف)، فالياء التي أبْدلت منها الهمزة وقعت في المثالين بعد الألف ـ أي الفتحة الطويلة ـ وعلى ذلك فإن العلة التي أبدلت لأجلها الياء همزة واحدة في المثالين.

والخامس: أن ورود اللفظ بصيغتي التصحيح والإبدال في القراءات يدل على أن إحدى الصيغتين متطورة عن الأخرى، وما دامت الصيغة التي صحت فيها الياء أكثر شيوعاً من الأخرى التي أبدلت فيها الياء همزة، فإننا نستطيع القول: إن صيغة الإبدال هي السابقة، والأخرى تطورت عنها، ولم يبق من الصيغة الأخرى سوى أمثلة قليلة كقراءة نافع (مَعائِش) في رواية خارجة، و «مَزائِد» في جمع مزادة، و «مَسائِل» في جمع مَسِيل الماء، وقد

---

(١) السبعة في القراءات ص ٦٢.

(٢) السبعة في القراءات ص ٥٤ ـ ٦٤.

(٣) السبعة في القراءات ص ٦٢.

وردت الأولى في شعر الطرماح، ونص ابن جني على أنها استعملت في النثر كما ذكرنا منذ قليل، وجاءت الثانية في بيت لزهير كما أسلفنا.

وعندي أن الصيغة التي أبدلت فيها الياء الأصلية همزة لغة لقبيلة، والألفاظ التي احتفظت بها اللغة الفصحى هي بعض ما تسرب إليها من لغة تلك القبيلة.

وكان نافع «الإمامَ الذي قام بالقراءة بمدينة رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم بعد التابعين»[١]. وقد «أجمعت الخاصة والعامة على قراءته وسلكوا فيها طريقه، وتمسكوا بمذهبه»[٢] في حياة أبي بكر بن مجاهد المتوفىٰ سنة ٣٢٤هـ.

وقال فيه ابن مجاهد: «وكان عالماً بوجوه القراءات متبعاً لآثار الأئمة الماضين ببلده، أخذ القراءة عن جماعة من التابعين»[٣].

«وقال عبداللّه بن أحمد بن حنبل: سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة»[٤]. يريد قراءة نافع.

كل هذه الروايات تشهد برسوخ قدم نافع في القراءة، وتؤكد تحامل أبي عثمان المازني عليه فيما خلع عليه من أوصاف لا تليق بمن أجمع أهل المدينة على قراءته بعد عصر التابعين، وتنفي عنه ما رماه به من الصفات القبيحة.

---

(١) السبعة في القراءات ص ٦٢.

(٢) السبعة في القراءات ص ٦٢ وانظر غاية النهاية ٢: ٣٣١ ـ ٣٣٢.

(٣) السبعة في القراءات ص ٥٤ ـ ٦١ وذكر ابن الجزري أن قراءته على هؤلاء الخمسة قد تواترت. غاية النهاية ٢: ٣٣.

(٤) السبعة في القراءات ص ٦٢ وانظر معاني القرآن وإعرابه ١: ١٩٧.

وقد رد أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ ـ ١٣٤٥م) على المازني في هذه المسألة بقوله: «ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة»[١].

وعسى أن يكون فيما سقنا من حجج مقنع بصحة قراءة نافع التي لَحَّنها أبو عثمان، وتبيان لخطأ المازني في تهجمه على إمام من أئمة القراءة الذين يَتَعَبَّدُ الناس بقراءاتهم.

ومن القراءات التي ردها المازني ما حكاه الزجاج، فقد قال في قوله تعالى: ﴿قل أَتُحاجُّوننا في اللَّه﴾: «وإن شئت حذفت إحدى النونين، فقلت: (أَتُحاجُّونا)، فحذفت لاجتماع النونين... ورأيت مذهب المازني وغيره رد هذه القراءة، وكذلك رَدُّوا (فَبِمَ تُبَشِّرُوْنِ) »[٢].

وقراءة (فَبِمَ تُبَشِّرُوْن) بنون واحدة مكسورة هي قراءة نافع[٣]، وقوله تعالى: ﴿أَتُحاجونّي في اللَّه﴾ و ﴿تَأْمُرُوْنِّي﴾ قرأهما نافع وابن عامر: (أَتُحاجُّوني) و (تأمروني) مخففتين[٤].

وأبو عثمان غير مصيب في هذا؛ لأن القراءة سُنَّة، ومتى ثبتت بها الرواية وجب قبولها والأخذ بها.

ومن ذلك أيضاً ما رواه أبو علي الفارسي، قال: «قال أبو عثمان: أساء عندي أبو عمرو في قراءته (وأنه أَهْلَكَ عادلُّوْلَىٰ)[٥]؛ لأنه أدغم النون في لام المعرفة، واللام إنما تحركت بحركة الهمزة، وليست بحركة لازمة، والدليل

---

(١) البحر المحيط ٤: ٢٧١.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٩٧.
(٣) السبعة في القراءات ص ١٦٧.
(٤) السبعة في القراءات ص ٢٦١.
(٥) هي قراءة أبي عمرو ونافع: السبعة في القراءات ص ٦١٥ وحجة القراءات ص ٦٨٧.

على ذلك أنك تقول: الَحْمَرُ، إذا طرحت حركة الهمزة على اللام، فلم تحذف ألف الوصل؛ لأنها ليست بحركة لازمة.

قال أبو عثمان: «ولكن كان أبو الحسن روى عن بعض العرب أنه يقول: هذا لَحْمَرُ قد جاء، فتحذف ألف الوصل لحركة اللام»[١].

فهو قد طعن في القراءة أول الأمر؛ لأن من قرأ بها قد خالف مقياس نحاة البصرة القائل: إن ما لا يلزم لا يجري مجرى ما يلزم. ثم التمس لها وُجَيْهاً من كلام العرب.

والقول بعدم الأخذ بالقراءة أو تضعيفها والتهجم على القارىء الذي قرأها إذا لم تجر على قياس العربية الذي وضعه النحاة أو لم يصل إليهم من كلام العرب ما يمكن حمل القراءة عليه، أقول: القول بهذا القول منهج غير سديد؛ لأن القراءات الصحيحة يجب أن تقدم على غيرها من المصادر اللغوية التي تستنبط منها الأقيسة.

لم يختلف المازني إذن عمن سبقوه من النحويين في المنهج الذي سار عليه في الاحتجاج بالقراءات، وهو لم يلتزم ما نص عليه من أن القراءة سنة وأنه يتبعها[٢].

وختم كتابه بالتهجم على القراء، قال: «وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القراء للقرآن، فيصعب عليهم؛ لأنهم لم يُعْمِلوا أنفسهم فيما هو دونه من العربية، فربما سأل الرجل منهم عن المسألة قد سأل عنها بعض العلماء، فكتب لفظه، فإن أجابه غير ذلك العالم بمعناه وخالف لفظه كان عنده مخطئاً، فلا يلتفت إلى قوله: أخطأت؛ فإنما يحمله على ذلك جهله بالمعاني، وتعلقه بالألفاظ»[٣].

---

(١) الحجة ٧: ٢٠٧ وانظر حجة القراءات ص ٦٨٧.

(٢) مجالس العلماء ص ٢٩٤.

(٣) المنصف ٢: ٣٤٠ ـ ٣٤١.

٢ ــ أبو علي الفارسي:

إذا تذكرنا أن المقاييس التي أقام عليها أبو علي صرح التصريف إنما هي المقاييس التي استقرت لدى أسلافه البصريين لم نستغرب أن يكون منهجه في الاستشهاد بالقراءات مقارباً لمنهج من سبقوه من نحاة البصرة، لكنه لا يرد القراءة إذا لم تجر على أقيسة العربية إلا نادراً، بل يحاول بكل ما أُوتي من علم غزير، وقياس محكم، وسرعة عجيبة في استحضار الأمثلة والشواهد ــ أن يلتمس للقراءة وجهاً في العربية، فإن لم يجد لها وجهاً قوياً بحث عن وُجَيْه يتأنس به. ولا عجب في ذلك فأبو علي قد صنف كتابه «الحجة في علل القراءات السبع» التي ضَمَّنها أبو بكر بن مجاهد كتابه «السبعة في القراءات» ليبين أنها على سنن العربية تجري، وعلى أقيستها قد جاءت. وهو في أغلب الأحيان يفضل قراءة على قراءة، ويأخذ بما عليه جمهور القراء؛ لأن القراءة سُنَّة، والأولى فيها اتباع الأكثر، غير أن هذا المنهج لم يمنعه من الطعن في بعض القراءات. فقد قال في (مَعايِش) من قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيْها مَعَايِش﴾: «ومن أعلَّ فهمز فمجازه على وجه الغلط، وهو أن معيشة على وزن سَفِينة، فَتوهَّمَها فَعِيْلة، فهمز»[١].

وكنا قد ذكرنا أكثر من مرة أن همز (مَعايِش) قراءة نافع في رواية خارجة. وهذا القول من أبي علي ليس بمرضي عندنا؛ لأنه اتهام صريح للقراء بأن اللفظ هو الذي ساقهم إلى هذه القراءة وقد نسي أن القراءة سُنَّة، وما قوله هذا إلا كقول سيبويه في «مَصائِب»: «فأما قولهم مَصائِب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مُصِيْبة فَعِيْلة»[٢]. ولا خلاف بين القولين إلا في المثال، وقول أبي علي مستمد من نص سيبويه، لا شك في ذلك عندي؛

---

(١) الحجة ٤: ١٤٠ وانظر الأغفال ص ٧٤٤.

(٢) الكتاب ٢: ٣٦٧.

لأنه كان يجل سيبويه، وينافح عنه، وكتابه هو المصدر الرئيس الذي استمد منه أصول التصريف، حتى إنه كاد يحفظه، ويدل تفسيره لبعض مسائل الكتاب على أنه قد تعمق في فهمه، وأنه على علم دقيق بأسراره.

وكنا قد كشفنا عن خطأ المازني حين رد هذه القراءة في موقفه من القراءات، وأوضحنا الحجة لنافع فيها، فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

وقال أبو علي: «وأما قول بعض القُرَّاء (عادلُّؤْلى)[1] بالهمز بعد اللام المدغم فيها فليس بالحسن في قياس العربية؛ لأن هذه الواو عين... وإذا كانت العين واواً لم يجز همزها لسكونها، إلا على شيء ليس بالكثير»[2].

فهو لم يطعن في هذه القراءة كما فعل في قراءة نافع (مَعائِش) بالهمز، وإنما حملها على وجه ضعيف في القياس، والتمس لها حجة من كلام العرب. وهذه القراءة جاءت على لغة من لغات العرب، فقد نص ابن جني على أن «من العرب من يبدل الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة»[3].

ومنه عنده بيت جرير:

أحبُّ المُؤْقِدينَ إليَّ مُؤْسَى   وجَعْدَةُ إذْ أضاءهما الوقودُ

ولا فارق عندي في هذا بين كون الواو الساكنة المضموم ما قبلها عيناً أو فاء كما في بيت جرير، وإن كان أبو علي قد قصر ذلك على ما كانت الواو

---

(١) هي قراءة نافع للآية الكريمة (عاداً الأولى) في رواية قالون وأبي بكر بن أبي أُوَيْس. السبعة في القراءات ص ٦١٥ وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢: ٢٩٦.

(٢) المسائل الشيرازيات ق ٩/ب.

(٣) المنصف ٢: ٢٠٣.

فيه عيناً؛ لأن الأمر قائم على ناحية صوتية، ولا مبرر من الوجهة الصوتية للتمييز بين الحالين ما دامت الواو في كلتيهما قد سكنت وانضم ما قبلها.

وقد جاء همز الواو وهي عين ساكنة بعد ضمة في قراءة ابن كثير (على سُؤْقِهِ)[1] بهمز الواو، وقرأ أيضاً (بالسُّؤْقِ والأَعْناق)[2] بهمز الواو.

ووجه ذلك عند ابن جني أن الواو لما وقعت ساكنة بعد ضمة صارت الضمة كأنها فيها، فمن حيث همزوا الواو المضمومة في نحو أُقِّتَتْ، وأُجُوه، كذلك جاز همز الواو في المُوقدين، ومُؤْسَىٰ، وسُؤْقه، وبالسُّؤْق، وإن كانت ساكنة؛ لأن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه[3].

ومن ذلك أيضاً ما رواه ابن جني، وهو أن أبا علي حكى «أنه وُجِد بخط الأصمعي: قَطَاً جُـؤْنيّ. وحكى عنه أيضاً فيه: جُؤْنِيّ»[4].

فقد جاءت هذه القراءة على لغة قوم من العرب الذين ذكر ابن جني أنهم يبدلون الواو الساكنة همزة إذا انضم ما قبلها.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر (أَئِمَّة)[5] بهمزتين، فقال أبو علي: «إن تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه. ومما يُضَعِّف الهمزتين أنه لا نعلم أحداً حكى التحقيق فيهما في آدَمَ، وآدَرَ، وآخَرَ، ونحو هذا؛ فكذلك ينبغي في القياس أن يكون (أَيِمّة)»[6].

وهذا الذي احتج به أبو علي في تضعيف هذه القراءة لا حجة فيه

---

(١) السبعة في القراءات ص ٦٠٥.
(٢) السبعة في القراءات ص ٥٥٣.
(٣) سر صناعة الإعراب ١: ٩٠ وانظر الخصائص ٣: ١٤٩ و٢١٩.
(٤) الخصائص ٣: ١٤٦ وانظر اللسان (جون) ١٦: ٢٥٦.
(٥) السبعة في القراءات ص ٣١٢.
(٦) الحجة ٤: ٢٨٩.

عندنا؛ وذلك أن اجتماع الهمزتين في (أَئِمَّة) أخف من اجتماعهما في آدَمَ، وآدَرَ، وآخَرَ لو حققتا؛ لأنهما في (أَئِمَّة) متحركتان، وأما في الأمثلة التي ذكرها فإنهما لو حققتا لكانت الأولى منهما مفتوحة والثانية ساكنة؛ ألا ترى أنهما لو جاءتا محققتين لقيل أَأْدَم، وأَأْدَر، وأَأْخَر، ولسنا نشك في أن التلفظ بهمزتين متحركتين أخف من التلفظ بهما إذا كانت الثانية منهما ساكنة؛ لأن الهمزة حرف سفل في الحلق، فكان في النطق به مشقة، ولا ريب أن المشقة تتضاعف إذا كان ساكناً. فمن هنا كان استدلال أبي علي السابق غير سديد.

وقد قدمنا في الرد على أبي إسحاق في هذه المسألة ما يغني عن إعادته في هذا الموضع.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر: (أَأَمِنْتُمْ مَنْ في السَّماء)(١) بهمزتين فقال أبو علي: «هذا على ما يذهبون إليه من الجمع بين الهمزتين وليس ذلك بالوجه»(٢).

وقراءة عاصم، وحمزَة، والكسائيِّ، وابنِ عامر تحقيقُ الهمزتين، نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ). ومثل ذلك كل شيء في القرآن من الهمزتين المجتمعين في الكلمة(٣).

وعاصم وحمزة والكسائي يحققون الهمزتين المجتمعتين سواء في ذلك أكانتا في كلمة واحدة أم كانت كل منهما من كلمة(٤).

وهذا مذهب أهل الكوفة في القراءة. والعصبية للبصريين هي التي

---

(١) السبعة في القراءات ص ٦٤٤.
(٢) الحجة ٧: ٢٧٥.
(٣) السبعة في القراءات ص ١٣٥.
(٤) السبعة في القراءات ص ١٣٨.

دفعت أبا علي إلى اختيار الوجه الآخر؛ لأن عاصماً وحمزة والكسائي هم قُرَّاء أهل الكوفة. وعلينا ألا نَنْسىٰ أن الكسائي يعد رأس مدرسة الكوفة النحوية.

وينبغي أن ننبه إلى أن الفارسي لم يطعن في هذه القراءة. وإنما ذهب إلى أن تحقيق الهمزتين ليس هو الوجه الأجود؛ لأنه لا يجيز في الكلام اجتماع همزتين في اللفظ الواحد؛ ألا ترى أنه إذا اجتمعت همزتان في مضارع نحو أَزَّ، وأَنَّ أَوجب إبدال الثانية واواً إذا كانت مضمومة، وياء إذا كانت حركتها الكسرة، فقال: أنا أَوُزُّ، وأَيِنُّ[1].

وقد ضَعَّفَ أبو علي قراءة ابن كثير (أَن رَّأَهُ)[2]؛ لأن الألف حذفت بغير سبب، وما كانت هذه حاله مما حذفت ألفه لا يقاس عليه لقلة ما جاء منه، قال «إن قلت: إن الألف قد حذفت من مضارع رأى في قولهم: أَصاب الناسَ جَهْدٌ ولو تَرَ أهلَ مكة، فهلا جاز حذفها أيضاً من الماضي؟

قيل: إن الحذف لا يقاس لا سيما في نحو هذا إذا كان على غير قياس.

فإن قلت: فقد جاء (حاشَ لِلَّهِ)، ولا يكون إلا فعلاً؛ لأن الحرف لا يحذف منه، وقال رؤبة:

وَصَّـانِيَ العَجَّـاجُ فيمـا وَصَّنـي

قيل: إن ذلك من القلة بحيث لا يسوغ القياس عليه. ولعل ابن كثير نظر إلى هذه المواضـع.

ومما يُضَعِّفُ ذلك أن الألف تَثبت حيث تُحذف الياء والواو؛ ألا ترى أن من قال (إذا يَسْرِ) فحذف الياء في الفاصلة لم يحذف نحو (والليل إذا يغشىٰ والنهار إذا تجلى) »[3].

---

(١) التكملة ص ٣٣٥ ــ ٣٣٦.

(٢) السبعة في القراءات ص ٦٩٢.

(٣) الحجة ٧: ٣٨٩ ــ ٣٩٠.

ولا يستبعد أن تكون قراءة ابن كثير قد جاءت على لغة من لغات العرب.

وقال ابن مجاهد: «وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأ (الزِّراط) بالزاي خالصة... وكان الفراء يحكي عن حمزة (الزِّراط) بالزاي خالصة»[1].

فقال أبو علي: «فأما القراءة بالزاي فليس بالوجه، وذلك أن من قال في أَصْدَرْتُ: أَزْدَرْتُ: وفي القَصْد: القَزْد، فأبدل من الصاد الزاي، فإنه إذا تحركت الصاد في نحو صَدَرت، وصَدَقت لم يبدل، فإذا لم يُبدلوا الصاد زاياً إذا تحركت مع الدال، وكانت الطاء في الصراط مثل الدال في القصد في حكم الجهر، فكذلك ينبغي ألاّ تبدل من السين الزاي في سراط من أجل الطاء؛ لأنها قد تحركت كما تحركت في صَدَقت مع أن بينهما في سراط حاجزين»[2].

وهذه الحجة التي استدل بها أبو علي لا نسلم له الاحتجاج بها؛ لأن من العرب من لا يفرق بين كون الحرف ساكناً وبين كونه متحركاً في هذا الإبدال، فيقول: شاة زَقْعاء في صَقْعاء، وازْدُقي في اصْدُقي، وزَدقَ في صَدَقَ، بإبدال الصاد زاياً مع القاف[3].

فالصاد في صَقْعاء وصَدَق متحركة، ومع ذلك أبدلوها زاياً.

«وكَلْب تقلب السين مع القاف خاصة زاياً، فيقولون في سَقْر: زَقْر، وفي مَسَّ سَقَر: مَسَّ زَقَر»[4]، والسين في هذه الأمثلة متحركة كما نرى، ولم تمنعهم حركتها من إبدالها زاياً.

---

(١) السبعة في القراءات ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) الحجة ١: ٣٩ ـ ٤٠.

(٣) سر صناعة الإعراب ١: ٢٠٨.

(٤) سر صناعة الإعراب ١: ٢٠٨.

وبذلك يسقط استدلال أبي علي بهذه المسألة في تـوهين القراءة بالزاي.

وقال ابن مجاهد: «وقرأ نافع في غير رواية وَرْش، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر والمُفَضَّل: (فَنِعْما هي) بكسر النون، وإسكان العين»[1].

فقال الفارسي: «من قرأ (فَنِعْما) بسكون العين من «نِعْمّا» لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين الأول منهما ليس بحرف مد ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين. . . .

ولعل أبا عمرو أخفى ذلك كأخذه بالإخفاء في (بارئكم) و (يأمركم)، فظن السامع الإخفاء إسكاناً للطف ذلك في السمع وخفائه»[2].

ولم يأت أبو علي بدليل في هذه المسألة، وكل ما ذكره هو أن هذه القراءة تخالف مقاييس النحويين. وهذا لا ينهض دليلاً على ضعف القراءة عندنا؛ لأن ما يطلب في هذا الموضوع إنما هو صحة الرواية ليس غير.

وأما قوله ((ولعل أبا عمرو أخفى. . .)) فليس بدليل؛ لأن هذه المسألة يُحتاج في إثباتها إلى أثر ثابت، ولذلك قال «ولعلَّ». ولم يقطع في ذلك برأي لانتفاء الأَثَر.

ومن تحكيمه قواعد التصريف في القراءات قوله: «وما رواه أبو بكر عن عاصم (بِعَذابٍ بَيْأَسٍ) فإنه يكون وصفاً مثل ضَيْغَمٍ وحَيْدرٍ، وهو بناء كثير في الصفة، ولا يجوز كسر العين في (بَيْأَسٍ)؛ لأنَّ «فَيْعِل» بناء اختص به ما كان عينه ياء أو واواً مثل سَيِّد، ومَيِّت، وطَيِّب، ولَيِّن، ولم يجئ مثل ضَيْغَمٍ. . .

(١) السبعة في القراءات ص ١٩١.
(٢) الحجة ٣: ٣٠٦ ـ ٣٠٨.

فينبغي أن يحمل (بَيْئِس) على الوهم ممن رواه عن عاصم والأعمش»[1].

ألا ترى أنه ليس عند أبي علي من دليل في اتهام القُرَّاء بالوهم سوى أنه ليس في كلام العرب شيء على وزن (فَيْعِل) مما عينه صحيحة، وهو لا يرضىٰ أن يُثبت هذا البناء بقراءة شاذة، لكنه يُقِرُّ بناء (يَفَنْعَل)؛ لأنهم قالوا في أَبَنْبَم: يَبَنْبَم[2]، وإن كان سيبويه لم يذكره إلا بالهمز، وهو «أَفَنْعَل»[3].

ويستدرك على سيبويه أيضاً بناء «فُعُلْعُل»؛ لأن أبا زيد أنشد بيتاً لجُرَيْبة بن الأشيم فيه «كُذُّبذب»[4] فهذا البناء من فوائت سيبويه عند أبي علي وإن كانت العين قد تكررت فيه ثلاث مرات، واللام فيه مكررة أيضاً، وهذا لا نظير له في الكلام[5].

ومما فات سيبويه عنده مجيء مثال «فِعْلان» صفة، فقد ذكر سيبويه أن هذا البناء يكون اسماً، ولم يرو أنه جاء صفة[6]، فاستدرك عليه الفارسيُّ هذا الوزن، ودليله صيغة واحدة. وهي قولهم: ناقة عِلْيان، أي طويلة جسيمة، «وهي كلمة شذت عن أبنية الكتاب»[7].

ولو أنصف أبو علي لوجب عليه أن يأخذ بهذه القراءة لسببين:

الأول: أن القراءات نقلت بإسناد حُرم منه الشعر.

---

(١) الحجة ٤: ٢٢٤ وقد نسب ابنُ خالويه هذه القراءة إلى عاصم في الشواذ: انظر مختصر في شواذ القرآن ص ٤٧.

(٢) المسائل الحلبيات ق ٢٩/أ.

(٣) الكتاب ٢: ٣١٧.

(٤) النوادر ص ٧٢.

(٥) الحجة ١: ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٦) الكتاب ٢: ٣٢٢.

(٧) المسائل الشيرازيات ق ٣٨/ب.

والثاني: أنه أثبت أبنية بشاهد واحد، وبعض هذه الأمثلة موغل في الغرابة وهو «كُذُبْذُب». و «بَيْئِس» وإن لم يجئ شيء على وزنه من الصحيح فإنه قد كثر ما جاء عليه من المعتل، وإثبات هذا المثال بتلك القراءة أولى من إثبات أبنية لم يأت على وزنها من كلام العرب شيء في الصحيح ولا في المعتل إلا صيغة واحدة لكل بناء.

وقد أصاب ابنُ جني حين التمس لها وجهاً، ولم يُغَلِّط رواتها، فقد علل مجيئها على هذا الوزن بأن «الهمزة وإن لم تكن حرف علة فإنها معرضة للعلة، وكثيرة الانقلاب عن حروف العلة، فأُجريت (بَيْئِس) مجرى سَيِّد، وهَيِّن، كما أُجريت التجزئة مجرى التعزية في الحذف والتعويض»[1].

ولست أدري كيف غاب هذا عن أبي علي في هذه القضية وهو الذي ذهب ــ في أحد قوليه ــ إلى أن الهمزة حرف علة، ونص عليه في أكثر من موضع[2].

لقد ثبت بهذه الأمثلة ما أشرنا إليه في أول هذه الفقرة من أن أبا علي الفارسي كان يرد بعض القراءات إذا لم تجر على مقاييس التصريف، أو يفضل غيرها عليها، أو يُضَعِّفها، أو يرمي قارئها بالوهم.

---

(١) الخصائص ٢: ٥٤.

(٢) المسائل البغداديات ق ١٥/ب والأغفال ص ٨٤، ٨٥ والتكملة ص ٤٩ وانظر المسائل الحلبيات ق ١/أ ــ ١/ب وانظر في هذه المسألة: الإعلال والإبدال مع تحقيق قسم الصرف من كتاب الكافي للزنجاني ص ٤ ــ ٩ وهو البحث الذي حصلتُ به على شهادة الماجستير، والمنصف ٢: ٦٠، ٢٥١ والخصائص ٢: ٥٤ و٣: ١٣ والمقتضب ١: ١١٥ والمحتسب ١: ١٤٧ وديوان الأدب ١: ٧٦ والأصول ٢: ٥٩٨ و ٦٣٧ ــ رسالة دكتوراه والمسائل الحلبيات ق ٦/ب وق ٢٧/أ والتكملة ص ٦٤.

٣ ــ أبو الفتح بن جني:

صنف ابنُ جني كتابه ((المحتسب في تبيين وجوه شواذ القـراءات والإيضاح عنها)) للاحتجاج للقراءات الشاذة حتى لا يظنَّ ظانٌّ أن شذوذها يعني أنها لا وجه لها في العربية، لكن هذا لم يمنعه من الطعن في بعض القراءات، والحكم بالشذوذ على بعضها الآخر مما قرأ به بعض القـراء السبعة، ولا علة لذلك سوى مخالفة تلك القراءات مقاييس التصريف التي لم يراع التصريفيون عند استنباطها كثيراً من قراءات القرآن الكريم.

وقد تعارف الناس في القرن الرابع الهجري على أن القراءات على ضربين:

الأول: ما اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهي القراءات السبع التي اشتمل عليها كتاب «السبعة في القراءات» لأبي بكر بن مجاهد، والقراء السبعة الذين نسبت هذه القراءات إليهم هم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو عمرو بن العلاء، ونافع، وابن عامر، وابن كثير.

والثاني: ما عدا القراءات السبع وقد نص ابن جني على أن أهل زمانه قد سموها شاذة، أي خارجة عن القراءات السبع التي ضمنها ابن مجاهد كتابه «السبعة في القراءات».

ومن المعروف أن المصطلح «شاذ» مستهجن، والناس بطبعهم ينفرون من كل ما أطلق عليه هذا المصطلح؛ لأنه يوحي بالخروج عما عليه الجمهور والكثرة، وحتى لا يظن أن هذا القسم من القراءات الذي سموه شاذاً غير مستحسن ولا يؤخذ به، فقد نَبَّه ابن جني على أنه مع خروجه عن القراءات السبع صحيح الإسناد، وكثير منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه، وفيه ما يفوق غيره مما أخذ به الناس في درجة فصاحته.

وقد قدم أبو الفتح لكتابه «المحتسب» بمقدمة تُعَدُّ منهجاً سديداً للبحث

في القراءات الشاذة قال: «إلا أنه[1] مع خروجه عنها[2] نازع بالثقة إلى قُرائه، محفوف بالروايات من أمامه ووراثه، ولعله، أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنُف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قَدَمُ إعرابه، ولذلك قرأ بكثير منه من جاذَبَ ابنَ مجاهد عنان القول فيه، وماكَنَهُ عليه، وراده إليه، كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شِنَّبُوذ، وأبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم، وغيرهما ممن أدى إلى رواية استقواها، وأنحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها.

ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القُرَّاء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أوتسويغاً للعدول عما أَقَرَّ بِهِ الثقاتُ عنهم، لكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه؛ لئلا يُرَىٰ مُرَىًّ أن العدول عنه إنما هو غض منه، أو تُهمة له، ومعاذ اللّٰه! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم، واللّٰه تعالى يقول: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾. وهذا حكم عام في المعـاني والألفاظ. وأخذه: هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه، فإن قَصُر شيء منه عن بلوغه إلى رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم فلن يقصر عن وجه من الإعراب، داعٍ إلى الفسحة والإسهاب، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية. فإننا نعتقد قوة المسمى شاذاً، وأنه مما أمر اللّٰه تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضي من القول لديه.

نعم، وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه

---

(١) أي هذا الضرب من القراءات الذي سموه شاذاً.
(٢) أي عن القراءات السبع.

إعراباً وأنهض قياساً إذْ هما جميعا مرويان مسندان إلى السلف رضي اللّه عنه. فإن كان هذا قادحاً فيه، ومانعاً من الأخذ به، فليكونن ما ضَعُفَ إعرابه مما قرأ بعض السبعة به هذه حاله، ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير (ضِئاء) بهمزتين مكتنفتي الألف، وقراءة ابن عامر (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) وسنذكر هذا ونحوه في مواضعه متصلاً بغيره، وهو أيضاً مع ذلك مأخوذ به.

ولعمري إن به من شاعت قراءته، واعتيد الأخذ عنه، فأما أن نتوقف عن الأخذ به لأن غيره أقوى إعراباً منه فلا، لِما قدَّمنا»[1].

وهذا كلام واضح في حجية القراءات الشاذة وصحة سندها، ولا يحتاج إلى تعليق عليه.

وهذا الشاذ قسمان عند أبي الفتح:

قسم شذ عن القراءة عارياً من الصنعة، فلا وجه للتشاغل به.

وقسم شذ عن السبعة، وغمض عن ظاهر الصنعة وهو الذي أودعه كتابه «المحتسب»[2].

والحق أن الشاذ ــ عند ابن جني ــ ليس ما ذكره في مقدمة «المحتسب» ــ وهو أنه ما عدا القراءات السبع ــ ألا ترى أنه نص على أن أهل زمانه هم الذين سموه شاذاً، أي: خارجاً عن قراءات القراء السبعة التي اشتمل عليها كتاب «السبعة في القراءات» لابن مجاهد، وإنما الشاذ ــ عنده ــ هو ما لم تثبت به رواية، أي الضعيف الذي لم يصح سنده، وقد يكون من القراءات السبع. ودليلنا في هذا ما قاله في معرض حديثه عن «أَوَّل» وأنه على وزن «أَفْعَل»،

---

(١) المحتسب: ص ٣٢ ــ ٣٣.

(٢) المحتسب ١: ٣٥.

والفاء والعين فيه واوان، فقد قال: «فإن قيل: ما تنكر أن تكون العين من «أوَّل» همزة في الأصل؛ لقراءة بعضهم (وأنه أهلك عاداً لُؤْلَىٰ) فيكون همز العين دلالة على أن الأصل الهمز، كما استدللت بالنبأ، وبَرَأَ اللّه الخلقَ على أن النَّبـيّ والبَرِيَّة من الهمز؟

قيل: هذا غير لازم؛ لأن هذه القراءة شاذة، فإذا ثبت بها رواية فقياسها عندي قياس قول الشاعر:

أَحَبُّ المُؤْقِــدين إلـيَّ مُـؤْسَىٰ»[1]

فقوله: «لأن هذه القراءة شاذة، فإذا ثبت بها رواية فقياسها...» يدل على أنها شاذة لأنها لم تثبت بها رواية، ويدل أيضاً على أن القراءة الشاذة عنده هي ما لم تثبت بها رواية.

وحكمه على هذه القراءة بالشذوذ يدل على أن الشاذ عنده قد يكون من القراءات السبع التي رواها ابن مجاهد في كتابه «السبعة في القراءات» لأن هذه القراءة مروية عن نافع أحد القراء السبع، وقد حكاها ابن مجاهد[2].

وقد نص في موضع آخر على أن من قرأ هذه القراءة مخطىء[3].

وقد ذكرنا رأينا في الظاهرة التي اشتملت عليها هذه القراءة فيما سبق، فلا ضرورة لإعادته هنا.

---

(1) المنصف ٢: ٢٠٣.

(2) قال: «واختُلف عن نافع في الهمزة: فروى لنا إسماعيل القاضي عن قالون وأحمد بن صالح عن أبي أُوَيْس وقالون، وإبراهيم القورسي عن أبي بكر بن أبي أُوَيْس، عن نافع: (عاداً لُؤْلَىٰ) بالهمز.
وقرأ ابن جَمّاز وإسماعيل بن جعفر ومحمد بن إسحاق المسيّبي عن أبيه وورش: (عاداً لُولَىٰ) مثل أبي عمرو» السبعة في القراءات ص ٦١٥.

(3) المنصف ١: ٣١١.

وفي شرح أبي الفتح على تصريف المازني اكتفى[1] بتبيان السبب الذي دفع أبا عثمان إلى تخطئة قراءة نافع (مَعائِش) بالهمز. وهذا يدل على أنه يرى رأيه في هذه القراءة ولو خالفه لرد عليه.

لكن ابن جني ذكرها مرة أخرى في «الخصائص» في باب شواذ الهمز، وجعلها من الهمز الذي جاء من غير أصل له، ولا إبدال دعا قياس إليه، وذهب إلى أن الياء التي أبدلت همزة في قراءة نافع لا ينبغي همزها في وجه من القياس[2]. وهذا يدل على أنه لا يردها، وإنما هي عنده من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

ولا غرابة في ذلك فقد يكون للعالم أكثر من قول في المسألة الواحدة.

وقد قدمنا في الرد على نافع في هذه المسألة ما يغني عن إعادته هنا.

ومن تخطئته القراء؛ لأن القراءة اصطدمت بأصول التصريف، ما ذكره من أن الياء في نحو خطيئة قد «زيدت للمد، فلو حُرِّكت لبطل الغرض فيها؛ لأن الحركة تخرجها عن المد، وقد قرأ بعض القُراء (خَطِيَّة)، فحرك الياء للتخفيف، وهذا خطأ»[3].

وقراءة أهل الكوفة وابن عامر (أَئِمَّة)[4] بهمزتين شاذة عند أبي الفتح؛ لأنه لا يجيز اجتماع همزتين محققتين في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين نحو سَأَّل، وجَأَّر، وذلك لثقل اجتماع الهمزتين غير عينين في كلمة واحدة[5].

والتقاء الهمزتين على التحقيق من كلمتين كقوله تعالى: ﴿ويُمْسِكُ

---

(١) المنصف ١: ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٢) الخصائص ٣: ١٤٤.

(٣) المنصف ١: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٤) السبعة في القراءات ص ٣١٢.

(٥) الخصائص ٣: ١٤٣ وسر صناعة الإعراب ١: ٨١ وانظر الخصائص ١: ١٨٢.

السماء أَنْ تَقَعَ على الأرض﴾ و ﴿أنبئوني بأسماء هؤلاء إنْ كنتم صادقين﴾ ضعيفة عنده، وليس لَحْناً[1].

وقد قَدَّمنا في إيضاح هذه المسألة ما يكفينا مؤونة مناقشة ابن جني فيها.

وقال ابن جني: «وأما قراءة أهل الكوفة (ثُمَّ لْيَقْطَعْ) فقبيح عندنا؛ لأن (ثُمَّ) منفصلة يمكن الوقوف عليها، فلا تُخلط بما بعدها، فتصير معه كالجزء الواحد»[2]، فلا ينبغي أن تسكن اللام بعدها كما تسكن مع فاء العطف وواوه؛ لأنهما يُنَزَّلان منزلة الجزء مما بعدهما.

ويكفينا في الرد على أبـي الفتح في هذه القضية ما ذكرناه فيما سبق.

لقد تحصل لنا من هذه الأمثلة أن القراءة الشاذة عند ابن جني على ضربين:

الأول: ما لم تثبت به رواية، ومنه عنده قراءة (وأنه أَهْلَكَ عاداً لُـؤْلَى).

والثاني: ما خرج على أقيسة التصريف التي يأخذ بها، ومنه عنده قراءة (أَئِمَّة).

وهو لا يقصر الشاذ على ما عدا القراءات السبع، بل إن بعض ما قرأ به بعض القراء السبعة شاذ عنده كالقراءتين السابقتين.

لقد تأكد لنا الآن أن ابن جني كان يرد بعض القراءات تارة، ويرميها بالقبح تارة أخرى، وتارة يحكم بشذوذها. وهو في كل ذلك يحتكم إلى ما لديه من أصول التصريف ومقاييسه كما أوضحنا في عرضنـا للقراءات السابقة.

بعد هذه الوقفة مع نحاة الكوفة والبصرة والصرفيين نرى أنهم قد نقضوا

---

(١) الخصائص ٣: ١٤٣.

(٢) الخصائص ٢: ٣٣٠.

ما نصوا عليه من أن القراءة سنة. وقد نص على ذلك سيبويه[١]، والزجاج[٢]، والمازني[٣]، والفارسي[٤]، وابن جني[٥]؛ لأنهم كانوا يردون القراءات التي لم توافق أقيستهم، أو يضعفونها، أو يرمونها بالقبح والشذوذ ونحو ذلك من الأوصاف التي أطلقوها على القراءات كما رأينا فيما سبق.

وينبغي أن أشير هنا إلى أن القراءات التي وقفوا عندها هي مما اختلف فيه القراء السبعة، ومن الشواذ، ولم أرهم خَطَّأُوا القُراء في حرف من الحروف التي أجمع عليها السبعة.

وقد أوضحنا حيث ناقشنا النحاة والتصريفيين أن هذا المنهج غير سديد، وذكرنا السبب في ذلك. «والمنهج السليم في ذلك أن يُمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صَحَّحُوا به تلك القواعد، ورَجَّعوا النظر فيها، فذلك أعود على النحو بالخير. أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس للمنطق إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس»[٦].

* * *

---

(١) الكتاب ١: ٧٤.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٢٠، ٢٨٢، و ٢: ٨، ١٢٠، ١٦١، ١٨٨، ٢٠٠.
(٣) مجالس العلماء ص ٢٩٤.
(٤) الحجة ٣: ق ٣١٥/أ ــ مخطوط مكتبة مراد ملا.
(٥) المحتسب ١: ٢٩٢.
(٦) في أصول النحو ص ٣٢ ــ ٣٣.

ثانياً ــ الحديث النبوي

على الرغم من من كثرة البحث وطول التتبع واستمرار التفتيش في بطون الكتب، فإني لم أجد أحداً من النحويين المتقدمين أشار إلى قضية الاحتجاج بالحديث النبوي، ولم أعثر على نص لأحد منهم يبين فيه ما يحتج به من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

وعلة ذلك عندي أنهم لم يختلفوا فيما بينهم في إثبات اللغة بالحديث، فيدعوهم ذلك إلى بحث هذه المسألة.

وإغفال هذه القضية عند المتقدمين هو أحد دليلين عندي في أنهم كانوا يستشهدون بالحديث. وأما الدليل الثاني فهو استشهادهم ببعض الأحاديث في مسائل التصريف كما سنرى بعد قليل، ولو أضيف إلى تلك الأحاديث ما احتجوا به في مباحث النحو واللغة لرأينا كثرة الأحاديث التي احتجوا بها، لكننا لن نعرض للأحاديث التي استشهدوا بها في النحو واللغة لأن ذلك ليس من موضوع هذا البحث.

ويقوي مذهبنا في هذه القضية احتجاج النحاة والصرفيين بأحاديث لم ترد في كتب الحديث النبوي.

والنحاة المتأخرون هم الذين أثاروا هذه المسألة، واختلفوا فيها، فذهب

ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ ــ ١٢٨١م) إلى أن النحويين المتقدمين تركوا الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، والسبب ــ عنده ــ في ذلك هو تجويز رواية الحديث بالمعنى، ولولا أن العلماء صرحوا بجواز ذلك لكان الأولى إثبات اللغة بكلام النبي صلى اللّٰه عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب قاطبة(١).

وذكر أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ ــ ١٣٤٥م) في شرح «التسهيل» الموسوم بـ «التذييل والتكميل» أن ابن مالك (ت ٦٧٢هـ ــ ١٢٧٤م) قد لهج في تصانيفه بالاستدلال بالحديث في إثبات القواعد الكلية، وأن المتقدمين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم فيه المتأخرون.

وذهب إلى أن العلة في ذلك هي عدم وثوقهم أن ذلك المروي لفظ الرسول صلى اللّٰه عليه وسلم، والسبب فيه يرجع إلى أمرين:

الأول: أن الرواة جوّزوا نقل الحديث بالمعنى.

والثاني: أن كثيراً من رواة الحديث كانوا غير عرب، فوقع اللحن كثيراً فيما رووه(٢).

---

(١) الاقتراح ص ١٨ والخزانة ١: ١٠ ط. دار الكتاب العربي.

(٢) قال أبو حيان منكراً على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث: «قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه. وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما تنكبت (في الأصل «تنكيت» بالياء، والصواب ما أثبتُ) العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم، إذ لو وثقوا به لجرى (في الأصل «مجرى» والأصل ما أثبتُ) مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية به، =

. . . .

= وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم، فقال فيه لفظاً واحداً، فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل تلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله عليه السلام (هذا اللفظ مكرر في الأصل): زَوَّجْتُكَها بما معك من القرآن، مَلَّكْتُكَها بما معك، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم قطعاً أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يجزم أنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف، إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى، ولم يأتوا بلفظه صلى الله عليه وسلم، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ، فالضابط منهم يضبط المعنى، وأما ضبطه اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة، ولم تمل عليه فيكتبها، وقد قال سفيان الثوري فيما نقل عنه: إن قلت لكم: إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى. ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن (في الأصل «اللحق» بالقاف. والتصويب من الاقتراح ص ١٧. والخزانة ١: ١١ ط. دار الكاتب العربي) كثيراً فيما روي في الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك، ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريقة الإعجاز، وتعليم الله ذلك من غير معلم إنساني، ولا تلقف لها من أهلها، كحديثه عليه السلام مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من غير أهل لغته، ولله در أبي عبدالله بن الأعرابي رحمه الله، فإنه مر على قوم من الزنادقة وهم يتطلبون على زعمهم في القرآن لحناً، فقال لهم: ويلكم هبكم شككتم في كونه نبياً، أتشكون في كونه عربياً؟

والمصنف رحمه الله قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين. وما أمعن في ذلك، ولا صحب من له التمييز في الفن ولا استيجاد ولا إمامة، ولذلك يضعف استنباطه من كلام سيبويه، وينسب إليه مذاهب، ويفهم من كلامه مفاهم لم يذهب إليها سيبويه، ولا أرادها . . .

وابن المصنف رحمه الله كأنه موافق لأبيه في استدلاله بما روي في الحديث، فإنه يذكره على طريقة التسليم. =

وقد منع أبو حيان الاحتجاج بالحديث مطلقاً.

واتخذ ابن الدماميني (ت ٨٣٧هـ ـ ١٤٣٢م) موقفاً مناقضاً لموقف أبي حيان، فأجاز الاحتجاج بالحديث النبوي مطلقاً، وحجته في ذلك أن اليقين في أن الأحاديث المروية هي نفس لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وذهب إلى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، والخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوَّن، وأما ما دُوِّن، وجمع في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بين علماء الشريعة، على تقدير تبديلهم[1].

= وقال لنا قاضي القضاة أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي (ت ٧٣٣هـ ـ ١٣٣٣م) ـ وكان ممن قرأ على المصنف، وكتب عنه نكتاً على مقدمة ابن الحاجب ـ وقد جرى ذكر ابن مالك واستدلاله بما أشرنا إليه، قال له: يا سيدي، هذا الحديث روته الأعاجم، ووقع فيه بروايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول عليه السلام. فلم يحر بشيء.

وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدىء ما: فإن النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فإذا طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث»: التذييل والتكميل ٥: ق ١٦٨/ب ـ ١٧٠/أ ـ مخطوط، وانظر الاقتراح ص ١٧ ـ ١٨ والخزانة ١: ١٠ ـ ١٢ ـ ط. دار الكاتب العربي. وقد رد هذه التهم عن ابن مالك تلميذ أبي حيان المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ ـ ١٣٧٧م) في كتابه المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٥: ق ١٧١/ب ـ ١٧٣/أ ـ مخطوط.

(١) قال ابن الدماميني في شرحه لكتاب «التسهيل» لابن مالك: «وقد أكثر المصنف رحمه الله تعالى في الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية، وشنع عليه أبو حيان، وقال: إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى إلى ما يستدل به من تلك الأحاديث، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة.

وقد أجريت ذلك لبعض شيوخنا، فصوَّب رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك بناء على أن =

وتوسط الشاطبي (ت ٧٩٠هـ ـ ١٣٨٨م) فجعل الحديث قسمين:
«قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لِهَمْدان، وكتابه لوائل بن حُجْر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية»[١].

= اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية. وكذا ما يتوقف عليه (لفظ «عليه» من الخزانة ١: ١٤ ط. دار الكاتب العربي، وليس في الأصل المخطوط) من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كـاف. ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، ولا سيما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدِّثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى إنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط، ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون التبديل فيها مرجوحاً، فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها.

ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوَّن في الكتب، وأما ما دُوِّن، وجعل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك.

وقال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: إن هذا الخلاف لا نراه جارياً، ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، ويثبت فيه بدله لفظاً آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخصة من الرخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود من الحرج والتعب، وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب. انتهى كلام ابن الصلاح.

وتدوين الأحاديث والأخبار بل وأكثر الروايات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدِّلين ـ على تقدير تبديلهم ـ يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال. ثم دُوِّن ذلك المُبَدَّل ـ على تقدير التبديل ـ ومنع تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح، فبقي حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهّم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر»: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ق ١٠٨/أ ـ مخطوط، وانظر الخزانة ١: ١٤ ـ ١٥ ط. دار الكاتب العربي.

(١) الخزانة: ١٢/١ ـ ١٣ ط. دار الكاتب العربي.

وبهذا المذهب أخذ السيوطي[1].

وأما عبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ ــ ١٦٨٢م) فقد قال: «والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه. ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت»[2].

وأما المعاصرون فيأتي في مقدمة من بحث هذه القضية منهم الشيخ محمد الخضر حسين، فقد تتبع آراء المجيزين والمانعين، وناقشها، وانتهى إلى أن من الحديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وجعله ستة أضرب:

الأول: ما روي للاستدلال على كمال فصاحة النبي عليه الصلاة والسلام.

الثاني: ما روي من الأقوال التي كان يتعبد بها.

الثالث: ما روي شاهداً على مخاطبته كل قوم من العرب بلغتهم.

الرابع: الأحاديث التي رويت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها؛ لأن هذا يدل على أنها مروية باللفظ.

الخامس: الأحاديث التي دَوَّنَها من نشأ في بيئة عربية لم يتطرق إليها فساد اللغة كمالك بن أنس والشافعي.

السادس: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين ورجاء بن حيوة.

وانتهى أيضاً إلى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم

---

(١) الاقتراح ص ١٦.

(٢) الخزانة ١: ٩ ــ ١٠ ط. دار الكاتب العربي.

الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما رويت في كتب المتأخرين.

والأحاديث التي يُختلف في الاحتجاج بها هي الأحاديث التي دونت في الصدر الأول، ولا تندرج تحت ضرب من الأضرب الستة السابقة، وهي ضربان: حديث ورد لفظه على وجه واحد، وحديث اختلف الرواة في بعض ألفاظه، أما الأول فالظاهر صحة الاستشهاد به، وأما الثاني فيجوز الاستشهاد منه بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدِّثين بأنها وهم من الراوي، وأما ما جاء في رواية شاذة قال فيها بعض المحدِّثين إنها غلط من الراوي، وما جاءت فيه الكلمة غير المعروفة في اللغة في صورة الشك من الراوي فيمسك عن الاستشهاد به[1].

وخلاصة رأيه في هذه المسألة تتضح في قوله: «إننا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مردَّ له. ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته»[2].

واستناداً إلى البحث الذي قدمه الشيخ محمد الخضر حسين في هذه المسألة فقد قرر مجمع اللغة العربية ما يأتي:

«اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها

---

(١) نشر الشيخ محمد الخضر حسين هذا البحث في مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ـ العدد الثالث، ثم أعاد نشره في كتابه «دراسات في العربية وتاريخها» ص ١٦٦ ـ ١٨٠.

(٢) دراسات في العربية وتاريخها ص ١٨٠.

بالمعنى، ولكثرة الأعاجم. وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

١ ــ لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

٢ ــ يحتج بالحديث المدوَّن في هذه الكتب الآنفة الذكر علي الوجه الآتي:

١ ــ الأحاديث المتواترة المشهورة.

٢ ــ الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

٣ ــ الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

٤ ــ كتب النبي صلى اللّه عليه وسلم.

٥ ــ الأحاديث المروية لبيان أنه (ص) كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

٦ ــ الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

٧ ــ الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة»[١].

وبقول الشيخ محمد الخضر حسين أخذ الأستاذ سعيد الأفغاني[٢].

وأما الأستاذ طه الراوي فقد ذهب إلى الاحتجاج بما صح من الأحاديث دون قيد ولا شرط[٣].

هذه مواقف النحاة المتأخرين والمعاصرين من هذه القضية. والآن ينبغي أن نعرف موقف المتقدمين.

---

(١) مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً. ١٩٣٢ ــ ١٩٦٢ ط. ١٣٨٢هـ ــ ١٩٦٣م ص ٣ ــ ٤.

(٢) بحث الأستاذ سعيد الأفغاني قضية الاحتجاج بالحديث النبوي في كتابه «في أصول النحو» ص ٤٦ ــ ٥٨ وانظر رأيه في ص ٥٥ ــ ٥٨.

(٣) نظرة في النحو (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٤: ٣٢٥ ــ ٣٢٧).

النحاة المتقدمون والحديث النبوي:

قلنا في بداية الفقرة السابقة: إن مسألة الاحتجاج بالحديث مُسَلَّم بها لدى المتقدمين، وأوضح دليل على ذلك إغفالهم بحث هذه القضية إغفالاً تاماً، فلو كان فيها خلاف لفَصَّلوا القول فيها كما فعلوا حين اختلف البصريون والكوفيون في القبائل التي ينبغي الأخذ بلغاتها. ويدل على ذلك أيضاً أنهم حين يستشهدون بالحديث لا يبحثون أبداً عن درجة صحته، حتى إنهم احتجوا بأحاديث لم ترد في كتب الحديث التي دونت في الصدر الأول. ونحاة الكوفة والبصرة في هذا الأمر سواء.

فقد استشهد سيبويه في «الكتاب» بأربعة أحاديث، ولم ينص في أي موضع من المواضع التي احتج فيها بالحديث على أن هذا الذي يستشهد به حديث نبوي، وإنما يفهم من لفظه أنه من كلام العرب، وقد استشهد بأحد هذه الأحاديث في موضعين بروايتين مختلفتين[١].

واحتج الفراء[٢] على تأنيث «المِعَىٰ» بحديث: «المؤمن يأكل في مِعَىً واحدة»[٣].

واستشهد[٤] على تأنيث «الضِّلَع» بحديث: «خُلِقَت المرأةُ من ضِلَعٍ عَوْجاء»[٥].

---

(١) انظر الأحاديث وتخريجها ومواضعها في الكتاب في فهرس شواهد سيبويه، للأستاذ أحمد راتب النفاخ ص ٥٧ ــ ٥٨.

(٢) المذكر والمؤنث ص ٧٥.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأطعمة ــ باب المؤمن يأكل في مِعَىً واحد ٧: ٧١ ومسلم في كتاب الأشربة ــ باب المؤمن يأكل في مِعَىً واحد ص ١٦٣١، ١٦٣٢ وغيرهما، وفي البخاري ومسلم: «مِعَىً واحد» بتذكير «المِعَى».

(٤) المذكر والمؤنث ص ٧٨ ــ ٧٩.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ــ باب المداراة مع النساء ٧: ٢٦ ومسلم في كتاب =

واستدل[1] على تأنيث «الذَّوْد» من الإبل بحديث: «ليس في أقل من خمس ذَوْدٍ صدقة»[2].

وذكر الفراء أن من الممدود: الداء، والشاء، والباء، وقال: «وقوله عليه السلام «بالباء»[3] ممدود»[4].

وقال الفراء[5]: «والصِّنْوان: النخلات يكون أصلهن واحداً. وجاء في الحديث عن النبي صلى اللّٰه عليه وسلم: إن عَمَّ الرجل صِنْوُ أبيه»[6].

وقال ثعلب (ت ٢٩١هـ ــ ٩٠٤م): «وفي الحديث: «العين وكاء السَّهِ»[7] وهو بالهاء شاذ، وبالتاء على الأصل؛ لأنه قد سقط عين الفعل؛ ولأنه هو في الأصل: سَتْهة؛ لأن تصغيرها سُتَيْهة»[8].

وأما المبرد فقد كان دليله الوحيد الذي ذكره وهو يبحث في الفعل «وَمِقَ» وبابه حديثاً نبوياً، قال: «ويروى أن رجلاً وفد على رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم، فسأله عن بعض شيء فكذبه، فقال له رسول اللّٰه صلى اللّٰه

= الرضاع ــ باب الوصية بالنساء ص ١٠٩٠ ــ ١٠٩١ وغيرهما، و«الضِّلَع» في البخاري ومسلم مذكر.

(١) المذكر والمؤنث ص ٨٧.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ــ باب ليس فيما دون خمس ذَوْد صدقة ٢: ١١٩ ومسلم في كتاب الزكاة ص ٦٧٣ ــ ٦٧٥.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ــ باب قول النبي صلى اللّٰه عليه وسلم: من استطاع منكم الباءة فليتزوج ٧: ٣ وفي كتاب الصوم ــ باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ٣: ٢٦، ومسلم في كتاب النكاح ــ باب استحباب النكاح ص ١٠١٨ وغيرهما.

(٤) المنقوص والممدود ص ٥٠.

(٥) معاني القرآن ٢: ٥٨ ــ ٥٩.

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ــ باب في تقديم الزكاة ومنعها ص ٦٧٦ ــ ٦٧٧ وغيره.

(٧) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة ــ باب الوضوء من النوم ١: ١٦١.

(٨) مجالس ثعلب ص ٤٠٣.

عليه وسلم: أسألك فتكذبني؟ لولا سخاء فيك وَمِقَكَ اللَّهُ عليه لَشَرَّدْتُ بك من وافد قوم»[1].

وعَقَّبَ عليه بقوله: «معنى وَمِقَكَ: أَحَبَّكَ، يقال: وَمِقْتُهُ أَمِقُهُ. وهو على فَعِلْتُ أَفْعِلُ»[2]. ومثل هذا مما لا ذكر له في كتب الحديث احتجاجه على تحريك ياء «خِيَرة» بقول زعم أنه حديث نبوي، قال: «وكانت أم علي بن الحسين (سُلافة) من ولد يَزْدَجِرْدَ، معروفة النسب، وكانت من خِيَرات النساء... وكان يقال له: «ابن الخِيَرَتَيْنِ» بتحريك الياء أفصح؛ لقول رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم: للَّه من عباده خِيَرتان: فَخِيَرَتُهُ من العرب قريش، ومن العجم فارس»[3].

واحتج في معرض حديثه عن الفعل «أَزَمَ» بكلام أبي بكر رضي اللَّه عنه فقال: «يقال: أَزِمَ بها إذا عَضَّ به، فأمسكه بين ثَنِيَّتَيْه. وفي الحديث أن أبا بكر رضي اللَّه عنه قال في يوم أُحُد: فنظرتُ إلى حَلْقة من دِرْع قد نَشِبت في جبين رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم، فانكببت لأنزعها، فأقسم علي أبو عبيدة فأَزَمَ بها أبو عبيدة بثَنِيَّتَيْه، فجذبها جَذْباً رفيقاً، فانتزعها...

وقوله: فأَزَمَ بها، يقال: أَزَمَ يَأْزِمُ، وأَزِمَ يَأْزَمُ»[4].

وذكر أبو بكر بن دريد (ت ٣٢١هـ ــ ٩٣٣م) أن «يَعْرُب» على وزن

---

(١) لم أجد لهذا الحديث ذكراً في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. وقد ذكر محقق كتاب الكامل المرحوم أحمد محمد شاكر أنه لم يجد هذا الحديث في شيء من كتب الحديث: الكامل ص ٥٦٦ ــ الحاشية الثالثة. ومن المعروف أن الأستاذ، رحمه اللَّه، من المحدِّثين المعدودين في العصر الحديث.

(٢) الكامل ص ٥٦٥.

(٣) لم أجد لهذا الحديث ذكراً في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وقد نفى المحقق أن يكون هذا حديثاً نبوياً. الكامل ص ٤٦٣.

(٤) الكامل ص ٩٦. وليس لهذا الحديث ذكر في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

«يَفْعُل»، من قولهم: أَعْرَبَ في كلامه، وأعرب عن نفسه[1] واستشهد على ذلك بحديث: «الأَيِّمُ تُعْرِبُ عن نفسها»[2].

وأجاز[3] أن يكون «هَرَّاج»: فَعّالاً من الهَرْج، ومعناه الفتنة والقتل، واحتج بحديث: «يكون قبل الساعة الهَرْجُ»[4].

وذهب سيبويه إلى أن «النَّبِيّ» من النَّبأ، وأُلزم التخفيف[5]، فخالفه ابن دريد، وذهب إلى أن قولهم «نبيء» من النَّبأ، وأما قولهم «النَّبِيّ» بغير همز فهو من نبا ينبو نبوّاً، إذا ارتفع. واحتج في ذلك بأن رجلاً قال للنبي صلى اللّه عليه وسلم: يا نبيء اللّه، فهمز، فقال النبي: «لست بنبيء اللّه، ولكني نبيُّ اللّه»[6].

وذهب ابن دريد إلى أن «تَفْلذ» مشتق من قولهم: فلَذتُ اللحم إذا قطعتَه، وأحد ما استشهد به قولُ النبي صلى اللّه عليه وسلم يوم بدر: «هذه مكةُ ألقتْ أَفْلاذ كَبِدها»[7].

---

(١) الاشتقاق ص ٣٦١.

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح ــ باب استئمار البكر والثيب ص ٦٠٢.

(٣) الاشتقاق ص ٣٢٢.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم ــ باب من أجاب الفتيا بإشارة الرأس واليد ١:٢٨ وفي كتاب الاستسقاء ــ باب ما قيل في الزلازل والآيات ٢:٣٣ وفي كتاب الأدب ــ باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل ٨:١٤ وفي كتاب الفتن ــ باب ظهور الفتن ٩:٤٨ ــ ٤٩ وباب خروج النار ٩:٥٩ ومسلم في كتاب العلم ــ باب رفع العلم وقبضه ص ٢٠٥٦ ــ ٢٠٥٧ وغيرهما.

(٥) الكتاب ٢:١٧٠.

(٦) الاشتقاق ص ٤٦٢ ولم يُذكر هذا الحديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

(٧) الاشتقاق ص ٤٨٦ ولم أعثر على ذكر لهذا الحديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

واحتج في إثبات «راحَ يَرِيْحُ» إذا شَمَّ الريح بحديث: «من قتل نَفْساً مُعاهَدةً لم يَرِحْ رائحة الجنة»(١).

وأما ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ ـ ٩٨٠م) فقد احتج ببعض الأحاديث النبوية، كقوله: «ليس في كلام العرب أَفْعَلَ فهو مُفْعَلٌ إلا ثلاثة أحرف: أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وأَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ، أي أَفْلَسَ، وفي الحديث: «ارحموا مُلْفَجِيْكُمْ»، وأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ»(٢).

وذكر أن «آنُك» على وزن «أَفْعُل» واستشهد بحديث: «من استمع إلى قَيْنة صُبَّ في أذنه الآنُكُ»(٣).

هذه الأمثلة التي عرضناها تدل دلالة قاطعة على أن النحاة المتقدمين كانوا يحتجون بالحديث، وقد رأينا أنهم استشهدوا بأحاديث لا أصل لها، وهذه حجة قوية على أنهم أغفلوا بحث قضية الاحتجاج بالحديث لأنه لا خلاف بينهم في هذه المسألة.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن الأحاديث التي احتجوا بها تعد قليلة جداً إذا ما قيست بما استشهدوا به من كلام العرب، وسوف نعلل هذه الظاهرة بعد أن نتعرف على مواقف الصرفيين من مسألة الاحتجاج بالحديث.

---

(١) الاشتقاق ص ٥١ وهذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب الديات ـ باب إثم من قتل ذمياً بغير جُرْم ٩: ١٢، وأخرجه غيره.

(٢) ليس في كلام العرب ص ١٩ وليس لهذا الحديث ذكر في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

(٣) ليس في كلام العرب ص ٧٨ ولم يذكر هذا الحديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

الصرفيون والحديث النبوي:

لم أقف على ما يبين موقف المازني من هذه القضية. فهو لم يستشهد بالحديث في كتابه «التصريف» ولم أعثر له على نص في هذه المسألة، ولعل ذلك يرجع إلى أن كتابه في التصريف مختصر جداً، فلم يسمح له المجال بالإكثار من الشواهد، ومنها الحديث، ولكن هذه العلة ليست قاطعة، وإنما فيها بعض التَّأَنُّس؛ ألا ترى أن جُلَّ اعتماده في استنباط القواعد كان على كلام العرب.

وأما أبو علي الفارسي وابن جني فقد استشهدا في مباحث التصريف ببعض الأحاديث، ولم يُكثرا من الاحتجاج بالحديث كما فعلا بكلام العرب في ذلك.

واستدلالهما بالحديث ينقض دعوى المتأخرين القائلة: إن المتقدمين لم يحتجوا بالحديث، كما رأينا في بداية بحثنا لهذه المسألة.

وأما إقلالهم من الاستشهاد بالحديث فالسبب فيه عندي أنهم لم يكونوا يرون أنه ضرب قائم بذاته كما هي الحال عند علماء الشريعة الذين وضعوا حديث النبي صلى الله عليه وسلم في مرتبة تلي القرآن حين استنبطوا الأحكام، وأما النحاة والتصريفيون فقد كانوا ينظرون إليه نظرة أخرى، إذ جعلوه مندرجاً في كلام العرب؛ لأن الرسول عليه السلام عربي، بل هو أفصح العرب قاطبة، ومن البداهة في هذه الحال أن يستشهدوا بكلامه عليه الصلاة والسلام.

ولم يبحثوا هذه القضية لانتفاء الخلاف بينهم فيها. فقد احتج النحاة المتقدمون بالحديث كما رأينا، واستدل به التصريفيون كما سنرى بعد قليل، ومن أقوى الحجج في هذه المسألة ــ عندي ــ أنهم اختلفوا في الاحتجاج ببعض القراءات كما أوضحنا، ونصوا على القراءات التي لا يؤخذ بها،

وما مقدمة ابن جني لكتابه «المحتسب» التي صرح فيها بأنه ينبغي الأخذ بالقراءات الشاذة إلا دليل على اختلاف النحاة في موقفهم من القراءات، في حين لم يَرُدّ أحد منهم شيئاً من الحديث النبوي كما ردّوا بعض القراءات، بل إنهم قد ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فاحتجوا بأحاديث لم ترد في كتب الأحاديث الصحيحة. واحتج ابن جني بروايتين مختلفتين في موطن الاستدلال في حديث واحد. وفي هذا أقوى حجة على أنهم لم يكونوا يفرقون بين ما روي بالمعنى وبين ما روي باللفظ من الحديث النبوي، وكان يكفي للاستشهاد بالحديث أن يشيع بين الناس أنه حديث نبوي.

وحتى نؤكد صحة هذا الرأي الذي ذهبنا إليه ينبغي أن نورد الأحاديث التي احتج بها الفارسي وابن جني، بعد أن أوضحنا أن المازني لم يستشهد بالحديث.

أما أبو علي الفارسي فقد أجاز في «أُرْبِيَّة» أن تكون على وزن «فُعْلِيَّـة من الإِرْب الذي هو بمعنى التَّوَفُّر، من قوله في الحديث: إنه أُتي بكَتِفٍ مُـؤَرَّبة[1] من قولهم: فلان أَرِيْبٌ إذا وصف بالكمال وتَوَفُّرِ العقل»[2].

وذكر أن الكوفيين يذهبون في قوله عليه السلام: «ارجعن مَأْزُورات غير مَأْجُورات»[3] إلى أن الواو قلبت ألفاً، وهمزت في «مَأْزورات» وأصلها: مَوْزُورات، وإنما فُعِل بها ذلك لأنها صحبت «مَأْجُورات» وقال في هذا أبو علي: «وهذا قد يتجه على ياجل»[4]. وأصل ياجل: يَوْجَلُ، فقلبت الواو

---

(١) لم أجد لهذا الحديث ذكراً في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ولعله كلام أحد الصحابة.

(٢) الأغفال ص ٨٧ ــ ٨٨.

(٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز ــ باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ١:٥٠٢ ــ ٥٠٣.

(٤) الأغفال ص ٦١٨.

ألفاً وإن لم تكن تتحرك؛ لأن القياس في هذا الباب أن الواو إنما تقلب ألفاً إذا تحركت وانفتح ما قبلها نحو قال، وطال، وأصلهما: قَوَلَ، وطَوُلَ، فقلبت الواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما يَوْجَلُ فالواو ساكنة فلا يجوز أن تقلب، وإنما قلبها قوم[1] من العرب لانفتاح ما قبلها، وكرهوا الواو مع الياء، فحمل أبو علي «مَأْزُورات» على هذه اللغة.

واستدل أبو علي في إثبات «آنَىٰ»[2] على وزن «أَفْعَلَ» بقول الرسول صلى الله عليه وسلم للذي أخر حضور الجمعة، وجعل يتخطى الناس: «آذَيْتَ وآنَيْتَ»[3].

وذهب إلى أن وزن «تَيْهُورة» في الأصل ـ عنده ـ «يَفْعُوْلَة» ووزنها الآن «عَيْفُوْلَة»، وعينها واو، ثم قال: «فأما الدلالة على أن عين الكلمة واو فهارَ يَهُوْر، وفي الحديث: حين تَهَوَّرَ الليلُ»[4].

وهذه الجملة التي استدل بها أبو علي من كلام أبـي قتادة صاحب الرسول عليه الصلاة والسلام كما ذكرنا في تخريج الحديث. وفي استشهاد الفارسي بكلام الصحابي حجة لنا في الرد على من زعم من النحويين المتأخرين أن المتقدمين لم يحتجوا بـالحديث؛ ألا تـرى أنهم لم يقصروا الاحتجاج على كلام الرسول عليه السلام، واحتجوا بكلام صحابته رضي الله عنهم.

---

(١) المنصف ١: ٢٠٢.

(٢) في الأصل «أَنَىٰ»، وهو تصحيف. والصواب ما أثبتُّ.

(٣) الأغفال ص ٢٨٩ وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة ـ باب ما جاء في النهي عن تخطي الناس يوم الجمعة ص ٣٥٤.

(٤) المسائل الشيرازيات ق ١٥٧/أ. وقد أخرج هذا الحديث مسلم في كتاب المساجد ـ باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ص ٤٧٢. وهذه الجملة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هي من كلام أبـي قتادة صاحب الرسول عليه السلام. قالها حين كان سائراً معه في الليل.

وأجاز أبو علي في قولهم: «عَنَّيْتُ الكتابَ» أن يكون على وزن «فَعَّلْتُهُ» من عنا يَعْنُو إذا تذلَّل، واستشهد[1] في هذا بالحديث النبوي: «اتقوا اللَّه في النساء، فإنهن عَوانٍ»[2].

وذكر أن الهمزة في «هائر» منقلبة عن الواو، واستدل[3] على ذلك بقول العرب: تَهَوَّرَ البناء: إذا تساقط وتداعى، وبالحديث: «حتى تَهَوَّرَ الليل»[4].

وقد ذكرنا منذ قليل أن هذا الذي جعله حديثاً إنما هو كلام أحد الصحابة واستشهاده به مرة ثانية يؤكدُ أنّ المتقدمين كانوا يحتجون بالحديث النبوي وكلام الصحابة.

وقال أبو علي: «فأما الهمز في (أَدْراكم)[5] على ما يروى عن الحسن فلا وجه له؛ لأن الدَّرْء: الدفع، على ما جاء في قوله سبحانه: ﴿فادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكم المَوْتَ﴾، وقوله: ﴿فادّارَأْتُمْ فيها﴾، وما روي من قوله صلى اللَّه عليه وسلم: «ادْرَأُوا الحُدودَ بالشُّبُهات»[6].

وأما أبو الفتح بن جني فقد احتج ببعض الأحاديث أيضاً، كقوله في «الغَيْناء»[7]: «والغَيْناء: فَعْلاء من قوله عليه السلام إنه لَيُغانُ على قلبي»[8].

---

(١) المسائل الشيرازيات ق ٣٦/ب.

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح ــ باب حق المرأة على الزوج ص ٥٩٤.

(٣) الحجة ٤: ٣٣٥.

(٤) انظر في تخريج هذا الحديث ما ذكرناه منذ قليل.

(٥) يقصد قراءة الحسن البصري (ولا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ) بالهمز والتاء: مختصر في شواذ القرآن ص ٥٦.

(٦) الحجة ٤: ٣٦٧ ــ ٣٦٨. وقد أخرج هذا الحديث ابن ماجه في كتاب الحدود ــ باب الستر على المؤمن ص ٨٥٠.

(٧) في بيت ابن الدُّمَيْنة:
سلي البانةَ الغَيْناءَ بالأجرع الذي ... به البانُ هل حَيَّيْتُ أطلالَ دارِكِ؟

(٨) أخرجه مسلم في كتاب الذكر ــ باب استحباب الاستغفار والإكثار منه ص ٢٠٧٥ وفيه =

والتقاؤهما أن الشجرة تستر ما تحتها، ويستر أيضاً بعضُها بعضاً، والغين: الغيم، ويقال: إلباس الغيم وكلاهما من الستر»[1].

وذهب ابن جني إلى أنه «لو جاء شيء نحو رُمَّان ومُرَّان لم نقض بزيادة النون إلا بثبت؛ لأنه يجوز أن تكون النون أصلاً. وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثبت فهو وجه؛ ألا ترى أن في الحديث : أن قوماً من العرب أتوا رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيَّان، فقال لهم: بل أنتم بنو رَشْدان[2]؛ أفلا تراه عليه السلام كيف تَكَرَّهَ لهم هذا الاسم؛ لأنه جعله من الغَيّ، يدل على ذلك قوله: بل أنتم بنو رَشْدان؛ لأن الرُّشْد ضد الغَيّ»[3].

واستدل بالحديث نفسه على صحة ما ذهب إليه من أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها، فقال بعد أن أورد الحديث:

«فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة: إن الألف والنون زائدتان، وإن كان

= أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «إنه ليغان على قلبي، وإني لأستغفر اللّه في اليوم مائة مرة».

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٣٥٧. وجاء في اللسان: «وغِينَ على قلبه غَيْناً: تَغَشَّتْه الشهوة، وقيل: غِينَ على قلبه: غُطِّي عليه وأُلبس، وغِين على الرجل كذا: أي غُطِّي عليه، وفي الحديث: «إنه ليغان على قلبي حتى أستغفر الله في اليوم سبعين مرة»... أراد ما يغشاه من السهو الذي لا يخلو منه البشر؛ لأن قلبه أبداً كان مشغولاً بالله تعالى، فإن عرض له وقتاً ما عارض بشري يشغله من أمور الأمة والملة ومصالحها عدّ ذلك ذنباً وتقصيراً، فيفزع إلى الاستغفار. قال أبو عبيدة: يعني أنه يتغشّى القلبَ ما يُلبسه، وكذلك كل شيء يغشى شيئاً حتى يُلبسه فقد غِينَ عليه»: اللسان (غين) ١٧ : ١٩٣.

(٢) لم أجد لهذا الحديث ذكراً في المعجم المفهرس الألفاظ الحديث النبوي.

(٣) المنصف ١ : ١٣٤.

ـ عليه السلام ـ لم يتفوَّه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغَيّ بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان»[١].

واحتج[٢] أبو الفتح فيما ذهب إليه من أن من العرب من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ولا يقبل لغة غيره بأن رجلاً قال للنبـي عليه الصلاة والسلام: «يا نبـيءَ اللَّه فقال عليه السلام: «لست بنَبِيْءِ اللَّه، ولكنني نَبِيُّ اللَّه»[٣].

وقال في إبدال الميم: «وأما إبدالها من اللام فيروى أن النمر بن تولب قال: سمعت رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يقول: «ليس مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفرِ»[٤]. يريد: «ليس من البِرِّ الصيامُ في السَّفَرِ، فأبدل لام المعـرفة ميماً... إلا أنه شاذ لا يسوغ القياس عليه»[٥].

لقد أخذ ابن جني بهذا الحديث في هذه المسألة، وجعل إبدال الميم من لام التعريف شاذاً لا يقاس عليه، وهذا دليل واضح على صحة ما ندعيه من احتجاج المتقدمين بالحديث.

واستشهد بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «ارْجعن مأْزُوْرات غير مأْجُورات»[٦] على أن الواو الساكنة إذا انفتح ما قبلها قد تقلب ألفاً تخفيفاً،

---

(١) الخصائص ١: ٢٥٠ ـ ٢٥١.
(٢) الخصائص ١: ٣٨٣.
(٣) ذكرتُ فيما سبق أني لم أقف على هذا الحديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.
(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ـ باب قول النبـي صلى اللَّه عليه وسلم لمن ظلل عليه...: ليس من البر الصوم في السفر، بلفظ «ليس من البر الصوم في السفر» وأخرجه مسلم في كتاب الصوم ـ باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر... وأداة التعريف فيهما هي «أل».
(٥) سر صناعة الإعراب ق ١١٦/أ.
(٦) خرَّجناه عند ذكرنا لاستشهاد أبـي علي الفارسي به.

فقال في «مأْزُوْرات»: «وأصله: مَوْزُوْرات، فقلب الواو ألفاً تخفيفاً»(١). والقياس يقضي بألّا تقلب الواو ألفاً إلا إذا تحركت وانفتح ما قبلها.

ومن المعروف أن ما كان على «فَيْعِل» نحو مَيِّت، وهَيِّن، ولَيِّن، قد تخففه العرب، فتقول فيه: مَيْت وهَيْن، ولَيْن، بحذف العين، وقد استشهد على ذلك أبو الفتح بقول الرسول صلى اللّٰه عليه وسلم: «المؤمن هَيْنٌ لَيْنٌ»(٢) أي: هَيِّن لَيِّن(٣).

وقد استشهد ابن جني بروايتين مختلفتين في حديث واحد، قال: «قال أبو عبيدةالمُحْبَنْطي بغير همز: المتغضِّب المستبطىء الشيء. والمُحْبَنْطِىء بالهمز العظيم البطن المنتَفخ، وقال النبي صلى اللّٰه عليه وسلم في السقط: «يظلُّ مُحْبَنْطِئاً على باب الجنة»(٤).

فاستشهد بالحديث في هذا الموضع برواية الهمز، ورواه في موضع آخر غير مهموز، واستدل به على أن أصل ألف «احْبَنْطَىٰ» ياء(٥).

لقد وقع الخلاف في هاتين الروايتين في موطن الاستشهاد، ومع ذلك احتج ابن جني بالروايتين، وهذا دليل على أن ما ادعاه أبو حيان الأندلسي من أن النحاة المتقدمين لم يحتجوا بالحديث لأن علماء الشريعة أجازوا روايته بالمعنى، أقول: هذا دليل على أن ذلك الادعاء غير صحيح، فقد احتج الصرفيون بالحديث مع تعدد الروايات فيه.

---

(١) سر صناعة الإعراب ق ١٨٦/ب وانظر المنصف ٢: ٣٢٦.

(٢) لم أجد لهذا الحديث ذكراً في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

(٣) المنصف ٣: ٦٠.

(٤) المنصف ٣: ١٠. وليس لهذا الحديث ذكر في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

(٥) قال: «وأما الألف في احْبَنْطَىٰ، وابْرَنْتَىٰ، واسْرَنْدَىٰ، واغْرَنْدَىٰ، فإنما هي بدل من ياء لقولك: احْبَنْطَيْتُ، وابْرَنْتَيْتُ، واسْرَنْدَيْتُ، واغْرَنْدَيْتُ، وفي الحديث: فيظل مُحْبَنْطِياً على باب الجنة»: سر صناعة الإعراب ق ١٩١/ب.

واستشهد بقول عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه: «اخْشَوشِنُوا وتَمَعْدَدُوا» أي كونوا على خلق مَعَدٍّ، واستدل به على أن ميم «مَعَدّ» أصل؛ لأنها في «تَمَعْدَدَ» فاء[1].

وذكر أنه لم يأت من الأسماء ما حذفت عينه إلا قولهم في الاست «سَهٌ» وأحد ما استشهد به في ذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «العينان وِكاء السَّهِ»[2].

وذهب إلى أن لفظ «ثَرَّة» قريب من لفظ «الثَّرْثار»، والمعنى واحد فيهما، غير أن «الثَّرْثار» رباعي، والثَّرَّة» ثلاثي، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه، واستشهد[3] في ذلك بقول الرسول صلى اللّه عليه وسلم «إن أبغضكم إليَّ الثَّرْثارون المُتَفْيهقُون»[4].

وعندي أن الأمثلة كافية في الدلالة على بطلان دعوى عدم احتجاج المتقدمين بالحديث النبوي، فقد اتخذ التصريفيون الأحاديث أدلة فيما ذهبوا إليه من آراء، وتجاوز ابن جني ذلك فاستنبط من الحديث قاعدة من قواعد التصريف، فقد أجاز أن يحكم بزيادة النون في كل اسم مضاعف في آخره ألف ونون نحو مُرَّان، ورُمّان، وعِدّان، وإبَّان، وإن لم يدل على زيادتها دليل من الاشتقاق. وقد استنبط هذا المقياس من قول الرسول ــ لمن قالوا له: نحن بنو غَيَّان ــ : بل أنتم بنو رَشْدان، كما رأينا فيما سبق، على الرغم من أن هذا الحديث لم يرد في كتب الحديث النبوي التي دُوِّنت في الصدر الأول.

فإن قال قائل: إنهم لا يثبتون القواعد الكلية بالحديث.

---

(١) المنصف ١: ١٢٩.

(٢) المنصف ١: ٦١ ــ ٦٢. وقد خرَّجت هذا الحديث فيما سبق.

(٣) المنصف ٢: ١٩٩.

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب البر.

قلنا: هذا الأمر ليس مقصوراً على الحديث النبوي، وإنما تشركه فيه قراءات القرآن الكريم وكلام العرب؛ ألا ترى أنهم طعنوا في كثير من القراءات، واطّرحوا كثيراً من كلام العرب؛ لأنه خالف القواعد التي بنوها على الأعم الأغلب.

فإن قيل: بم تُعَلِّل قلة الأحاديث التي احتجوا بها في حين أكثروا من الاستشهاد بالقرآن الكريم وكلام العرب؟

فالجواب: أن ذلك يرجع إلى أنهم لم يكونوا يعدُّون الحديث قسماً مستقلاً في قضية الاحتجاج في اللغة؛ لأنه جارٍ على سنن كلام العرب، فالرسول صلى اللّٰه عليه وسلم أفصح العرب، وهو من قريش، وقريش أفصح العرب عندهم، وبلغتها نزل القرآن الكريم. ولو كانوا يرون أنه ضرب آخر غير القرآن الكريم وكلام العرب لفرقوا بين ما يحتج به وبين ما لا يحتج، كما فعلوا في القراءات ولهجات القبائل المختلفة.

أضف إلى هذا أنهم كانوا يستشهدون بالحديث ولا ينصون على أنه من كلام الرسول عليه الصلاة والسلام، حتى إن ابن جني قد احتج بالحديث على أنه من كلام العرب، فقد نص مرة على أن «ارجعن مَأزورات غير مَأجورات» حديث نبوي[1] في حين يدلُّ كلامه في موضع آخر على أنه من كلام العرب. فقد قال: «وقالوا: ارجعن مَأْزورات غير مَأْجورات، فهمزوا «مَأْزورات»، وهو من الوِزْر إتباعاً لهمزة «مَأْجُورات» وقياسه: مَوْزُوْرات»[2].

ألا ترى أن قوله: «وقالوا... فهمزوا» يطلقه النحاة ويريدون به العرب.

---

(١) سر صناعة الإعراب ق ١٨٦/ب.
(٢) المنصف ٢: ٣٢٦.

لم يختلف إذن منهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع من الهجرة عن منهج النحاة المتقدمين في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي، فقد التزم الجميع منهجاً واحداً، وهو الاحتجاج بكلامه صلى اللّه عليه وسلم، ولم أقف على خلاف بينهم في هذا الشأن، حتى إن بعض الأحاديث التي استشهدوا بها لم تتضمنها كتب الحديث التي دُوِّنت في الفترة المتقدمة من تاريخ الإسلام، وإن دلَّ هذا على شيء، فإنما يدل على أنهم أنزلوا الحديث النبوي منزلة سامية في الاحتجاج به، فهم لم يبحثوا عن درجة الحديث الذي يستشهدون به، وحسبهم أن يسمعوا أن هذا القول أو ذاك حديث نبوي، في حين تشددوا كثيراً في الأخذ عن العرب كما سنرى بعد قليل إن شاء اللّه.

* * *

ثالثاً ــ كلام العرب

هذا هو الضرب الثالث من أضرب السماع، والمراد به ما نطقت به العرب من شعر ونثر في جاهليتها وإسلامها حتى منتصف القرن الثاني الهجري، فقد نقل «ثعلب عن الأصمعي، قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هَرْمة، وهو آخر الحُجَج»[1].

وقد توفي ابن هرمة سنة (١٧٦هـ ــ ٧٩٢م) ولكن هذا لا يعني أنهم كانوا يحتجون بشعر جميع الشعراء حتى هذا التاريخ، والمدلول الصحيح لهذا القول هو أن الشعراء الذين جاءوا بعد ابن هرمة لا يحتج بشعرهم، وأما من عاصروه فلا يشترط أن يؤخذ بشعرهم؛ لأن المقياس الذي اعتمده النحاة والصرفيون في الأخذ عن العرب هو الفصاحة، فمن لم يكن فصيحاً لا يحتج بشعره وإن عاش قبل هذا التاريخ؛ ألا ترى أنهم لم يحتجوا بشعر بشار بن برد، وهو معاصر لابن هرمة، فقد توفي سنة (١٦٧هـ ــ ٧٨٣م)، وقد كان الأخفش يطعن على بشار في قوله:

والآن أَقْصَـرَ عن سُمَيَّة بـاطلي وأَشـارَ بـالـوَجَلَى عليَّ مُـشيـرُ

وفـي قـولــه:

---

(١) الاقتراح ص ٢٧، وانظر الأغاني ٤: ٣٧٣.

على الغَـزَلَى مني السلامُ فـربمـا لهوتُ بها في ظـل مُخْضَرّة زهْـرِ

وقال: لم يسمع من الوَجَل والغَزَل: فَعَلَى، وإنما قاسهما بشار، وليس هذا مما يقاس، إنما يعمل فيه بالسماع.

وطعن عليه في قوله:

تُـلاعِب نِيْنـان البحـور وربمـا رأيت نفوسَ القوم من جَرْيها تجري

وقال: لم يسمع بنُوْن ونِيْنان»[1].

وروى المرزباني بعد ذلك أن بشاراً توعد الأخفش لمّا بلغه طعنه في شعره، فكذّب أصحابُ أبـي الحسن عنه، فلم يهجه بشار، وكان الأخفش بعد ذلك يحتج بشعره.

وحكى أيضاً أنه بلغ بشاراً شيء من ذلك عن سيبويه، فهجاه.

وقال السيوطي: «أول الشعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرباً إليه؛ لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره»[2].

وليس في كتاب سيبويه شيء من شعر بشار.

وكان الأصمعي (ت ٢١٦هـ ـ ٨٣١م) يطعن في الكميت، ويقول: «ليس قول الكميت بحجة، هو مولد»[3]. وقال أيضاً: «الكميت جُرْمُقانيّ من أهل الشام»[4].

---

(١) الموشح للمرزباني ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٢) الاقتراح ص ٢٧.

(٣) إصلاح المنطق ص ١٩٣، وانظر ص ٢٢٦ واللسان (رعد) ٤: ١٦١.

(٤) الاشتقاق ص ٤٤٧. جاء في اللسان (جرمق) ١١: ٣١٧ ـ ٣١٨: «وجرامقة الشام: أنباطها، واحدهم: جُرْمُقاني، ومنه قـول الأصمعي في الكميت هو جُـرْمُقاني... الجوهري: الجرامقة قوم بالموصل أصلهم من العجم». =

وقد توفي الكميت سنة (١٢٦هـ ــ ٧٤٤م) وروى ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ ــ ٩٥٨م) أن الأصمعي لم يكن «يحتج بشعره من أجل أنه قروي متأدب»(١).

ثم قال مبيناً السبب الحقيقي في ذلك: «وإنما انحرف الأصمعي عن الكميت لمذهبه لا لأدبه»(٢).

= ونقل الأستاذ عبدالسلام هارون في حواشي الاشتقاق: «وفي التنبيه والإشراف للمسعودي ص ٦٨ عند ذكر الكلدانيين، أي السوريانيين: وكانوا شعوباً، منهم النونيون، والأثوريون، والأرمان، والأردوان، والجرامقة، ونبط العراق، وأهل السواد». الاشتقاق ص ٤٤٧ ــ الحاشية الأولى.

وذكر الدكتور حسن ظاظا أن الكلدانيين هم الأراميون العراقيون: الساميون ولغاتهم ص ١٠٩.

وقال أيضاً: «وقد امتد الخط الأرامي إلى بابل أيضاً، التي تسلل إليها فرع منهم اسمهم (كلدو)، أي الكلدانيون، وقد نجحوا في غضون القرن التاسع قبل الميلاد في تكوين ست إمارات في أقصى الجنوب من العراق». الساميون ولغاتهم ص ١٠٥. وأما الأنباط فهم شعب عربي: فقه اللغات السامية ص ٢٣ ومدخل إلى علم اللغة ص ٩١.

وقال يوهان فك: «فقد كان الفلاحون الذين يسميهم الكُتّاب المسلمون بالأنباط والذين كانوا يؤلفون في المنطقة اللغوية الأرامية جمهور السكان الزراع ينطقون اللهجات الأرامية. وأمثال هؤلاء النبط كانوا يوجدون في سورية. على الرغم من أن هذا الإقليم كان قد شهد هجرة عربية قوية قبل الإسلام. وفيما بين النهرين. وفي الأرض الزراعية الخصيبة من سواد العراق». العربية ليوهان فك ص ١٤، وانظر الساميون ولغاتهم ص ١٢٣.

ويضيف الدكتور حسن ظاظا أنه وصلت «عشائر منهم إلى إيطاليا نفسها، حيث وجدت لهم نقوش في روما وبوتزولي، وانتشروا في شبه جزيرة سيناء في المنطقة التي تسمى وادي المكتب. وكان النبط قد أخذوا الأبجدية التي تلقاها الأراميون عن الفينيقيين، ثم طوروها، وحولوها من كتابة منفصلة الحروف إلى كتابة متصلة الحروف.. وعنهم أخذ العرب الكتابة التي ما زلنا نستعملها إلى اليوم». الساميون ولغاتهم ص ١١٤.

(١) تصحيح الفصيح ١ : ١٧٨.

(٢) تصحيح الفصيح ١ : ١٧٩، قال الأعلم الشنتمري: «والكميت من أسد بن خزيمة بن مدركة». تحصيل عين الذهب، طبع في حاشية كتاب سيبويه. انظر ١ : ١٣٩.

وهذا السبب أَوْجَهُ من الأسباب السابقة، ولعل الأصمعي لم يصرح به لأنه كان يخشى على نفسه. وقد احتج النحاة والصرفيون بشعر الكميت في كتبهم. وفي هذا تقوية لما ذكره ابن درستويه.

والسبب الذي دعاهم إلى الوقوف بالاحتجاج عند هذه الفترة هو فساد الألسنة وانتشار اللحن بعد اختلاط العرب بغيرهم من الأمم التي اعتنقت الإسلام، وهذا ما دفعهم إلى عدم الاحتجاج بكلام من جاءوا بعد منتصف القرن الثاني الهجري؛ ألا ترى أن أبا الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ ــ ٩٢٧م) أنشد شعراً لأبي علي البصير، واسمه الفضل بن جعفر النخعي (ت ٢٥٥هـ ــ ٨٦٩م)، في مسألة لغوية لجودة ذلك الشعر لا للاحتجاج به، ونص على أنه ليس بحُجّة[1].

وقد قسم العلماء الشعراء على أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الجاهليون، وهم من كانوا قبل الإسلام.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.

الطبقة الثالثة: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون ويقال لهم: المُحْدَثُون، وهم من جاءوا بعد الطبقة الثالثة، وأولهم بشار بن برد.

وقد أجمع علماء اللغة والنحو على الاحتجاج بشعر الطبقتين الأوليين؛ وأما الثالثة فإن جمهور العلماء يستشهدون بشعرهم وإن كان أبو عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق وغيرهما يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وغيرهم من المعاصرين في أبيات أخذوها عليهم، وكانوا يعدونهم من

---

(١) الكامل ص ١٠.

المحدثين؛ لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب[1].

وأما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها[2].

ولا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، خشية أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته[3].

ولم تؤخذ اللغة عن قبائل العرب كافة؛ لأن القبائل متفاوتة في الفصاحة وقد وضعوا قريشاً في ذروة الفصاحة والبيان وصفاء اللغة، وذلك لخلو لهجتها مما شاب لهجات بقية القبائل مما يستكره كالعَنْعَنة، والكَشْكَشة، والكَسْكَسة، والتَّلْتَلَة، ونحو ذلك من الظواهر اللغوية التي انفردت بها كل قبيلة عما سواها، فقد روى أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ ــ ١٠٠٥م) أن إسماعيل بن عبيدالله قال: «أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم: أن قريشاً أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة؛ وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب، واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، فجعل قريشاً قُطّان حَرَمه، وجيران بيته الحرام، وولاته، فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم، وكانت قريش تعلمهم مناسكهم وتحكم بينهم.

---

(١) قال ابن رشيق في هذه المسألة: «كل قديم من الشعراء، فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو يقول: لقد أحسن هذا المُوَلَّد حتى لقد هممتُ أن آمر صبياننا برواية شعره ــ يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ــ فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين. قال الأصمعي: جلست إليه عشر حِجَج، فما سمعته يحتج ببيت إسلامي». العمدة ١:٩٠.

(٢) الخزانة ١:٥ ــ ٦، ط. دار الكاتب العربي. وانظر العمدة ١:١١٣ والاقتراح ص ٢٦.

(٣) الاقتراح ص ٢٧.

ولم تزل العرب تعرف لقريش فضلها عليهم، وتسمِّيها: أهل اللَّه؛ لأنهم الصريح من ولد إسماعيل عليه السلام، لم تشبهم شائبة، ولم تنقلهم عن مناسبهم ناقلة، فضيلة من اللَّه، جَلَّ ثناؤه، لهم وتشريفاً، إذ جعلهم رهط نبيه الْأَدْنَيْنَ وعِتْرَتَهُ الصالحين.

وكانت قريش ــ مع فصاحتها، وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها ــ إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب؛ ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عَنْعَنة تميم، ولا عَجْرَفِيَّة قيس، ولا كَشْكَشة أسد، ولا كَسْكَسة ربيعة، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل تِعْلَمون، ونِعْلَم، ومثل شِعِير، وبِعِير»[1].

وقد نقل السيوطي نصاً فيه تبيان للقبائل التي أُخذت عنها اللغة والقبائل التي لم يؤخذ عنها والسبب في ذلك، قال: «قال أبو نصر الفارابي[2] في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف: كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس.

والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأَسَد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف. ثم هذَيْل وبعض كنانة وبعض الطائيين.

---

(١) الصاحبي ص ٣٣ ــ ٣٤.
(٢) توفي سنة ٣٩٨هـ ــ ١٠٠٨م.

ولم يُـؤْخَذْ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنه لم يؤخذ لا من لَخْم ولا من جُذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط. ولا من قُضاعة ولا من غَسّان ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تَغْلِب ولا النِّمِر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية. ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس. ولا من عبدالقيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهنود والفرس. ولا من أَزْدعمان لمخالطتهم للهند والفرس. ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم. ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة. ولا من ثَقِيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم. ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم.

والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، وصَيَّرها علماً وصناعة، هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب»[١].

ولم أر من ذكر هذا غير الفارابي، فإن النحاة المتقدمين أغفلوا هذه القضية، وعندي أنهم إنما اقتصروا على ما اقتصروا عليه من القبائل لأنهم وضعوا قواعدهم على اللغة الأدبية المشتركة التي نزل بها القرآن ووجدوا أن خير من يمثل هذه اللغة من العرب قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض

---

(١) الاقتراح ص ١٩ ـ ٢٠ والمزهر ١: ٢١١ ـ ٢١٢.

كنانة وبعض طَيِّئ فاعتمدوا عليهم. وهذا السبب هو الذي دعاهم إلى إهمال بقية القبائل، وليس ما ذكره الفارابي، وأيضاً فإن الخلافات بين القبائل إنما تنحصر في بعض الظواهر اللغوية التي تتميز بها كل قبيلة عن غيرها من قبائل العرب، والذي كان يهم النحاة حينئذ هو حفظ الألسنة من اللحن في القرآن الكريم بعد فساد لغة الناس بسبب اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب التي دخلت في الإسلام، وكانت تتكلم بغير العربية، ومن الأمور المعروفة أن اختلاط عدة أمم تتكلم بلغات مختلفة يؤدي إلى تبادل كثير من المفردات والظواهر اللغوية بين تلك الأمم. وهذا ما حدث في صدر الإسلام حين تعددت الشعوب التي اعتنقت الإسلام، وامتزجت ببعضها، فكان هذا هو السبب الذي دفع النحاة إلى وضع النحو لعصمة الألسنة من الخطأ في تلاوة القرآن الكريم. ومن البداهة في هذه الحال أن توضع المقاييس التي تكفل للناس الصواب في كلامهم، ولا يلتفت إلى ما تتميز به كل لهجة من لهجات العرب، غير أن الرواة الذين جمعوا اللغة من أفواه العرب قد سجلوا الفوارق اللغوية بين القبائل حين شافهوا الأعراب، وألقوها على مسامع الطلبة في حلقات الدرس، ثم ما لبثت أن أخذت تلك الفوارق طريقها إلى النحاة، فسجلوا تلك الخلافات وفرّعوا لها فروعاً من الأصول العامة التي استنبطوها، ولم يعنوا بالأخذ عن بقية القبائل؛ لأنهم لم يكونوا يدرسون اللغة لذاتها، وإنما كانت دراستهم تهدف إلى خدمة نص القرآن الكريم، وهذا الأمر قد تحقق لهم بما جمعه الرواة الأوائل من بوادي الحجاز ونجد وتهامة. وجاء أبو نصر الفارابي، فلم ير فيما جمع من اللغة ذكراً لتلك القبائل، فبحث عن العلة التي لأجلها لم يجمع الرواة لهجاتهم، ولم يجد خيراً من تلك الأسباب التي ذكرها؛ لأنه رأى أن الرواة لم يأخذوا عمن فسدت لغتهم من العرب الذين خالطوا الأعاجم ممن سكنوا المدن، فقاس على هذا عَدَمَ أَخْذِهم عن القبائل المجاورة للأمم الأجنبية كما رأينا في قوله.

أضف إلى هذا أنني لا أستبعد أن يكون النحاة قد أخذوا عن بعض تلك القبائل؛ لأن مقياسهم في ذلك هو الفصاحة، ومتى آنسوا من أعرابي سلامة لغته لم يترددوا في الأخذ عنه، ومما يستأنس به في هذه المسألة أنهم في كثير من الأحيان لا يحددون من أخذوا عنه، وإنما يكتفون من ذلك بقولهم: «وبعض العرب يقول»، ونحو ذلك من العبارات التي تعج بها كتب اللغة والنحو. وهذه ليست علة قاطعة في هذه القضية وإنما فيها بعض التَّأَنُّس. وسنرى بعد قليل أن الفراء روى عن بعض قضاعة.

أضف إلى ذلك أن الفارابي قد أطلق القول، ولم يقيده، فادَّعى أنه «لم يؤخذ عن حَضَرِيّ قط». وهذا قول انفرد به، وهو مخالف لما عليه العمل عند المتقدمين، فقد امتلأت كتبهم بأشعار الشعراء الذين أقاموا في الحواضر، وقد ذكرنا فيما سبق أن مقياس النحاة في ذلك هو الفصاحة وليس البداوة أو التحضر.

واعتمد الرواد الأوائل من الرواة في جمع اللغة على مشافهة الأعراب في بواديهم، فقد جمع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ - ٧٩١م) ما جمع من اللغة من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[1]. وخرج الكسائي إلى البادية، وأنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه[2]. وأفنى أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ - ٨٢١م) دستيجتان من حبر في ما كتبه عن العرب سماعاً في البادية، وكان معه أضعاف ما كان مع أبي عبيدة من السماع[3]، ثم نَقَلَ اللغةَ عن هؤلاء مَنْ جاءوا بعدهم.

وإنما اشترط النحاة الفصاحة في من يأخذون عنه من العرب؛ لأنهم كانوا

---

(١) نزهة الألباء ص ٥٩.
(٢) نزهة الألباء ص ٥٩.
(٣) نزهة الألباء ص ٧٨.

يريدون وضع قواعد للغة الحديث والكتابة، والغرض من تلك القواعد هو محاكاة العرب الفصحاء في لغتهم، ولا يَتِمُّ ذلك إلا بالاعتماد على أفصح اللغات، وكان الهدف من ذلك استعمال لغة يتم بها التفاهم، وأَوْلَى اللغات بذلك اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، فقد كانوا يخشون ضياع العروبة بعد اختلاط العرب بغيرهم من الأمم، فحاولوا ضبطها بما وضعوا من قوانين؛ ووقفوا بالاحتجاج بكلام العرب عند منتصف القرن الثاني الهجري؛ لأنهم رأوا أن لغة الناس قد فسدت، ولم يعد يوجد فيهم من يطمئنون إلى الأخذ عنه، وبذلك أصبح عصر الاحتجاج بكلام العرب ممتداً ثلاثة قرون، مائة وخمسين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام، وكانوا ينظرون إلى اللغة على أنها ثابتة لا تتغير وغير قابلة للتطور، ولذلك حكموا على كثير مما خالف اللغة المطردة بالشذوذ، وسَلَّموا بالشاذ، وأخذوا به إذا كان شائعاً مطرداً في الاستعمال، لكنهم لم يقيسوا عليه، وكثُرت الشواذ عندهم كثرة مفرطة، فلا تكاد تخلو قاعدة من قواعدهم من الشواذ، وسبب ذلك أمران:

الأول: تعدد القبائل التي أخذوا عنها، وهذا أدَّى بهم إلى الحكم بشذوذ بعض ما وجدوه عند بعضها من الظواهر اللغوية التي خالفت لغات القبائل الأخرى كما سنرى في فصل القياس.

الثاني: امتداد عصر الاحتجاج ثلاثة قرون، وهذه مدة كافية لتطور اللغة، وكثير مما عدوه شاذاً يمكن تفسيره في ضوء النظر إلى اللغة على أنها قابلة للتطور كأي شيء آخر، وبعض هذا الشاذ هو مما جاء بلغة جميع العرب، وسوف نوضح ذلك عندما نعرض للشواذ، وخاصة قضية الأصل الذي لم يستعمل.

غير أنه ينبغي أن نعرض هنا موقف المحدثين من هذه القضية، ونبيِّن نظرتهم إلى اللغة، فقد ازدهر علم اللغة في الآونة الأخيرة، وعلم اللغة هو

دراسة اللغة[1]، وأصبح عدة أقسام، وأشهرها ثلاثة[2]:

١ ــ علم اللغة الوصفي.

٢ ــ علم اللغة التاريخي.

٣ ــ علم اللغة المقارن.

أما علم اللغة الوصفي فإنه يفحص ظواهر اللغة ومظاهرها في فترة تاريخية معينة، ومكان معين، ومستوى لغوي محدد[3].

وأما علم اللغة التاريخي فيتتبع تطور اللغة على مر الزمن، ويبحثها في كل ظواهرها أو في ظاهرة من ظواهرها[4].

وأما علم اللغة المقارن فيتعلق بمقارنة التركيبات الخاصة بلغتين أو أكثر بهدف التوصل إلى أصولها المشتركة[5]. ولا يهتم علم اللغة المقارن بمقارنة لغتين اثنتين من أصلين مختلفين، أو من أسرتين لغويتين متميزتين، بل يقارن اللغات المندرجة في أسرة لغوية واحدة[6].

ويستعمل مصطلح علم اللغة التركيبي مرادفاً لعلم اللغة الوصفي، وهدفه الرئيس وصف تركيب اللغة[7].

---

(١) أسس علم اللغة ص ٣٥.

(٢) انظر أسس علم اللغة ص ٣٥ ــ ٣٨ ومدخل إلى علم اللغة ص ٢٠ وعلم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ١٤.

(٣) أسس علم اللغة ص ٣٦ ومدخل إلى علم اللغة ص ٢٠ وعلم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ١٤ واللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٦ ولغات البشر ص ٧٣.

(٤) أسس علم اللغة ص ٣٦ ومدخل إلى علم اللغة ص ٢٥ وعلم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ١٤.

(٥) أسس علم اللغة ص ٣٦.

(٦) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ١٤ ومدخل إلى علم اللغة ص ٢٠.

(٧) أسس علم اللغة ص ٣٦.

ويرى المحدثون أن دراسة اللغة ـ سواء كان المنهج وصفياً أم تاريخياً تتدرج في أربعة مستويات، ويسمونها التحليل اللغوي تارة، وتارة يطلقون عليها قطاعات علم اللغة، وهذه المستويات هي:

١ ـ **مستوى الأصوات**: ويدرس أصوات اللغة.

٢ ـ **مستوى الصرف**، أومستوى دراسة الصيغ اللغوية، وبخاصة تلك التغييرات التي تعتري صيغ الكلمات، فتحدث معنىً جديداً، مثل اللواحق التصريفية والسوابق، والتغييرات الداخلية.

٣ ـ **مستوى النحو** الذي يختص بتنظيم الكلمات في جمل أومجموعات كلامية.

٤ ـ **مستوى المفردات**، ويختص بدراسة الكلمات المنفردة، ومعرفة أصولها، وتطورها التاريخي ومعناها الحاضر، وكيفية استعمالها، وتندرج تحت دراسة المفردات الفروع الآتية:

(أ) **الاشتقاق**: ويختص بدراسة تاريخ الكلمات.

(ب) **الدلالة**: ويختص بدراسة معاني الكلمات.

(ج) **المعجم**: وهو فن عمل المعجمات اللغوية، ويستمد وجوده من الفرعين السابقين، ويهتم ببيان نطق الكلمة، ومكان النبر فيها، وطريقة هجائها وكيفية استعمالها في لغة العصر الحديث[١].

وما يهمنا في هذا البحث من هذه المستويات مستوى الصرف، غير أنه ينبغي أن نشير إلى أن الحدود بين تلك المستويات الأربعة غير واضحة تماماً ومتشابكة، فالأصوات تتأثر بالصيغ، والعكس صحيح، ويتأثر الصوت والصيغة

---

(١) أسس علم اللغة ص ٤٣ ـ ٤٤ ومدخل إلى علم اللغة ص ٢٠ وعلم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ١٤ ودراسات في علم اللغة ص ١٢ ـ ١٤ و١١١.

كلاهما ـــ غالباً ـــ بالمعنى. وهناك تبادل مطرد بين الصرف والنحو في بعض اللغـات، إذ يُستغنى بأحـد المصطلحين عن الآخـر. والفصـل بين هـذه المستويات إنما يكون في مجال الدراسة.

وينظر علماء اللغة المحدثون إلى اللغة نظرة تختلف في جوهرها عن نظرة المتقدمين، فيرون أن اللغة ظاهرة متغيرة ومؤقتة، وخاضعة لقوانين التطور(١). وتغيُّر اللغة عبر الزمان والمكان خاصة فطرية في داخل اللغة، وهذا التغير يحدث في المستويات كافة، ولا يقتصر على مستوى واحد، ولا يقع طبقاً لنظام معين ثابت(٢).

ولذلك أخذوا على المتقدمين وقوفَهم بالاحتجاج عند فتـرة معينة، ومَنْعَهم الاحتجاج بكلام العرب من بعدها، ويرى الدكتور تمام حسان أن تطور اللغة في العصر العباسي يستحق الفخر والإكبار، ووقـوف النحاة بالاحتجاج عند مرحلة معينة اعتراف منهم بانتهاء مرحلة وابتداء مرحلة أخرى من تطور اللغة(٣).

وذهب الدكتور تمام حسان إلى أن العربية الفصحى كانت في الجاهلية والإسلام عرضة للتطور الدائم، ودعاه هذا إلى القول بأن المتقدمين قد وقعوا في خطأ منهجي حين جعلوا المرحلة التي درسوا فيها اللغة تمتد ثلاثة قرون، وكان ينبغي عليهم أن يدرسوا لغة القرآن الكريم والحديث النبوي، ويعدّوها ممثلة لتلك المرحلة التي نزل فيها القرآن الكريم، وكفى(٤).

وقال الدكتور تمام في قضية الاحتجاج: «والذي لا جدال فيه أن اللحن

---

(١) أسس علم اللغة ص ٣٧.
(٢) أسس علم اللغة ص ١٣٧.
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٨٩.
(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٨٨.

كان معروفاً قبل الإسلام وفي وقت ظهوره، وأنه كان جائزاً حتى من سادة العرب وأشرافهم. .

والذي لا جدال فيه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم، وصحابته، وتابعيهم إلى نهاية العصر الأموي، والذين جاءوا من قبلهم من شعراء الجاهلية، كل هؤلاء يحتج بكلامهم، ويمكن أن يكون كلامهم من المادة التي تستخرج منها قواعد اللغة. فإذا كان اللحن جائزاً على كل من عدا النبي في هذه الأيام، فإن أخذ كلامهم حجة في اللغة أمر يتطلب شيئاً من الحيطة والاحتراس. . .

وما كان أولى الدراسات اللغوية العربية أن يقتصر أخذها على القرآن والحديث، وأن تعتبر دراسة القواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة. ثم يطلق اللغويون سراح اللغة تتطور بعد ذلك كما تشاء وتسجل كل مرحلة من مراحل تطورها بدراسة صرفية ونحوية وصوتية ومعجمية شبيهة بالدراسة الأولى التي اقتصرت على القرآن والحديث»[١].

ومعنى ذلك ــ كما يقول الدكتور تمام ــ أن لا تتحجر اللغة عند مرحلة معينة، بل تظل اللغة العربية المشتركة تتطور بتطور الزمن والعرب[٢].

وكما طالب المحدثون بإطلاق عصر الاحتجاج وعدم الوقوف باللغة عند مرحلة معينة وإهدار ما بعدها، فقد أخذوا على المتقدمين استنباطهم القواعد من عدة لهجات، وذهبوا إلى أنه ينبغي أن تدرس كل لهجة ــ من الناحية اللغوية ــ منفصلة عن بقية اللهجات، وعَدُّوا كل لهجة لغة مستقلة قائمة بذاتها خاضعة لقوانينها الصوتية التي تخصها، لا القوانين الصوتية التي تحكم اللغة الوطنية[٣].

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٧٧ ــ ٧٨.
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٧٨.
(٣) أسس علم اللغة ص ١٣٢.

وهذه الدراسة ينبغي أن تكون وصفية، وتتم باتخاذ مساعد من أهل اللهجة موضوع الدراسة، ويشترط في مساعد البحث أن يكون ممن نَشَأُوا ونموا في ظل تلك اللهجة، وأن يكون أمياً[1]. ويعدون لهجته أنموذجاً يستنبط منه نظام اللغة.

أما طريقة دراسة اللغة عن طريق مساعد البحث، أو ما يسمونه بالراوي اللغوي فتكون «على شكل أسئلة صيغت خصيصاً ليمكن عن طريق توجيهها للراوي أن تكشف عن كيفية التعبير عن أشياء معينة في لغته»[2].

وبعد جمع المادة الكافية يبدأ عالم اللغة الوصفي عمله التصنيفي والاستنتاجي[3]، وآخر خطوة في التحليل اللغوي هي وضع القواعد، والإعداد لتصنيف مفردات اللغة على أساس من المبادىء الوصفية[4]. «وليس كافياً بأي حال من الأحوال أن تجمع أفراداً قليلين من أبناء اللغة الذين يتشابهون في لهجتهم لكي تصل في النهاية إلى وضع نحو وصفي للغة كبيرة... وإذا نحن فعلنا ذلك فإننا سنصل في النهاية إلى نحو وصفي لبعض اللهجات الفردية أو اللهجات العامة»[5].

ومنهج بحث عالم اللغة الوصفي يتجنب الاعتماد على المادة المكتوبة، وينصب اهتمامه على الأصوات والصيغ للغة المتكلمة[6] التي تعد اللغة الوحيدة الجديرة بالدراسة عند الوصفيين[7].

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٥٧ وأسس علم اللغة ص ١٢٠ ــ ١٢١ و١٣٢ ــ ١٣٣.
(٢) أسس علم اللغة ص ١٢١.
(٣) أسس علم اللغة ص ١٢١.
(٤) أسس علم اللغة ص ١٢٨ وانظر اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٥٢.
(٥) أسس علم اللغة ص ٢٥٥.
(٦) أسس علم اللغة ص ١١٩.
(٧) لغات البشر ص ٧٧.

ويختص علم اللغة الوصفي «بدراسة اللغة من الناحية التجريدية، وبوصف لغات معينة من النواحي الفونيمية والصرفية والنحوية والمعجمية»[1].

و «الوظيفة الأولى لعلم اللغة الوصفي هي أن يصف»[2].

وبعد أن ينتهي عالم اللغة الوصفي من عمله يأتي دور علم اللغة التاريخي، والوظيفة الأولى له هي أن يعرض التغيرات اللغوية[3]، ويبين تطور اللغة في العصور المختلفة[4]، ويعالج إعادة بناء اللغات الأم المفترضة على أساس الدراسة المقارنة للظواهر الموجودة في اللغات التي تفرعت عنها[5].

ومن الصعب أن يفصل بين علم اللغة الوصفي وعلم اللغة التاريخي في مجال التطبيق العملي؛ لأن المصطلحات التي استخدمت في علم اللغة الوصفي قابلة من الناحية العملية للاستعمال في علم اللغة التاريخي[6].

ويأخذ المحدثون على النحاة المتقدمين أن دراستهم للغة كانت معيارية أكثر منها وصفية[7]، واللغة المعيارية هي المستوى الكلامي الذي له صفة رسمية، وغالباً ما تكون في أول الأمر لهجة محلية تنال شيئاً من التمجيد أو التقدير، ويعترف بها كلغة رسمية لسبب من الأسباب[8].

وقد نص الدكتور تمام حسان على أن السبب الذي لأجله كان النحو العربي معيارياً إنما يكمن في الغاية التي نشأ النحو من أجلها، وهي ضبط

---

(١) أسس علم اللغة ص ١٨٣.
(٢) أسس علم اللغة ص ١٣٧.
(٣) أسس علم اللغة ص ١٣٧.
(٤) لغات البشر ص ٧٣ وانظر مدخل إلى علم اللغة ص ٢٦.
(٥) أسس علم اللغة ص ١٨٣ وانظر ص ٢٥٣ وص ٩٧.
(٦) أسس علم اللغة ص ١٣٧.
(٧) أسس علم اللغة ص ٢٢٧.
(٨) أسس علم اللغة ص ١٣٨.

اللغة وعصمة الألسنة من الخطأ. فقد توصل النحاة إلى قواعدهم نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة وجعلوا تلك القواعد أحكاماً تجب مراعاتها، وهي في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع[1].

وقد لخَّص الدكتور تمام حسان منهج المحدثين في دراسة اللغة بقوله:

«والذي يرضاه المنهج الحديث في دراسة اللغة أن يتوافر لموضوع الدراسة الشرطان الآتيان:

١ ـ أن يتناول لهجة واحدة من لهجات لغة ما، فلا يخلط في دراستها بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها.

٢ ـ أن يُعنى في هذه الدراسة الوصفية بمرحلة زمنية واحدة من مراحل تطور هذه اللهجة.

والغاية التي يسعى الشرط الأول إلى تحقيقها ألا يخلط في دراسة المعنى على المستوى التحليلي الوصفي بين لهجة وبين لهجة أخرى؛ لأن كل واحدة منهما تمثل نظاماً متكاملاً مستقلاً...

وأما الغاية التي يسعى الشرط الثاني إلى تحقيقها فهي الفصل بين أي طورين مختلفين من أطوار نمو لهجة واحدة بعينها في دراسة يرجى لها أن تكون وصفية لا تاريخية. فدراسة الأطوار المتعاقبة هي دراسة تاريخية، وهي تكون مطلوبة لذاتها عند إرادة دراسة تاريخ تطور اللهجة.

والمعروف أن النحاة العرب درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاماً نحوياً موحداً، وأنهم فوق ذلك درسوا هذه اللهجات في أطوار متعددة من نموها، فلم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطور اللغة»[2].

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٣.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٣ ـ ١٤.

والآن ينبغي أن نعرض منهج الكوفيين والبصريين في الاحتجاج بكلام العرب، وننتقل بعد ذلك إلى منهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع الهجريين، لنرى أوجه الاتفاق والخلاف بينهم وبين من قبلهم من نحاة البصرة والكوفة.

(أ) الكوفيون وكلام العرب:

لم يتشدد الكوفيون في الأخذ عن العرب كما تشدد البصريون، فقد ضَيَّقَ البصريون دائرة الاحتجاج في حين كثرت القبائل التي أخذ عنها نحاة الكوفة، سواء أكانوا من سكان البادية أم من سكان الحواضر، ولذلك زعم الرِّياشِيُّ (ت ٢٥٧هـ ــ ٨٧١م) ــ وهو بصري ــ أن أهل الكوفة «أخذوا اللغة عن أهل السواد وأصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز»[١]. أي عن أهل الحواضر ممن خالطوا الأعاجم، ففسدت لغتهم، ولم ترق بهم فصاحتهم إلى مستوى فصاحة الأعراب الموغلين في البداوة.

وادَّعى أبو حاتم السِّجِسْتانيّ ــ وهو بصري أيضاً ــ أن علم الكسائي ــ وهو شيخ الكوفيين ــ مختلط بلا حجج ولا علل «إلا حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنه كان يُلَقِّنُهم ما يريد»[٢].

وقال أبو زيد (ت ٢١٥هـ ــ ٨٣٠م) ــ وهو بصري أيضاً: «قدم الكسائيُّ البصرة، فأخذ عن أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر علماً كثيراً صحيحاً، ثم خرج إلى بغداد، فقدم أعراب الحُطَمة، فأخذ عنهم شيئاً فاسداً، فخلط هذا بذاك، فأفسده»[٣].

وقال التَّوَّزِيُّ (ت ٢٣٣هـ ــ ٨٤٨م) ــ وهو بصريّ أيضاً: «خرجت إلى

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٩٠.
(٢) مراتب النحويين ص ١٢٠ ــ ١٢١.
(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٥٦.

بغداد، فحضرت حلقة الفَرّاء، فرأيته يحكي عن الأعراب، ويحتشد بشواهد ما كان أصحابنا يحفلون ببعضها»(١).

أصحابُ هذه الأقوال كُلِّها من مدرسة البصرة النحوية التي كانت في منافسة مع مدرسة الكوفة، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هذه الشهادات غير مُبَرَّأة من العصبية لمدرسة البصرة التي لم تكن ترى أصح من منهجها في قضية الاحتجاج، وهذا يجعلنا غير مطمئنين إلى سلامة هذه الأحكام التي أطلقها علماء البصرة على أعلام الكوفة؛ لأنها لا تخلو من التحامل عليهم، ولا يخفى ما يُـؤدي إليه التنافس بين فريقين من طعن كل منهما في الآخر والتنقص منه.

وأَخْذُ الكوفيين من قبائل كثيرة لا يُعَدُّ مَطْعَناً فيهم؛ لأنهم لم يأخذوا منهم إلا لثقتهم فيهم؛ ألا ترى أن الفراء لم يأخذ عن الأعراب مثل أبي الجَرّاح، وأبي ثَرْوان وغيرهما إلا لأنه وثق بهم(٢).

أضف إلى هذا أنه كان لا يحكي إلا عمن يثق بهم من الرواة، فقد ذكر أنه لا واحد لـ «أبابيل»، وقال: «وزعم لي الرؤاسي ــ وكان ثقة مأموناً ــ أنه سمع واحدها: إبّالة، لا ياء فيها»(٣).

ويدل على ذلك أيضاً قوله: «وقوله (وَأَعْتَدَت لَهُنَّ مُتَّكَأً) يقال: اتخذت لهن مجلساً. ويقال إن (مُتْكاً) غير مهموز، فسمعت أنه الأُتْرُجَ. وحدثني شيخ من ثقات أهل البصرة أنه قال: الزُّماوَرْدُ»(٤).

---

(١) مراتب النحويين ص ٨٢.
(٢) مراتب النحويين ص ١٣٩.
(٣) معاني القرآن ٣:٢٩٢.
(٤) معاني القرآن ٢:٤٢.

ونستدل على ذلك أيضاً بقوله: «وأما قوله (فَضَحِكَتْ)[1]: حاضت، فلم نسمعه من ثقة»[2]، فهو قد نص على أنه لم يسمع تفسير ضحكت في الآية بحاضت ممن يوثق به. وهذا دليل واضح على أنه لم يكن يروي إلا عمن يثق به.

وأما القبائل التي أخذ عنها الفراء فهي كثيرة جداً، وسوف أكتفي هنا بذكر بعض القبائل التي يقل ذكرها في كتب النحو والتصريف، مع ملاحظة أنه لا ينص أحياناً على اسم القبيلة التي يحكي لغتها، ويبدو ذلك في قوله: «وسمعت بعض قضاعة يقول»[3] و «سمعت بعض العرب من قضاعة يقول»[4] و «وعُكْل تقول»[5] و «أنشدني أبو فَقْعَس بعضُ بني أسد»[6] و «أنشدتني امرأة عُقَيْلِيّة فصيحة»[7] و «أنشدني بعضهم»[8] و «أنشدنا بعض العرب»[9] و «أنشدني بعضُ بني عُكْل»[10] و «أنشدني بعضُ بني فَقْعَس»[11] و «أنشدني آخر»[12] و «أنشدني بعض بني عامر»[13] و «أنشدني بعض بني أسد»[14] و «أنشدني

(١) من الآية ٧١ من سورة هود.
(٢) معاني القرآن ٢: ٢٢.
(٣) معاني القرآن ٢: ١٢٤.
(٤) معاني القرآن ٢: ١٣٠.
(٥) معاني القرآن ٢: ١٣٠.
(٦) معاني القرآن ٢: ٤٢٢.
(٧) معاني القرآن ٢: ١٣١ وانظر ١: ٦٧.
(٨) معاني القرآن ٢: ٩٥، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٩، ١٤٢، ١٤٧، ١٦٤، ١٦٥، ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٣.
(٩) معاني القرآن ٢: ١١١، ١٥٨، ٢٧٤، ٢٧٩، ٣١٠، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٥٦، ٤٠٦.
(١٠) معاني القرآن ٢: ١٥٨.
(١١) معاني القرآن ٢: ١٩٦.
(١٢) معاني القرآن ٢: ٢٣٤.
(١٣) معاني القرآن ٢: ٩٢، ٢٤٠.
(١٤) معاني القرآن ٢: ٢٨٣، ٤٢٢، ١٧، ٩٢ و٣: ٢٩٦ والمذكر والمؤنث ص ٧٦، ٩٧.

بعض بني عُقَيْل»[١] و«أنشدني بعض بني دُبَيْر، وهم فصحاء بني أسد»[٢]، و«أنشدني بعض بني نُمَيْر»[٣] و«أنشدني أبو ثَرْوان العُكْلِيّ»[٤] و«أنشدني بعض بني كِلاب»[٥] و«أنشدني بعض بني باهلة»[٦] و«أَنشدتني امرأة من غَنِيّ»[٧] و«وسمعت بعض بني عُقَيْل يُنشد»[٨] و«أنشدني النُّمَيْرِيّ»[٩] و«أنشدني الباهِلِيّ»[١٠].

وقد اجترأ الفراء على تخطئة العرب، وهم أصحاب اللغة التي استنبط منها القواعد، قال: «وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز، سمعت امرأة من طَيِّئ تقول: رَثَأْتُ زوجي بأبيات. ويقولون لَبَّأْتُ بالحج، وحَلَّأْتُ السَّوِيْق، فيغلطون؛ لأن حَلَّأْتُ قد يقال في دفع العطاش من الإبل، ولَبَّأت: ذهب إلى اللِّبأ الذي يؤكل، ورثأت زوجي: ذهبت إلى رثيئة اللبن، وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب»[١١].

وذهب النحاة إلى أن الواو والياء إذا كانتا أصلين في المفرد نحو مَعُونة ومَعِيْشة فإنهما تصحان في الجمع، ولا تبدلان همزة، فيقال فيهما: مَعاوِن ومَعايِش، وإنما يُهمز من ذلك ما كانتا فيه زائدتين نحو عَجُوز وقبيلة، فيقال

(١) معاني القرآن ٢: ٢٨٣، ٣٢١، ٣٨٣ و٣: ٢٣٤.
(٢) معاني القرآن ٢: ٣١١ و٣: ١٢٤.
(٣) معاني القرآن ٢: ٣٩١.
(٤) معاني القرآن ٢: ٣٤، ٣٧، ٤٢١.
(٥) معاني القرآن ٢: ٩ و٣: ١٤٧.
(٦) معاني القرآن ٢: ٢٢.
(٧) معاني القرآن ٢: ٤٤.
(٨) معاني القرآن ٣: ٢٦٧.
(٩) المذكر والمؤنث ص ٨٢.
(١٠) المذكر والمؤنث ص ١٠٠.
(١١) معاني القرآن ١: ٤٥٩ وانظر ٢: ٢١٦.

في جمعها عجائز وقبائل، وقد غَلَّط الفراءُ العربَ في قولهم «مصائِب» بإبدال الواو همزة؛ لأنها لم تجر على مقاييسه، وذهب إلى أن العرب توهموا أن «مُصِيْبة: فَعِيْلة»؛ لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف وكثرتها في الكلام[1]. وقد ذكرنا رأينا في هذه المسألة عند الحديث عن القراءات[2].

فقد أخذ الفراء عن مختلف القبائل العربية، ومقياسه في ذلك هو الفصاحة، فقد كان ينص أحياناً على فصاحة من يحكي عنه من العرب، ولم يأخذ إلا عمن وثق به من الرواة، ولم يصرح أحياناً باسم القبيلة التي ينتسب إليها من يأخذ عنه.

واستشهد ثعلب بلغة الأَزْد، قال: «قال الأخفش: قام امْرَجُلُ، يريد الرجل، قال أبو العباس: هذه لغة للأَزْد مشهورة»[3].

وروى عن كثير من القبائل كقوله: «وأنشدني أعرابي من بهدلة»[4]، و«وهو السّداء، ممدود بلغة أهل اليمامة، وهو السَّدىٰ بلغة أهل المدينة»[5] و«وهي لغة طَيِّىء»[6] و«هذه لغته، وهو رجل من طَيِّىء»[7] و«أنشدني السِّدْرِيّ لغلام من بني نُمَيْر»[8] ونحو ذلك.

وكان يرى أن قريشاً أفصح العرب، قال: «ارتفعت قريش في الفصاحة

---

(١) معاني القرآن ١: ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٢) انظر في هذا ما ذكرناه في موقف أبي عثمان المازني من القراءات، وتخطئته لنافع في قراءته (مَعائِش).

(٣) مجالس ثعلب ص ٥٨.

(٤) مجالس ثعلب ص ٢٠٢.

(٥) مجالس ثعلب ص ٤٨٣.

(٦) مجالس ثعلب ص ٤٩٦.

(٧) مجالس ثعلب ص ٥٦٦.

(٨) مجالس ثعلب ص ٤٤١.

عن عَنْعَنة تميم، وكَشْكَشة ربيعة، وكَسْكَسة هوازن، وتَضَجُّع قيس، وعَجْرَفيّة ضَبَّة، وتَلْتَلة بهراء»[1].

وهو أول من صرح بهذا من المتقدمين فيما أعلم.

(ب) **البصريون وكلام العرب:**

يفخر الرياشي بأن أصحابه البصريين أخذوا اللغة «عن حَرَشة الضِّباب وأَكَلة اليرابيع»[2]. أي عن الأعراب الفصحاء الذين يقيمون في عمق البادية ممن لم تَشُبْ لهجاتِهم شائبةٌ، فلم يسكنوا الحواضر، ولم يختلطوا بالأعاجم فيتطرق الفساد إلى لغتهم ويستشري اللحن في ألسنتهم. فقد أخذ الخليل ــ وهو شيخ البصريين ــ علمه من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[3].

ودعاهم ذلك إلى الطعن في نحاة الكوفة؛ لأنهم أخذوا اللغة عن سكان الحواضر[4]. واتهموا الكسائي بأنه أفسد ما تلقاه من شيوخ البصرة بما أخذه عن أعراب الحطمة[5]، ولذلك لم يرووا عنهم شيئاً من اللغة إلا ما كان من أبي زيد فإنه روى عن المفضل الضبي[6]، ولم يثقوا بهم في كلام العرب، ولم يرتضوا روايتهم[7]، وزعموا أن ليس فيهم عالم بكلام العرب[8]. وبلغ الأمر بأبي حاتم السجستاني أن قال: «ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر والأموي والفراء، ونحوهم، وأعوذ باللّه من شرهم»[9]. وإنما امتنعوا «من

(١) مجالس ثعلب ص ٨٠ ــ ٨١.
(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٩٠.
(٣) نزهة الألباء ص ٥٩.
(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٩٠.
(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٥٦.
(٦) أخبار النحويين البصريين ص ٥٦ ــ ٥٧.
(٧) مراتب النحويين ص ١٦٠.
(٨) مراتب النحويين ص ١٢٠.
(٩) مراتب النحويين ص ١٤٣.

الأخذ عنهم لأنهم لا يرون الأعراب الذي يحكون عنهم حجة»[1]، فقد أخذ ابن الأعرابي (ت ٢٣٠هـ ـ ٨٤٥م) عن «جماعة من الأعراب مثل الصَّقيل، وعُجْرُمة، وأبـي المكارم، وقوم لا يثق بأكثرهم البصريون»[2].

ويرى البصريون أن أكثر الشعر بالكـوفة مصنـوع ومنسوب إلى من لم يقله[3]، وقد قال في ذلك أبو حاتم السجستاني: «كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الرواية وغيره، وكانوا يصنعون الشعر، ويقتفون المصنوع منه، وينسبونه إلى غير أهله. ولقد حدثني سعيد بن هُرَيْم البُرْجُمي، قال: حدثني من أثق به أنه كان عند حماد حتى جاء أعرابـي، فأنشده قصيدة لم تُعْرَفْ، ولم يُدْرَ لمن هي، فقال حماد: اكتبـوها. فلمـا كتبوهـا وقام الأعرابـي قال: لمن ترون أن نجعلها؟ فقالوا أقوالاً، فقال حماد: اجعلوها لطرفة.

وقال أبو عثمان الجاحظ: ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد عن يونس أنه قال: إني لأعجب كيف أخذ الناس عن حماد وهو يلحن، ويكسر الشعر، ويكذب، ويصحف...

وقال أبو حاتم: قال الأصمعي: جالستُ حَمَّاداً، فلم أجد عنده إلا ثلاثمائة حرف، ولم أرض روايته»[4].

وكان الأصمعي أكثر البصريين تَشَدُّداً في الرواية، فـ«كان يُضَيِّق، ولا يُجَوِّز إلا أفصح اللغات، ويلجّ في ذلك، ويمحك»[5]، «ولا يفتي إلا فيما

---

(١) مراتب النحويين ص ١٤٣.
(٢) مراتب النحويين ص ١٤٧.
(٣) مراتب النحويين ص ١١٩.
(٤) مراتب النحويين ص ١١٧ ـ ١١٨.
(٥) مراتب النحويين ص ٧٣.

أجمع عليه العلماء، ويقف عما ينفردون به عنه»[1].

وقد كانوا ينصون على أنهم أخذوا اللغة عمن يوثق به في عربيته من العرب الخُلَّص، فقد حكى المازني أن أبا زيد أخبره: «أنه سأل غير واحد من العرب ممن يوثق به في عربيته...»[2].

ومثل هذا كثير في كتاب سيبويه، وذلك كقوله: «سمعنا العرب الفصحاء»[3]، و«سمعت من يوثق بعربيته من العرب يقول»[4]، و«سمعنا من يوثق بعربيته قال»[5]، و«سمعنا من يوثق به من العرب»[6]، و«من العرب الموثوق بهم»[7]، و«سمعنا بعض من يوثق بعربيته»[8]، و«سمعناه ممن تُرْضَىٰ عربيته»[9]، و«بعض العرب ممن تُرْضَىٰ عربيته»[10].

لكنه لم يلتزم بتوثيق من يروي عنهم من العرب في المواضع كافة، وكان يكتفي بالتصريح بأنه سمع ذلك من العرب، وقد تنوعت عباراته في هذه المسألة، كقوله: «سمعنا جميع ما ذكرنا لك من الإمالة والنصب في هذه الأبواب من العرب»[11]، و«واعلم أن لغة للعرب مطردة»[12] و«سمعنا العرب

---

(١) مراتب النحويين ص ٨٤.
(٢) المنصف ١: ٣٤٠.
(٣) الكتاب ٢: ٤٢٦.
(٤) الكتاب ٢: ٢٩٥.
(٥) الكتاب ٢: ٤٢٠.
(٦) الكتاب ٢: ١٦٧، ١٩٩.
(٧) الكتاب ٢: ١٦٥.
(٨) الكتاب ٢: ٢٦١.
(٩) الكتاب ٢: ١٦٠.
(١٠) الكتاب ٢: ٤٢٣.
(١١) الكتاب ٢: ٢٧١.
(١٢) الكتاب ٢: ٤٠٠.

يقولون»[1]، و«سمعنا العرب تقول»[2]، و«سمعنا من العرب من يقول»[3]، و«سمعنا بعض العرب يقول»[4]، و«زعموا أن بعض العرب يقول»[5] و«وقد قال بعض العرب»[6]، و«ومن العرب من يقول»[7]، و«ومن العرب...»[8] و«سَماعاً من العرب»[9].

وأحياناً يسند بعض ما يحكيه من اللغة إلى من أخذه عنه من الرواة، مثل يونس[10]، وأبي الخطاب[11]، والخليل[12].

غير أنه لا يلتزم بذكر الراوي دائماً، وحسبه ـ في بعض المواضع ـ أن ينص على أنه موثوق عنده، كقوله: «وحَدَّثنا من لا نتهم أنه سمعهم»[13]، و«حدثنا من نثق به أن بعضهم يقول»[14]، و«أخبرني من أثق به»[15]، و«يوثق بعلمه»[16].

---

(1) الكتاب ٢: ١٩٣، ٢٠٩.
(2) الكتاب ٢: ٢١١.
(3) الكتاب ٢: ٢١٣، ٣٧٧.
(4) الكتاب ٢: ٣٨٨.
(5) الكتاب ٢: ٢٣٣.
(6) الكتاب ٢: ٢٢٧.
(7) الكتاب ٢: ٢١٣.
(8) الكتاب ٢: ١٨٢.
(9) الكتاب ٢: ٤١٨.
(10) الكتاب ٢: ٢٢٦، ٣٨٨، ٢٨٨.
(11) الكتاب ٢: ٧٠، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨١، ٣٦٠، ٢٨٢.
(12) الكتاب ٢: ١٦٠، ٢٥٨، ٢٨٢، ٢٨٧، ٣٩٢.
(13) الكتاب ٢: ٤٢٣.
(14) الكتاب ٢: ٦٩.
(15) الكتاب ٢: ١٢٧، ١٢٩.
(16) الكتاب ٢: ٨٥.

وقبائل العرب ــ عنده ــ متباينة في فصاحتها، فلغة أهل الحجاز «هي اللغة الأولى القُدْمَىٰ»[١]، «وهي اللغة العربية القديمة الجيدة»[٢]. وقد يكون في لغة أهل الحجاز ما هو شاذ[٣]، وما هو قليل رديء[٤]. وتتردد في مباحث التصريف عنده أسماء القبائل الآتية، وهي: قيس[٥]، وتميم[٦]، وأسد[٧]، وبكر بن وائل[٨]، وفَزارة[٩]، وطَيِّىء[١٠]، وأَزْد السَّراة[١١]، وبنو سعد[١٢]، وكَعْب[١٣]، وغَنِيّ[١٤]، وربيعة[١٥].

ولم يكن سيبويه ــ في معظم هذه المواضع ــ ينص على ما يؤخذ به من تلك اللغات وما يترك وإن كان يطلق على قليل منها بعض الأوصاف التي تدل على ضعفها في مقاييسه، مثل: قليلة، ورديئة، ورديئة جداً، وقليلة رديئة، ونحوها، وإنما كان حسبه أن يسجل الظواهر اللغوية في كل لهجة من اللهجات العربية.

---

(١) الكتاب ٢: ٤١.
(٢) الكتاب ٢: ٤٢٤.
(٣) الكتاب ٢: ٢٨٨.
(٤) الكتاب ٢: ١٧٠.
(٥) الكتاب ٢: ٢٨٨، ٢٦٢، ٢٨٧.
(٦) الكتاب ٢: ٣٩٨، ٢٨٥، ٢٩٥، ٢٥٨.
(٧) الكتاب ٢: ٢٨٥، ٢٩٥، ٢٦٢.
(٨) الكتاب ٢: ١٦٠، ٢٥٧ ــ ٢٥٨، ٢٩٤.
(٩) الكتاب ٢: ٢٨٧.
(١٠) الكتاب ٢: ٢٨٧.
(١١) الكتاب ٢: ٢٨١.
(١٢) الكتاب ٢: ٢٨٨.
(١٣) الكتاب ٢: ١٦٠.
(١٤) الكتاب ٢: ١٦٠.
(١٥) الكتاب ٢: ٢٩٤.

وأما الزجاج فكان يرى أن هناك من لا ينبغي أن يؤخذ بلغته من العرب[1]، غير أنه لم يبين لنا من هم الذين لا يجب أن نأخذ بكلامهم.

وكان لا يحتج بشعر لا يعرف قائله؛ لأنه قد يكون لمن لا يؤخذ بشعره[2].

فالبصريون «كانوا يتحرون في الأخذ: أما العربي فيتحرون فيه سلامة لغته وسليقته، وأما الراوي فالصدق والضبط. ثم كانوا لا يعتدون بالشاهد إذا لم يعرف قائله أو لم يروه عربي يوثق بلغته»[3].

فإن قيل: إن دعوى عدم احتجاجهم بالشاهد إذا لم يعرف قائله غير صحيحة؛ لأن أبا عمر الجَرْمِيّ قال: «نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها»[4].

قلنا: إن جهل الجرمي بأسماء قائلي هذه الأبيات لا دلالة فيه على أنها مجهولة؛ لأنه لم يقل إنها مجهولة، ولو قال ذلك لما كان في قوله حُجَّة علينا؛ لأنه ليس في مقدوره أن يحيط بشعر العرب وشعرائهم؛ ألا ترى أن الزجاج قال في قول الراجز:

لَمَّا رأى أَنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ   مالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

«وهذا شعر لا يُعرف قائله»[5]. ثم جاء ياقوت والعيني، فنسباه إلى منظور بن حبّة الأسديّ[6].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٥ وانظر ٢: ٤٦٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤٦٣ و ٤٠٤.

(٣) في أصول النحو ص ١٩٨.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤٠٤.

(٦) شرح شواهد الشافية ص ٢٧٦.

والأبيات التي لا نعرف أسماء قائليها من شواهد سيبويه ــ في زماننا ــ أكثر من خمسين بكثير. أضف إلى هذا أنهم كانوا يحتجون بالشاهد إذا رواه عربي يوثق بلغته أو راوٍ معروف بالصدق والضبط والأمانة وإن لم يعرف قائله. فجهل الجرمي بخمسين شاهداً من شواهد الكتاب لا يقدح في استشهاد سيبويه بها، ولا يطعن في سلامة المقاييس التي استنبطها. والأصول التي وضعها، والنتائج التي وصل إليها وهو يضع قواعد الإعراب والتصريف.

واجترأ بعض البصريين على تلحين العرب بسبب معارضة كلامهم للأقْيِسة التي وضعوها، فقد ذكر يونس أن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر كانا يطعنان على العرب[1]، فقد خَطَّأَ عيسى بنُ عمر النابغةَ في بيت من شعره[2]، ولَحَّنَ ابنُ أبي إسحاق الفرزدقَ في بعض شعره، وقصته مع الفرزدق في ذلك مشهورة[3]، وغَلَّطَ الخليلُ العربَ في بعض ما رواه[4]، وتبعه سيبويه، فغَلَّطَ ناساً من العرب[5]. وكذلك فعل الأخفش الأوسط[6]، وأبو العباس المبرد[7]، ونص الزجاج على أن «الشاعر قد يجوز أن يخطىء»[8]، وغَلَّطَ العربَ أيضاً منهم الزَّجّاجيُّ[9]، وابنُ درستويه[10].

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ١٦ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٢ وأخبار النحويين البصريين ص ٨.
(٢) طبقات فحول الشعراء ص ١٦ وطبقات النحويين واللغويين ص ٤١.
(٣) طبقات فحول الشعراء ص ١٧ ومعاني القرآن للفراء ٢:١٨٢ ــ ١٨٣ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٣ ونزهة الألباء ص ٢٧ ــ ٢٨.
(٤) الكتاب ٢:٢١٧.
(٥) الكتاب ٢:١٢٧، ٢٧٨، ٣٦٧.
(٦) الأغفال ص ٧٤٢ ــ ٧٤٣.
(٧) المقتضب ١:١٢٣.
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢:٤٠٤.
(٩) مجالس العلماء ص ٣٢٧.
(١٠) تصحيح الفصيح ١:١٠٨.

لقد اتضح ما قلناه في بداية هذه الفقرة، وهو أن الكوفيين والبصريين أخذوا اللغة عن قبائل كثيرة، ولم يقتصروا على قبيلة واحدة، وأما امتداد عصر الاحتجاج عندهم فهو ظاهر لا يحتاج إلى مثال، ويكفي أن ننظر في أي كتاب من كتبهم لنرى شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين يملأ الكتاب في حين لم يستشهدوا بشعر المُحْدَثين في اللغة والإعراب والتصريف. وإذا كان هذا هو منهج الفريقين فما هو منهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع للهجرة؟

(ج) الصرفيون وكلام العرب:

يعد أبو الفتح بن جني أول من بحث مسألة الاحتجاج بكلام العرب بشكل مفصل، فقد عقد لها عدة أبواب في كتابه «الخصائص»، وأشبع القول فيها على نحو لم يُسْبَقْ إليه. وأما المازني والفارسي فقد كانت أقوالهم مختصرة، ولم يُفْرِدَا أبواباً لبحث هذه القضية، وإنما جاءت آراؤهما في ثنايا مباحث التصريف كما سيأتي في الفقرات التالية:

١ ــ أبو عثمان المازني:

نحن نرى كتاب «التصريف» للمازني «عريقاً في الإيجاز والاختصار، عارياً من الحَشْو والإِكْثار. . . قليلَ الألفاظ»[١] كما يقول ابن جني، فمن البداهة أن لا يكثر فيه من لغات القبائل المختلفة كثرة تستدعي المفاضلة بينها وتبيان الفصيح من غير الفصيح، وما يجب أن يؤخذ به وما لا ينبغي أن يؤخذ به من تلك اللغات؛ لأن المازني لم يكن معنياً بحشد الأوجه المختلفة وتوجيه كل منها، وإنما كان همه وسَدَمه أن يضع الأصول العامة للتصريف مكتفياً بأقل قدر من الأمثلة، وحسبه منها ما يوضح المقاييس التي ضَمَّنَها كتابَه، ويحقق الغاية التي كان يرومها من تأليف هذا الكتاب، وينحصر الغرض الذي كان

---

(١) المنصف ١:٥.

يصبو إلى تحقيقه في جمع الأصول الرئيسة التي لا غنى عنها لطالب علم التصريف، وهذا الغرض غير خافٍ على من قرأ كتابه، ولا يخفى عليه أيضاً أن أبا عثمان وضع قواعده على اللغة الأدبية المشتركة التي استنبط منها المتقدمون أقيستهم، وأعرض عما لم يَرْقَ إلى هذه المرتبة إلا نادراً، وإذا تذكرنا أنه هو الذي قال: «مَنْ أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح»[1] أدركنا السبب في إيجاز كتابه، فهو قد رأى أن سيبويه لم يدع شيئاً لمن يأتي بعده، لذلك لم يضمن كتابه سوى الأصول العامة للتصريف، لتخف مؤونته، ويسهل حفظه.

وإذا ما نظرنا في كتاب أبي عثمان لنتبين منهجه في الاحتجاج بكلام العرب استطعنا أن نستنتج من كلامه فيه أن اللغة ينبغي أن لا تُؤْخذ إلا عن الثقات، كقوله: «وزعم الخليل أن قوله:

مُتَّخِـذاً من عِضَـواتٍ تَـوْلَجـا

إنما هو فَوْعَلٌ من وَلَجْتُ، وليس بـ«تَفْعَل»؛ لأن تَفْعَلاً في الأسماء قليل، وفَوْعَلٌ كثير. ولكنه عَلِمَ أنه لو جاء بالواو على أصلها لزمه أن يبدلها همزة لئلا تجتمع واوان في أول كلمة، فأبدل التاء لكثرة دخولها على الواو في باب وَلَجَ حين قالوا: أَتْلَجَ، ومُتْلِجٌ، وهذا أَتْلَجُ من هذا. ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات»[2].

ومثل ذلك قوله: «وأما طاوَلَني فطُلْتُه فهي مُحَوَّلة كما حُوِّلت قُلْتُ، وفاعِلُها طائل، لا يقال فيه طَوِيل، كما أن قائلاً لا يقال فيه قَوِيْل. ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات»[3].

---

(١) بغية الوعاة ١: ٤٦٦.

(٢) المنصف ١: ٢٢٦.

(٣) المنصف ١: ٢٤٢.

وهذا الذي اشترطه أبو عثمان، وهو أن يكون من تؤخذ عنه اللغة ثقة إنما هو أثر من آثار المُحَدِّثين الذين لم يأخذوا حديث الرسول عليه الصلاة والسلام إلا ممن يوثق به، وليس غريباً أن ينتقل هذا إلى الصرفيين، فإن حلقات العلوم الشرعية والعربية كانت متجاورة في كل مسجد في ذلك العهد، وقد كان العلماء في تلك الفترة لا يقصرون اهتمامهم على علم واحد، وهناك تفاعل بين علوم الشريعة والعلوم العربية؛ لأن علوم العربية إنما نشأت أساساً لخدمة الشريعة، ومن الطبعي في هذه الحال أن تنتقل أصول علم الحديث إلى التصريفيين الذين لم يكونوا بمعزل عن الحياة التي زخرت بكل ضروب العلوم.

ومما انتقل من مصطلح الحديث إلى التصريف مصطلح «الضَّبْط»، فقد اشترط المُحَدِّثون في من يروون عنه الحديث النبوي أن يكون «ضابطاً»، واستعمل أبو عثمان هذا المصطلح فقال في قول الشاعر:

ولاعَبَ بالعَشِيِّ بني بنيه كفعل الهِرِّ يلتمس العَظايا
فأَبْعَدَهُ الإِلَه ولا يُؤَبّى ولا يُشْفَىٰ من المرض الشِّفايا

«ولولا أنه أخبرنا به من نثق بروايته وضبطه لما أجزناه، ولجعلناه همزاً»(١).

والثقة ــ عند المازني ــ ليست مقصورة على الرواة، وإنما تمتد إلى العرب، وهم درجات في الفصاحة، ففيهم من يوثق بعربيته، ومن لا يوثق بلغته، واللغة التي يوثق بأصحابها قسمان: قسم تكلم به أكثر من يوثق بهم، وقسم نطق به بعض هؤلاء، ويدل على ذلك قوله: «وبعض العرب من أهل الحجاز ممن يوثق بعربيته لا يُبدل الواو والياء تاء في هذا الباب(٢)، ويجعلهما

(١) المنصف ٢: ١٥٥.
(٢) يريد باب «افْتَعَلَ وما تَصَرَّف منه» مما فاؤه واو أو ياء.

تابعتين لما قبلهما.. يقولون: مُوْتَزِن، ومُوْتَئِس، وياتَزِن، وياتَئِس، (وايْتَزِنْ، وايْتَـزِرْ)[١] إذا أمـرت، ولم يَتَنَكَّب مـا تَنَكَّب الأولـون. والأُولَى[٢] أكثـر وأقيس»[٣].

غير أنه لم يذكر لنا من هم العرب الذين لا يوثق بعربيتهم.

والقواعد التي اشتمل عليها كتاب أبـي عثمان مستنبطة مما يتكلم به أكثر العرب، كقوله: «واعلم أن افْتَعَلَ، ومُفْتَعِلاً، وكل ما تصرف منه إذا بنيته مما فاؤه واو أو ياء فأكثر العرب، وهي اللغة المشهورة الشائعة، يبدلون مكان الواو والياء تاء، ثم يدغمونها في التاء التي بعدها، وذلـك قـولهم: اتَّزَنَ، ويَتَّزِنُ، فهو مُتَّزِن. وكذلك الياء، تقول: اتَّأَسَ فهو مُتَّئِس، وَيَتَّئِسُ»[٤].

ومن ذلك قوله: «فإذا قلت: فَعِلَ مما فاؤه واو. ثم قلت: يَفْعَلُ أتممت يَفْعَلُ وأخواته؛ لأنه لم يجتمع في يَفْعَلُ ياء وكسرة، فتقول: وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَلُ. فهذا هو المطرد في كلامهم الذي لا ينكسر. وكذلك إذا كانت الفاء ياء وكان الفعل فَعِلَ فإن يَفْعَلُ يتمّ... وذلك قولهم: يَئِسَ يَيْأَسُ، ويَبِسَ يَيْبَسُ»[٥].

لكنه لم يقتصر على اللغة الشائعة المشهورة التي يتكلم بها معظم العرب، وروى لنا لغة من يوثق بعربيته وإن كانت دون اللغة المشهورة في عدد المتكلمين بها كما رأينا منذ قليل حين حكى لغة من يُتبع الواو والياء ما قبلهما في باب افْتَعَلَ وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء[٦].

---

(١) في الأصل: «واتَّزِنْ، واتَّزِرْ» وهو خطأ، والصواب ما أثبت، وهو من ص ٢٢٢.
(٢) يريد لغة من أبدل الواو والياء تاء في هذا الباب.
(٣) المنصف ١: ٢٢٨.
(٤) المنصف ١: ٢٢٢.
(٥) المنصف ١: ٢٠١.
(٦) وانظر أمثلة أخرى في المنصف ١: ٢٠٢ ـ ٢٠٥ و ٢٤٦ ـ ٢٥٢.

ومن كلامه الذي جمع فيه لغتين من لغات العرب في المسألة الواحدة قوله: «وأما تاهَ يَتِيْهُ، وطاحَ يَطِيحُ فزعم الخليلُ أنهما فَعِلَ يَفْعِلُ من الواو مثل حَسِبَ يَحْسِبُ من الصحيح، ويدلك على ذلك طَوَّحْتُ، وتَوَّهْتُ...

ومن العرب من يقول: تَيَّـهَ، وطَيَّحَ، فهو عند هؤلاء مثل باع يبيع...»[1].

وفي هذا النص دلالة أيضاً على أنه لم يكن يُعنى بنسبة اللغة إلى القبيلة التي تتكلم بها، وحسبه أن يعرف أن هذه اللغة أو تلك هي مما نطق به العرب الفصحاء، فإن هذا كافٍ للاستشهاد بتلك اللغة؛ ألا ترى أنه قال في النص السابق: «ومن العرب من يقول» ولم يُحدّد لنا أصحاب هذه اللغة من العرب.

كل هذه النصوص تدل دلالة واضحة على أن أبا عثمان المازني قد استشهد بلغات كثير من القبائل في مباحث التصريف ـ شأنه في ذلك شأن من سبقوه من نحاة الكوفة والبصرة ـ وهذا المنهج مرفوض عند علماء اللغة المُحْدَثين؛ لأنهم يرون أن المنهج الصحيح في دراسة اللغة ينبغي أن يتناول لهجة واحدة من لهجات اللغة، فلا يخلط في دراستها بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها، كما ذكرنا في مقدمة حديثنا عن كلام العرب.

لكن المنهج الذي اتبعه المازني في دراسة اللهجات مجتمعة هو منهج وصفي في أكثر الأحيان، فتراه يذكر لنا اللغة التي عليها أكثر العرب، ويتبع ذلك بذكر ما يخالفها من لهجات القبائل من غير تعقيب عليها، كما رأينا في النصوص السابقة، ويبدو ذلك بوضوح في قوله بعد أن ذكر اللغة الشائعة في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين: «وبنو تميم ـ فيما زعم علماؤنا ـ يُتِمّون مَفْعُولاً من الياء، فيقولون: مَبْيُوع، ومغْيُوب، ومَسْيُوربه...

---

(١) المنصف ١: ٢٦١ ـ ٢٦٢.

أخبرني أبو زيد أن تميماً تقول ذلك، ورواه الخليل وسيبويه عن العرب»[١].

ولا يستقصي أبو عثمان جميع اللغات في المسألة الواحدة، فإنه أغفل في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ما جاء منه متمماً إذا كانت عينه واواً، كقولهم: ثوب مَصْوُوْن، ومِسْك مَدْوُوْف، ورجل مَعْوُود، وفرس مَقْوُود، وقول مَقْوُول، وقد ذكر هذه الأمثلة ابنُ جني[٢].

ولعله أهمل ذلك لأنه لا يراه ثبتاً، أو لأنه قليل، أو لضعفه في القياس عنده، فلم يعتد به، مع أن سيبويه قال فيه: «ولا يُسْتَنْكَر أن تجيء الواو على الأصل»[٣].

وربما لم يثق المازني بهذه اللغة لأن الكسائي هو الذي حكاها[٤]، وقد رأينا فيما سبق أن الكوفيين يروون عن أعراب لا يثق بهم البصريون، فيجوز أن يكون أبو عثمان قد تابع البصريين في ذلك.

وأما قضية عصر الاحتجاج فلم يعرض لها أبو عثمان، والذي يُستنتج من الشعر الذي استشهد به أنه وقف بالاحتجاج عند الفترة التي جاءت عند سيبويه وغيره ممن عاصروه، فقد تتبعت الشواهد التي احتج بها فلم أجد بينها شاهداً لشاعر مُحْدَث، وكلها للجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، والشعراء الذين استشهد بشعرهم هم: الأعْشى[٥]، وزهير بن أبي سُلْمَى[٦]،

---

(١) المنصف ١: ٣٨٣ و ٢٨٦.
(٢) المنصف ١: ٢٨٥.
(٣) الكتاب ٢: ٣٦٧.
(٤) شرح الشافية ٣: ١٤٩ ــ ١٥٠.
(٥) المنصف ١: ١١٣.
(٦) المنصف ٢: ٣٠٩.

والمُتَنَخِّل[1]، وأبو خراش الهذلي[2]، وعَلْقَمة بن عَبدة[3]، وعدي بن زيد[4]، وأبو حزابة[5]، وخطام المجاشعي[6]، وأَعْصُر بن سعد بن قيس عَيْلان[7]، وعبد يغوث بن وَقَّاص الحارثي[8]، وتميم بن أُبَيّ بن مُقْبِل[9]، وجَنْدَل بن المُثَنَّى الطُهَوِيّ[10]، وأمية بن أبي الصَّلْت[11]، وطريف بن تميم العنبري[12]، وعبدالرحمن بن حسان[13]، والكميت[14]، وعبيداللّه بن قيس الرقيات[15]، وأبو النجم العجلي[16]، والعجاج[17]، ورؤبة[18]، وأبو الأسود الدؤلي[19]، وجرير[20]، والأخطل[21].

---

(١) المنصف ٢: ٦٧.
(٢) المنصف ١: ٢٥٢.
(٣) المنصف ١: ٢٨٦ و ٢: ١٠٢.
(٤) المنصف ١: ٣٣٨.
(٥) المنصف ٢: ١٩٠.
(٦) المنصف ٢: ١٨٤.
(٧) المنصف ٢: ١٥٥.
(٨) المنصف ٢: ١٢٢.
(٩) المنصف ١: ٢٢٩، ٣٢٤.
(١٠) المنصف ٢: ٤٩.
(١١) المنصف ٢: ٦٦.
(١٢) المنصف ٢: ٥٣.
(١٣) المنصف ١: ٣٣٨.
(١٤) المنصف ٢: ٦٨.
(١٥) المنصف ٢: ٦٧.
(١٦) المنصف ٢: ١٢٤.
(١٧) المنصف ١: ١٢٩، ٢٢٧ و ٢: ٥٢، ١٤٤.
(١٨) المنصف ١: ٢٦٢، ٢: ٣٠٧.
(١٩) المنصف ١: ٢٥٦.
(٢٠) المنصف ١: ٢٢٦.
(٢١) المنصف ١: ٣٠٦.

لكن أبا عثمان لم يكن ينسب البيت إلى قائله في معظم هذه المواضع، وإنما كان يكتفي بقوله «قال» أو «قال الشاعر» أو «قال الآخر». وكان أحياناً يسند البيت إلى من أنشده من الرواة[1]، أو يقول: «وبعض العرب ينشد هذا البيت»[2] والبيت معروف قائله. وبعض الأبيات التي استشهد بها أبو عثمان مجهولة لا يعرف قائلوها، وإنما احتج بها ـ كما يبدو ـ لأنه رواها عمن يثق بهم من الرواة. وقد رأينا فيما سبق أن المازني ذهب إلى أن من يوثق بروايته وضبطه إذا جاء بشيء لزم قبوله وإن خالف القياس[3]، ومن ذلك قوله: «وسمعت الأصمعي يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعت في شعر العرب...»[4]، وقوله: «وأنشدني الأصمعي، قال: أنشدني عيسى بن عمر»[5]، وقوله: «وسمعت الأصمعي ينشد...»[6].

غير أنه لم يلتزم هذا في الأبيات المجهولة كافة، بل كان يكتفي بقوله: «قال الشاعر»[7] أو «قال»[8]، أو «وقال الآخر»[9]. وهذا لا يدل على أن أبا عثمان يحتج بالبيت المجهول وإن لم يعرف راويه، وتأويل ذلك عندي أنه روى هذه الأبيات عمن سبقه، وغاب عنه اسم الراوي، فاقتصر على قوله «قال الشاعر» ونحوه، ويجوز أن تكون تلك الأبيات لشعراء مُقِلِّين لم تصل إلينا

---

(١) المنصف ١: ٣٣٨ وانظر ص ٢٥٢ و ٢٢٩ و ٣٢٤.
(٢) المنصف ٢: ١٢٢.
(٣) انظر في هذه المسألة: المنصف ٢: ١٥٥.
(٤) المنصف ١: ٢٨٦.
(٥) المنصف ٢: ١٢٠.
(٦) المنصف ٢: ١٨٤.
(٧) المنصف ٢: ٦٨.
(٨) المنصف ٢: ٤٢.
(٩) المنصف ٢: ١٠٣، ١٢٠.

أشعارهم. وإنما عَلَّلْتُ هذا الموضع بهذه العلة لأن أبا عثمان نص على أن الشعر المجهول لا يحتج به[1].

وامتداد عصر الاحتجاج عند المازني لا يرضاه المنهج الحديث في دراسة اللغة كما أسلفنا؛ لأنه يشترط في الدراسة الوصفية أن يُعنى بمرحلة زمنية واحدة من مراحل تطور اللهجة التي يدرسها؛ لأن اللغة ــ عند المحدثين ــ ليست ثابتة وإنما هي قابلة للتطور.

وأسس أبو عثمان المازني منهجه في دراسة التصريف على أصل من أصول البصريين، وهو أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول:

١ ــ أصل ثلاثي[2] نحو زَيْد، وبُرْد، وجَبَل، وفَخِذ، وعَضُد، وغيرها.

٢ ــ أصل رباعي[3]: نحو جَعْفَر، وقِمَطْر، وبُرْثُن، وغيرها.

٣ ــ أصل خماسي[4]: نحو سَفَرْجَل، وجِرْدَحْل، وجَحْمَرِش، وغيرها.

وأما الأفعال التي لا زيادة فيها فتكون على أصلين:

١ ــ أصل ثلاثي[5]: نحو ضَرَبَ، وعَلِمَ، وظَرُفَ، وغيرها.

٢ ــ وأصل رباعي[6]: نحو دَحْرَجَ وسَرْهَفَ.

وإنما ذهب أبو عثمان هذا المذهب لأنه تبع البصريين في القول بأن

---

(١) مجالس العلماء ص ١٢٩.

(٢) المنصف ١: ١٧.

(٣) المنصف ١: ٢٤.

(٤) المنصف ١: ٢٨ و ٣٠.

(٥) المنصف ١: ١٧.

(٦) المنصف ١: ٢٤ ــ ٢٥.

حروف الزيادة عشرة[١] وهي: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والسين، واللام ــ ووجد أفعالاً على أربعة أحرف وليس فيها واحد من هذه الحروف، نحو دَحْرَجَ فأخذ بقول البصريين: إن هناك أفعالاً على أربعة أحرف كلها أصول، ومثل ذلك الأسماء الرباعية والخماسية.

وأما المُحْدَثُون فيخالفون القدماء في هذه القضية، فقد ذهب بروكلمان إلى أن معظم أبنية الأسماء في اللغات السامية ترجع إلى ثلاثة أصول من الأصوات الصامتة (أي الحروف الصحيحة في اصطلاح المتقدمين). وهناك أيضاً أسماء ذات أصلين من الأصوات الصامتة مثل أَب، وأَخ، وحَم[٢].

ويرى الدكتور علي عبدالواحد وافي أن الكلمات التي تبدو رباعية الأصول إنما هي في الحقيقة متفرعة عن أصول ثلاثية، مثل دَحْرَجَ، فهو متفرع عن «دَرَجَ» أو عن «دَحَرَ» الدّالّ على الدفع والإبعاد[٣].

وإلى هذا ذهب الدكتور تمام حسان؛ لأنه لا يقصر الزيادة على حروف «سألتمونيها» التي هي حروف الزيادة عند المتقدمين، وإنما يرى أن الزائد قد يكون أي حرف من الحروف الأبجدية، قال: «ومن الملحقات الصرفية أيضاً أن تتكرر فاء الكلمة بين العين واللام إذا تماثلت العين واللام في الثلاثي، فأصبحتا حرفاً واحداً مشدداً، فإذا أخذت أفعالاً ثلاثية مثل جَرَّ، هَدَّ، عَسَّ، كَفَّ، ثَرَّ، زَلَّ، وحدث أن الرباعي تتكرر فيه الفاء بين عنصري الحرف المشدد بعد فكه، فرباعيات هذه الأفعال: جَرْجَرَ، وهَدْهَدَ، وعَسْعَسَ، وكَفْكَفَ، وثَرْثَرَ، وزَلْزَلَ، والفاء المكرر في كل هذا زيادة صرفية إلحاقية،

---

(١) المنصف ١: ٩٨.

(٢) فقه اللغات السامية ص ٩٣.

(٣) فقه اللغة ص ١٨.

لا حرف أصلي، تشهد بذلك الصيغة الثلاثية المجردة»[١].

وقال أيضاً: «على أنه ليس من الضروري أن تكون الفاء هي المزيدة في الصيغ الرباعية، فقد تكون الزيادة زيادة حرة، دون نظر إلى نوع الحرف المزيد، وإلى ارتباطه بأحد الحروف الأصلية، وهناك طائفة من الأفعال في اللغة العربية تعتبر رباعية أصلية الحروف الأربعة في نظر الصرفيين، ولكنا نرى أن أحد هذه الحروف مزيد، حتى ولو لم يكن من حروف (سألتمونيها) فمن ذلك دَحْرَجَ، دَرَجَ، بَعْثَرَ، بَثَر، سَقْلَبَ، قَلَبَ، عَرْبَدَ، عَرَدَ (ومنه العُرُدُّ = القوي)، شَقْلَبَ، قَلَبَ، زَغْرَدَ، غرد.

فأنت ترى أن الفعل الرباعي ذو مادة ثلاثية، إما أن يستعمل منها فعل ثلاثي له نفس معنى الفعل الرباعي، وإما أن تستعمل منها صيغ أخرى تدور حول نفس المعنى. وترى كذلك أن الحرف الزائد قد يكون حاء أو سيناً، أو شيناً، أو عيناً أو باء أو زيناً، وقد يكون أي حرف من الحروف الأبجدية»[٢].

وقد تميز منهج المازني في معالجته مسائل التصريف بالإيمان بفكرة الأصل الذي لم يستعمل، فاعتقد أن كثيراً من الكلم التي حدث فيها إعلال أو إبدال لم ينطق بأصلها قبل أن يقع فيها الإعلال أو الإبدال، وأصول هذه الكلمات مرفوضة في الاستعمال، قال: «هذا باب ما تقلب فيه تاء افْتَعَل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل البتة كما لم يتكلم بالفعل من قال وباع وما كان نحوهن على الأصل.

وذلك أنك إذا قلت افْتَعَلَ وما تصرف منه، وكانت الفاء صاداً، أو ضاداً، أو طاء، أو ظاء، فالتاء فيه مبدلة. وذلك قولك: اصْطَبَر،

(١) مناهج البحث في اللغة ص ١٨٤.
(٢) مناهج البحث في اللغة ص ١٨٥.

ويَصْطَبِرُ، ومُصْطَبِر، واضْطَرَب يَضْطَرِبُ فهو مُضْطَرِب، واطَّلَعَ فهو مُطَّلِع، و (اظَطَهَرَ فهو مُظْطَهر)[1]. فهذا الكلام الصحيح.

ومن العرب من يُبْدِل التاء على ما قبلها، فيقول: اصَّبَرَ ومُصَّبِر. وقرأ بعض القراء: (أَنْ يَصَّلِحا) يريد: يَفْتَعِلا من الصُّلْح. وكذلك: اضَّرَبَ، واظَّهَرَ بحاجتي. والأول أجود وأكثر.

فإذا كان قبل هذه التاء زاي أبدلت التاء دالاً، مثل: ازْدَجَرَ، ومُزْدَجِر. ومن أتبع التاءَ الحرفَ الذي قبلها أبدل منها الزاي، فقال: ازَّجَرَ، وهو مُزَّجِر»[2].

وأصل هذا البناء الذي هو «افْتَعَل» في الأمثلة السابقة هو مما لم ينطق به البتة عند أبي عثمان، وسوف نُشْبِعُ القولَ في هذه المسألة حين نتحدث عن منهج ابن جني في الاحتجاج بكلام العرب. وإنما أَرْجَأنا البحث فيها إلى ذلك الموضع لثلاثة أسباب:

الأول: أن ابن جني قد أفاض في بحث هذه القضية، وعقد لها بابين مستقلين في كتابه «الخصائص» فضلاً عن معالجته إياها في أثناء تناوله مسائل التصريف في كتبه الأخرى.

الثاني: أن أبا الفتح قد عَلَّلَ وقوع الإبدال في هذا البناء تعليلاً صوتياً سديداً يتفق مع أحدث القوانين الصوتية في عصرنا الحاضر، في حين أَغْفَلَ ذلك المازنيُّ كما رأينا في النص السابق.

الثالث: حتى لا يتكرر بحثنا هذه المسألة.

---

(١) في الأصل «واضْطَهَر فهو مُضْطَهِر» والصواب ما أثبتُّ، وقد ذكر المحققون في الحاشية أنه في نسخة «ش». وإنما كان هو الصحيح لأننا لو أخذنا بما أثبته المحققون في المتن لأصبح لِما كانت فاؤه صاداً مثالان وبقي ما فاؤه ظاء بغير مثال.

(٢) المنصف ٢: ٣٢٤ و ٣٢٧.

وقد حَكَّم أبو عثمان مقاييسه في بعض ما نطق به العرب، وغَلَّطَهم في لغتهم، كقوله: «وقد قالت العرب: مَصائِب، فهمزوا، وهو غلط... وكأنهم توهموا أن مُصِيبة: فَعِيْلة، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سفينة: سَفائن، وإنما مُصيبة: مُفْعِلة من أَصابَ يُصيب، وأصلها: مُصْوِبة»(1).

وإنما اجترأ على تخطئة العرب لأنه يعتقد أنهم يجرون في كلامهم وفق أقيسة مُحْكَمة، ولما رأى هذه الكلمة تخالف اللغة التي وصلت إليه اتهم العرب بأنه غلطوا فيها، وأوقعهم في ذلك الوزنُ العَروضيُّ الذي لا يفرق بين مُصِيْبة وسَفِيْنة لأنه ينظر فيه إلى الحركات والسكنات، ولا يلتفت إلى أصل الكلمة وما حدث فيها من إعلال. وقد ذكرنا رأينا في هذه المسألة وفي قراءة نافع (مَعائِش) بالهمز ــ في رواية خارجة ــ حين عرضنا منهج المازني في الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات في أوائل هذا الفصل.

٢ ــ أبو علي الفارسي:

يتلخص منهج أبي علي في الاحتجاج بكلام العرب في جعله لغة أهل الحجاز أفصح لغات العرب، وعدم أخذه باللغة القليلة التي تخالف القياس، وتفضيل ما كانت روايته صحيحة على ضعيف الرواية، وقبوله ما حكاه الثقة، واتهامه الكوفيين بأخذهم اللغة من غير الفصحاء، وعدم الاطمئنان إلى صحة ما يروون، وطعنه في بعض ما خالف مقاييسه، ورفض الأخذ بكل مرويّ. ويستند أبو علي حين يرفض شيئاً إلى مقاييس التصريف. والأصل الأساسي الذي سار عليه أبو علي في دراسة التصريف هو اعتقاده أن في الكلام ما هو رباعي وخماسي لا زيادة فيه.

أما لغة أهل الحجاز فإنما أوجب الأخذ بها والمصير إليها وفَضَّلها على غيرها من لغات العرب؛ لأن القرآن الكريم بها نزل، قال: «قَرْح وقُرْح، مثل

(1) المنصف ١:٣٠٧ وانظر أمثلة أخرى في المنصف ١:١٢٩ والحجة ١:٩٥ ــ ٩٦.

الضَّعْف والضُّعْف، والكَرْه والكُرْه، والفَقْر والفُقْر، والدَّفّ والدُّفّ، والشَّهْد والشُّهْد. وكأن الفتح أولى لقراءة ابن كثير[1]، ولأن لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجب لأن القرآن عليها نزل»[2].

ومثل ذلك قوله: «وقالوا في المضارع[3]: يَطْغَىٰ، وفي التنزيل: ﴿ولا تَطْغَوْا فَيَحِلَّ عليكم غَضَبي﴾. وحكى بعضهم في الماضي: طَغِيْتُ مثل بَقِيْتُ. والفتح أعلى، وهي لغة التنزيل، قال تعالى: ﴿إنّا لَمَّا طَغَىٰ الماءُ حَمَلْناكُمْ في الجَارية﴾ »[4].

وقد يقول قائل: إن الدافع الديني هو الذي دفع أبا علي إلى تفضيل لغة أهل الحجاز على بقية لغات العرب. وهذا القول صحيح، لكنه ليس فيه مأخذ على أبي علي، وهو منهج سديد؛ لأن القرآن الكريم أفصح كلام على الإطلاق، ثم إن الفارسي حين آثر اللغة التي نزل بها كتاب اللّٰه لم يرفض سائر لهجات العرب.

وأما ما رفضه فإنما هو اللغة القليلة التي لا يتكلم بها إلا نفر قليل، فقد روى الخليل[5] أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ، ومَرَّنَ في: رَدَدْنَ، ومَرَرْنَ، فمنع أبو علي الأخذ بهذه اللغة، وقال: «وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس»[6]. أما الشذوذ عن الاستعمال فيريد به قلة

---

(١) يريد قراءته (قَرْح) بفتح القاف. وهذه قراءة نافع وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية حفص. السبعة في القراءات ص ٢١٦، وابن كثير هو الإمام الذي انتهت إليه القراءة بمكة، وأَمَّ بها أهلها في عصره. السبعة في القراءات ص ٦٥.

(٢) الحجة ٣: ١٨٦.

(٣) يريد مضارع «طَغَىٰ» بفتح الغين.

(٤) المسائل الشيرازيات ق ٥٤/أ.

(٥) الكتاب ٢: ١٦٠.

(٦) التكملة ص ٧، وانظر الحجة ١: ٧٤.

الناطقين بها إذا قيسوا بمن لا يدغمون، وأما الشذوذ عن القياس فهو أن القياس في الحرفين اللذين يدغم أحدهما في الآخر أن يسكن الأول ويتحرك الثاني، وفي: رَدَدْنَ، ومَرَرْنَ تحرك الأول، وسكن الثاني.

وهذا الذي سلكه أبو علي هو ما يصف به المُحْدَثُون منهج المتقدمين، ويقولون: إن منهجهم في دراسة اللغة كان معيارياً، أي أنهم يضعون أحكاماً، ويطلبون من المتكلمين أن يلتزموها، وذلك بأن يوضحوا لهم ما ينبغي أن ينطقوا به من لهجات العرب، وما يجب أن يجتنبوه. وإنما لم يعجب المحدثين منهجُ المتقدمين لأنهم يريدون أن يدرسوا اللغة لذاتها، ويرون أن المنهج الصحيح في معالجة القضايا اللغوية يجب أن يكون وصفياً، ويطلبون من عالم اللغة الوصفي أن يقتصر على وصف الظواهر اللغوية، ولا يتجاوز ذلك إلى فرض قاعدة من قواعده على الناس، أو تفضيل ظاهرة على أخرى، وقد قلنا فيما سبق: إن الذي دفع المتقدمين إلى هذا المنهج إنما هو الغرض الذي من أجله وضعت القواعد، وينحصر هذا الهدف في عصمة الألسنة من الخطأ في تلاوة القرآن الكريم وحديث الناس مع بعضهم، وإذا كان الهدف لكل لغة هو تبادل الأفكار بين المتكلمين بها فمن الطبعي في هذه الحال أن يحاول الصرفيون والنحاة المتقدمون جمع الناطقين بالعربية على لهجة واحدة يتفاهمون بها، ولو تُرك كل إنسان إلى لهجة يختارها لغة لحديثه لوصل الأمر بالعربية إلى حال اللهجات العامية المعاصرة التي يتكلم بها الناطقون بالعربية اليوم.

وتأثر الفارسيُّ في منهجه بالمُحَدِّثين، فقد ذهب إلى أن ما كان ضعيف الرواية لا يرقى في الاحتجاج به إلى مستوى ما لا دَخَلَ في روايته؛ ألا ترى أنه رَجَّحَ قول العرب: تَدَهْقَنَ، وتَشَيْطَنَ على قولهم: تَدَهَّق، وتَشَيَّط، والثاني ــ عنده ــ ليس في قوة الأول، «وإنما دفعه من طريق الرواية» كما قال

ابن جني[1]. والمعروف أن هذا منهج المُحَدِّثين والأُصوليين.

ومما تأثر فيه أبو علي بالأصوليين ما ذهب إليه من أن الثقة إذا روى شيئاً فإنه ينبغي قبوله وإن كان ما حكاه قليلاً، أو مخالفاً ما عليه عامة العرب، فإنه قال في سِوار: «فأما ما حكاه قطرب من أنه يقال فيه: إسْوار فهذا الضرب من الأسماء قليل جداً، إلا أن الثقة إذا حكى شيئاً لزم قبوله»[2].

ومثل ذلك ما حكاه الأخفش، وهو أن بني ضَبَّة يقولون في جمع طويل: طِيال[3]، فيقلبون الواو ياء وإن كانت في الواحد متحركة. فلم ينكره أبو علي وإن حكم بشذوذه عن الاستعمال[4] والقياس[5]. وشذوذه في الاستعمال هو قلة عدد المتكلمين به بالنسبة إلى الذين يقولون: طِوال. وشذوذه في القياس هو أن الواو لا تقلب في هذا الموضع إلا إذا كانت ساكنة في المفرد، وهي في طويل متحركة.

وأما اتهامه الكوفيين بأخذ اللغة عمن لا يوثق به لعدم فصاحته فيتجلى بصورة واضحة في قوله: «وقال الفراء: كان النحويون يقولون: امرأة، فإذا أدخلوا الألف واللام قالوا: المرأة، وهو وجه الكلام، قال: وقد سمعتها بالألف واللام: الامْرأة. ولعل هذا الذي سمعه منه لم يكن فصيحاً؛ لأن قول الأكثر على خلافه»[6].

وهذا النص يدل دلالة لا لبس فيها على أن الفارسي يعتقد أن نحاة الكوفة يأخذون اللغة عن غير الفصحاء. والحجة التي احتج بها في الطعن في

(١) المنصف ١:١٣٥، وانظر الممتع ص ٢٦٢.
(٢) الأغفال ص ٩٤٢.
(٣) الحجة ٣:٢٣٨ ــ ٢٣٩.
(٤) الحجة ٣:٢٤١.
(٥) الحجة ٤:١٣٥.
(٦) التكملة ص ١٥١، وانظر مسألة أخرى في المسائل الحلبيات ق ٦٥/ب.

رواية الفراء، وهي قوله: «لأن قول الأكثر على خلافه» أَوْهَىٰ من بيت العنكبوت؛ لأنه لا يلزم أن يكون من ينطق بخلاف ما عليه معظم الناس غير فصيح، وهو بهذا يناقض موقفه من قول بني ضَبَّة الذي ذكرناه آنفاً، وهو طَويل وطِيال، فقد رأينا أنه قَبِلَهُ، ولم يَتَّهم بني ضَبَّة بفساد لغتهم، وعندي أن العصبية للبصريين هي التي دفعته لقبول لغة ضَبَّة؛ لأن راويها أبو الحسن الأخفش وهو من شيوخ نحاة البصرة، والعصبية لأهل البصرة على أهل الكوفة هي التي أوحت له باتهام الفراء بأنه يحكي عمن لا يوثق بفصاحته، وهو بهذا يعد الفراء غير ثقة؛ لأنه لو وَثَّقَهُ لَمَا طَعَنَ فيما رواه، وقد رأينا منذ قليل أنه نص على أن الثقة إذا حكى شيئاً وجب قبوله والأخذ به وإن كان قليلاً جداً.

والمعروف أن باب «فَعَلَ يَفْعَلُ» بفتح العين في الماضي والمضارع لا يأتي إلا فيما عينه أو لامه حرف من أحرف الحلق، وقد روى ابن السكيت[1] أن أبا عمرو[2] حكى: رَكَنَ يَرْكَنُ بفتح العين فيهما، وليست العين ولا اللام فيه من حروف الحلق، فأنكره الفارسي، وقال: «وقد حكيت: رَكَنَ يَرْكَنُ، وليس بثبت»[3].

والشواهد التي يحتج بها الفراء لا يأخذ بها أبو علي، فقد أجاز الفراء إدغام عين نحو «يَحْيا، ويَعْيا» في اللام قبل أن تقلب ألفاً، وهي ياء، وحجته في ذلك من كلام العرب قول الشاعر:

وكَأَنَّها بين النساء سَبِيْكَةٌ ... تمشي بسُدَّة بيتها فَتَعِيُّ[4]

---

(١) إصلاح المنطق ص ٢١٧.

(٢) هو أبو عمرو الشيباني؛ لأنه أخذ عنه. بغية الوعاة ٢: ٣٤٩، وإنما نَبَّهت على هذا؛ لأن هذه الكنية إذا أطلقت أريد بها أبو عمرو بن العلاء.

(٣) المسائل الحلبيات ق ٢٦/ب، وانظر مثالاً آخر في الحجة ٦: ١٥٥.

(٤) معاني القرآن ١: ٤١٢ و٣: ٢١٣.

فمنع أبو علي مذهب الفراء في ذلك؛ لأنه لم يأت في نثر ولا نظم معروف[1]. وهذا يدل على أن البيت الذي استدل به الفراء ليس بثبت عنده، فإنه أنشد البيت في هذه المسألة، وادعى أنه لا دليل عليها من السماع.

وأما طعنه فيما خالف أقيسته من كلام العرب فيتضح في قوله: «وحُكي عن أبي زيد أنه قال: قلت لسيبويه: سمعت: قَرَيْتُ، وأَخْطَيْتُ. قال: فكيف تقول في المضارع؟ قلت: أَقْرَأُ، قال: فقال: حَسْبُك، أو نحو هذا. يريد سيبويه أن قَرَيْتُ مع أقرأ لا ينبغي؛ لأن أقرأ على الهمز، وقريت على القلب، فلا يكون أن يغير بعض الأمثلة دون بعض. فدل ذلك على أن القائل لذلك غير فصيح، وأنه مُخَلِّط في لغته»[2].

وهذا الذي فعله أبو علي، وهو اتهامه صاحب هذه اللغة بالتخليط وعدم الفصاحة مستمدّ من نظرته إلى اللغة، فهو يرى أن اللغة يجب أن تجري على سنن واحد، وينبغي أن تكون خاضعة للقياس دائماً، ونسي أن اللغة لا تخضع لقانون معين؛ لأنه ليست للعرب أقيسة يزنون بها كلامهم. وهم ينطقون بما يجري على ألسنتهم، ولا يرجعون إلى أصول مسبقة.

ولا يأخذ أبو علي بكل ما يروى، فقد حكى أنه رُوي في مضارع مات: يَماتُ، فأنشد فيه قول الشاعر:

بُنَيَّ يا سَيِّدة البناتِ عيشي ولا يُؤْمَنُ أَنْ تَماتي[3]

---

(١) الحجة ٤: ٢٥٩، وانظر مثالاً آخر في هذه المسألة في المسائل الحلبيات ق٨٣/ب، ومذهبُ الفراء في معاني القرآن ٢: ٤٢٢ وإصلاح المنطق ص ٩٢ والمنصف ٣: ١٤٢ وشرح ديوان المتنبي لابن جني ق ٢٧٦/ب.

(٢) الحجة ٢: ٩٦.

(٣) البيت في اللسان (موت) ٢: ٣٩٦، وفيه أن هذه لغة طائية.

ثم قال في هذا الشعر: «ولا أظنه ثبتاً. وكذلك شعر آخر فيه: تَدام، وهو عندي مثل الأول»[1].

ونستطيع أن نرد هذه النزعة في منهج أبي علي إلى منهج البصريين، ونستدل بها على أنه كان ينهج نهج نحاة البصرة في معالجته مسائل التصريف؛ لأن أهل البصرة لا يثقون بكل مروي.

وإذا رد أبو علي شيئاً فإنما يرجع في ذلك إلى أقيسة التصريف، فهي الحَكَمُ الذي يحتكم إليه فيما يعرض له من الظواهر اللغوية، فقد احتج الفراء بقول الشاعر:

وكأنها بين النساء سَبِيكةٌ ... تمشي بسُدَّة بيتها فَتَعَيُّ

على أنه يجوز إدغام عين نحو «يَحْيا، ويَعْيا» في لامه[2].

فمنع أبو علي هذا الوجه، وقال بعد إنشاده البيت مبيّناً السبب الذي دفعه إلى رفضه: «وهذا لا يخلو من أن تكون الرواية: يَعْيا أو يَعِيُّ إذا أدغم. فإن قال: يَعِيُّ فخطأ؛ لأن الكلام: عَيِيَ يَعْيا، فكسر العين في المضارع غير جائز.

وإذا كان «يَعْيا» فاللام منقلبة ألفاً، فإذا انقلبت ألفاً لم يجز الإدغام؛ لأنه لم يجتمع فيه مثلان، ولأن الألف لا (يُدْغَمُ)[3] فيه، ولا (يدغم)[4] في شيء.

---

(1) الحجة ٣: ٢٠٠ وقال في المسائل الحلبيات ق ٢٧/أ: «ودِمْتُ أَدُوْمُ، وقد حكى بعضهم: يَدامُ، وليست بالمعروفة».
والشعر الذي فيه «يدام» هو:
يا مَيُّ لا غَرْوَ ولا مَلاما ... في الحُبِّ إنَّ الحُبَّ لَنْ يَداما
(2) معاني القرآن ١:٤١٢ و ٣:٢١٣.
(3) و (4) في المتن «تدغم». وما أثبت هو الصواب، وقد أخذته من الحاشية فقد جاء فيها: «في الأصل، ب، ج: يدغم».

وإن كان «يُعِيُّ» فلا يجوز؛ لأن الكلام: عَيِيَ يَعْيا، ولم يقل أحد عَيَّ يُعْيِي.

فإن قال: هذا قد جاء على يُعْيِي. فقد ذكرنا في مواضع أن نفس المختلف فيه المشكل أمره لا يجوز أن يُجعل أصلاً»(١).

وقام منهج أبي علي في التصريف على أصل رئيسيّ من أصول البصريين، وهو أن أبنية الكلم المجردة التي لا زيادة فيها على ثلاثة أضرب: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي(٢).

والسبب في ذلك هو حصره حروف الزيادة في حروف «سألتمونيها» وقد ناقشنا هذه المسألة حين عرضنا منهج أبي عثمان المازني فيها.

وأما قضية عصر الاحتجاج فلم يبحثها أبو علي، ونستنتج من الشواهد التي استشهد بها في مباحث التصريف أنه تابع المتقدمين في الوقوف بعصر الاحتجاج بكلام العرب عند منتصف القرن الثاني الهجري، فإني لم أقف على شيء من شعر المُحْدَثين عنده.

وقد تعددت اللهجات التي استنبط أقيسته منها كما رأينا في بداية هذه الفقرة.

٣ ـ أبو الفتح بن جني:

يستند منهج ابن جني في قضية الاحتجاج بكلام العرب إلى الأسس التالية:

- إطلاق عصر الاحتجاج بشرط أن يكون من يحتج بكلامه فصيحاً.
- تعدد القبائل التي احتج بكلامها واستنبط المقاييس من لهجاتها.
- لغات العرب كلها حجة.

---

(١) الأغفال ص ٨٣٠ ـ ٨٣١.
(٢) التكملة ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

ـ عدم الاحتجاج بالمجهول وما لم يثبت.
ـ رد ما يخالف الأقيسة.
ـ الأخذ بالأكثر استعمالاً.
ـ تغليط العرب في بعض ما نطقوا به مع التسليم به.

وقد جرى في معالجته مسائل التصريف على الأصلين التاليين.

١ ـ الإيمان بأن للكلمات المجردة ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي.
٢ ـ الإيمان بفكرة الأصل الذي لم يستعمل.

ويعد أبو الفتح بن جني أول من وضع أصول التصريف على نحو لم يُسبق إليه، وذلك في كتابه «الخصائص» الذي لم يُؤَلَّف مثله في بابه. فقد عمل فيه أبو الفتح أصول النحو على أصول الفقه والكلام من غير مثال سابق في هذا الميدان[1]. وإنما انفرد ابن جني بهذا لسببين:

الأول: قدرة فذة على تذليل الصعاب؛ لأن هذا العلم لا يقدر أن يلج بابه إلا مَنْ رُزق مقدرة نادرة على استيعاب العلوم، واستنباط الأصول الكلية من المسائل الفرعية، وانتزاع المقاييس العامة من الكتب المصنفة في النحو والتصريف، وقد صرح ابن جني بأن نحاة البلدين إنما أحجموا عن الخوض في هذا الخِضَمِّ، وتحامَوا طريق الإلمام به «لامتناع جانبه، وانتشار شَعاعه، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه»[2]. فلو لم يكن عند أبي الفتح مقدرة عجيبة على ذلك لباءت محاولته بالفشل، ونجاحُه في هذا العمل يشهد برسوخ قدمه في هذا الشأن.

الثاني: ما تهيأ في عصره من نتاج علمي ضخم في فروع المعرفة كافة،

(١) الخصائص ١: ٢.
(٢) الخصائص ١: ٢.

من فقه وحديث وأصول وتفسير وإعراب وتصريف، فقد ألفى أبو الفتح أمامه ثروة ثمينة من تراث أسلافه، ووجد علماء الشريعة قد أرسوا أسس علم الفقه، ورأى أصول علم الكلام قد نضجت عند المتكلمين، في حين لم يُقدم أحد من النحاة على وضع أصول للنحو، فأخذ عن الفقهاء والمتكلمين، وأتقن أصول الفقه والكلام ثم عكف على تأليف كتاب في أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه بعد أن أحاط بتراث أسلافه في الإعراب والتصريف. وهذه حجة قاطعة ـ عندي ـ في الدلالة على أن ابن جني تأثر في منهجه الصرفي بالأصوليين، وما في كتبه من حِجاج وجَدَل يشبهان ما لدى المنطقيين لم يأخذه من المنطق، وإنما استمده من منهج علماء أصول الفقه والكلام؛ ألا ترى أنه كان يعبر عنهم بمصطلح أصحابنا، فقد قال في باب تخصيص العلل: «واعلم أن هذه المواضع التي ضممتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا وعَنَوها، وإن يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا، وإياها نووا. . . فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرقاً قدمناه نحن مجتمعاً. وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه اللّٰه إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق. ولا تجد له علة في شيء من كلامه مُسْتَوْفاة مُحَرَّرة»[1].

فكلمة «أصحابنا»[2] الأولى يقصد بها أصحابه نحاة البصرة؛ لأنه يتحدث عن علل النحو التي بحثها في هذا الباب. وأما لفظة «أصحابنا» الثانية فالمراد بها أصحابه من فقهاء الحنفية[3]، وقد نَبَّه على ذلك محققُ الخصائص، فقال في الحاشية عند هذا الموضع:

---

(١) الخصائص: ١: ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٢) انظر في صحة ما ذكرناه من أنه إذا أطلق مصطلح «أصحابنا» في مسائل التصريف فإنما يريد به البصريين. الفصل الرابع من الباب الثاني.

(٣) إنما قصرنا المراد بهذا المصطلح على فقهاء الحنفية دون غيرهم من الفقهاء لأن ابن جني =

«إنما يعني أنه جمع عناصر العلة فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منثورة فيه، كما كان أصحاب محمد بن الحسن يجمعون العلل الفقهية من كلامه، فله في النحو أسوة بأصحابه في الفقه».

ومحمد بن الحسن هذا هو الشيباني صاحب أبـي حنيفة وقد توفي سنة ١٨٩هـ ـ ٨٠٥م.

= كان حنفياً، والدليل على ذلك قوله: «فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي رحمه اللّٰه عنه، من أن الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت» سر صناعة الإعراب ١: ١٣٩. والمعروف أن الشافعية يشترطون في فرائض الوضوء مسح الرأس كله، وإنما يقولون: إن الفرض هو مسح بعض الرأس، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى ﴿وامْسَحوابرؤوسكم﴾ والباء في الآية عندهم للتبعيض لحديث المغيرة الذي رواه مسلم، وهو «أن النبـي صلّى اللّٰه عليه وسلم توضأ ومسح بناصيته وعلى عمامته وعلى الخُفَّيْنْ»: كفاية الأخيار ١: ٢٠.

ويدل على ذلك أيضاً أنه ذهب إلى أن واو العطف لا دليل فيها على المبدوء به في المعنى؛ لأنها لا تفيد الترتيب، وقال: «ولأجل ذلك لم يلزم عند أبـي حنيفة من قوله عز اسمه ﴿إذا قمتم إلى الصلاة﴾ الآية تقديم بعض الأعضاء على بعض في الغسل، وذلك أنها معطوفة بالواو، ولا ترتيب فيها» سر صناعة الإعراب ـ حرف الواو ـ واو العطف ق ١٧٣/أ ـ ١٧٤/أ، وذكر حججاً أخرى انتصر فيها لمذهب أبـي حنيفة القائل: إن الواو في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهَكُم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ لا تفيد الترتيب، ولم يجعل الترتيب في هذه الأعمال فرضاً من فرائض الوضوء. والمعروف أن الشافعية يجعلون الترتيب في الأعمال المذكورة في الآية السابقة فرضاً من فرائض الوضوء ويقولون: إن الواو في الآية للترتيب وعندهم أدلة أخرى ليس هذا موضع ذكرها. انظر مذهب الشافعية في كفاية الأخيار ١: ٢٢.

وذهب الشافعية إلى أن لمس الرجل المرأة الأجنبية من غير حائل بينهما ينقض الوضوء، وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿أو لامستم النساء﴾. كفاية الأخيار ١: ٣٤ فأخذ ابن جني بمذهب أبـي حنيفة القائل: إن ملامسة الرجل للمرأة الأجنبية لا ينقض الوضوء، وأما معنى (لامستم) في الآية فالمراد به جامَعْتُم وبهذا فسر أبو الفتح هذه الآية؛ لـ «أنه لا بد هناك من حركات واعتمال» الخصائص ٢: ١٣٨.

وهو يذكر المتكلمين، وينص على أنهم أصحابه وأشياخه، كقوله: «وقال لي مرة بعض أصحابنا من المتكلمين»[1]، وقوله: «وذاكرت بهذا الموضع بعض أشياخنا من المتكلمين»[2].

ومن المسائل التي انفرد بها ابن جني مسألة عصر الاحتجاج، فقد منع المتقدمون الاحتجاج بلغة من عاشوا بعد منتصف القرن الثاني الهجري، كما أوضحنا فيما سبق، فجاء أبو الفتح في القرن الرابع، وأطلق عصر الاحتجاج، فأجاز الاحتجاج بلغة الأعراب في عصره، واستشهد بكلامهم في مباحث التصريف كما سنرى، وتجاوز الأعراب إلى أهل الحضر، فأجاز الاحتجاج بلغتهم، لكنه اشترط أن يكون من يحتج بكلامه من الفريقين فصيحاً؛ لأن أسلافه منعوا الاحتجاج بلغة من بعد منتصف القرن الثاني لفساد لغة البدو والحضر، وكلام أبي الفتح في هذه القضية أوضح من أن يحتاج إلى تعليق، قال في باب بعنوان «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر»: «علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخَطَل، ولو عُلِم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخَبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك، ويقدح فيه، وينال ويغُض منه»[3].

---

(١) المبهج ص ٣٥.
(٢) الخصائص ٣: ٢٦٦.
(٣) الخصائص ٢: ٥.

فالأخذ عن هؤلاء مشروط بالفصاحة عنده، ولنا أن نتساءل هنا: ما هو مقياس الفصاحة الذي يحتكم إليه في ذلك؟

والجواب: أن اللغة الفصيحة عنده هي التي تجري على قياس العربية التي جمعها المتقدمون، ومن تكلم بما لم يرد به سماع فهو غير فصيح، وينبغي ألا يؤخذ بلغته، وفي ذلك يقول ابن جني مستدلاً على أنه لم يكد يرى بدوياً فصيحاً: «وقد كان طرأ علينا أحد من يَدَّعي الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضَّعْفة الحضرية، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، ومَيَّزْناه تمييزاً حَسُنَ في النفوس موقعه، إلى أن أنشدني يوماً شعراً لنفسه يقول في بعض قوافيه: أَشْأَؤها، وأَدْأَؤها بوزن: أَشْعَعُها، وأَدْعَعُها، فجمع بين الهمزتين كما ترى، واستأنف من ذلك ما لا أصل له ولا قياس يسوغه، نعم، وأبدل إلى الهمز حرفاً لاحَظَّ في الهمز له، بضد ما يجب؛ لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلباً ساذجاً من غير صنعة ما لا حَظَّ له في الهمز، ثم يحقق الهمزتين جميعاً هذا ما لا يبيحه قياس، ولا ورد بمثله سماع»(١).

وقد كرر أبو الفتح القول بعدم الأخذ بكل مسموع أكثر من مرة، فقال: «فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد، إلا أن تقوى لغته، وتشيع فصاحته»(٢).

وقال أيضاً: «فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه، بل تأمل حال مورده، وكيف موقعه من الفصاحة، فاحكم عليه وله»(٣).

وقد طبق ابن جني هذا المذهب الذي انفرد به في كتبه، فأنشد بيتاً لأبي تمام في إشباع الضمة حتى نشأت بعدها واو، وذلك قوله:

---

(١) الخصائص ٢: ٥ ــ ٦.
(٢) الخصائص ٢: ٩.
(٣) الخصائص ٢: ١٠.

يقــول فيُسْمِــعُ ويمشي فيُسْــرِعُ   ويضرب في ذات الإله فيُوْجِعُ(١)

واحتج ببيت لابن الدمينة، فقال: «والجَيْب عينه ياء لِقولهم في جمعه: جُيُوب، قال الله عز وجل ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوْبِهِنَّ﴾ وقال ابن الدُّمَيْنة:

ألا لا أُبــالي مــا أَجَنَّــتْ قُلوبُــهم   إذا نصحَتَ ممن أُحِبُّ جُيُوْبُ»(٢)

وإذا كان قد استشهد في المسألة السابقة بآية قرآنية مع بيت ابن الدمينة فإن دليله الوحيد في إثبات «إخاف» بكسر الهمزة مثل «إخـال» إنما هو بيت لأحد معاصريه من بني عُقَيْل، قال: «وأنشدني عُقَيْلِيٌّ فصيح لنفسه:

فقــومي هــم تميـم يــا مـمــاري   وجُــوثـة مــا إخــافُ لهم كِثــارا

بكسر الهمزة من أخاف»(٣).

واحتج بكلام أحد معاصريه ــ وهو أبو عبدالله الشجري ــ في تكسير «فَعَلٍ» على «فِعْلان»، وهو قوله في جمع باب: بِيْبان، قـال: «سمعت الشجري أبا عبدالله بـن عسّال التميمي تميم جُوثة يقول في كلامه: فتح الله تلك البِيْبان»(٤).

واحتج في تضعيف الفاء الذي لم يأت إلا في «مَرْمَرِيس» ببيت لأحد معاصريه من شعراء عُقَيْل، واستدرك به على المتقدمين لفظاً آخر، فقال: «وذهب الخليل فيما حكى عنه أبو الحسن إلى أن هِرْكَوْلة: هِفْعَوْلة، وأن الهاء زائدة، قال: لأنها التي تركل في مشيتها. وسمعت بعض عقيل يقول في هِرْكَوْلة:

---

(١) سر صناعة الإعراب ق ١٧٥/أ.
(٢) سر صناعة الإعراب ق ٢٠٣/أ.
(٣) المنصف ١: ٣٢٢.
(٤) المبهج ص ٦٧.

هِـرَّكْـلَة فُـنُـقٌ نِـيـافٌ طَـلَّةٌ   لم تَعْـدُ عن عَشْرٍ وحَـوْل خَرْعَبُ

فإن كان هذا ثبتاً عندهم فقياس قول الخليل أن تكون هِرَّكْلة: هِفَّعْلة، فتكون الفاء هاهنا مضاعفة، فيضاف هذا الحرف إلى «مَرْمَرِيْس» لأنه لم تكرر الفاء إلا هناك وفي «هِرَّكْلة» إن صحت على قول الخليل»[1].

فإن قيل: لا دلالة في هذا المثال فيما نحن فيه؛ لأنه لم يقطع بثبوت هذا اللفظ.

قلنا: استدللنا في ذلك بما ذكره في موضع آخر، فقد أنشد البيت، وأثبت به هذا اللفظ، وذلك حيث يقول: «وأنشدني الشجريُّ لبعض شعراء عقيل ــ وهو عَسَّاف ــ:

هِـرَّكْـلةٌ فُـنُـقٌ نِـيـافٌ طَـلَّةٌ   لم تَعْدُ عن عَشْرٍ وحَـوْلٍ خَرْعَبُ

فهذا على هذا: هِفَّعْلة»[2].

فإن قيل: لا حجة في هذا، لأنه يجوز أن يكون هذا القول هو السابق، ويكون القول الأول الذي يحكم فيه بثبوت هذه الكلمة هو الرأي اللاحق. قلنا: الرأي الثاني الذي أثبت فيه هذا البناء هو الرأي اللاحق، لأنه ذكره في كتابه التمام، وهذا الكتاب صنفه أبو الفتح بعد كتابه «سر صناعة الإعراب» الذي ورد فيه النص الأول، والدليل على ذلك أنه أحال في «التمام» على «سر صناعة الإعراب»[3]، وقد نص ابن جني على أنه إذا ورد القولان المتضادان عن العالم «مُرْسَلَيْن غير مُبان أحدُهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بُحِثَ عن تاريخهما، فعلم أن الثاني هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول، إذْ لم يوجد في أحدهما ما يُماز به عن صاحبه»[4].

---

(١) سر صناعة الإعراب ق ١٥٧/أ.
(٢) التمام ص ٢٥٤.
(٣) التمام ص ٤٣.
(٤) الخصائص ١: ٢٠٥.

ولم يقف احتجاج ابن جني بلغة معاصريه عند المسائل الفرعية، بل تجاوزها إلى مسألة لغوية من مسائل الخلاف بين البصرة والكوفة، وهي المسألة الوحيدة التي رَجَّحَ فيها مذهب الكوفيين على مذهب البصريين، ودليله في ذلك لغة معاصريه من بني عُقَيْل، قال: «مذهب أصحابنا[1] في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزَّهْرة والزَّهَرة، والنَّهْر والنَّهَر، والشَّعْر والشَّعَر، فهذه لغات عندهم كالنَّشْز والنَّشَز، والحَلْب والحَلَب، والطَّرْد والطَّرَد.

ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه كالبَحْر والبَحَر، والصَّخْر والصَّخَر.

وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحقَّ فيه إلا في أيديهم، وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذلك، ولا تقف فيه، سائغاً غير مستكره، حتى لسمعت الشجري يقول: «أنا مَحَمُوم» بفتح الحاء، وليس أحد يَدَّعي أن في الكلام «مَفَعُول» بفتح الفاء. وسمعته مرة أخرى يقول، وقد قال له الطبيب: مصَّ التفاح وارم بثُفله: والله لقد كنت أبغي مَصَّه وعِلْيَتُهُ تَغَذُو، بفتح الغين، ولا أحد يَدَّعي أن في الكلام «يَفَعُلُ» بفتح الفاء. وسمعت جماعة منهم، وقد قيل لهم: قد أقيمت لكم أنزالكم من الخبز، قالوا: فاللَّحَم ــ يريدون اللَّحْم ــ بفتح الحاء»[2].

وأما المُحدَثُون غير الفصحاء فلا يَحتج بشعرهم في الألفاظ، ويَقْصره على المعاني، فقد قال: «والمولدون يحتج بهم في المعاني كما يحتج

(1) هم البصريون كما في المحتسب ١: ١٦٦ ــ ١٦٧ وشرح الملوكي في التصريف ص ٤٣٢ والدر المصون ص ٢٢٩ وانظر الفصل الرابع من الباب الثاني.

(2) المحتسب ١: ٨٤ ــ ٨٥.

بالقدماء في الألفاظ»[1]، وذلك لأن «المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون»[2].

غير أن أبا الفتح كثيراً ما يلجأ إلى المعاني للاستدلال على أصالة الحرف أو زيادته، ويتخذ المعاني دليلاً كالاشتقاق، فلو استشهد في ذلك بشعر المحدثين كان استشهاده به في الألفاظ لا في المعاني، وإن كان في ظاهره أنه يستشهد به في المعنى، وقد فعل ذلك ابن جني، فانتزع دليلاً على مسألة في التصريف من شعر المحدثين كما ينتزع الدليل من شعر المتقدمين وكلام العرب، وذلك حيث يقول: «وجَدْوَلٌ: الواو فيه زائدة، لأنه النهر، وهم كثيراً ما يصفونه بالتَّلَوِّي، ويشبهونه بالحية، وقد قال بعض المُحْدَثين في وصفه:

يَنْسَابُ مثل الحيَّة المَذْعُوْرِ

والجَدْل: طَيُّ الخَلْق وشدة الفتل، والحية أشبه شيء بالجديل، فالجَدْوَل راجع في المعنى إلى الجدل والتلوي»[3].

وإذا كان هنا قد خالف ما نص عليه من عدم الاستشهاد بشعر المحدثين في الألفاظ من حيث لا يدري، فإنه قد استشهد في الألفاظ ببيت لأبي تمام وآخر لابن الدُّمَيْنة كما رأينا منذ قليل، وهذا يناقض ما صرح به في أكثر من موضع أنه يقصر الاحتجاج بشعر المولدين على المعاني.

وإطلاق عصر الاحتجاج على النحو الذي سلكه ابن جني لا يُرضي أصحاب المنهج الوصفي من علماء اللغة المُحْدَثين؛ لأنه لم يدرس لغة

---

(١) التنبيه ص ٢٥٥ وشرح ديوان المتنبي ق ٢٠/أ والخصائص ١: ٢٤ ــ ٢٥ وانظر سر صناعة الإعراب ١: ٥٣ ــ ٥٤.

(٢) الخصائص ١: ٢٤.

(٣) المنصف ١: ٣٥.

عصره دراسة وصفية، وإنما أجاز الاحتجاج بلغة معاصريه على ما وضعه سابقوه من قواعد، وما استنبطوه من مقاييس، كما استخدم لغة أهل عصره في الترجيح بين المذاهب المختلفة في مسائل التصريف، وفي الاستدلال على أصول الكلم وما فيها من ظواهر تصريفية. وهذا لا يُدْنيه من المنهج الوصفي؛ لأن هذا المنهج يتناول بالدراسة لهجة واحدة في مكان معين وزمان محدد. ولم ينهج أبو الفتح منهجاً تاريخياً؛ لأنه كان ينظر إلى اللغة على أنها ثابتة لا تتغير عبر القرون؛ لذا رأيناه يشترط الفصاحة في من يأخذ عنه من معاصريه، وليست هذه الفصاحة سوى موافقة الأقيسة التي اسْتُنْبِطَتْ من اللهجات العربية في عصر الاحتجاج الذي وقف به المتقدمون عند منتصف القرن الثاني الهجري.

وقد جمع أبو الفتح في دراسته للتصريف لهجات كثير من القبائل، شأنه في ذلك شأن سابقيه، ويدل على ذلك قوله في إبدال الزاي من السين: «وكَلْب تقلب السين مع القاف خاصة زاياً، فيقولون في سَقَر: زَقَر، وفي (مَسَّ سَقَر): مَسَّ زَقَر»[1].

وقال في إبدال الهاء من التاء: «وحكى قطرب عن طَيِّئٍ أنهم يقولون: كيف البنون والبناه، وكيف الإخوه والأَخَواه»[2].

وقال في إبدال الواو من الألف: «وروينا عن قطرب أن بعض أهل اليمن يقولون: الصَّلَوة والزَّكَوة، والحَيَوة، بواو قبلها فتحة»[3].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١: ٢٠٨.
(٢) سر صناعة الإعراب ق ١٥٥/ب.
(٣) سر صناعة الإعراب ق ١٥٩/ب.

وذكر أن كسر حرف المضارعة مما ثاني ماضيه مكسور نحو عَلِمْتَ تِعْلَمُ بكسر التاء «لغة تميم»[1].

وحكى لغة لبني ضَبَّة، فقال في قولهم في الفعل المبني للمجهول من الثلاثي المعتل العين قُوْلَ، وبُوْعَ: «وهذه لغة لبني ضَبَّة»[2].

هذه أمثلة يسيرة فيما نحن فيه، ومن يرجع إلى كتبه يرها تغص بلغات القبائل المختلفة التي استنبط منها السابقون أقيستهم، وهو في ذلك مُقْتَفٍ لخطاهم. وأبو الفتح هو أول من بحث حُجِّية لغات العرب، وقد عقد لذلك باباً في «الخصائص» بعنوان «باب في اختلاف اللغات وكلها حجة»، وعنوان الباب يكشف عن مضمونه، وكلامه في هذه المسألة أوضح من أن يحتاج إلى توضيح، فقد قال: «اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم... وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أَحَقَّ بذلك من رَسِيْلَتِها. لكن غاية مالَكَ في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أَقْبَلُ لها. وأشد أُنْساً بها. فأما رَدُّ إحداهما بالأخرى فلا؛ أَوَلا ترى إلى قول النبي صلى اللّه عليه وسلم: نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ[3].

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين.

فأما أن تقل إحداهما جداً، وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً»[4].

---

(١) المحتسب ١: ٣٣٠ وانظر مثالاً آخر في ص ٣٦٧ و١٤٣.
(٢) المحتسب ١: ٣٤٦.
(٣) خرجنا هذا الحديث في فقرة القراءات في أوائل هذا الفصل.
(٤) الخصائص ٢: ١٠.

ومن اللغات القليلة عنده كَشْكَشة ربيعة وكَسْكَسة هَوازن، أما كَشْكَشة ربيعة فإلحاقها كاف المؤنث شيناً في الوقف، نحو: إنَّكِشْ، وَرأَيْتُكِشْ، وأما كَسْكَسة هوازن فإلحاق كاف المؤنث سيناً في الوقف، نحو: أَعْطَيْتُكِسْ، ومِنْكِسْ، وَعَنْكِسْ.

فأمثال هاتين اللغتين ينبغي «أن يقل استعمالها، وأن يُتَخَيَّر ما هو أقوى وأشيع منها إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعيّ عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا كذا. وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه»[١].

ولا يأخذ ابن جني اللغة إلا عن الثقات، وينبغي ــ عنده ــ ألا يُعْتَدّ بلغة ظنين أو مُتَّهم أو من ليس بثقة، فلو جاء شيء من اللغة لم يُحْكَ إلا «عن ظنين أو مُتَّهَم أو من لم ترق به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردوداً غير مُتَقَبَّل»[٢].

ولا يأخذ بما لا يعرف قائله من كلام العرب إذا لم يعرف راويه، فقد دفع أن يكون «عُياهِم» من فوائت سيبويه؛ لأن الذي حكاه صاحب كتاب «العين»، وهو مجهول عنده[٣].

---

(١) الخصائص ٢: ١٢.

(٢) الخصائص ٢: ٢٥.

(٣) الخصائص ٣: ١٩٧. وابن السراج هو الذي استدركه على سيبويه كما في كتابه الأصول ٢: ٣٥١ ــ رسالة دكتوراه.

وكذلك رَدَّ «قَرَعْبَلانة» لأنها لم تسمع إلا من كتاب «العين»[1].

ومما يندرج في هذه المسألة عدم اعتداده بما لم يثبت من اللغة، كقوله: «فأما حكاية بعضهم[2]: زِنْبُر، وضِئْبُل، بضم الباء، فلا أصل لها، ولا هي معروفة. فكذلك حكاية بعضهم[3]: إصْبُع، بكسر الهمزة وضم الباء، غير معرج عليها؛ لأنها لم يصحّ بها ثَبَت»[4].

وما خالف الأصول العامة ينبغي أن يُهمل ولا يستعمل وإن رواه الثقات، فقد قال في عَنْكَبُوت: «ويقال في جمعه عَناكِب وعَناكِيْب. وحكى بعض[5] أصحابنا عن قطرب أنهم جمعوه: عَناكِبِيْت. وهذا من الشاذ الذي سبيله أن يُطَّرَح، ولا يستعمل هو في نفسه فضلاً عن أن يقاس عليه؛ لأنه قد اجتمع بعد ألف جمعه أربعة أحرف.

وحكي ذلك عن الأصمعي أيضاً. وفي تحقيره: عُنَيْكِبِيْت»[6].

ومن ذلك عنده أنه إذا سَمِع من بعضهم ما يخالف كلام العَرَب، ويعارض القياس فلا يكفي أن ينطق به واحد ولا عدد قليل بل يجب أن يكثر من ينطق به، فإن تكلم به الجمع الكثير غير أنه ضعيف في القياس فإن له مخرجاً عند أبي الفتح، قال: «فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب. ويأباه القياس على كلامها، فإنه لا يُقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العِدّة القليلة، إلا أن يكثر من ينطق به منهم. فإن كثُر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فإن ذلك مجازه وجهان:

---

(١) الخصائص ٣:٢٠٨.

(٢) هو ابن خالويه، وقد حكى ذلك في كتابه: ليس في كلام العرب ص ٨٢.

(٣) هو أبو بكر بن الأنباري كما في الاستدراك ص ٧.

(٤) المنصف ١:٥٤، وانظر الخصائص ١:٦٨، وانظر أمثلة أخرى في المنصف ٢:٥٢ و١٣ ــ ١٤ و٢٠٦ وسر صناعة الإعراب ١:٨٥.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) المنصف ٣:٢٢.

أحدهما: أن يكون من نطق به لم يُحكم قياسه على لغة آبائهم.
وإما أن تكون أنت قَصَّرْتَ عن استدراك وجه صحّته.

ولا أدفع أيضاً مع هذا أن يسمع الفصيح لغة غيره مما ليس فصيحاً، وقد طالت عليه وكثر لها استعماله، فَسَرَتْ في كلامه. ثم تسمعها أنت منه وقد قويت عندك في كل شيء من كلامه غيرها فصاحته، فيستهويك ذلك إلى أن تقبلها منه على فساد أصلها الذي وصل إليه منه»(١).

فهو لا يقبل ما يسمعه من غير روية، وإنما يعرضه على كلام العرب ومقاييس العربية، فما وافقهما قبله، وما كثر قائلوه وخالف القياس فقد يكون أصحابه مُخَلِّطين في لغتهم.

ومما قاسه في هذا الباب على العلوم الشرعية، وظهر فيه بوضوح أثر منهج علماء الشريعة قوله في قضية أخذ اللغة: «فأقوى القياسين أن يُقبل ممن شهرت فصاحته ما يورده ويُحمل أمره على ما عرف من حاله، لا على ما عسى أن يكون من غيره. وذلك كقبول القاضي شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند اللّه بخلاف ما شهد به؛ ألا تراه يُمْضي الشهادة ويقطع بها وإن لم يقع العلم بصحتها، لأنه لم يُـؤخذ بالعمل بما عند اللّه، إنما أُمر بحمل الأمور على ما تبدو، وإن كان في المُغَيَّب غيره.

فإن لم تأخذ بها دخل عليك الشك في لغة من تستفصحه، ولا تنكر شيئاً من لغته مخافة أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك فيعترض الشك على يقينك، وتسقط بكل اللغات ثقتك»(٢).

ولأنه وضع قواعده على اللغة المشتركة، فقد نص على أنه ينبغي أن

---

(١) الخصائص ٢: ٢٥ ــ ٢٦.
(٢) الخصائص ٢: ٢٧ ــ ٢٨.

يكون الأخذ بالأكثر استعمالاً. وأما القليل فهو جائز وغير خطأ[1]. وإنما ذهب إلى ذلك لأنه يرى أن لغات العرب كافة حجة كما رأينا.

ولم يمنعه هذا من تخطئة العرب في بعض ما نطقوا به كقوله: «وإنما يُهمز في الجمع حروف المدّ واللين التي لا حَظَّ لها في الحركة في الواحد، نحو ألف رسالة، وياء صحيفة، وواو عجوز إذا قلت: رسائل، وصحائف، وعجائز. فأما قول العرب «مَصائِب» فغلط؛ لأن الياء في «مُصِيْبة» عين الفعل، وهي منقلبة عن الواو، وأصلها: مُصْوِبة، وأصلها الحركة، وقياسها: مَصاوِب»[2].

وأدنى نظر في هذا المثال يرينا أنه إنما اجترأ على تغليط العرب في هذا اللفظ لمخالفته القياس الذي وضعه، وقد ذكرنا تفسيرنا للهمز في هذه الكلمة في فقرة «القرآن الكريم والقراءات».

وقد عقد أبو الفتح في الخصائص باباً عَنْوَنَهُ بـ«باب في أغلاط العرب»[3]. وذكر فيه عدة أمثلة مما غلط فيه العرب.

ويؤكد ــ عندي ــ أن السبب في ذلك هو عدم جريان تلك الألفاظ على أقيسته قولُه في فاتحة هذا الباب في الخصائص: «كان أبو علي ــ رحمه اللّٰه ــ يرى وجه ذلك ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست

---

(١) المحتسب ١: ٣٤٣. ولذلك كثر عنده الشاذ، ومعظم ما حكم بشذوذه إنما كان السببُ فيه قلة استعماله. يُنظر فصل القياس.

(٢) المنصف ١: ٣٠٩، وانظر في هذه المسألة: المحتسب ١: ٢٩٤ وسر صناعة الإعراب ق ١١٦/أ والخصائص ٣: ٢٧٧، وانظر أمثلة أخرى في الخصائص ٣: ٢٧٣ ــ ٢٨٢ والمحتسب ١: ٢٩٤ وسر صناعة الإعراب ق١١٦/أ والخصائص ٣: ٢٠٧ والتمام ص ١٤٤ والمنصف ١: ٣١٠ ــ ٣١١ و٣: ٤٩.

(٣) الخصائص ٣: ٢٧٣ ــ ٢٨٢.

لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء، فزاغوا به عن القصد»[1].

وما ينبغي أن ننبه عليه في هذه القضية هو أن أبا الفتح لا يرد الألفاظ التي رأى أن العرب قد غلطت فيها وإنما يُسَلِّم بها كما جاءت، ولا يقيس عليها[2].

ونرى أن نبحث الآن الأصلين اللذين جرى عليهما ابن جني في تناوله مباحث التصريف. أما الأصل الأول فهو ما ذهب إليه من «أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي»[3].

وقد بَيَّنَّا ـ فيما سبق ـ أن السبب في ذلك هو حصر حروف الزيادة بحروف «سألتمونيها» وعدم جواز القول بزيادة حرف آخر غيرها. والمعروف أن في اللغة كثيراً من الألفاظ التي عدد حروفها أربعة أحرف أو خمسة، وليس فيها واحد من حروف «سألتمونيها»، وذلك نحو دَحْرَجَ، وبَعْثَرَ، وجَعْفَرٍ، وقِرْطَعْبٍ، وفَرَزْدَقٍ، فقَصْرُ الزيادة على هذه الحروف قادَ النحاةَ والصرفيين إلى القول بتعدد أصول الكلم المجردة. وقد ذكرنا رأي علماء اللغة المحدثين في هذه المسألة فيما سبق، فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

وأما الأصل الثاني فهو قضية الأصل المفترض، فقد ذهب أبو الفتح إلى أن في كلام العرب «من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يُحْصَى كثرة»[4].

---

(١) الخصائص ٣: ٢٧٣.

(٢) قال في المنصف ١: ٣١١ بعد أن ذكر بعض الأمثلة من أغلاط العرب «ولهذا الغلط نظائر في كلامهم، فإذا جاء فاعرفه لتسلمه كما سمعته، ولا تقس عليه».

(٣) المنصف ١: ١٨.

(٤) المنصف ٢: ٣٢٤.

وقد عقد أبو الفتح لهذه المسألة بابين في «الخصائص» أحدهما بعنوان «باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحُكْماً لا زماناً ووقتاً»[1] والآخر بعنوان: «باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع»[2] وقد نص على مذهبه في هذه المسألة أثناء معالجته مباحث التصريف في كتبه الأخرى.

فقد قال الصرفيون: الأصل في نحو قام، وباع: قَوَمَ، وبَيَعَ، فقلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فجاء ابن جني ونص على أن هذا الأصل إنما هو أصل افتراضي، لم يُنطق به أبداً، وأن الصورة التي عليها الآن قام وباع ونحوهما إنما هي الصورة التي استعملت منذ نشأة اللغة. قال: «وينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في قام وباع: قَوَمَ وبَيَعَ، وفي أخاف وأقام: أَخْوَفَ وأَقْوَمَ، وفي استعان، واستقام: اسْتَعْوَن، واسْتَقْوَمَ، أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مرة من الزمان بقَوَمَ، وبَيَعَ، ونحوهما مما هو مُغَيَّر، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد، وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: قَوَمَ، وبَيَعَ، واسْتَقْوَمَ، واسْتَعْوَنَ»[3]. «فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انْصُرِفَ عنه فيما بعد إلى هذا اللَّفْظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر»[4].

والدليل ـ عنده ـ على أن ما ذكره هو الأصل لهذه الأمثلة ونحوها، ما خرج على أصله من المعتلات، فقد استدل بقول العرب: اسْتَرْوَحَ، واسْتَنْوَقَ الجمل، واسْتَتْيَسَت الشاة على أن أصل استقامَ، واستعانَ: اسْتَقْوَمَ، واسْتَعْوَنَ، واستدل بقولهم: أَطْوَلْت، وأَغْيَلَتِ المرأةُ، وأَحْوَجْتُ زيداً إلى كذا

(١) الخصائص ١: ٢٥٦ ـ ٢٦٤.
(٢) الخصائص ٢: ٣٤٧ ـ ٣٥٤.
(٣) المنصف ١: ١٩٠، وانظر الخصائص ١: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.
(٤) الخصائص ١: ٢٥٧.

وكذا، على أن أصل أَخافَ وأَقامَ: أَخْوَفَ وأَقْوَمَ[1]. وقال فيما خرج على أصله من هذه الأمثلة: «ولعله إنما أخرج على أصله فتجشم ذلك فيه لِما يُعْقِبُ من الدلالة على أَوَّلِيّة أحوال أمثاله»[2].

ومذهب أبي الفتح في هذا غير مرضي عندنا. والتفسير الصحيح لهذه القضية هو أن الأصل المفترض إنما كان يستعمل في فترة من الزمان، ثم تطور إلى الصورة التي نستعملها، والقول بأن هذا الأصل لم يستعمل أبداً لا دليل عليه، وأما ما جاء على أصله مُصَحَّحاً غير معتل فدليل لنا، ولا حجة فيه لابن جني، فإنه من المعروف أن التطور الذي يحدث في لغة ما لا يجري على قانون معين، ولا يشترط أن يقع التغير في الكلمات كافة. وهناك كثير من الكلمات لا تخضع للتطور، وتحافظ على صورتها الأولى، وهذه الأمثلة قد حكم عليها الصرفيون بالشذوذ، لأنها لم تُعَلّ كأمثالها، ولو نظروا إلى اللغة نظرة تاريخية، واعتقدوا أن اللغة قابلة للتغير وليست ثابتة على صورة واحدة لكان لهم موقف آخر، ولَمَا فسروا هذه القضية هذا التفسير، وإنما قلنا: إن الأصل الذي زعم الصرفيون أنه متخيل قد كان يستعمل مدة ثم حدث فيه تطور، فأصبح على الصورة الحالية، أقول: إنما قلنا ذلك لثلاثة أسباب:

الأول: ما جاء مُصَحَّحاً غير مُعَلّ، نحو اسْتَحْوَذَ، واسْتَنْوَقَ الجملُ، وأَطْوَلْت، وأَجْوَدْتُ، وقولهم: وَقَعَ الصيدُ في مَصْيَدَتِنا، وهذا شيء مَطْيَبَة للنفس، وهذا شراب مَبْوَلة، والفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى، ومَزْيَد، ومَرْيَم، ومَكوَزة، ومَدْيَن، والخَوَنة، والجَوَرة، والقَوَد، والحَوَكة، ورجل رَوع، ورجل حَوِل[3]، ونحوها مما لم يُعَلّ. فهذه الأمثلة ما هي إلا بقايا تاريخية لهذا

(١) المنصف ١: ١٩٠ ــ ١٩١ والخصائص ١: ٢٥٧.
(٢) الخصائص ١: ٢٥٧، وانظر المنصف ١: ١٩١، ٢٧٧.
(٣) انظر في هذه الأمثلة وغيرها: الكتاب ٢: ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٨٨ والتكملة ص ٣١٥، ٣٤٤ والتنبيه ص ٣٣٤ والمنصف ١: ١٩١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٦ و٢: ٦٩.

الأصل الذي كان مستعملاً في يوم من الأيام في هذا الباب، ثم أصابه تطور، لكنه لم يستغرق كل الكلمات.

«أما أن التطور قد لحق هذه الأبواب ونحوها. بحيث أصبحت قَوَلَ، وغَزَوَ: قال، وغزا، دون غيرها فذلك أمر يسهل فهمه فيما لو علمنا أن التطور هنا قد لحق أصوات العلة، وهي أسهل الأصوات قابلية للتطور، وقد ظل هذا الاتجاه سائراً في العربية حتى أصاب لهجاتِها الحديثة، كما وقع لنحو يَوْم وبَيْت (bayt, yawm) فصارتا يُوْم وبِيْت (beet, yoom)، حيث حلت الحركات محل أصوات العلة أو ما تُسَمَّىٰ أنصاف الحركات»(١).

الثاني: أن بعض هذه الأمثلة التي لحقها التطور قد احتفظت بصورتها الأصلية إلى جانب الصورة الجديدة، كقولهم: أَغالت المرأةُ وأَغْيَلَتْ(٢)، وحكى أبو عثمان المازني، أنهم قالوا: أَغْيَلَتِ المرأةُ، وأَجْـوَدَ، وأَطْيَبَ، بالتصحيح، وقال: «إلا أن هذا يكون فيه الاعتلالُ، ويجري على قياس الباب المُطَّرد»(٣).

وروى ابن السكيت: قد أَخَلْتُ السحابةَ وأَخْيَلْتُها: إذا رأيتَها مُخِيلة للمطر(٤).

وورود الصيغتين في اللفظ الواحد يدل دلالة واضحة على أن الصيغة المصححة قد كانت تستعمل فيما مضى.

الثالث: أن هذه الظاهرة لا تنفرد بها اللغة العربية من بين أخواتها الساميات، بل تشركها فيها لغة سامية أخرى، وهي اللغة الحبشية، فقد ذكر

---

(١) دراسات في علم اللغة ص ٢٤٥.
(٢) إصلاح المنطق ص ٢٧٢.
(٣) المنصف ١: ٢٧٦.
(٤) إصلاح المنطق ص ٢٧٣.

بروكلمان أن ثمة أفعالاً معتلة في الحبشية قد تحرك فيها حرف العلة وانفتح ما قبله ولم يقلب، وهذه الأفعال هي:

talawa	=	تــلا
ramaya	=	رمـى
talawat	=	تَـلَـتْ
ramayat	=	رَمَـتْ
ramayu	=	رَمَــوْا(١)
rammaya		
rammayat		
rammayu		
fannawa	=	أرســـل(٢)

ووجود هذه الأمثلة في لغة سامية أخرى غير العربية يجعلنا نذهب إلى أن هذا الأصل المُصَحَّح قد كان مستعملاً في اللغة السامية الأولى التي تفرعت عنها اللغات السامية المختلفة، وليس أصلاً افتراضياً لم يُنطق به في أية مرحلة من المراحل التي مرت بها اللغة كما يقول الصرفيون.

ومن الأصول المرفوضة الاستعمال عند المازني وابن جني «افْتَعَلَ» وما تَصَرَّفَ منه إذا كانت الفاء صاداً، أو ضاداً، أو طاء، أو ظاء نحو: اصْطَبَرَ، واضْطَرَبَ، واطَّلَعَ، واظْطَهَرَ، فإن الصرفيين يقولون: إن وزن هذه الأمثلة «افْتَعَلَ»، وأصلها اصْتَبَرَ، واضْتَرَبَ، واطْتَلَعَ، واظْتَهَرَ، والطاء مبدلة من التاء، وهذا الأصل لا يُتَكَلَّم به البتة، ويذهبون إلى أن الإبدال وقع في هذا البناء منذ وضعت اللغة، ولم يستعمل في أية فترة من تاريخ اللغة، وقد عَلَّلَ ابنُ جني

(١) فقه اللغات السامية ص ١٥٢.

(٢) فقه اللغات السامية ص ١٥٤.

وقوع الإبدال في هذه الأمثلة تعليلاً صوتياً دقيقاً. والعلة ــ عنده ــ في ذلك «أنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف»[1].

«أما اصْطَبَر فأصله: اصْتَبَرَ، فكرهوا استعلاء الصاد وبعدها حرف غير مُسْتَعْلٍ وهو التاء إلا أنه من حيز حرف مستعل، وهو الطاء، فأبدلوا من التاء ما هو مستعل من حيزها، وهو الطاء، فقالوا: (اصْطَبَرَ)[2]، فاتفقت الصاد والطاء في الاستعلاء، ثم صَرَّفوه على ذلك، فقالوا: يَصْطَبِرُ، ومُصْطَبِر؛ لأن العلة قائمة.

وأما اضْطَرَبَ فأصله: اضْتَرَبَ، فقربوا التاء من الضاد بأن قلبوها طاء لتوافقها في الاستعلاء، فقالوا: اضْطَرَبَ، وصَرَّفوه على ذلك، فقالوا: يَضْطَرِبُ، ومُضْطَرِبٌ.

وأصل اطَّلَعَ: اطْتَلَعَ، فإذا كانوا قد قالوا: اصْطَبَرَ، واضْطَرَبَ، فأبدلوا التاء طاء لتوافق ما يقرب من الطاء وهو الصاد والضاد، فهم بأن يقلبوها طاء إذا كانت الفاء طاء أجدر. وصَرَّفوه على ذلك.

وأصل (اظَّطَهَرَ: اظْتَهَرَ)[3]، فقلبت التاء طاء لتوافق الظاء[4] في

---

(١) المنصف ٢: ٣٢٤ ــ ٣٢٥.

(٢) في الأصل «مُصْطَبِر» وما أثبتُّ هو الصواب، فقد جاء في الحاشية «ش، ع: اصْطَبَرَ» وإنما كان هذا هو الصواب عندي؛ لأن ابن جني يبحث في أصل الفعل، لا في أصل اسم الفاعل. ثم ألا ترى أنه قال بعد ذلك: «ثم صرّفوه على ذلك فقالوا: يَصْطَبِرُ ومُصْطَبِر». فغير مقبول أن يكون أنهم صَرَّفوا مُصْطَبِراً على مُصْطَبِرٍ صواباً.

(٣) في الأصل «اصْطَهَرَ: اصْتَهَرَ» وما أثبتُ هو الصواب، فقد جاء في الحاشية: (ش، ع: اظَّطَهَرَ: اظْتَهَرَ) وإنما كان هذا هو الصواب عندي لأنه ذكر قبل هذا المثال أمثلة مما جاء على افْتَعَلَ وفاؤه صاد، أو ضاد، أو طاء، فلو جعلنا ما جاء في الأصل صواباً لأصبح لما كانت فاؤه صاداً مثالان، وبقي ما فاؤه ظاء بغير مثال.

(٤) في الأصل «الصاد» والتصويب من الحاشية.

الاستعلاء والجهر، فصار (اظْطَهَرَ)[1]، وصُرِّف على ذلك»[2].

وهذا الإبدال الذي حدث في هذه الأمثلة يفسره المُحْدَثُون من علماء اللغة بقانون من أشهر القوانين الصوتية، وهو الذي يسمونه «قانون المماثلة» ومؤداه أن الأصوات اللغوية تتأثر ببعضها، فيتم إبدال الحرف من الحرف ليحدث انسجام بين الأصوات المتجاورة، وإذا تأثر الصوت بما قبله سُمِّي تأثراً تقدمياً، وهو ضربان:

الأول: أن يتأثر الصوت بما قبله، فينقلب الصوت إلى صوت آخر مماثل للصوت الأول مماثلة تامة، ويسمى هذا التأثر تأثراً تقدمياً تاماً، وذلك مثل «اطَّلَعَ» الذي مر ذكره منذ قليل.

الثاني: أن يتأثر الصوت بما قبله فينقلب إلى صوت آخر مقارب للصوت الأول، ويُسَمَّى هذا التأثر تأثراً تقدمياً ناقصاً، وذلك نحو: اضْطَرَبَ، واصْطَبَرَ، واظْطَهَرَ التي سبق ذكرها.

والعلة التي حدث الإبدال لأجلها في كلا النوعين من التأثر التقدمي إنما هي اجتماع أصوات متنافرة في المخارج أو الصفات.

ومن التأثر التقدمي التام ما رواه المازني من أن بعض العرب يقول: اصَّبَرَ، ومُصَّبِر، واضَّرَبَ، واظَّهَرَ بحاجتي، وقرأ بعض القراء (أن يَصَّلِحا)[3].

وقد قال ابن جني معللاً الإبدال في هذه الألفاظ: «أصل هذه كلها: اصْتَبَرَ، واصْتَلَحَ، واضْتَرَبَ، واظْتَهَرَ، فكرهوا ظهور التاء وهي مهموسة غير

---

(١) في الأصل «اصْطَهَرَ» وما أثبت هو الصواب، فقد جاء في الحاشية: «ظ، ش: اظْطَهَرَ». والعلة فيه ما ذكرته في الحاشية التي قبل السابقة.

(٢) المنصف ٢: ٣٢٦ ــ ٣٢٧، وانظر سر صناعة الإعراب ١: ٢٢٣.

(٣) المنصف ٢: ٣٢٧.

مستعلية مع الضاد والظاء، وهما مجهورتان، فأرادوا الإدغام، فأبدلوا الزائد، وهو تاء افْتَعَلَ للأصلي الذي قبله.

وأما اصْتَبَرَ فإنها وإن كانت الصاد مهموسة كالتاء فإن فيها استعلاء ليس في التاء، فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد، فأبدلوا الزائد للأصلي، فقالوا: اصَّبَرَ»[1].

ومن التأثر التقدمي الناقص ما سبق أن ذكرناه في منهج المازني، ووعدنا أن نشرحه هنا، وهو أن فاء افْتَعَلَ إذا كانت زاياً أُبدلت التاء دالاً، مثل ازْدَجَرَ، ومُزْدَجَر[2].

وقد قال ابن جني في تعليله: «أصل هذا: ازْتَجَرَ، والزاي مجهورة، والتاء مهموسة، فقلبوا التاء دالاً لتوافق الزاي في الجهر»[3].

ومن التأثر التقدمي التام ما ذكره المازني من أن من قال «اصَّبَرَ» فإنه يقول في ازْدَجَرَ: ازَّجَرَ[4].

فقد اتضح لنا أن تعليل ابن جني للإبدال في هذه الأمثلة إنما هو تعليل صوتي، وهو الذي أخذ به المحدثون، ولم يخالفوه إلا في المصطلح، فقد ذهب ابن جني إلى أن الإبدال إنما كان لتجنيس الصوت، وذلك بتقريب حرف من حرف، في حين أطلق المحدثون على هذا مصطلح «المماثلة».

ولا يبعد ــ عندي ــ أن يكون هذا الأصل الذي جعله المازني وابن جني من الأصول المرفوضة قد استعمل في فترة من تاريخ العربية، ثم تطور إلى الصورة التي ننطق بها الآن. أما أن يكون التطور قد لحق هذه

(١) المنصف ٢: ٣٢٨، وانظر سر صناعة الإعراب ١: ٢٢٣ ــ ٢٢٤.
(٢) المنصف ٢: ٣٣٠.
(٣) المنصف ٢: ٣٣٠، وانظر سر صناعة الإعراب ١: ٢٠٠ ــ ٢٠١.
(٤) المنصف ٢: ٣٣٠.

الصيغ فذلك أمر يسهل تعليله، وقد قدمنا في تعليل هذا الإبدال من وجهة علم الأصوات ما فيه غناء.

ويؤنسني في هذا الرأي أنهم قالوا: الْتَقَطْتُ النَّوَى، واشْتَقَطْتُهُ، واضْتَقَطْتُهُ، بتصحيح تاء افْتَعَلَ وفاؤه ضاد[1].

ونرى أن نشير هنا إلى أن تعليل أبي الفتح الإبدال في الأمثلة المذكورة يستنتج منه أنه كان يقيم منهجه في دراسة التصريف على أسس صوتية.

* * *

(١) الخصائص ١: ٢٦٢ و ٢: ٣٤٩.

الفصل الثاني
القياس

القياس في اللغة: التقدير. يقال: قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً إذا قدره على مثاله[١].

وفي اصطلاح الأصوليين هو «عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل»[٢]، أو «هو مشاركة مسكوت عنه لمنصوص على حكمه الشرعي في علة هذا الحكم»[٣].

وأما في اصطلاح النحاة فهو «عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع»[٤].

قال الدكتور مهدي المخزومي في تعريفه: «القياس هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبيرات

---

(١) اللسان (قيس) ٨: ٧٠.
(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٣: ١٧٤.
(٣) أصول التشريع الإسلامي ص ١٢٤ وانظر أصول الفقه ص ٢٨٨ ــ ٢٨٩.
(٤) لمع الأدلة ص ٩٣.

على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت»[1].

والقياس عند ماريوباي هو «محاكاة لغة لصيغة لغوية في لغة أخرى تخرج بالصيغة الأولى عن مسارها العادي، وتسقطها من دائرة نفوذ القانون الصوتي الذي كان يمكن في العادة أن تخضع له»[2].

والقياس عند فندريس يطلق «على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف»[3].

وأما الدكتور إبراهيم أنيس فقد حده بقوله: «وليس القياس إلا استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سمي عمله هذا قياساً.

فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية»[4].

وهذه الحدود متقاربة، ولا خلاف بينها إلا في قضية من ينبغي أن يقوم بعملية القياس، فبعضهم يرى أن ذلك من مهمة أصحاب اللغة الذين ينطقون بها، ويرى غيرهم أنه من عمل اللغوي. والمذهب الأول هو الذي يرتضيه المنهج الوصفي في دراسة اللغة وإليه ذهب ماريوباي كما رأينا. وأما المذهب الثاني فهو الذي التزم به الأصوليون، وجمع الصرفيون المتقدمون بين المذهبين، فإنهم جعلوا مهمة اللغوي تحديد ما يقاس عليه وما لا يجوز

---

(١) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ص ٢٠.
(٢) أسس علم اللغة ص ٢٦٤ وانظر ص ١٤١.
(٣) اللغة ص ٢٠٥.
(٤) من أسرار اللغة ص ٨.

القياس عليه، وتركوا مسألة الصوغ القياسي للمتكلمين كما سنرى في هذا الفصل.

والقياس على ما سبق تعريفه عند الأصوليين والنحاة يستدعي أربعة أركان، لا بد لكل قياس منها، وهي:

١ ـ **المقيس عليه**، ويسمى الأصل، وهو ما نص على حكمه.

٢ ـ **المقيس**، ويسمى الفرع. وهو ما يراد إلحاقه بالأصل.

٣ ـ **الحكم**: وهو ما حكم به النص على الأصل.

٤ ـ **العلة**: وهي ما بُني عليه الحكم في الأصل، وتحقق في الفرع[١].

ولو نظرنا في تعريف القياس وأركانه نظرة فاحصة لرأينا شبهاً واضحاً في مفهوم القياس بين الأصوليين والنحاة، وهناك كثير من أوجه الشبه بينهما، ولا يتسع المجال هنا لذكرها، ومن طلب مزيداً من الأمثلة فعليه بكتابي «الإغراب في جدل الإعراب» و «لمع الأدلة» في أصول النحو لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ ـ ١١٨١م) فهما من أوضح الأمثلة الدالة على المماثلة بين أصول النحو وأصول الفقه. وهذه المشابهة بين العلمين تستدعي تساؤلاً عن السابق منهما، وهل تأثر اللاحق بالسابق؟ وقد ذكرنا في الفصل السابق أن أصول التصريف هي اللاحقة، وأنها تأثرت بأصول الفقه؛ لأن التأليف في أصول الفقه قد سبق التأليف في أصول النحو، ومن أقوى الأدلة في ذلك أن ابن جني قد صرح في مقدمة كتابه «الخصائص» بأنه وضع في هذا الكتاب أصول النحو على مذهب أصول الفقه والكلام[٢].

---

(١) أصول التشريع الإسلامي ص ١٢٤ وأصول الفقه ص ٢٩٣ ولمع الأدلة ص ٩٣ والإحكام في أصول الأحكام ٣: ١٧٤، ١٧٦ ـ ١٧٧ ومناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٢) الخصائص ١: ٢.

ويرى عبدالهادي أبو ريدة أن القياس قد استعمل منذ عهد النبـي عليه السلام، واستعمل بصورة واضحة قوية منذ عهد الصحابة[1]، ولم يذكر أمثلة على ذلك.

وقد كتب عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه (ت ٢٣هـ ـ ٦٤٤م) إلى قاضيه بالبصرة أبـي موسى الأشعري: «الفَهْمَ الفَهْمَ فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سُنّة. اعرف الأشباه والأمثال، وقس الأمور عند ذلك»[2].

وهذا الأثر يدل دلالة واضحة على استعمال القياس في عهد الصحابة قبل أن يعرف علم النحو.

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن النحاة المتقدمين أرادوا أن يحددوا لأنفسهم منهجاً يسيرون عليه في دراستهم، فكان المنهج الذي أخذوا به هو المنهج الكلامي الذي كان في متناول أيديهم، وساعد على اتخاذ منهج المتكلمين أساساً في البحث اللغوي والنحوي اتصال بعض النحويين في ذلك العصر بالمتكلمين[3].

وإذا دققنا النظر في الأثر الذي رويناه عن عمر بن الخطاب رأينا فيه تصريحاً واضحاً بأن القياس إنما يكون فيما لا نص فيه، غير أن هذا لا يعني أنه ليس ثمة صلة بين القياس والسماع فالقياس ذو صلة وثيقة بالسماع، ولا غنى له عنه؛ لأن المقيس هو ما يراد إلحاقه بالمقيس عليه في الحكم، والمقيس عليه: هو ما نص على حكمه. فالقياس عند الأصوليين ينبغي أن يكون على ما جاء به نص، وهذا ما أخذ به النحاة المتقدمون والصرفيون، فقد

---

(١) تاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٤٣ ـ الحاشية الثانية.

(٢) أصول التشريع الإسلامي ص ١٣.

(٣) في النحو العربـي نقد وتوجيه ص ٢٥.

نصوا في مواضع كثيرة على أن القياس يجب أن يكون على ما ورد به السماع كما سنذكر في أثناء هذا الفصل.

وما دام القياس في الفقه قد استعمل منذ عهد الصحابة فمتى نشأ القياس في التصريف؟

روى محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ ـ ٨٤٦م) أن أبا الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ ـ ٦٨٨م) هو أول من وضع القياس في النحو[١].

وعندي أن نسبة ذلك إلى الدؤلي ترجع إلى كونه أول من وضع النحو كما ذكرنا في نشأة التصريف.

وحكى ابن سلام أيضاً أن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ ـ ٧٣٥ م) هو أول من مدَّ القياس، وكان أشد تجريداً للقياس[٢].

ومعنى: مدَّ القياس: وسعَ أصول قياس العربية وأحكامها. ومعنى: أشدّ تجريداً للقياس: أي أشد معرفة بحقائقه، واجتهاداً في ضبطه، كما يقول الأستاذ محمود محمد شاكر[٣].

ويدل على صحة هذا ـ عندي ـ أن ابن سلام قابل بين ابن أبي إسحاق في إعلائه من شأن القياس وأبي عمرو بن العلاء في سعة علمه بكلام العرب، قال: «وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها»[٤].

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ١٢.
(٢) طبقات فحول الشعراء ص ١٤.
(٣) طبقات فحول الشعراء ص ١٤ ـ الحاشيتان الرابعة والخامسة.
(٤) طبقات فحول الشعراء ص ١٤.

وهذا النص يشير إلى أن القياس في ذلك العصر كان يجعل مقابلاً للسماع، فهناك ناس يعنون برواية اللغة وضبطها في حين ينصرف آخرون إلى تدقيق النظر في اللغة للوقوف على مقاييسها، واستنباط أصولها العامة، وسوف تزداد هذه الفكرة وضوحاً عندما نرى شدة عناية أبـي علي الفارسي وابن جني بالقياس، وتفضيل أبـي الفتح مسألة واحدة من القياس على كتاب في اللغة، فيما نستقبل في هذا الفصل.

وقد جعل ابن أبـي إسحاق القياس همه وسَدَمه، واتخذه حاكماً صارماً على اللغة لا ينقض له حكماً، ولا يخفر له ذمة، حتى دفعه تشبثه به إلى الطعن في أبيات من شعر الفرزدق لأنها تخالف ما استنبط من مقاييس[1]. وساعده على إحكامه للقياس ذهن ثاقب، وفكر نافذ، ونظر حاد[2] ينفذ إلى دقائق الأشياء وغوامضها. وهو الذي فرَّع النحو وقاسه[3]. «وكان مائلاً إلى القياس في النحو»[4].

هذه الأخبار تؤكد أن ابن أبـي إسحاق كان معنياً بالقياس، متمسكاً به إلى حد بعيد، وإليه يرجع الفضل في وضع أكبر أصل من أصول القياس، وهو الأخذ بما كثر واطرد وشاع في الاستعمال وقوي في القياس، وعدم الالتفات إلى اللغة القليلة في الاستعمال التي لا تطرد في القياس، وهذا الأصل هو الذي التزم به النحاة والصرفيون بعده كما سيتضح لنا فيما بعد،

---

(١) معاني القرآن ٢: ١٨٢ ـــ ١٨٣ وطبقات فحول الشعراء ص ١٧ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٣ ونزهة الألباء ص ٢٧ ـــ ٢٨.

(٢) طبقات فحول الشعراء ص ١٥. وقد قال الأستاذ محمود محمد شاكر في تعريف النظر: «النظر هو في الأصل: التأمل. ثم اصطلحوا على أنه ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى معرفة ما ليس بمعلوم أو هو البحث، وجعلوه أعم من القياس». الحاشية الثالثة.

(٣) مراتب النحويين ص ٣١.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١.

فقد سئل يونس (٩٠ ــ ١٨٢هـ ــ ٧٠٩ ــ ٧٩٨م): «هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟ فقال: «قلت له: هل يقول أحد: الصَّوِيق؟ ــ يعني: السَّوِيق ــ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»(١).

وهذا المنهج الذي اختطه ابن أبي إسحاق في القياس هو الذي سلكه أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ ــ ٧٧١م)، فقد سأله نوفل بن مساحق: «أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك به العرب، وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»(٢).

وقد ذكر ابن جني أن أبا عمرو ومن في طبقته قد «نظروا، وتدربوا، وقاسوا»(٣).

وكان أبو عمرو إذا سمع ما يخالف القياس أنكره، فقد سمع رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقال له: أتقول: جاءته كتابي(٤)! ألا ترى كيف استغرب أن يقول الرجل: جاءته كتابي، فيؤنث الكتاب. وإنما تعجب منه؛ لأنه خرج عن القياس، فالكتاب مذكر، وينبغي له أن يقول: جاءه كتابي، فيجيء به على ما يقتضيه القياس.

وأما الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ ــ ٧٩١م) «فقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه»(٥). «وهو سيِّد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه»(٦).

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ١٥.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٩.

(٣) الخصائص ١: ٢٤٩.

(٤) الخصائص ١: ٢٤٩.

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨.

(٦) الخصائص ١: ٣٦١.

وعن الخليل أخذ سيبويه الأقيسة التي أقام عليها صرح النحو الشامخ في كتابه، وهذه الأقيسة هي التي درج عليها النحاة منذ ذلك الوقت حتى عصرنا الحاضر.

وأما معاصره يونس بن حبيب فله «قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها»[1].

هذه مقدمة تاريخية تبين نشأة القياس في التصريف حتى عصر سيبويه الذي نضج القياس في كتابه، واستقر في صورة متكاملة. وليس من مهمة هذه المقدمة تبيان القياس عند هؤلاء المتقدمين؛ لأن الغرض الرئيسي في هذا الفصل هو كشف الدور الذي لعبه الصرفيون في القرنين الثالث والرابع من الهجرة في تصحيح القياس وتسديده وإعلاء شأنه، ولا نذكر من مذاهب القدماء إلا ما يعين على إيضاح الهدف الرئيسي من هذا الفصل، حتى لا يظن أن القياس نشأ على أيدي هؤلاء الصرفيين.

ومما يلقي ضوءاً على ما نحن بسبيله معرفةُ الفروق الجوهرية بين الكوفيين والبصريين في موضوع القياس، فإن ذلك يساعدنا في الحكم على منهج الصرفيين، والمدرسة التي ينتمون إليها. وقد رأينا في الفصل السابق أن ثمة خلافاً بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة في قضية الاحتجاج بكلام العرب، ويتبع هذا بالضرورة وجود فروق بينهما في مسألة القياس، لأنه إنما يستمد وجوده من السماع، فلا يجوز القياس إلا على ما جاء به السماع، فما هي هذه الفروق؟

إن كل ما قيل في هذه القضية إنما يرجع إلى مسألة واحدة وقع فيها الخلاف، وهي أن الكوفيين يأخذون بكل مسموع، فيقيسون على الشاذ،

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٣٤ وانظر أمثلة مما انفرد به يونس من الأقيسة في الكتاب ٢: ١٢٥، ١٥٧ والخصائص ٢: ٦١ و ٣: ٧١ ــ ٧٢.

والمثال الواحد، ويجعلون منه أصلاً. وأما البصريون فلا يلتفتون إلى كل ما سمع، ولا يقيسون على المثال الواحد، ولا يتخذونه أصلاً، ويمتنعون من القياس على الشاذ، فتارة ينصون على أنه يحفظ، وتارة يفزعون إلى تأويله، وتارة يرون أن لا اعتداد به، فسبيله أن يطرح ولا يجعل أصلاً، وتارة يعدونه خطأ لا ينبغي أن يستعمل هو في نفسه فضلاً عن أن يقاس عليه[1].

وإذا أردنا أن نتبين صحة هذه المزاعم وجب علينا أن نرجع إلى كتب الفريقين، لنقف على حقيقة مذهب أهل البلدين في هذا الموضوع.

* * *

---

(١) الاقتراح ص ٨٤، ٨٦ وبغية الوعاة ١ : ١٦٤ والقياس في اللغة العربية ص ٤١ ــ ٤٢ وضحى الإسلام ٢ : ٢٩٤ ــ ٢٩٥ ونشأة النحو ص ١٤٩ ــ ١٥٠، ١٦٥ ــ ١٦٦ ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ــ المجلد الرابع عشر ــ الجزء التاسع (نظرة في النحو لطه الراوي) وأخبار النحويين البصريين ص ٤٢، ٤٤ ــ ٤٥.

(أ) القياس عند الكوفيين

إذا دققنا البحث في كتب نحاة الكوفة ألفيناهم يقيسون على المثال الواحد والمثالين والأمثلة القليلة غير أنهم لا يلتزمون بهذا المنهج، وثمة أمثلة صالحة العِدّة تدل على أنهم لا يجعلون القياس على الشاذ أصلاً لا ينكسر، ولنبدأ بذكر بعض الأمثلة التي تؤكد قياسهم على ما لم يكثر، ونُثَنّي بشواهد تؤكد ما نذهب إليه من أنهم لا يطردون القياس على الشاذ.

ومن الضرب الأول ما أجازوه في كل لفظ فتح أوله وسكن ثانيه وهو أحد حروف الحلق نحو الصَّخْر، والبَحْر، والنَّهْر، والشَّعْر، فقد أجازوا تحريك الحرف الحلقي الساكن بالفتح وإن لم يسمعوه، قياساً على ما سمع منه[1].

ومذهب الكوفيين في هذا تؤيده الدراسات اللغوية الحديثة، فقد ذكر بروكلمان أن الحركات في جميع اللغات السامية تخضع لتأثير الأصوات الصامتة المحيطة بها، ففي «كل اللغات السامية كثيراً ما تتحول حركة المضارع من الضم أو الكسر إلى الفتح إذا كانت عينه أو لامه صوتاً حلقياً، فالفعل: (فتح) مضارعه في العربية يفتح، وفي الحبشية (yeftah) وفي العبرية (yiftah) وفي السريانية (neftah) وفي الأشورية (Ipte) (من: iptah)»[2].

---

(١) معاني القرآن ٢:٤٧، ١١٢ والخصائص ٢:١٠ والمنصف ٢:٣٠٥ ــ ٣٠٦ والمحتسب ١:٨٤ وشرح الملوكي ص ٤٣٢.

(٢) فقه اللغات السامية ص ٧١.

وقد أطلق بروكلمان على هذه الظاهرة: «المماثلة أو تأثر الحركات بالأصوات الصامتة»[1]. فهـذه الظاهـرة موجـودة في الأفعال في اللغـات السامية، والتفسير الصوتي لها هو أن تحـريك أصـوات الحلق أخف من تسكينها؛ لأن مخرجها من الحلق، وهو أقصى مخارج الحروف، وقد علل سيبويه فتح العين في المضارع إذا كانت عينه أو لامه من حروف الحلق بالميل إلى الانسجام بين الحركات، فقال: «وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو، وكذلك حركوهن إذا كن عينات ولم يفعل هذا بما هو من موضع الـواو والياء؛ لأنهما من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيز على حِدة، فإنما تتناول حركة من مرتفع، وكُرِه أن يُتناول للذي قد سَفَلَ حركة من هذا الحَيِّز»[2].

فوجود هذه الظاهرة في الأفعال، وشيوعها في اللغات السامية كافة يدلان على أن مذهب نحاة الكوفة هو الصحيح، أضف إلى هذا أنه لا دليل على قصر تأثير حروف الحلق على الأفعال دون الأسماء.

وروي أن الكسائي حكى: خاتم مَصْوُوغ، وأجاز في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو أن يأتي على الأصل قياساً على هذا المثال[3].

وإذا صحت نسبة هذا المذهب إلى الكسائي لم يكن ذلك مَطْعَناً في قياسه؛ لأنه يجوز أن يكون قد سمع أكثر من مثال، أو أن يكون رأى ذلك شائعاً عند قبيلة معينة أو قوم من العرب، كما حكى المازني أن بني تميم

---

(١) فقه اللغات السامية ص ٧١.
(٢) الكتاب ٢:٢٥٢.
(٣) شرح الشافية ٣:١٤٩ ــ ١٥٠.

يُتمون اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالياء، فيقولون: مَبْيُوع، ومَعْيُوْب، ونحوهما[1].

أضف إلى هذا أنه قد رويت عدة أمثلة من هذا الباب، قالوا: ثوب مَصْوُوْن، ورجل مَعْوُوْد، وفرس مَقْوُوْد، وقول مَقْوُوْل، وقال الراجز:

والمِسْكُ في عَنْبَرِهِ المَدْوُوْفُ[2]

ثم إن سيبويه لم يستبعد أن يرد ذلك عن العرب، فإنه قال: «ولا يُستنكر أن تجيء الواو على الأصل»[3].

وإنما لم يُجزه البصريون كراهية للضمة بين الواوين، فكأنه قد اجتمع ثلاث واوات، وهذا ثقيل.

وهذه حجة ضعيفة ـ عندي ـ لأن العرب قد نطقوا بما هو أثقل منه. قالوا: سُرْتُ سُوُوْراً، وغارت عينه غُوُوْراً، فجمعوا في كل منهما واوين وضمتين، وهذا أثقل من مَصْوُوْغ ونحوه لأن فيه واوين بينهما ضمة. وقد أشار إلى هذا المبرد من البصريين، فأجاز في مَفْعُول من الواو أن يأتي على الأصل عند الضرورة؛ لأنه أخف من غُوُوْر وسُوُوْر[4].

وإذا نظرنا إلى ظاهرة تتميم اسم المفعول من المعتل العين بالواو أو الياء في ضوء التطور اللغوي الذي يقول به المحدثون أمكننا أن نرجعها إلى ما يطلقون عليه «القياس الخاطىء» عند الطفل الذي يختزن في ذهنه ما يسمعه من الكلمات، ليستخدمها عند الحاجة، فإذا سمع نحو مَضْرُوب، ومَهْجُور، ومَتْرُوك، رسخ في ذهنه هذا البناء، واستقر عنده أنه يستعمل للدلالة على من

---

(١) المنصف ١: ٢٨٣.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٢٢ والمنصف ١: ٢٨٥ والمقتضب لابن جني ص ٨.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٧.

(٤) المقتضب ١: ١٠٢ ـ ١٠٣.

وقع عليه الفعل، فإذا وجد نفسه في موقف يتطلب منه التعبير عن شيء لم يسمع من قبل اللفظ المناسب له، كأن يرى رجلاً يقود فرساً، بادر بقياس اسم المفعول من الفعل «قاد» المعتل العين بالواو على اسم المفعول من الأفعال الصحيحة فقال: «هذا فرس مَقْوُوْد» ثم يمتد استعمال هذا اللفظ إلى غيره من الأطفال عن طريق التقليد الذي فطروا عليه، ويَشِبُّ الأطفال وهم يستعملون مثل هذا اللفظ الذي لم ينطق به آباؤهم «ومن هنا ينشأ ما يسمى بـ«الأخطاء اللغوية الشائعة» التي يمكن أن تتطور، وتتغلب على القديم، وتسود وحدها في أذهان الناس، ونحن لا نعرف في هذه الحال الشخص الذي بدأت عملية هذا القياس الخاطىء عنده لأول مرة، كما أننا لا نعرف في الكثير الغالب الكلمة التي قاس عليها في كلامه»[1].

ويرى المحدثون[2] أن النحاة المتقدمين قد عرفوا ظاهرة القياس الخاطىء، وسموها بـ«التوهم» أو «الحمل» أو «القياس الخاطىء» وقد ذكرنا أمثلة لهذه المصطلحات الثلاثة، ومن ذلك قول سيبويه: «فأما قولهم: مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مُصِيْبَة فَعِيْلَة، وإنما هي مُفْعِلة»[3].

وقد ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن القياس الخاطىء «هو في الحقيقة عملية منطقية تهدف في غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطراداً وانسجاماً»[4]. و«القياس الخاطىء سلاح ذو حدين، فبينما يبعد بعض الكلمات في مدلولها أو صيغتها عن المألوف الشائع في البيئة اللغوية، ويستخرج الغريب من الألفاظ والصور، يعمل في الوقت نفسه على الاطراد والانسجام بين كثير من أمور اللغة»[5].

---

(١) لحن العامة والتطور اللغوي ص ٤٣.

(٢) من أسرار اللغة ص ٤٤ ــ ٤٥ ولحن العامة والتطور اللغوي ص ٤٤.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٧.

(٤) من أسرار اللغة ص ٤٣.

(٥) من أسرار اللغة ص ٤٤.

وروى الفَرّاء أن الكسائي أجاز المد في كل ما كان من المصادر مقصوراً على وزن «الفِعِّيْلَىٰ» مثل الهِزِّيْمَىٰ، والخِلِّيْفَىٰ، لأنه زعم أنه سمع: ما يفعل هذا إلا خِصِّيْصاءُ القوم، فسمع فيه المد والقصر[1].

وهذا الذي سمعه الكسائي يفسر أيضاً بالقياس الخاطىء، فلعل الذي نطق به قاسه على ما جاء من الألفاظ بالمد والقصر في أبنية مخالفة لهذا البناء.

وأجاز الفراء إدغام العين في اللام في نحو يُحْيِي ويُعْيِي قياساً على قول الشاعر:

وكأنَّها بين النساء سَبِيْكَةٌ تمشي بسُدّة بيتها فتُعِيُّ[2]

وقد قدمنا في الفصل الأول أن أبا علي الفارسي رد هذا المذهب؛ لأنه لا يجوز في القياس.

ويفسر هذا بأحد أمرين:

الأول: أن يحمل على الضرورة الشعرية.

والثاني: أن يكون من القياس الخاطىء، وذلك أنه لما سمع قولَ عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بأَمْرِهِمِ كما عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحَمَامَهْ

وقولَ بعض العرب: حَيُّوا وعَيُّوا[3]، بالإدغام في الماضي، حَمَل المضارع عليه، فأدغم، وجاء به على خلاف القياس في بابه.

وبهذا فسر سيبويه قولهم: حَيُّوا، وعَيُّوا، فقال: «وقد قال بعضهم:

(١) المنقوص والممدود ص ١٦.

(٢) معاني القرآن ١:٤١٢، ٣:٢١٣.

(٣) انظر في بيت عبيد بن الأبرص وهذين اللفظين. الكتاب ٢:٣٨٧.

حَيُّوا، وعَيُّوا، لمّا رأوها في الواحد والاثنين والمؤنث إذا قالوا حَيَّتِ المرأةُ بمنزلة المضاعف من غير الياء أجروا الجمع على ذلك»[1].

وقاس الفرّاء على الأمثلة القليلة التي منع البصريون القياس عليها، وذلك كقوله: «العرب تقول: هذا عشب مَلْبَنَةٌ مَسْمَنَة، والولد مَبْخَلة مَجْبَنة، فما ورد عليك منه فأَخْرِجْهُ على هذه الصورة. وإن كان من الياء والواو فأَظْهِرْهما، تقول: هذا شراب مَبْوَلة، وهذا كلام مَهْيَبة للرجال، ومَتْيَهة، وأشباه ذلك»[2].

وقد قلنا في آخر الفصل السابق: إن الصرفيين يقولون فيما جاء مصححاً وقياسه الإعلال نحو: مَبْوَلة، ومَهْيَبة، ومَتْيَهة، واسْتَحْوَذَ، وأَطْوَلْت، وأَغْيَلَتِ المرأةُ: إن هذا هو الأصل المفترض لهذه الكلم وأمثالها مما جاء معلاً نحو استعاذ، واستخَار، ومزادة، وقالوا: إنه من الأصول المرفوضة في الاستعمال التي لم ينطق بها في أي فترة من تاريخ اللغة، وفسرنا هذه الأمثلة التي صُحِّح فيها حرف العلة بقانون التطور اللغوي الذي يأخذ به المحدثون في دراسة اللغة.

هذه أمثلة من قياس الكوفيين على ما عدّه البصريون شاذاً لا يجوز القياس عليه. وقد أتينا بها لنؤكد أن نحاة الكوفة كانوا يقيسون على الشاذ. لكنهم لا ينهجون هذا المنهج دائماً، ففي كثير من الأحيان سلموا بما كان شاذاً ولم يجعلوه أصلاً يقاس عليه. وهذا ما أغفله معظم الباحثين في دراساتهم للنحو الكوفي.

ولإثبات صحة هذه القضية يجب أن نسوق أمثلة كافية، فمن ذلك أنهم حكوا: شربت ماً يا فتىً ــ أي شربت ماء ــ بلفظ مَنْ في الإدراج وحذف

(١) الكتاب ٢ : ٣٨٧ وقد أنشد سيبويه بيت عبيد بن الأبرص السابق شاهداً في هذه المسألة.
(٢) معاني القرآن ٢ : ١٢٦.

الألف، ولم يقيسوا عليه، فلا يقولون في «شاء: جمع شاة»: رأيت شاً يا فتىً[1]. والأول شاذ عندهم[2].

ومن ذلك أيضاً أنهم لا يقيسون فتح العين مما كان على «فَعْل» ـ بفتح الفاء، وليس ثانيه حرفاً حلقياً كما قاسوا ما كانت عينه من هذا الباب حرفاً من حروف الحلق، فلا يفتحون العين في نحو: صَقْر، وسَمْن ـ كما أجازوا فتح العين في نحو النَّهْر، والشَّعْر وإن لم يرد به سماع ـ وإنما يُسَلِّمون بما سمع منه، نحو نَشْز ونَشَز، ولا يحملون عليه غيره[3].

وهذا يدل على أن قياسهم ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلق إنما هو لعلة داعية إليه، ككثرة ما جاء منه، أو للمماثلة كما ذكرنا منذ قليل.

وكان الكسائي يقول في مَكْرُم[4] ـ جمع مَكْرُمة ـ ومَعُوْن[5] ـ جمع مَعُوْنة: «هما مَفْعُلٌ نادران لا يقاس عليهما»[6].

وقال أيضاً: «كلام العرب كله على فَعَلْتُ فَعْلَةً إلا قولهم: حَجَجْتُ حِجَّةً، ورأيت رُؤْيَةً»[7].

وقصر الفراء ما جاء من قول العرب في جمع حِلْية، ولِحْية: حُلَىً ـ

---

(١) المنصف ٢: ١٤٦.

(٢) المنصف ٢: ١٥١.

(٣) المنصف ٢: ٣٠٦.

(٤) في قول أبي الأخرز الحماني:

ليوم روعٍ أو فعال مَكْرُمِ

(٥) في قول جميل بثينة:

بُثين الزمي لا إنَّ لا إنْ لَـزِمْتِـهِ   عـلى كثرة الـواشين أَيُّ مَعُـوْنِ

(٦) معاني القرآن ٢: ١٥٢ وإصلاح المنطق ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٧) اللسان (حج) ٣: ٥٠.

ولُحَيّ، على المسموع، ولم يقس عليه[1]؛ لأن القياس في هذا الباب مما كان أوله مكسوراً أن يجمع بكسر أوله.

ومما لم يقس عليه لأنه خالف بابه قوله: «وما كان من ذوات الياء والواو من دعوت، وقضيت فالمَفْعَل منه فيه مفتوح اسماً كان أو مصدراً، إلا المَأْقِي، فإن العرب كسرت هذا الحرف. وبعض العرب يسمي مأوى الإبل: مَأْوِي. فهذان نادران»[2].

ومثل هذا مما يقتصر فيه على المسموع عنده ما ذكره في قوله: «وما كان أوله واواً مثل وزَنت، وورِثت، ووجِلت فالمَفْعَل اسماً كان أو مصدراً مكسور... وزعم الكسائي أنه سمع: مَوْجَل ومَوْحَل. قال الفراء: وسمعت أنا مَوْضَع»[3].

وحكى ابن السكيت أن الفراء «قال: وليس يأتي مَفْعُول من ذوات الثلاثة من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان، وهو: مِسْك مَدْوُوف، وثوب مَصْوُوْن، فإن هذين جاءا نادرين، والكلام: مَصُوْن، ومَدُوْف»[4].

هذه بعض الأمثلة مما عدّه الفراء شاذاً لا يقاس عليه، ومن أراد مزيداً

---

(١) قال: «وقد سمعنا: لُحَيّ، وحُلَيّ في هذين الحرفين خاصة، ولا يقاس عليهما إلا أن نسمع شيئاً من بدويّ فصيح فتقوله». المنقوص والممدود ص ١٣.

(٢) معاني القرآن ٢: ١٤٩، وانظر إصلاح المنطق ص ٢٢٢.

(٣) معاني القرآن ٢: ١٥٠. وفي إصلاح المنطق: «وزعم الكسائي أنه سمع مَوْجَل ومَوْجِل. وسمع الفراء مَوْضَع». إصلاح المنطق ص ٢٢٠.
والصواب ما ذكره الفراء من أنه «مَوْجَل ومَوْحَل» الأول بالجيم المفتوحة، والثاني بالحاء المفتوحة وليس بالجيم المكسورة كما في إصلاح المنطق. ويدل على صحة هذا قول سيبويه: «وحدثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون في وجِل يوجَل ونحوه: مَوْجَل ومَوْحَل». الكتاب ٢: ٢٤٩.

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٢٢.

من الأمثلة فليقرأ كتاب «إصلاح المنطق» لابن السكيت، فهو مملوء بأقوال الفراء التي تؤكد أنه لم يكن يقيس على النادر إلا قليلاً.

وقال ثعلب (ت ٢٩١هـ ــ ٩٠٤م): «(في عُمُدٍ مُمَدَّدَة)[١] هو القياس، و (عَمَدٍ)[٢]، شاذ»[٣].

وذهب إلى أن قولهم في جمع بَدْرة، وضَيْعة: بِدَر، وضِيَع، شاذ[٤]، لأن القياس في جمع ما كان على فَعْلةٍ جمع كثرة أن يجيء على فِعال نحو: قَصْعة وقِصاع، وجَفْنة وجِفان، ورَكْوة ورِكاء، وظَبْية وظِباء.

وذكر أن القياس في المصدر الميمي من فَعِلَ يَفْعَلُ أن يكون على «مَفْعَل» ــ بفتح العين ــ نحو كَبِرَ يَكْبَرُ مَكْبَراً، وأما قولهم: مَكْبِر ــ بكسر العين ــ فقليل عنده[٥].

بعد كل هذه الأمثلة نستطيع أن نقول مطمئنين: إن إطلاق القول بأن الكوفيين يقيسون على الشاذ حتى «لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوّبُوا عليه»[٦]. وأن الكسائي «كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً، ويقيس عليه»[٧]. نقول: إن إطلاق هـذا القول فيه تجوّز كبير. وإذا تنبهنا إلى أن صاحب القول الثاني هو ابن درستويه، اتضح لنا سر هذا الطعن في الكسائي، فابن درستويه بصري، والكسائي شيخ مدرسة الكوفة.

---

(١) هذه قراءة حمزة والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة في القراءات ص ٦٩٧.
(٢) هذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة في القراءات ص ٦٩٧.
(٣) مجالس ثعلب ص ٣٢٥.
(٤) مجالس ثعلب ص ١٢.
(٥) مجالس ثعلب ص ١٤٨.
(٦) الاقتراح ص ٨٤.
(٧) بغية الوعاة ١ : ١٦٤.

وقد حشدنا هذه الأمثلة لكي لا يعترض علينا بقلة الشواهد في هذه القضية لو اقتصرنا على أمثلة قليلة. وليس ما ذكرته هو كل ما عندي في هذا الموضوع، فقد أحلت منذ قليل على كتاب إصلاح المنطق لمن رام المزيد. ولو تتبعنا الشواهد في النحو والتصريف واللغة لاجتمع عندنا ثروة ضخمة مما جعله الكوفيون شاذاً لا يقاس عليه. ونرجو أن يقدر لنا في المستقبل تقصي هذه المسألة وإحصاء الأمثلة كلها.

* * *

(ب) القياس عند البصريين

يتلخص منهج نحاة البصرة في القياس بأنه إنما يكون على كلام العرب، وأن ما يقاس على كلامهم يُعَدُّ منه، ولا يجوز القياس على ما لم يرد عن العرب، وينبغي أن يكون القياس على الأكثر، والأقل نوادر تحفظ ولا يقاس عليها، ولا يعترض بالشاذ والرواية الضعيفة على السماع الصحيح والقياس المطرد، والشاذ عندهم على ثلاثة أضرب. والظاهرة التي تشد انتباه من يدرس التصريف عند أهل البصرة هي كثرة الشواذ ـ عندهم ـ كثرة مفرطة، فلا تكاد تخلو قاعدة من قواعدهم من الشاذ، والسبب في ذلك يرجع عندي إلى ثلاثة أمور:

الأول: أنهم جمعوا في دراستهم بين أكثر من لهجة من لهجات العرب، وهذا يؤدي إلى وجود فوارق في الظواهر اللغوية التي استنبطوا منها أقيستهم؛ لأنه من المستبعد أن تتفق القبائل في الظواهر اللغوية، وإنما فعلوا ذلك لأنهم تطلَّعوا إلى أن تكون دراستهم شاملة لهجات العرب كافة في بواديهم وحواضرهم.

الثاني: أنهم أرادوا لقواعدهم الاطراد، وهذا أمر يدعو إلى التوقف عن القياس على ما خالف الشائع العام ومحاولة تأويله حتى لا يعترض به على الكثير المطرد، ولو أفسحوا المجال أمام كل ما عارض قواعدهم، وأجازوا

القياس عليه لأدى ذلك إلى اضطراب المقاييس وعدم ضبط اللغة بضوابط أراد منها البصريون أن تحفظ اللغة.

الثالث: أنهم لم ينظروا إلى اللغة نظرة تاريخية، ولم يؤمنوا بقضية التطور اللغوي، وإنما ذهبوا إلى أن اللغة ثابتة لا تتغير، وكثير من الشواذ ما هي إلا بقايا تاريخية لصيغ كانت تستعمل في فترة من تاريخ اللغة، كما رأينا في قضية الأصل الذي لم يستعمل في نهاية الفصل السابق، فقد حكموا على كل ما خرج على أصله بالشذوذ.

أما أن القياس ينبغي أن يكون عندهم على كلام العرب فيدل عليه قول سيبويه في النسب «فكذلك هذا وأشباهه، وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب»[١].

وقد نسب المازني إلى الخليل وسيبويه أنهما كانا يقولان: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»[٢]. ولم أجد هذا النص في كتاب سيبويه، ولعل ذلك مما روي شفهياً عنهما ولم يدونه سيبويه.

ويؤكد نسبة هذا القول إليهما أن سيبويه قد أفرد أبواباً للقياس اللغوي، وهو الذي سماه القدماء: مسائل التصريف، أو مسائل البناء، ونحوهما، كقوله: «هذا باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو، ولم يجىء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل»[٣] و«هذا باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد، ولم يجىء في الكلام إلا نظيره من غيره»[٤].

ويدل هذا أيضاً على أن القيـاس كان مزدهراً في عصر سيبويه إلى

---

(١) الكتاب ٢: ٨٩.
(٢) المنصف ١: ١٨٠.
(٣) الكتاب ٢: ٣٩٢ ــ ٣٩٧.
(٤) الكتاب ٢: ٤٠٢ ــ ٤٠٣.

الحد الذي جعله يقيس المعتل على الصحيح، والمضاعف على ما ليس بمضاعف، علماً بأن المتقدمين يجعلون المعتل قسماً مستقلاً عن الصحيح، كما أنهم يفرقون في دراستهم بين المضاعف وما لا تضعيف فيه، فلا يجمعون بينهما في باب واحد.

ونسب المازني إلى الخليل وسيبويه أيضاً أنهما لا يجيزان القياس على ما لم يأت في كلام العرب[١] في حين أجاز الأخفشُ البناء على ما لم يرد في كلام العرب، فقد كان «يجيز أن تبني على ما بنت العرب، وعلى أي مثال سألته. إذا قلت له ابن لي من كذا مثل كذا وإن لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: إنما سألتني أن أمثل لك، فمسألتك ليست بخطأ، وتمثيلي عليها صواب»[٢].

وحجة الخليل وسيبويه في ذلك أن ما لم يكن في كلام العرب ليس «له معنىً في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنىً»[٣].

وأما أبو الحسن الأخفش فقد احتج على مذهبه بقوله: «فإن أبى خصمك فقال له: فلو قيل: كيف كان يقال؟ فإنه لا يجد بداً من الرجوع إليك»[٤].

ومذهب الأخفش في هذا أوغل في باب الرياضة والتدرب، والسبب الذي دفعه إلى ذلك ـ عندي ـ هو ولعه بالجدل والمناظرة، وهذه الرغبة الجامحة في الجدل لا تستغرب من أبي الحسن الذي كان معتزلياً، وقد قال فيه المبرد: «وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل»[٥].

---

(١) المنصف ١: ١٨٠.

(٢) المنصف ١: ١٨٠.

(٣) المنصف ١: ١٨٠.

(٤) المنصف ١: ١٨٣.

(٥) بغية الوعاة ١: ٥٩٠.

وهذا يستدل به على أن النحاة المتقدمين إنما تأثروا في منهجهم بالمتكلمين وليس بأهل المنطق. وقد يعود هذا إلى تأثر أبي الحسن بالفقهاء الذين اعتادوا على افتراض ما لم يحدث والبحث عن حكمه إذا وقع.

أضف إلى هذا أن الترف العلمي وشغل الفراغ لهما أثر كبير في الحضّ على الخوض في هذا النوع من القياس الذي لا ينفع شيئاً؛ لأن العلم ينبغي أن يسخر فيما يفيد ويجب أن ينأى عن البحث في افتراضات ذهنية خياليّة لا رصيد لها في الواقع.

والقياس عند البصريين يجب أن يكون على ما كثر واطرد، فما لا يعرف أصله، ولا يدل عليه دليل، يحمل على الأكثر[1].

وأما القليل فيحفظ ولا يقاس عليه، وقد قال سيبويه في ذلك: «فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه»[2].

فلا يقاس إذاً على كل ما نطقت به العرب، وقد كثرت أقوالهم التي عبروا فيها عن هذا الأصل الذي وضعوه، كقول سيبويه: «وذا لا يجسر عليه إلا بسماع... وهذا يسمع ولا يجسر عليه، ولكن يجاء بنظائره بعد السمع»[3].

و«فلا تُجاوِزَنَّ ذا في الموضع الآخر»[4]. و«وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع»[5] و«وأما ما سوى ذلك فلا يعلم إلا

---

(١) الكتاب ٢: ١٢٧.
(٢) الكتاب ٢: ٢١٥ ـ ٢١٦.
(٣) الكتاب ٢: ١٦٢.
(٤) الكتاب ٢: ٩٩.
(٥) الكتاب ٢: ١٧٠.

بالسمع»[١] و«ليس يكون ذا في كل شيء إلا أن تسمع منه شيئاً»[٢] و«وليس ذا بقياس متلئب... وإنما يحفظ عن العرب»[٣] و«فلا يجعل قياساً في كل شيء من هذا الباب»[٤]، و«إلا أن تسمع من العرب شيئاً فتؤديه وتجيء بنظائره مما ليس على القياس»[٥]، و«لم تجاوزه حتى تعلم، فهذا أقوى من أن أُحْدِث شيئاً لم تكلم به العرب»[٦]، وقول أبي الحسن الأخفش: «وليس هذا مما يقاس، إنما يعمل فيه بالسماع»[٧]. وقول الزجاج: «إلا أنه من جنس البدل الذي إنما يتبع فيه السماع، ولا يجعل قياساً مستمراً»[٨].

وإنما سلك البصريون هذا المسلك لأنهم أرادوا لقواعدهم الاطراد كما ذكرنا في بداية هذه الفقرة؛ ألا ترى قول المبرد: «والسماع الصحيح، والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة»[٩].

وقال ابن السراج: «واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعْنَ بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره. وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعتُرض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في

(١) الكتاب ٢: ١١٠.
(٢) الكتاب ٢: ١١٠.
(٣) الكتاب ٢: ١٦٩.
(٤) الكتاب ٢: ١٦٩.
(٥) الكتاب ٢: ١٢٥.
(٦) الكتاب ٢: ٨٩.
(٧) الموشح ص ٣٨٥.
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٥٤.
(٩) الكامل ص ٣٤. وقال في ص ٥٢: «والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة».

خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ»[1].

ويستنتج من هذا النص أن هذا الأصل شائع في كثير من العلوم، وليس مقصوراً على التصريف. وأرجح أن يكون النحاة أخذوه من الفقهاء والمتكلمين، لأنني أميل إلى الاعتقاد بأن منهج الصرفيين مستمد من منهج الأصوليين من الفقهاء وعلماء الكلام كما ذكرت فيما سبق، ويشهد لذلك بالإضافة إلى ما احتججنا به فيما سبق في هذه القضية، أن النحاة حين يتكلمون في أصل من أصول النحو يقرنون به الفقه والكلام كقول ابن السراج: «وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجةً على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَةُ أهل النحو، ومن لا حجة معه»[2].

ويعد أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ ــ ٩٢٩م) أول من تكلم في أقسام

---

(١) الأصول ١: ٦٠ ــ ٦١. ويرى الدكتور علي أبو المكارم «أن ابن جني هو صاحب التقسيم المشهور للكلام إلى أربعة أقسام: مطرد في القياس والاستعمال. وشاذ في القياس والاستعمال. ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس». أصول التفكير النحوي ص ٨٨ ــ ٨٩. والذي نذهب إليه في هذا الموضوع هو أن ابن جني استمد هذا من تقسيم ابن السراج للشاذ، والإضافة التي أضافها ابن جني على ابن السراج هي وضعه المطرد مع الشاذ، وبذلك يكون قد أضاف «المطرد في القياس والاستعمال». ومما لا ريب فيه أن أبا الفتح وقف على نص أبي بكر في هذا الموضوع، لأن ابن السراج شيخ أبي علي الفارسي، وأبو علي شيخ ابن جني. أضف إلى هذا أن الفارسي ذكر في إحدى مسائله تقسيم ابن السراج السابق للشاذ، وهذا نصه: «هذا باب معرفة ما كان شاذاً. اعلم أن الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب: شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس ومطرد في الاستعمال شاذ عن القياس وشاذ عنهما وهذا قول أبي بكر رحمه اللّٰه». المسائل العسكريات ق ١٣٤/أ.
وهذا يدل دلالة صريحة على أن ابن جني ليس هو صاحب هذا التقسيم وعمله ينحصر في جمعه بين المطرد والشاذ في باب واحد.

(٢) الأصول ١: ١٢٣.

الشاذ في النحو، وهو عنده على ثلاثة أضرب: شاذ عن القياس، وشاذ عن الاستعمال، وشاذ عن القياس والاستعمال[١]. ولا يقيس البصريون على أي نوع من هذه الأنواع الثلاثة.

وقد تتبعوا أبنية الفعل الثلاثي المجرد، فانتهوا إلى أنها تأتي على خمسة أوزان، وهي:

١ ــ فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو نصرَ ينصُر.
٢ ــ فَعَلَ يَفْعِلُ، نحو ضَرَب يضرِب.
٣ ــ فَعَلَ يفعَل، نحو بدَأ يبدَأ.
٤ ــ فعِل يفعَل نحو طرِب يطرَب.
٥ ــ فعُل يفعُل، نحو كرُم يكرُم.

ودعاهم هذا التحديد إلى الحكم بالشذوذ على ما كان من الأفعال على غير هذه الأبنية، ومن ذلك ما جاء، على فعِل يفعِل بكسر العين فيهما، والذي جاء على هذا الوزن عندهم أربعة أفعال، وهي: حسِب يحسِب، ويئِس ييئِس، ونعِم ينعِم، ويبِس ييْبِس[٢].

وهذا أحد الأمثلة على ما ذكرناه سابقاً من أن بعض الشواذ إنما هي من باب اختلاف اللهجات، فهذه الأفعال فيها لغتان: فتح العين في المضارع على القياس، وكسرها، وهي اللغة التي حكم الصرفيون بشذوذها، وقد حكى أبو زيد أن الكسر لغة عليا مضر، والفتح لغة سفلاها[٣].

ومثله في الشذوذ ما كان على هذا الوزن مما فاؤه واو نحو وَثِقَ يَثِقُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَرِمَ يَرِمُ، ووَرِثَ يَرِثُ، «فيُحكى ذلك عنهم حكاية، ولا يقاس

(١) الأصول ١: ٦١.
(٢) الكتاب ٢: ٢٢٧ والكامل ص ٥٧٠ ــ ٥٧١ وتصحيح الفصيح ١: ٣٢٨.
(٣) النوادر ص ٢٢٥.

عليه؛ لأنه ليس بِجار على الأصل»[1]، والأصل فيه أن يكون على «يَفْعَلُ» نحو وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِل يَوْحَلُ، ووَحِمَتِ المرأةُ تَوْحَمُ.

وإذا دققنا النظر في الأبواب الخمسة السابقة وجدنا حركة عين المضارع تخالف حركة عين الماضي إلا الباب الخامس ـ وقد فطن إلى هذا أبو الفتح بن جني، وسوف نعرض لقوله في حديثنا عن القياس عنده ـ وهذا ما يسميه المحدثون قانونَ المُغايرة، وبه يفسرون كثيراً من الظواهر الصوتية والصرفية. فقد كان باب «فَعِلَ يَفْعِلُ» شاذّاً عند المتقدمين لأن حركة عين المضارع مماثلة لحركة عين الماضي، وهذا مخالف لما عليه الكثرة المطردة من الأفعال؛ لأن القياس أن تخالف حركة عين المضارع حركة عين الماضي.

وباب «فَعَلَ يَفْعَلُ» مقصور عندهم على ما كانت عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق، وأما أَبَى يَأْبَى فهو مشبه عندهم بقرأ يقرأ[2]، وليس القياس فيه أن تفتح عينه، «وإنما هو حرف شاذ»[3].

ومثل هذا في الشذوذ عندهم «يَذَرُ»، فقد جاء على «فَعَلَ يَفْعَلُ» وليس فيه حرف من حروف الحلق، والعلة التي فتحت لأجلها عين المضارع عندهم هي أنه في معنى «يَدَعُ»، و«يَدَعُ» مفتوح العين في المضارع؛ لأن لامه من حروف الحلق، فحملوا «يَذَرُ» عليه لأنه في معناه[4].

وهذه العلة التي عللوا بها هذا الفعل ليست قاطعة، وإنما وجدوا فيها بعض التأنُّس. وإذا نظرنا إلى هذا الفعل نظرة تاريخية، ونظرة مقارنة استطعنا أن نفسره تفسيراً علمياً دقيقاً، فنقول: يرجح أن يكون هذا الفعل من البقايا

---

(١) تصحيح الفصيح ١:١١٣، ٣٢٨.
(٢) الكتاب ٢: ٢٥٤.
(٣) الكتاب ٢: ٢٥٦، وانظر تصحيح الفصيح ١:١٠٧، ١٤٥.
(٤) المقتضب ٣: ٣٨٠ وتصحيح الفصيح ١:١٠٨، ١٤٥.

التاريخية التي احتفظت بها العربية من اللغة السامية الأم التي تفرعت عنها كل اللغات السامية، ويرجح أن تكون العين قد فتحت فيه من أجل «الراء» لأنها تشارك حروف الحلق في بعض الصفات في بعض اللغات السامية، ففي السريانية، تؤثر الراء غالباً في الضمة والكسرة، فتتحولان إلى فتحة[١].

وفي اللغة العبرية يمكن «أن تعد الراء أحياناً في بعض القواعد حرفاً حلقياً»[٢]. فهي تشارك حروف الحلق في عدم دخول الشدة عليها[٣]، وتشركها أيضاً في أنها إذا دخلت عليها أداة التعريف وجب أن يكون قبلها مدّ العوض أو تضعيف غير حقيقي[٤]. وفي الأفعال الحلقية أو الرائية اللام تتحول القامص (الفتحة المشبعة) والسيجول (الفتحة الممالة) غالباً إلى بتاح (فتحة عادية) إذا دخلت واو القلب عليها في الزمن الحاضر[٥]. والفعل الحلقي العين، ويلحق به حلقي الراء، تحرك العين منه دائماً بالحاطف بتاح (وهذه الحركة تنطق كالفتحة) بدلاً من الشوا المسموعة (وتنطق هذه الحركة مثل الكسرة الممالة). وكذلك أغلب الأفعال رائية العين، وخاصة قبل الضمائر المتصلة التي في محل نصب[٦].

وعند إسناد وزن الفعل المضعف العين المصرف بالزمن الماضي إلى الغائب تصبح حركة الهاء، والحاء، والراء بتاح (فتحة) في أغلب الأحوال[٧].

---

(١) فقه اللغات السامية ص ٧٢.
(٢) قواعد اللغة العبرية ص ٢٣.
(٣) قواعد اللغة العبرية ص ٢٩.
(٤) قواعد اللغة العبرية ص ٤٦.
(٥) قواعد اللغة العبرية ص ٩١.
(٦) قواعد اللغة العبرية ص ٧٤.
(٧) قواعد اللغة العبرية ص ٧٤.

ومن الشاذ عندهم ما جاء من قولهم «كُدْتَ تَكادُ» فهذا قد جاء على وزن «فَعُلَ يَفْعَلُ». وهو «شاذ من بابه»[1]، لأن القياس في «فَعُلَ» عندهم أن يكون على «يَفْعُلُ». ويفسر هذا الفعل على أنه إحدى البقايا التاريخية التي احتفظت بها العربية من اللغة السامية الأم التي انشعبت منها اللغات السامية. وإنما ذهبنا هذا المذهب في تفسيره؛ لأنه جاء على قانون المغايرة الذي جرت عليه معظم أبنية الأفعال في اللغة العربية، وذلك بأن خالفت حركة عين المضارع حركة عين الماضي. ويؤكد أن هذا الباب كان مستعملاً في اللغة السامية الأم وجوده في اللغة العبرية[2] وهي إحدى اللغات السامية.

ومن الشاذ عندهم ما جاء مصححاً والقياس إعلاله نحو: أَجْوَدْتُ، ومَكْوَزة، ومَزْيَد والقَوَد، وحَوِل، ورَوِع، وإن الفكاهة لَمَقْوَدة إلى الأذى، فهذه كلها شاذة غير مطردة[3].

وهذه الأمثلة وما أشبهها تفسر على أنها بقايا تاريخية، وأن التصحيح فيها وفيما جاء مُعَلاً هو الذي كان مستعملاً في فترة معينة من تاريخ اللغة، وقد سبق أن أشبعنا القول في هذه المسألة في الفصل الذي هذا الفصل يليه.

ولا يتسع المجال هنا لاستقصاء الشواذ عند البصريين، ويغني عن ذلك الإحالة على مواضعها من كتبهم[4]. ويكفينا في تأكيد كثرة الشواذ عندهم أن نشير إلى أن سيبويه قد عقد في «الكتاب» عدة أبواب اقتصر فيها على ذكر الشواذ[5].

---

(١) الكتاب ٢: ٢٢٧، ٣٦١.

(٢) قواعد اللغة العبرية ص ٥١.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٤.

(٤) انظر على سبيل المثال: الكتاب ٢: ٢٢٧، ٣٦١، ٢٣٣، ٢٥٦، ٣٩٢، ١١٣، ٤٠٣، ٣٦٤، ٣٨٨، ٣٩٢، ٣٥٥، والأصول ٢: ٦٩٢ ــ ٦٩٣، ٥٦٨، رسالة دكتوراه.

(٥) هي: «باب ما أميل على غير قياس، وإنما هو شاذ» ٢: ٢٦٤، و«باب ما شذ من المضاعف فشبه بباب أقمت، وليس بمتلئب» ٢: ٤٠٠، و«باب ما شذ، فأُبدل مكان =

وقد وجدت مسألتين عند البصريين قاسوا فيهما على الشاذ، فقد قاس الخليل تصغير أَفْعَل التعجب، مع أنه لم يأت عن العرب سوى لفظ واحد، وهو قولهم ما أُمَيْلِحَهُ[1].

وجعل المبرد باب «فَعِلَ يَفْعِلُ»، بكسر العين في الماضي والمضارع من المثال الواوي مقيساً[2]. وقد ذكرنا منذ قليل أن هذا الباب شاذ، وما جاء منه يحفظ، ولا يجعل أصلاً يقاس عليه؛ لأنه غير جار على الأصل.

نخلص مما سبق إلى أن الكوفيين قد قاسوا على كثير من الشواذ، غير أن ذلك ليس مطرداً عندهم، وثمة كثير من الشواذ التي سلموا بها كما جاءت، ولم يتخذوا منها أصولاً يقيسون عليها.

وأما البصريون فإنهم لا يقيسون على ما شذ عن القياس المطرد والسماع الكثير، وقياس الخليل على المثال الواحد في مسألة تصغير أفعل التعجبَ، وجعل المبرد باب «فَعِلَ يَفْعِلُ» مما كانت فاؤه واواً مقيساً، لا يشكلان اتجاهاً عاماً عند البصريين في القياس على الشاذ، كما هو واضح عند الكوفيين، وإنما هذان مثالان نادران.

* * *

= اللام الياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد» ٢: ٤٠١ و «باب ما شذ من المعتل على الأصل» ٢: ٤٠٣ و «باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم، وليس بمطرد» ٢: ٤٢٨ وهذا الباب في الأصول ٢: ٦٩٢ رسالة دكتوراه.

(١) الكتاب ٢: ١٣٥، وحكى الجوهري أنهم قالوا: «ما أُحَيْسِنَهُ». الصحاح (ملح). وانظر مغني اللبيب ص ٧٦٠.

(٢) الكامل ص ٤٧٤ ــ ٤٧٥.

(ج) القياس عند الصرفيين

١ ـ القياس عند أبي عثمان المازني:

يتلخص منهج المازني في القياس بما يلي:

ـ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

ـ ينبغي أن يكون القياس على ما سمع، ولا يقاس على ما لم تنطق به العرب.

ـ يجب أن يكون القياس على الكثير المطرد، وأما القليل الشاذ فيحفظ ما جاء منه، ولا يتخذ أصلاً يقاس عليه.

رأينا فيما سبق أن أبا عثمان نسب إلى الخليل وسيبويه أنهما كانا يذهبان إلى إدخال ما قيس على كلام العرب في كلامهم، وجعله بمنزلة ما نطقوا به، وقلنا: إننا لم نعثر على نص سيبويه في هذه المسألة في «الكتاب». ويعد المازني أول من دعا إلى هذا المذهب، وتبعه الفارسي وابن جني في القرن التالي كما سنرى، فقد أطلق قوله الذي أصبح مثلاً، وهو أن «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»[1]، وبذلك يكون قد فتح باب القياس اللغوي على مصراعيه، والمعروف أن القياس هو إحدى الطرق التي يُلجأ إليها لتنمية

---

(١) المنصف ١: ١٨٠.

اللغة وإثرائها بالصيغ التي لم تسمع من العرب الذين جمعت اللغة من أفواههم، وذلك أن تبنى من «ضَرَبَ» مثل «جَعْفَرٍ» فتقول فيه «ضَرْبَب»، وأبو عثمان يجعل هذه الصيغة الجديدة داخلة في كلام العرب وإن لم تسمع عنهم، وهذا هو القياس عنده، وحجته في ذلك «أنك إذا سمعت: قام زيدٌ أجزت أنت: ظَرُفَ خالدٌ، وحَمُقَ بشرٌ، وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضاً، فجعلته أصلاً، وقست عليه ما لم تسمع. فهذا أثبت وأقيس»[1].

وهذا المنهج الذي اختطه أبو عثمان لم نعهده عند سابقيه، وهو منهج سديد في دراسة اللغة؛ ألا ترى أننا لو وقفنا بالعربية عند ما سمع من العرب لقضينا على اللغة بالجمود والتحجر، في حين يطلب من اللغة أن تساير العصر الذي هي فيه، بشرط ألا يصبح الأمر فوضى، وذلك بألا يقوم بالقياس إلا المجامع اللغوية التي يطلب منها أن تنشر ما تنتهي إليه من قرارات بهذا الشأن، وتضعها تحت أيدي الباحثين والدارسين والكتّاب والشعراء حتى يشيع استعمال الألفاظ الجديدة بينهم قبل أن تسبق إليهم أمثالها من اللغات الأجنبية، وينبغي أن يكون هناك تعاون وثيق بين المجامع اللغوية العربية في هذه القضية حتى لا نفسح المجال أمام الألفاظ الدخيلة التي تتسرب إلى كُتَّابنا من غير طريق المجامع اللغوية، وحينئذ يعمد كل واحد منهم إلى تعريب اللفظ كما يرى، فيقع الخلاف بينهم، ويعسر على الناشئة استيعاب هذا الخلاف.

ولنا أن نتساءل الآن: ما الذي دفع أبا عثمان إلى انتهاج هذا النهج؟ وبمن تأثر في ذلك؟

والسبب في ذلك ــ عندي ــ أمران:

---

(١) المنصف ١: ١٨٠.

الأول: أن المازني تأثر في ذلك بمدرسة القياس في الفقه التي رفع أركانها الإمام أبو حنيفة وتلاميذه في العراق، فالواقعة التي يقيسها الفقهاء على مثيلتها تأخذ نفس الحكم الشرعي المستنبط من الحادثة المقيس عليها. وهذا هو عين ما فعله أبو عثمان حين ذهب إلى أن ما قيس على كلام العرب فهو داخل في كلامهم وإن لم ينطقوا به، كما أن الفقهاء يقيسون الحوادث الطارئة في المجتمع الجديد على أمثالها مما حدث في حياة النبي عليه الصلاة والسلام، ويؤكد تأثر أبي عثمان بالفقهاء قولُ بكّار بن قتيبة قاضي مصر: «ما رأيت نحوياً قط يشبه الفقهاء، إلا حَبّان بن هلال والمازني»(١).

فلو لم يكن أبو عثمان يشبه الفقهاء في تفكيره ومنهجه لما خُصّ هو وحبّان بن هلال دون غيرهما من النحاة بهذا الوصف. وثناء المازني على علم الفقه دون غيره من العلوم يؤكد الصلة الوثيقة التي كانت تربطه بالفقه وأهله، فقد سئل «عن أهل العلم، فقال: أصحاب القرآن فيهم تخليط وضعف، وأهل الحديث فيهم حشو ورقاعة، والشعراء فيهم هَوَج، والنحاة فيهم ثِقَل، وفي رواة الأخبار الظرف كله، والعلم هو الفقه»(٢).

والأمر الثاني: أن العرب اختلطوا بغيرهم من الأمم التي اعتنقت الإسلام، فوجدت في المدينة الواحدة عدة لغات، فأدى ذلك إلى انتقال كثير من ألفاظ اللغات الأجنبية إلى العربية، وأَلِفَ الناسُ ذلك، واستعملوا الصيغ الجديدة في محادثاتهم، ولم يستنكروها؛ لأن كثيراً منها كان أسماء لمسميات لا يعرفها العرب، فاضطروا إلى استعمالها في التعبير عن المسميات الجديدة التي وجدوها لدى تلك الأمم، كما نرى الناس في زماننا يستعملون ألفاظاً

---

(١) تاريخ بغداد ٧:٩٤ ونزهة الألباء ص ١٤١ ووفيات الأعيان ١:٢٥٥ وبغية الوعاة ١:٤٩٢.

(٢) بغية الوعاة ١:٤٦٥.

لا أصل لها في العربية وإنما هي أعلام على مُسَميات جديدة لما أنتجته الأمم الغربية من صناعات.

فلما رأى أبو عثمان استخدام الناس للكلمات المعربة من غير أن يستنكر ذلك أحد، وألفى الصيغ الجديدة قد أخذت طريقها إلى ألسنة العرب، وتفاهموا بها كما يتفاهمون بالألفاظ العربية ــ كان الأَوْلَى عنده أن يكون ما قيس على كلام العرب داخلاً في كلامهم.

ويدل على صحة هذا الذي ذهبنا إليه أن ابن جني سأل أبا علي الفارسي في هذه المسألة: أَتُرتجل اللغة ارتجالاً؟ فقال أبو علي: «نعم. ألا ترى أنك تقول: طابَ الخُشْكَنانُ، فترفعه وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة؛ لأنها أعجمية. قال: وإدخالهم الأعجمي في كلامهم كبنائك ما تبنيه من ضرب وغيره في القياس»[1].

والقياس عند المازني ينبغي أن يكون على ما سمع من كلام العرب، وأما ما لم تنطق به العرب فلا يجوز عنده أن يقاس عليه؛ ألا ترى أنه منع أن يلحق الثلاثي بالخماسي بتكرير اللام؛ لأنه لم يسمع شيئاً منه من العرب، فهو لا يجوز وإن أجمع النحويون عليه، قال: «وإن قيل لك: كيف تبني من الثلاثة: ضرب وأخواته مثل السَّفَرْجَل؟ فإن النحويين كلهم يجمعون على تكرير اللام، فيقولون ضَرَبَّبٌ، ومن عَلِمَ: عَلَمَّمٌ، ومن ظَرُفَ: ظَرَفَّفٌ. ولم أسمع من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بلغ به الخمسة من موضع اللام»[2].

وأما إلحاق الثلاثة بالخمسة بزيادة النون ثالثة ساكنة وتكرير اللام فهو مسموع من العرب. وباب حَبَنْطَىً وسَرَنْدَىً مقيس لكثرة ما سمع منه عن

---

(١) المنصف ١: ٤٤.

(٢) المنصف ١: ١٧٥.

العرب، فلذلك قاسه. وأما الإلحاق بتكرير اللام وحدها فلم يأت في كلام العرب، فينبغي عدم الإقدام عليه؛ لأن في الإقدام عليه تجاوزاً لكلام العرب، وهو يرى أنه يجب ألا يُتَجاوز ما نطقت به العرب، فقد قال: «ولكن قد ألحقوا الثلاثة بالخمسة في عَفَنْجج، فالنون ثالثة، وكرروا اللام، وألحقوا بغير ذلك، فقالوا: حَبَنْطَىً، وعَلَنْدَىً، وسَرَنْدَىً، ودَلَنْظَىً، وسَبَنْدَىً، وسَبَنْتَىً، وهذا صالح قد كثر حتى لو جعله جاعلٌ باباً كان مصيباً.

فإذا سئلت عن الثلاثة: كيف تلحقها بالخمسة؟ قلت فيها من ضَرَبَ: ضَرَنْبَىً، ومن عَلِمَ: عَلَنْمَىً، ومن ظَرُفَ: ظَرَنْفَىً...

وقد ألحقت الثلاثة بالخمسة بأن كرروا العين واللام، فقالوا: صَمَحْمَحٌ، وبَرَهْرَهَةٌ، وجُلَعْلَعٌ، ودَمَكْمَكٌ، وأحرفاً كثيرة على هذا المثال تعادل باب حَبَنْطَىً في الكثرة أو أكثر منها، فاجعلهما قياساً في إلحاق الثلاثة بالخمسة.

فأما الإلحاق من موضع اللام فلم أسمعه في شيء من كلام العرب، لا شعر ولا غير ذلك مما نرويه»[1].

وأما ما زعمناه من أنه يمنع أن يُتَجاوز في القياس ما نطقت به العرب فيدل عليه قوله: «واجعل بنات الثلاثة الملحقة بالخمسة على ما ذكرت لك حتى تكون قد قست على كلامهم، ولم تَعَدَّ»[2].

---

(١) المنصف ١:١٧٦.

(٢) المنصف ١:١٧٩. وقال أيضاً: «فإذا سُئِلْتَ عن مسألة فانظر: هل بَنَت العربُ مثالها؟ فإن كانت بَنَتْ فابْنِ مثلَ ما بَنَتْ، وإن كان الذي سُئِلْتَ عنه ليس من أبنيةِ العرب فلا تَبْنِهِ؛ لأنك إنما تُريد أمثلَتهم، وعليها تقيس» المنصف ١:٩٥ ـ ٩٦.
وقال في ذلك أيضاً: «فضع الأشياء حيث وَضَعُوا، واتَّقِ ما اتَّقَوْا وقِسْ على ما أَجْرَوْا تُصِب الحقَّ إن شاء الله»: المنصف ٢:٢٩٩، ومثله قوله: «فقف حيث وقفوا، وقس حيث مضوا» المنصف ٢:٢٠١.

فقد اتضح لنا من هذه النصوص الكثيرة إلحاح أبـي عثمان على أن يُوْقَفَ بالقياس عند ما نطقت به العرب، لكن هذا لا يدل على أنه يَطْرُدُهُ في كل ما سمع منهم، ألا ترى أنه جعل القياس المُطَّرِد الذي لا ينكسر في مضارع «فَعِلَ» بكسر العين من المثال الواوي واليائي هو ما جاء على «يَفْعَلُ» بفتح العين وثبات الواو والياء، كقول العرب في مضارع وَجِلَ، ووَحِلَ، وَيَئِسَ، ويَبِسَ: يَوْجَلُ، ويَوْحَلُ، وييْأَسُ، وييْبَسُ[1]، وأما قول بعض العرب: وَجِلَ يِيْجَلُ، ووَحِلَ يِيْحَلُ، وقول قوم منهم: يِيْجَلُ، ويِيْحَلُ، وقول آخرين: وَجِلَ ياجَلُ[2]، وقول العرب من أهل الحجاز، يا تَزِنُ، ويا تَعِدُ في: يَوْتَزِنُ، ويَوْتَعِدُ، فإنما هذه اللغات دواخل على وَجِلَ يَوْجَلُ ونحوه مما هو مُطَّرِدٌ لا ينكسر في كلام العرب[3]، وهذا يدل على أنه لم يجعلها مما يقاس عليه.

وعنده أن تكرير اللام لإلحاق الثلاثي بالرباعي هو المُطَّرد المقيس، وأما الإلحاق بالألف والواو والياء فليس بمطرد، وإنما يُقْتَصَرُ فيه على ما سمع منه، قال: «وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقْدَمُ عليه إلا أن يسمع، فإذا سمع قيل أُلْحِقَ ذا بكذا بالواو والياء، وليس بمُطَّرد، فأما المُطَّرد الذي لا ينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق»[4].

وكذلك إلحاق الأربعة بالخمسة من موضع اللام هو المطرد الذي يقاس عليه، وما ألحق بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام نحو فَدَوْكَس، وعَمَيْثَل فلا يقاس عليه لاختلافه[5].

والقياس عنده إنما يكون على ما كثر في كلام العرب؛ ألا ترى أنه قال

---

(١) المنصف ١: ٢٠١.
(٢) المنصف ١: ٢٠٢.
(٣) المنصف ١: ٢٠٥.
(٤) المنصف ١: ٤١ وانظر ص ٤٥.
(٥) المنصف ١: ١٧٨ ــ ١٧٩.

في إلحاق الثلاثة بالخمسة في نحو: حَبَنْطَىً وسَرَنْدَىً: «وهذا صالح قد كثُر حتى لو جعله جاعل بابا كان مُصيباً»[1]. وذكر في إلحاق الثلاثة بالخمسة بتكرير العين واللام نحو صَمَحْمَحٍ أنه قد جاءت أحرف كثيرة «على هذا المثال تُعادل باب حَبَنْطَىً في الكثرة أو أكثر منها. فاجعلهما قياساً في إلحاق الثلاثة بالخمسة»[2].

وقد كان أبو عثمان مَعْنِيّاً بالقياس، فأفرد له بابين في كتابه، وهما: «باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب»[3] و «باب ما قيس من المعتل، ولم يجيء مثاله إلا من الصحيح»[4].

وأما الشاذ الذي لم يجر على الكثرة المطردة من كلام العرب فإنه لا يقيس عليه، ولذلك كان «شاءٌ» من الشاذ الذي يحفظ حفظاً، ولا يجعل أصلاً» لأنه توالى فيه إعلالان: إعلال العين وإعلال اللام، وهذا لم يكثر في كلام العرب إنما جاء منه «شاءٌ» و «ماءٌ»[5]. وكذلك قول العرب: زُهِيَ الرجلُ وما أَزْهاهُ، وشُغِلَ الرجلُ وما أَشْغَلَهُ، وجُنَّ الرجلُ وما أَجَنَّهُ، قال فيه المازني: «وهذا الضرب شاذ أيضاً، يحفظ حفظاً»[6]؛ لأن صوغ أَفْعَل التعجب من الفعل المبني للمجهول لا يجوز عند النحاة.

والشاذ يحفظ حفظاً، ولا يُجعل باباً يقاس عليه عند أبي عثمان، قال: «وقد جاءت أحرف على فَعَلان معتلة شبهوها بفَعَلٍ ولا زيادة فيه. . . وذلك قولهم داران، وماهان، وحادان. وهذا ليس بالقياس ولا الأصل، وهو شاذ

---

(١) المنصف ١: ١٧٦.
(٢) المنصف ١: ١٧٦.
(٣) المنصف ١: ١٧٣.
(٤) المنصف ٢: ٢٤٢.
(٥) المنصف ٢: ١٤٤.
(٦) مجالس ثعلب ص ٢٧٢.

يُحفظ حفظاً، ولا يجعل باباً يقاس عليه»(١).

وكذلك إبدال الواو المفتوحة أولاً همزة لا يقاس على ما جاء منه لشذوذه، قال: «فإذا كانت الواو أولاً، وكانت مفتوحة فليس فيها إبدال إلا أن يشذ الشيء فيجيء على غير القياس، قالوا: امرأة أَناة، وهي وَناة من الوُنِيّ، وقالوا: أَحَدٌ في وَحَدٍ، وهذا شاذ نادر ليس مما يتخذ أصلاً، وإنما يحفظ نادراً»(٢).

ومثله ما جاء مُصَحَّحاً وحقه الإعلال فهذا لا يجوز القياس عليه عنده، قال: «ومَثَلٌ من الأَمْثال: إنَّ الفُكاهةَ مَقْوَدَةٌ إلى الأذَى، جاءوا بها على الأصل كما قالوا: مَكْوَزة، ومَزْيَد، فجاءوا بهن على الأصل. وليس هذا بالمطرد في الكلام، وقد قرأ بعض القراء: (لَمَثْوَبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) لا تقول على هذا: مَقْوَلَةٌ، ولا مَبْيَعَةٌ»(٣).

«ونظير هذا من الفعل: (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) وأَغْيَلَتِ المرأةُ، وأَجْوَدَ وأَطْيَبَ. . . ورُبَّ حرفٍ جاء هكذا، فاحفظ ما جاء من هذا، ولا تقسه، فإن مجرى بابه على خلاف ذلك»(٤). ومثله: القَوَد، والحَوَكة، والخَوَنة(٥).

وذهب إلى أن حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ، وهاهَيْتُ، فَعْلَلْتُ، والألف فيهن منقلبة عن الياء، ونفى أن تكون على «فاعَلْتُ» لأن ذلك يؤدي إلى جعل الفاء والعين فيهن من موضع واحد، «وهذا ليس مما يكثر، ولا يتخذ أصلاً، إنما جاء في أحرف ثلاثة أو أربعة، والكلام كله على خلافه، فلا تجعل ذلك أصلاً»(٦).

---

(١) المنصف ٢: ٨.
(٢) المنصف ١: ٢٣١.
(٣) المنصف ١: ٢٩٥ وانظر ص ٢٧٥.
(٤) المنصف ١: ٢٧٦.
(٥) المنصف ١: ٣٣٢.
(٦) المنصف ٢: ١٧٣.

وقد قرأ عمرو بن عُبَيْدٍ[1] (جَأَنٌّ) بإبدال الألف همزة في قوله تعالى: (لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إنسٌ قَبْلَهُمْ ولا جَانٌّ)، وروى المبردُ عن المازني عن أبي زيد أنه سمع عمرو بن عُبَيْدٍ يقرأ (فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ) بالهمز، وقال العرب: دَأَبّة، وشَأَبّة ونحو ذلك، فهمزوا، فقال المبرد لأبي عثمان: «أتقيسُ ذلك؟ قال: لا، ولا أقبله»[2].

ولا يجوز القياس في جمع المصادر عنده، لقلة ما جاء عن العرب من ذلك، قال: «وقد جُمعت من المصادر أحرف قليلة، وليس يطرد عليه الباب، إلا أنه قد قيل: أَمْراض، وأَشْعار، وعُقُول، وأَلْباب، وأَوْجاع، وآلام. فلا يحملنك هذا على أن تقيس فتجمع المصادر»[3].

وما جاء من الفعل على «فَعِلَ يَفْعُلُ» بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع نحو فَضِلَ يَفْضُلُ، ومِتُّ تَمُوتُ، ودِمْتَ تَدُومُ، شاذ عند المازني. وكذلك ما جاء على «فَعُلَ يَفْعَلُ» بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع، وهو «كُدْتُ أكادُ». شاذ عنده أيضاً[4].

وقال: «وأما قولهم: لم أُبَلْ، ولا أَدْرِ، ولم يَكُ، فإنما حُذف هذا لكثرة استعمالهم إياه في كلامهم... وهذه الأحرف من الشواذ، ومما لا يقاس عليه»[5].

ومن الشاذ عنده أيضاً إبدال الياء واواً في قولهم: جَبَيْتُ الخَرَاج جِباوةً[6]؛ لأنه ليس من المواضع التي تبدل فيها الياء واواً.

---

(١) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٤٩ ــ ١٥٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ٨٣ والمنصف ١: ٢٨١ والممتع ص ٣٢١ ــ ٣٢٢ وشرح الشافية ٢: ٢٤٩ والمسائل الشيرازيات ١٥٤/أ ــ ١٥٤/ب ــ مخطوط.

(٣) مجالس العلماء ص ١٧٥.

(٤) المنصف ١: ٢٥٦.

(٥) المنصف ٢: ٢٢٧.

(٦) المنصف ٢: ٩٤.

وإذا كان المضاعف على مثال فِعَلٍ أو فَعُلٍ لم يقع إلا مدغماً، وأما قولهم: قوم ضَفِفُو الحال فشاذ عند أبي عثمان[1].

وما كُسِّر على «فِعَلة» مما كانت واوه ظاهرة في المفرد فإن الواو لا تقلب ياء في الجمع وإنما تصح، نحو زَوْج وزِوَجة، وأما ما خالف هذا ــ وهو قولهم: ثَوْر وثِيَرَة ــ فإنه «شاذ وليس بالمطرد»[2].

والألف في «شَأَى» منقلبة عن الواو لقولهم: شَأَوْتُ، فأما ما جاء في مضارعه وهو قولهم «يَشْأَيان، بقلب الواو ياء، فهو شاذ؛ لأنه ينبغي أن تصح الواو فيه فيقال «يَشْأَوان»؛ «لأنه لا كسرة قبلها في المضارع، ولم ينقلب في الماضي، فيجري في المضارع على ذلك»[3] كما قال ابن جني في تعليل مذهب المازني فيه.

يمكننا بعد هذا أن نقول: إن أبا عثمان المازني كان ينهج منهج البصريين في القياس، فهو لا يقيس إلا على ما كثر في كلام العرب، واطرد في الاستعمال وأما القليل النادر مما خالف الكثير الشائع فهو شاذ يُسَلِّم ما جاء منه، ويُحفظ لِيُقْتَصَر عليه، ولا يُتَّخَذ أصلاً يُقاس عليه.

٢ ــ القياس عند أبي علي الفارسي:

يتخلص منهج أبي علي في القياس بما يلي:

ــ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

ــ ينبغي أن يكون القياس على لغة العرب ومذاهبهم.

---

(١) المنصف ٢: ٣٠١.

(٢) المنصف ١: ٣٤٥.

(٣) المنصف ٢: ١٦٦.

- بعض اللغة يؤخذ عن طريق القياس، وبعضها لا يعلم إلا من جهة السماع.
- إذا عارض القياسُ السماعَ وجب طرح القياس للسماع.
- إيثار ما وافق القياس على ما خالفه.
- لا يقاس على كل مسموع، وإنما يقاس على ما كان مستمراً، وما كان غير مطرد فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه.
- الحمل على الأكثر الأشيع أولى من الحمل على خلافه.
- الحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يُحوج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه.
- الأخذ بما فيه شذوذ واحد أولى من الأخذ بما فيه شذوذان.
- الشاذ لا يقاس عليه، وهو على ثلاثة أضرب.

لقد عُني أبو علي بالقياس عناية خاصة بَذَّ فيها أقرانه من السابقين والمعاصرين له، واعتز بذلك اعتزازاً لم أره لأحد غيره، فقال مفتخراً بتبحره فيه، ومُدِلاً بطول باعه في تسديده: «أُخطىء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أُخطىء في واحدة في القياس»[1].

وقد شهد له بقوة قياسه تلميذُه أبو الفتح بن جني[2] الذي صحبه أربعين سنة.

ويدلّ على شدة ولعه بالقياس ما نَصَّ عليه من أنه لا ينبغي أن تخرج عن القياس ما وجدت عنه مندوحة[3].

وقد وجدتْ دعوةُ المازني إلى إدخال ما قيس على كلام العرب في

---

(١) الخصائص ٢: ٨٨.
(٢) الخصائص ١: ٢٧٦ ــ ٢٧٧.
(٣) الأغفال ص ١١٤٦.

كلامهم تأييداً قوياً من أبي علي؛ ألا ترى أن ابن جني حكى أن الفارسي قال: «لو شاء شاعر، أو ساجع، أو متسع، أن يبني بإلحاق اللام اسماً، وفعلاً، وصفةً لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خَرْجَج أكرم من دَخْلَلٍ، وضَرْبَبَ زيدٌ عَمْراً، ومررت برجل ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ، ونحو ذلك. قلت له: أَفَتَرْتَجِلُ اللغةُ ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم»[1].

واحتج على ذلك بقوله: «وإدخالهم الأعجمي في كلامهم كبنائك ما تبنيه من ضرب وغيره في القياس»[2].

وينبغي أن يكون القياس على لغة العرب ومذاهبهم[3]؛ لأن المقاييس التي استنبطها النحويون المتقدمون إنما اقتفوا فيها مذهب العرب في لغتهم[4].

ولا تؤخذ اللغة كلها بالسماع عنده، فهناك قسم كبير منها يدرك بالقياس كما أن بعضها لا يعلم إلا من جهة السماع[5].

فإذا عارض القياسُ السماعَ وَجَبَ اطّراحُ القياس والأخذُ بالمسموع؛ لأنك إذا فعلت العكس كنت خارجاً عن لغة العرب، وناطقاً بما ليس فيها، ومُدْخِلاً فيها ما ليس منها، والسماع أبداً يُبْطِلُ القياس، والعكس خطأ كبير وبُعْدٌ عن الصواب، وإنما يؤخذ بالقياس فيما لم يأت فيه سماع[6].

---

(١) الخصائص ١: ٣٥٨ ـ ٣٥٩.
(٢) المنصف ١: ٤٤، وانظر ص ١٨٠ ـ ١٨١.
(٣) الحجة ٣: ٧ والمسائل الشيرازيات ق ١٤٠/ب.
(٤) المسائل الشيرازيات ق ١٥٦/أ.
(٥) التكملة ص ٨٨، ٩٠.
(٦) قال: «ولو لم يُعاضد القياسُ السماعَ حتى يجيء السمع بشيء خارج عن قياس لوجب اطراحُ القياس والمصيرُ إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة =

وهذا الأصل الذي وضعه أبو علي واضح الدلالة على تأثره بالأصوليين، فمن أصولهم المشهورة أن الفقيه إذا اجتهد ثم تبين له أنه خالف نصاً وجب عليه أن ينقض اجتهاده الأول[1]. ومن الأصول الكبرى عندهم أنه «لا قياس مع النص»[2].

وأما إيثاره ما وافق القياس على ما خالفه فيتضح في جعله القياس حَكَماً حين تتعارض روايتان، فالرواية الراجحة منهما ـ عنده ـ هي ما كان سندها أقوى من سند رسيلتها، وشهد لها بذلك القياس، ووافقت النظائر[3].

= السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم والنطق بما هو خطأ في كلامهم. فلو أعللتَ اسْتَحْوَذَ، ولم تُراعِ فيه السماع، وقلت: إن بابه كله جاء مُعَلّاً نحو استعادَ، واستفادَ، فكذلك أُعِلّ هذا المثال قياساً على هذا الكثير الشائع ـ لكنت ناطقاً بغير لغتهم، ومُدْخِلاً فيها ما ليس منها. فالقياس أبداً يُتْرَك للسماع، وإنما يُلجأ إليه إذا عُدِم في الشيء السمعُ، فأما أن يُترك السماعُ للقياس فخطأ فاحش وعدول عن الصواب بَيِّنٌ؛ ألا ترى أنه يجوز في القياس أشياء كثيرة... ثم لا يجيء به السماع فيُرفض ولا يُؤخذ ويطرح ولا يستعمل، ويكون المستعمِل لذلك آخذاً بشيء رفضه أهل العربية كما رفضوا استعمال سائر اللغات التي ليست بلغة لهم، وهذا طريق يؤدي سالكه إلى خلاف ما وُضعت له العربية، لأن هذه العلل إنما تستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية، ويسوى في الفصاحة بمن أدركها، ويأمن بتمسكه بها الزيغ عن لغة الفصحاء المعربين إلى لغة من لم يكن على وصفهم، فإذا أدى إلى خلاف ذلك وجب أن يُنبذ ويُطّرح من حيث كان ضدّاً عما له وضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم». المسائل الحلبيات ق ٥٢/أ ـ ٥٢/ب، وانظر المنصف ١: ٢٧٩. وقال أبو علي أيضاً: «إذا جاءت الرواية لم تُرَدّ بالقياس». الحجة ٢: ٧٩.

(١) أصول التشريع الإسلامي ص ٩٩.

(٢) أصول التشريع الإسلامي ص ١٤٥.

(٣) قال: «وإذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط، وعضد الضبطَ والثبتَ القياسُ وموافقةُ الأشباه كان الأخذ بما جمع هذين الوصفين أولى وأرجح». الحجة ١: ٢١٥ ـ ٢١٦.

وهذا أيضاً أثر من آثار علم أصول الفقه؛ لأن الترجيح بين دليلين نقليين عند الأصوليين يكون باعتبار السند، أو باعتبار المتن.

فالترجيح باعتبار السند كتقديم رواية الضابط الورع على من هو أقل منه. والترجيح باعتبار المتن كترجيح ما هو أظهر في الدلالة أو أقوى على غيره[1].

وإذا جاءت لغتان، وكانت إحداهما أكثر في الاستعمال من الأخرى، وأقوى في القياس، فهي المفضلة عنده؛ ألا ترى أنه ذهب إلى أن إبدال الواو من الألف في الوقف «ليس بقوي من جهة القياس قوة إبدال الياء... وليس هو أيضاً من طريق السماع في كثرة إبدال الياء منها... فما كثر في الاستعمال، وعضده قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف»[2].

وقد نص الفارسي على أن القياس لا يكون إلا على ما سمع من العرب[3]، لكن هذا لا يعني أنه يجيز القياس على كل مسموع. فلا يقاس عنده إلا على ما كان مستمراً؛ ألا ترى أنه عَدَّ ما يُحكى عن عيسى بن عمر أنه كان يحذف الهمزة من «أَرَأَيْتَكَ» التي بمعنى العلم غيرَ مطرد في القياس[4].

ومثله حذف الهمزة في «الناس» ـ فإن أصلها: أُناس ـ لا «يسوغ تجويزه حتى يتقدمه سماع»[5].

---

(١) أصول التشريع الإسلامي ص ٣٦٠.
(٢) الحجة ١: ٦٤.
(٣) المسائل الشيرازيات ق ١٤٠/ب.
(٤) المسائل العسكريات ق ٥/ب.
(٥) الأغفال ص ٢٠.

وما «كان غير مطرد فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه، وما كان مستمراً قيس عليه»[١].

«ولا إشكال في أن الحمل على الأكثر الأشيع أولى من الحمل على خلافه»[٢].

و«الحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه، ويخرج عن الشائع الواسع»[٣]. «فلا ينبغي أن يُسام ترك القياس على الأكثر في الاستعمال، والأصح في القياس إلى ما كان بخلاف هذه الصفة»[٤].

ولم تكن هذه الأصول مجرد نظريات يطلقها أبو علي ولا يطبقها عملياً حين يتناول الظواهر التصريفية بالدرس والتقعيد، وإنما التزم بها التزاماً كاملاً، فقد ذهب إلى أن التاء في «بِنْتٍ» بدل من الواو دون الياء. والسبب في ذلك هو «أن إبدال التاء من الواو قد كثر، فَحَمْلُ «بِنْتٍ» على الأكثر أولى من حمله على خلافه؛ ألا ترى أن القياس يجب أن يكون على الأكثر حتى يمنع منه شيء، ولم يمنع شيء في بِنْتٍ من حمل لامه على أنه واو»[٥].

واستدل على أن الألف في «كِلا» منقلبة عن الياء دون الواو، بجواز الإمالة فيها، «وإذا جازت الإمالة في هذا النحو حمل الألف فيه على الانقلاب عن الياء، لأنه العام الشائع، والحروف التي جازت فيها الإمالة وليست من الياء نحو العَشا والمَكا قليلة لا ينبغي أن يعترض بها على الكثير الفاشي»[٦].

---

(١) التكملة ص ٦٣.
(٢) الحجة ٣: ١١٤، وانظر الأغفال ص ٧٥٥.
(٣) الحجة ٢: ٦٣.
(٤) الحجة ١: ٧٣.
(٥) الأغفال ص ٢٠١.
(٦) المسائل الشيرازيات ق ١٠٩/أ.

ولأن زيادة الهمزة أولاً قد كثرت في الأسماء والأفعال؛ فإنه ينبغي أن نقضي بزيادة ما جاءت فيه أولاً ولا دليل على زيادتها بالاشتقاق «قياساً على الكثير، وحملاً عليه حتى تقوم دلالة على أنها أصل غير زائد»(١).

وقد أدى به تَمَسُّكُهُ بالأكثر في الاستعمال إلى تفضيله على ما هو دونه في الكثرة وإن كان هذا الأقل هو القياس، فقد قرأ «ابنُ كثير وأهلُ مكة ونافعٌ وأهلُ المدينة وأبو عمرو وعاصمٌ: (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ) يثبتون الهاء في الوصل ساكنة. وقرأ حمزةُ والكسائي: (فَبِهُداهُمُ اقْتَدِ قُلْ) بغير هاء في الوصل»(٢).

فقال أبو علي في هاتين القراءتين: «ولا ينبغي أن يُوْصَلَ والهاءُ ثابتةٌ، لأن هذه الهاء في السكت بمنزلة همزة الوصل في الابتداء في أن الهاء للوقف كما أن همزة الوصل للابتداء بالساكن، وكما لا تثبت الهمزة في الوصل كذلك ينبغي ألا تثبت الهاءُ. . . وقول حمزة والكسائي القياس. وفي ترك قول الأكثر ضرب من الاستيحاش وإن كان الصواب ما قرأا»(٣).

ولا يُعَدُّ هذا القول نقضاً لمنهجه في ترجيح اللغة التي تجري على القياس على اللغة التي تعارضها ولا قوة لها في القياس، وإنما يجري في هذا على الأصل الذي وضعه في التعارض والترجيح، وهو أنه إذا عارَضَ القياسُ السماعَ وجب طَرْحُ القياس والأخذُ بما جاء به السمع، وقوله السابق يندرج تحت هذا الأصل وإن كان بعض السماع قد شهد بصحة القياس؛ لأن هذا يدخل تحت باب الأخذ بالأكثر الأشيع، وإنما يرجح أبو علي الرواية التي قويت في القياس حين تتعادل الروايتان في الاستعمال. فأما إذا كانت

---

(١) التكملة ص ٣٠٩، وانظر أمثلة أخرى في المسائل الشيرازيات ق ١١٧/ب والمسائل الحلبيات ق ٧٩/أ، ٧٩/ب والتكملة ص ٥٠.

(٢) السبعة في القراءات ص ٢٦٢.

(٣) الحجة ٤: ٥٤ ـ ٥٥.

إحداهما أكثر من رسيلتها في الاستعمال فالأخذ بالرواية الكثيرة في الاستعمال أولى من الأخرى وإن كانت هذه أقوى من الأولى في القياس.

ومما تأثر فيه أبو علي بالفقهاء ما ذهب إليه من أن الأخذ بما فيه شذوذ واحد عن القياس أولى من الأخذ بما فيه شذوذان[1]. فهذا شبيه بالقاعدة الفقهية التي تقول: «إذا لم يكن هناك بد من ارتكاب أحد أمرين ضارَّيْن وجب ارتكاب أقلهما ضرراً، ولهذا جاز التفريق بين المرأة وزوجها جبراً عنه إذا ضارَّها. ولو ابتلعتْ دَجاجةٌ لؤلؤة أو أَدْخَلَ حيوانٌ رأسه في قدر وتعذَّرَ إخراجه منه، قُدِّمت مصلحةُ صاحب الأكثر قيمة على مصلحة صاحب الأقل قيمة، وضمن الأقل لمالكه...»[2].

---

(١) ذهب سيبويه إلى أن الهمزة في «شاء» ـ جمع شاة ـ منقلبة عن ياء أو واو: الكتاب ٢: ١٢٦، فأفاض أبو علي في بحث هذه المسألة والاحتجاج لصحة مذهب سيبويه فيها، فقال: «فإن قلت: هلا جعل اللام همزة، ولم يجعلها منقلبة لما في الحكم بانقلابها من توالي إعلالين وليس يعرض ذلك في القول بأنها همزة. قيل: إنما اختار ذلك ـ عندنا ـ لأن القول بأنها همزة أصل غير منقلبة يؤدي إلى أن يحكم فيه بشذوذ في موضعين:
أحدهما: أن يلزمه، إذا جعل اللام همزة، أن يقول بأن الشَّوِيَّ أَجْمَعَ على تخفيفه مثل البَرِيَّة والخابِية وهذا النحو مما يقل، وذلك مما لا ينبغي أن يُحكم به لِقلته وخروجه عن القياس وامتناعه هو من الأخذ بهذا النحو، ألا ترى أن ما جاء من التخفيف على هذا الحد لا يُعَدَّى به موضعه. والموضع الآخر: أنهم قالوا: شاوِيّ، وأجمعوا عليه، ولو كان الأصل الهمزة لكان القياس ألا يقع فيه الإجماع على الواو؛ ألا ترى أن ما كان من ذلك منقلباً جاز فيه الأمران: الهمز والقلب إلى الواو نحو عَطائيّ وعَطاوِيّ، فإذا جاز ذلك في هذا النحو فأقل ما يجب في الهمز الذي هو أصل أن يكون بمنزلة المنقلب، فأن لم يجيزوا شائيّ في الإضافة إلى الشاءِ ـ واجتمعوا فيه على شاوي ـ دلالة على أن اللام ليست بهمزة...
فإذا كان الحكم على اللام من شاءٍ بأنها همزة يؤدي إلى القول بشيئين شاذين عن القياس وهما ما ذكرناهما... والقول بأنها منقلبة عن الياء يؤدي إلى القول بالشذوذ في شيء واحد وهو توالي الإعلالين في شاءٍ ووُجِدَ له مع ذلك النظيرُ، كقولهم ماء، وجاءٍ في قول النحويين غير الخليل، كان القول بأن اللامَ منقلبة عن حرف اللين أولى». المسائل الشيرازيات ق ١٤٧/ب ـ ١٤٨/ب.

(٢) أصول التشريع الإسلامي ص ٣٠٩.

ونَصُّه في أكثر من موضع على أن القياس ينبغي أن يكون على ما كثر واطرد في الاستعمال يدل دلالة واضحة على أن الشاذ لا يقاس عليه عنده. وقد ذهب إلى «أن الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب: شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، ومطرد في الاستعمال شاذ عن القياس، وشاذ عنهما»(١).

فأما الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس فمنه رفضهم استعمال ماضي يَدَعُ ويَذَرُ ومصدريهما واسم الفاعل منهما، وهذه في القياس غير ممتنعة، غير أنهم لم يستعملوها، فصار قول الذي يقول: وَدَعَ، وَوَذَرَ، وودْعٌ، ووَذْرٌ، ووادِع، ووادِر شاذاً عن الاستعمال(٢).

وأما المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس فنحو اسْتَحْوَذَ، والقَوَد، ورَجُلٌ رَوِعٌ، فهي شاذة عن القياس، وكان حقها الإعلال، غير أنه قد اطردت في الاستعمال مصححة غير معلة، ومثل ذلك قولهم: طعام قَضِضٌ، أي فيه حَصَىً، وقوم ضَفِفُو الحال، وكذلك قولهم: القُصْوَىٰ، فإن قياسها الياء كما قالوا الدُّنْيا والعُلْيا، فهذه الأشياء وإن كانت شاذة عن قياس نظائرها فغير شاذة في استعمالهم(٣). ومن ذلك قولهم في مصدر «أَجْوَدْتُ»: إجْواد، فهذا شاذ عن القياس وإن كان قد اطرد في الاستعمال(٤). ومنه أيضاً: فَضِلَ يَفْضُلُ، ومِتَّ تَمُوتُ، ودِمْتَ تَدُوْمُ(٥)، لمجيئها على «فَعِلَ يَفْعُلُ» بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع. ومنه: ظَلْتُ، بإقرار حركة الفاء وحذف العين

---

(١) المسائل العسكريات ق ١٣٤/أ. وقد نص في هذا الموضع على أن صاحب هذا التقسيم هو أبو بكر بن السراج، وذكرنا هذا فيما سبق.
(٢) المسائل العسكريات ق ١٣٤/أ.
(٣) المسائل العسكريات ق ١٣٤/ب والمسائل الشيرازيات ق ٨٠/أ ــ ٨٠/ب والتكملة ص ٣١٥، ٣٤٤.
(٤) الحجة ٣: ١٢٨، ٢٠٠ والمسائل الحلبيات ق ٢٧/أ.
(٥) المسائل الحلبيات ق ٣٠/أ.

من: ظَلِلْتُ، كقولهم: لَسْتُ، وقولهم في أَحْسَسْتُ: أَحَسْتُ، بحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء[1].

وأما الشاذ عن الاستعمال والقياس فكتتميم اسم المفعول مما عينه واو، نحو: مَقْوُوْل ومَصْوُوْغ، فهو غير مسموع، والقياس ينفيه؛ لأن قياسه: مَقُوْل، ومَصُوْغ. وحكى الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون في رَدَدْنَ، ومَرَرْنَ، ورَدَدْتُ: رَدَّنَ، ومَرَّنَ، ورَدَّتُ، جعلوه بمنزلة رَدَّ، ومَدَّ[2]. وهذا عند أبـي علي «لا ينبغي أن يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس، أما الشذوذ عن الاستعمال فلقلة المستعملين له. وأما الشذوذ عن القياس فلأنه إذا اجتمع أهل الحجاز على إظهار «ارْدُدْ» ونحوه مع تعاقب الحركات... فأن لا يدغم نحو رَدَدْنَ الذي لا تصل إليه الحركة البتة لاتصاله بالضمير أولى»[3]، وهو عنده من «النادر الذي إن لم يُعْتَدّ به كان مذهباً، لقلته في الاستعمال، وأنه غير قوي في القياس»[4].

وقرأ نافع «وَمَحْيايْ ومَمَاتي لِلَّهِ» بإسكان الياء في (مَحْيايْ)[5]. فقال أبو علي: «إسكان الياء في (مَحْيايْ) شاذ عن القياس والاستعمال: فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء الساكنين لا يلتقيان على هذا الحد في (مَحْيايْ). وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم»[6].

---

(١) المنصف ١:٢٧٨، ٢٨٥.

(٢) الكتاب ٢:١٦٠.

(٣) التكملة ص ٧ ـ رسالة ماجستير.

(٤) الحجة ١:٧٤.

(٥) السبعة في القراءات ص ٢٧٤.

(٦) الحجة ٤:١٣٦ ـ ١٣٧ ـ مخطوط وانظر ٣:٣٤٦/ب ـ ٣٤٧/أ ـ مخطوط مكتبة مراد ملا.

وكذلك ما حكاه أبو الحسن من أن أبا حية كان يهمز الواو الساكنة إذا انضم ما قبلها، وينشد:

أَحَبُّ المُؤْقِـدِيْنَ إلـيَّ مُؤْسَىٰ

بهمز الواو في الموضعين، ليس «بالشائع عن طريق السمع ولا القوي في القياس»[١] عند أبي علي. وما كان شاذاً عن الاستعمال والقياس «لم ينبغ أن يؤخذ به»[٢].

وحكى سيبويه أن من العرب من يقول: «ثَلاثَهَ آرْبَعَـهْ»[٣]، يُجري الوصل مجرى الوقف، فيطرح حركة همزة «أربعة» على الهاء ولا يحولها تاء كما يقول في الوصل: هذه ثلاثتك، فيجيء بالتاء. وكذلك قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحفص عن عاصم (يس والقرآنِ الحكيم) بإظهار[٤] نون (يس)[٥] في الوصل وعدم إدغامها في الواو بعدها، إنما وصلوا وهم ينوون الوقف، ولولا نية الوقف لم يجز تبيين النون ـ عند أبي علي ـ لأن أبا عثمان قال: إن تبيين النون عند حروف الفم لحن، والوصل فيها محمول على الوقف لأن الحروف التي للتهجي موضوعة على الوقف كما أن أسماء العدد كذلك، وقد قال أبو علي في هذين المثالين: «وترك القياس على هذا أولى من القياس عليه؛ لقلة ذلك وخروجه ـ مع قلته ـ على القياس، وإذا جاء الشيء خارجاً عن قياس الجمهور والكثرة في جنس لم ينبغ أن يجاوز به ذلك الجنس. وحروف التهجي وأسماء العدد كالقبيل الواحد لمجيئهما جميعاً مَبْنِيَّيْنِ على الوقف، وليس غيرهما كذلك»[٦].

---

(١) المسائل الشيرازيات ق ٩/ب ـ مخطوط.

(٢) التكملة ص ١١٦.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤.

(٤) السبعة في القراءات ص ٥٣٨.

(٥) هي في اللفظ (ياسين).

(٦) الحجة ٣: ٢٠ مخطوط.

وما كان شاذاً ينبغي ألا يقاس عليه، وذلك كقولهم: يا هَناهُ، بإثبات هاء الوقف في الوصل، وهذا ــ عنده ــ شاذ «فَذٌّ. وحكم ما كان مثله ألا يُعَرَّج عليه ولا يعول بقياس غيره إليه»(١).

وما «كان غير مطرد فحكمه أن يُحْفَظَ ولا يُقاس عليه. . . فمما لم يستمر في القياس قولهم في النسب إلى العالية: (عُلْوِيّ)(٢)، وإلى البادية: بَدَوِيّ، وإلى هُذَيْل هُذَلِيّ، وإلى ثَقِيف: ثَقَفِي، وإلى أُمَيَّة: (أَمَوِيّ)(٣). وزعموا أنهم قالوا للعظيم الأنف: أنافيّ، وإلى وَبار: أُبارِيّ، كأنه بنى الاسم على فُعال. ثم أبدل من الواو المضمومة الهمزةَ مثل (أُقِّتَتْ) ونحوه»(٤).

وما أُجْمِعَ على تخفيفه نحو النَّبِيّ والبَرِيَّة والخابية: «لا يُعَدَّى به موضعه. . . وقصر بالتخفيف على الموضع الذي جاء فيه لخروجه عن القياس»(٥). وهمز الألف في دَأَبَّة، وشَأَبَّة ونحوهما مما يُعْرَفُ ليُحفظ شذوذُه، ولا يُقاس عليه(٦). ورفض أن يكون أصل «أَوَّل»: أَوْأَل، ثم خُفِّفت الهمزة التي هي عين، فأبدلت واواً قياساً على ما حكاه سيبويه من قولهم في تخفيف سَوْءة: سَوَّة، وفي أبو أَيّوب: أَبُوَيُّوْب(٧)، وقال: «إن الحمل على ما كان من هذا النحو في الشذوذ والقلة لا يسوغ؛ ألا ترى أن «سَوَّة» قليل وكذلك: أَبُوَيُّوب»(٨). وقال في قولهم في وَيْلُ أُمِّهِ: وَيْلُمِّهِ، بحذف الهمزة من غير تعويض: «فإن القياس على هذا الفذ الشاذ غير سائغ»(٩).

(١) المسائل البغداديات ق٤٣/أ ــ مخطوط.
(٢) في الأصل (عَلَوِيّ) بفتح العين واللام، وما أثبتُّ من سيبويه ٢: ٦٩.
(٣) في الأصل: (أُمويّ) بضم الهمزة، وما أثبتُّ من سيبويه ٢: ٦٩.
(٤) التكملة ص ٦٣ ــ رسالة ماجستير.
(٥) المسائل الشيرازيات ق ١٤٧/ب ــ مخطوط.
(٦) المسائل الشيرازيات ق ١٥٤/ب ــ ١٥٥/أ ــ مخطوط.
(٧) الكتاب ٢: ١٧٠.
(٨) المسائل الشيرازيات ق ٢/أ ــ مخطوط.
(٩) الأغفال ص ٢١ ــ رسالة ماجستير.

وقراءة نافع (مَعَائِش) بالهمز في رواية خارجة[١]، وما حكاه سيبويه أن بعضهم قال في جمع مُصِيْبة: مَصائِب، فهمز[٢]، وقول بعض العرب في جمع مَسِيْل: مسائل، مما أعلت فيه حروف العلة وحقها التَصحيح؛ لأنها من أَنْفُس الكلم وليست زائدة، أقول: إن مثل هذه عند أبي علي من الشواذ والغلط، «لا يعترض به على الشائع المطرد، ولا يحمل عليه غيره، وإنما حكمه أن يعرف أصله، ويتبين وجه الصواب فيه، ومن أين وقع الشبه الذي جاء من أجله الغلط»[٣].

ولا يجيز توالي إعلالين على الكلمة الواحدة، فأما قولهم: اسْتَحَيْتُ بالجمع بين الإعلالين، وهما النقل والحذف، «فإن ذلك من النادر الذي لا يُحْمَل عليه»[٤] والنادر ــ عنده ــ لا حكم له، وسبيله أَلاَّ يُحْمَل عليه غيره[٥].

ومما جاء على غير القياس عنده قولهم في اسم المكان من فَعَلَ يَفْعُلُ: مَفْعِل، بكسر العين فيه، نحو المَطْلِع، والمَسْجِد، فلا «يُقْدَمُ على هذا إلا بالسمع»[٦].

وكذلك إبدال الواو المفتوحة، إذا كانت فاء، همزة نحو أَحَدٍ في وَحَدٍ، وأَناة في وَناة: «يُقْصَرُ على المسموع»[٧]؛ لأن البدل «فيها قليل جداً»[٨].

---

(١) السبعة في القراءات ص ٢٧٨.
(٢) الكتاب ٢: ٣٦٧.
(٣) الأغفال ص ٧٤٣ ــ رسالة ماجستير.
(٤) الحجة ١: ٦٩ وانظر المسائل الحلبيات ق ٦/ب ــ مخطوط والمسائل البصريات ق ٣/ب ــ مخطوط.
(٥) الأغفال ص ٩٥٣.
(٦) الحجة ٤: ١٨٣/أ ــ مخطوط مكتبة مراد ملا.
(٧) التكملة ص ٣٣٤ ــ رسالة ماجستير.
(٨) الأغفال ص ٧٥٢.

والقياس في المصدر الميمي من «فَعَلَ يَفْعِلُ» أن يكون على «مَفْعَلٍ» بفتح العين، وقد جاءت بعض المصادر على «مَفْعِل» بكسر العين نحو: المَحِيْض، والمَرْجِع، والمَعْجِز، فقال في ذلك أبو علي: «ليس مَفْعِل في هذا الباب في المصادر قياساً مطرداً. . . وإذا لم يكن قياساً وجب أن يُقْتَصَرَ على المسموع، ولا يُجاوز به إلى غيره»[1].

وما كانت الفاء والعين فيه من موضع واحد لم تأت منه إلا حروف قليلة. فـ «لا ينبغي أن يُحمل عليه شيء لقلته»[2].

وما كانت الفاء واللام فيه همزة نحو أَجَأ «من القلة بحيث لا يجب أن يقاس عليه»[3].

والقياس فيما كان على فَعال نحو سَماء وعَطاء من المعتل أن يُكَسَّر على «أَفْعِلة» فتقول في الجمع: أَسْمِية وأَعْطِية، فأما ما حكاه أبو زيد في جمع حَياء، وجَواد: أَحْياء وأَجْواد «فإن ذلك في القلة بحيث لا يسوغ القياس عليه»[4].

ولا يَسُوغ عنده أن تكون الهمزة في «شاءٍ» بدلاً من الهاء في قولهم: شِياه قياساً على إبدال الهمزة من الهاء في «ماءٍ»، «لقلة بدل الهمزة من الهاء إذا كانت لاماً؛ ألا ترى أن نحو ماءٍ قليل»[5].

وما جاء من الأسماء ولا فعل له نحو ما حكاه أبو زيد أنهم يقولون للجبان: مَفْـؤُود، وقالوا: مُدَرْهَم، وأَعْيَنُ بَيِّنُ العَيَن، وأَشْيَمُ بَيِّنُ الشَّيَم، مما

---

(١) الأغفال ص ٥٠٦ ـ ٥٠٧ وانظر الحجة ٧: ٣٩٢ ـ ٣٩٣ مخطوط.
(٢) المسائل الحلبيات ق ٨٧/ب ـ مخطوط.
(٣) المسائل الحلبيات ق ٨٣/أ ـ مخطوط.
(٤) المسائل الحلبيات ق ٧/ب ـ مخطوط.
(٥) المسائل الشيرازيات ق ٤٨/ب ـ مخطوط.

لم يعرف له فعل، لا يَحْمِل عليه أبو علي غيرَه لقلته[1].

وقولهم: سَأَلْتُ أَسْأَلُ بالهمز، هي اللغة الفاشية الكثيرة، وسِلْتُ أَسالُ لغة فيها «ومن قرأ (قد أُوتِيْتَ سُوْلَكَ يا مُوْسَىٰ) لا ينبغي أن يحمله على هذه اللغة لقلتها»[2].

وما حذفت منه الألف كقولهم: أصاب الناسَ جَهْدٌ ولَوْ تَرَ أهلَ مكة، وحاشَ للّه، وقول رؤبة:

وَصَّـانيَ العَجَّـاجُ فيمـا وَصَّنِي

«من القلة بحيث لا يسوغ القياس عليه»[3].

وما جُمِعَ من فَعْل على أَفْعال نحو رَأْد وأَرْآد، وزَنْد وأَزْناد، وفَرْخ وأَفْراخ، وفَرْد وأَفْراد: «قليل لا يقاس عليه»[4]. وقد كسروا فَعَلاً على أَفْعُل، «وذلك زَمَنٌ وأَزْمُنٌ وجَبَلٌ وأَجْبُلٌ، وأَفْعُلٌ في فَعَلٍ في القلة وأنه لا يقاس عليه كأَفْعال في باب فَعْلٍ»[5].

«وقال بعضهم في جمع مَكان: أَمْكُنٌ، وهذا شاذ؛ لأن هذا البناء لا يُجمع في المذكر على أَفْعُل في الأمر الشائع»[6].

وإبدال الياء من الألف في نحو:

لَـنَضْـرِبَـنْ بِـسَـيْـفِـنـا قَـفَـيْـكَـا

لا يقاس؛ «لأن ذلك لغة ليست بالكثيرة»[7].

---

(١) المسائل العسكريات ق ٥/ب ـ مخطوط.

(٢) الحجة ٢ : ٢٣٣ ـ مخطوط.

(٣) الحجة ٧ : ٣٨٩ ـ مخطوط.

(٤) التكملة ص ١٩١.

(٥) التكملة ص ١٩٦.

(٦) التكملة ص ٢٣٣.

(٧) الأغفال ص ٣١.

وعندي أن إبدال الألف ياء هنا ضـرورة شعرية؛ لأن قبل هذا البيت:

يـا بن الـزُّبَيْـر طـالمـا عَصَيْكـا   وطـالَـمـا عَـنَّـيْـتَـنـا إلَـيْـكـا

فاضطر في البيت السابق، فأبدل الألف ياء لإقامة القافية، واللغة التي تبدل منها الألف ياء ـ هي لغة هذيل ـ في الشعر والنثر لا يقع فيها هذا البدل إلا عند إضافة ما آخره ألف إلى ياء المتكلم، كقول أبـي ذؤيب الهذلي:

سَبقـوا هَـوَيَّ وأَعْنَقُـوا لِهَـواهُمُ   فَتُخُـرِّمُـوا، وَلِكُـلِّ جَنْبٍ مَصْـرَعُ

فنحن نرى أنه قلب الألف في «هَوايَ» ياء؛ لأن هذا اللفظ أضيف إلى ياء المتكلم، ولما أضيف إلى ضمير الغائب في قوله «لِهواهُمُ» ترك الألف على حالها، ولم يقلبها ياء. فهذا يدل على أن إبدال الألف ياء في «قَفَيكا» ضرورة شعرية وليس لغة. وقولهم في اتَّقَىٰ يَتَّقي: تَقَىٰ يَتَقِي بحذف الفاء منهما، وسقوط همزة الوصل في الماضي لتحرك ما بعدها، لا يقاس عليه، «لقلة ذلك وشذوذه»[1].

ولا تجتمع زيادتان في أول الكلمة إلا في الأسماء الجاريـة على أفعالها، «فأما قولهم: إنْقَحْلٌ فلا اعتداد به لقلته»[2].

ورفض أبو علي أن يكون قِلْتُهُ في البيع أَقِيْلُهُ على فَعِلَ يَفْعِلُ وعينه واو قياساً على قول الخليل في طِحْتُ أَطِيْحُ، وتِهْتُ أَتِيْهُ: إنهما فَعِلَ يَفْعِلُ من الواو؛ لأن هذا ليس بالكثير[3].

وما جاء على فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين في الماضي والمضارع، وهو:

---

(١) الحجة ٣: ١٣١.

(٢) التكملة ص ٣١٨.

(٣) تفسير أرجوزة أبـي نواس ص ٢٥.

حَسِبَ يَحْسِبُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، ويَبِسَ يَيْبِسُ، شاذ عنده[1]، لمجيئه على خلاف بابه.

وقولهم: وَجَدَ يَجُدُ بحذف الواو وضم العين في المضارع قليل عند الفارسي[2]. والمعروف أن القليل لا يجوز القياس عليه عنده.

وأَبَى يَأْبَىٰ بفتح العين في المضارع، وليست عينه ولا لامه من أحرف الحلق، شاذ عنده[3]. ومن الشاذ عنده أيضاً «كُدْتَ تَكادُ» لمجيئه على فَعُلَ يَفْعَلُ بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع؛ لأن «فَعُلَ» لا يأتي مضارعه على غير يَفْعُلُ، بضم العين[4].

وذهب إلى أن قولهم: هو يِئْبَىٰ، بكسر الياء، شاذ؛ لأن من يقول: أنت تِعْلَمُ، وأنا إِعْلَمُ، ونحن نِعْلَمُ، فيكسر أحرف المضارعة، لا يقول: هو يِعْلَمُ بكسر الياء[5].

والأسماء التي اجْتُلِبت لها همزةُ الوصل وليست بجارية على الأفعال شاذة في القياس قليلة[6].

وكل اسم ثالثه ياء أو واو ساكنة، وآخره هاء التأنيث، وهو على فَعِيلة أو فَعُولة، وليس مضعفاً، وليست عينه حرف علة ولامه صحيحة، أو على فُعَيْلة وليس مضعفاً، يَطَّرد فيه في النسب حذف الياءِ أو الواو، والهاءِ، فتقول في حَنِيفة، وشَنُوءة: حَنَفِيّ، وشَنَئِيّ، وأما قولهم في عَمِيْرة كَلْب: عَمِيْرِيّ، وفي السَّلِيقة: سَلِيْقِيّ، وفي خُرَيْبة: خُرَيْبِيّ، بإثبات الياء، فهو شاذ عند أبي علي[7].

---

(١) المسائل الحلبيات ق ٢٦/ب والحجة ٣: ٤٤.
(٢) المسائل الحلبيات ق ٢٧/ب.
(٣) المسائل الحلبيات ق ٢٦/ب.
(٤) المسائل الحلبيات ق ٢٧/أ.
(٥) الحجة ١: ٨٣.
(٦) الحجة ٤: ١٩٤.
(٧) التكملة ص ٦٧.

وكذلك قولهم في لَبْأة، والمَرْأة، والكَمْأة: لَباة، والمَراة، والكَماة، بتخفيف الهمزة فيهن، شاذ عنده[١].

وأنشد أبو زيد لجُرَيْبَة بن الأَشْيَم:

فإذا سمعتَ بأنني قد بِعْتُهُ ... بِوصالِ غانيةٍ فَقُلْ: كُذُّبْذُبُ[٢]

فذهب أبو علي إلى أن «كُذُّبْذُب» شاذ، لأن العين قد تكررت فيه مرتين مع تكرير اللام[٣].

وشذ عنده قولهم: ضَياوِن، والقياس يقضي بقلب الواو همزة؛ لأنه اكتنف ألف الجمع فيه ياء وواو، والواو قريبة من الطرف[٤].

وقولهم: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة، بتصحيح الواو في نُحُوٍّ، وما أنشده ثعلب:

وأصبحتُ من أدنى حُمُوَّتِها حَما

بتصحيح الواو في الحُمُوَّة، شاذ عنده أيضاً، وكان القياس أن تنقلب ياء لأنها جمع، كقولهم: عُصِيّ، وحُقِيّ، ودُلِيّ[٥].

ومما شذ عن القياس عنده قراءةُ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (دِيْنَاً قِيَماً) مكسورة القاف خفيفة الياء[٦]، وقولُهم في جمع ثَوْر: ثِيَرة، وفي جمع جواد: جِياد، وقولُ بني ضَبَّة في جمع طويل: طِيال، فهذا مما أُعِلّ، والقياس تصحيحه[٧].

---

(١) التكملة ص ٤٤.
(٢) النوادر ص ٧٢.
(٣) المسائل البصريات ق ٢٢/ب ـ مخطوط.
(٤) التكملة ص ٣٥٢.
(٥) الحجة ٤: ٢١٠ ـ ٢١١ ـ مخطوط.
(٦) السبعة في القراءات ص ٢٧٤.
(٧) الحجة ٣: ٢٤١ ـ ٢٤٢ و ٤: ١٣٥ ـ مخطوط.

وتكرار العين مع الفاء في «مَرْمَرِيْس» شاذ؛ لأنه لم يأت إلا في هذا الحرف[1].

بعد هذا كله يتضح لنا أن أبا علي قد ترسم في القياس خُطا البصريين، ونهج نهجهم، وتبحر فيه حتى تَسَنَّمَ ذِرْوَته، ووقف على أسراره ودفائنه، فكان بحق شيخ مدرسة القياس في التصريف التي أرسى دعائمها، وشاد صرحها هو وتلميذه ابن جني الذي أَلْفَى شيخَه قد وضع من الأصول العامة ما يصلح أن يكون أساساً قوياً لعلم أصول التصريف الذي يرجع الفضل إليه في استنباطه على نحو لم يسبق إليه.

٣ ــ القياس عند أبي الفتح بن جني:

يتلخص منهج أبي الفتح في القياس بما يلي:

- يجوز للإنسان أن ينطق على قياس أية لغة من لغات العرب.
- فتح باب الاجتهاد.
- الإيمان بأن العرب يعرفون القياس.
- اللغة قسمان: قسم يؤخذ بالقياس، وقسم لا يعلم إلا من جهة السماع.
- ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.
- يشترط في المقيس الذي يلحق بكلام العرب أن يكون مقيساً على المطرد المشهور.
- الغرض من القياس اللغوي ضربان:
  * ضرب الغرض فيه إلحاقه بكلام العرب.
  * وضرب الغاية فيه الرياضة والتدرب.

---

(١) المسائل البصريات ق ٢٢/ب وانظر المنصف ٢: ٢٠٠.

ــ الاستدلال بالقياس على أصالة الحرف أو زيادته فيما عدم فيه الاشتقاق.

ــ القياس هو السبب في إهمال العرب بعض ما لم ينطقوا به.

ــ القياس شرط لقبول لغة الأعرابي التي ينفرد بها، ولغة معاصريه.

ــ لا يجوز القياس إلا على ما سمع من كلام العرب.

ــ إذا تعارض القياس والسماع وجب طرح القياس والأخذ بما جاء به السمع.

ــ السماع الواحد يغلب قياسين اثنين.

ــ ينبغي أن يكون القياس على الكثير المطرد، ولا يقاس على الشاذ.

لا غرو أن يرى ابن جني «أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[١] فهو قد صحب أبا علي الفارسي الذي قال له: «أخطىء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطىء في واحدة من القياس»[٢] ولزمه أربعين سنة[٣] في حَلِّه وارتحاله.

وثمة سبب آخر دفعه إلا إعلاء شأن القياس، ورفعه إلى منزلة سامية، وتفضيله على السماع، وهو أن أبا الفتح كان حنفياً، والمذهب الحنفي مذهب قياس، فقد كان أبو حنيفة إمام أهل الرأي. فلا عجب إن عُني ابن جني هذه العناية بالقياس، فهو قد سمع من شيخه أبي علي ما وضع من الأصول الكلية، وأضاف إلى جهود أسلافه إضافات انفرد بها، وذهب في القياس مذاهب يعد هو ابن بَجْدَتها، من ذلك أنه كان يرى أن الناطق «على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه»[٤].

---

(١) الخصائص ٢: ٨٨.
(٢) الخصائص ٢: ٨٨.
(٣) بغية الوعاة ٢: ١٣٢.
(٤) الخصائص ٢: ١٢.

وقد فتح باب الاجتهاد على نحو لم أره لأحد غيره، ألا ترى أنه قال: «للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع، فقس على ما ترى»[1].

ومن المسائل التي جرى فيها على هذا الأصل ما ذكره من أن «الأُرْبِيّة»: «تحتمل أن تكون: أُفْعُوْلة من رَبَوْتُ لكثرتها واجتماعها، فيجوز في قياسها هذا: أُرْبُوَّة، وإن لم ينطق به»[2].

ومن هذا الباب ما ذهب إليه من أن من جاء بشيء يقتضيه القياس فليقله وإن لم يذكره أحد من السابقين، قال: «وإذا صح لإنسان قول يقتضيه محض القياس فليس ينبغي أن يحجم عن القول به لأنه لم يقله من قبله من الشيوخ، ولو كان هذا مذهباً صحيحاً لما كان للثاني أن يزيد على الأول، ولا أن يأتي بما لم يأت به، ولكان هذا مَدْعاة إلى العِيّ ومَجْلَبة لِلْحَصَر»[3].

وليس وراء هذا القول ما هو أرحب منه وأوسع في اتخاذ القياس منهجاً للبحث في اللغة والتصريف، فكأنه أراد ألّا يدع زيادة لمستزيد في هذا الموضوع.

وكان ينظر إلى اللغة على أنها تخضع لمقاييس معينة، وهذا يعود إلى أن الأعراب أصحاب اللغة يعرفون القياس، ولو سئلوا عما لم ينطقوا به كيف يكون لكان في جوابهم دليل واضح على مراعاتهم القياس في كلامهم، ألا ترى أنه قال: «وحكى الكسائي أنه سأل بعض العرب عن أحد مَطايِب الجزور، فقال: مَطِيْب، وضحك الأعرابي من نفسه كيف تَكَلَّف لهم ذلك

---

(١) الخصائص ١: ١٨٩.
(٢) التنبيه ص ٥١١.
(٣) المنصف ٣: ١٣٣.

من كلامه. فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي حتى دعاه إلى الضحك من نفسه في تعاطيه إياه»[1].

والأعراب عنده يحسنون القياس بطبعهم، ويدركونه بلطف حسهم، وقوة نفوسهم وإن لم يعرفوه صناعة، وهم قد يلاحظون بالمُنّة والطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع[2].

---

(١) الخصائص ١: ٣٦٩.

(٢) قال في باب أغلاط العرب: «فمن ذلك ما أنشده أحمد بن يحيى:

غدا مالكٌ يرمي نسائي كأنما ... نسائي لِسَهْمَيْ مالك غَرَضانِ

فيا رب فاترك لي جُهَيْنَة أَعْصُراً ... فمالكُ موت بالقضاء دهاني

هذا رجل مات نساؤه شيئاً فشيئاً، فتظلم من مَلَك الموت عليه السلام. وحقيقة لفظه غلط وفساد، وذلك أن هذا الأعرابي لما سمعهم يقولون: مَلَك الموت، وكثر ذلك في الكلام سبق إليه أن هذه اللفظة مركبة من ظاهر لفظها، فصارت عنده كأنها «فَعَلٌ» لأن مَلَكاً في اللفظ على صورة فَلَك، فبنى منها فاعِلاً، فقال: مالِكُ مَوْتٍ، وغدا مالِكٌ...

فإن قلت: فمن أين لهذا الأعرابي ــ مع جفائه وغلظ طبعه ــ معرفة التصريف حتى بنى من ظاهر لفظ مَلَكٍ فاعِلاً، فقال: مالِك؟

قيل: هبه لا يعرف التصريف، أتراه لا يحس بطبعه وقوة نفسه ولطف حسه هذا القدر! هذا ما لا يجب أن يعتقده عارف بهم، أو آلف لمذاهبهم، لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة، ألا ترى أن أعرابياً بايَعَ أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح، فلما شرب بعضها كَظَّه الأمر، فقال:

كبش أَمْلَحْ. فقيل له: ما هذا! تَنَحْنَحْتَ. فقال: من تَنَحْنَحْ فلا أَفْلَحْ. أفلا تراه كيف استعان لنفسه ببحة الحاء، واسْتَرْوَحَ إلى مُسْكَة النفس بها، وعللها بالصويت اللاحق لها في الوقف، ونحن مع هذا نعلم أن هذا الأعرابي لا يعلم أن في الكلام شيئاً يقال له حاء، فضلاً عن أن يعلم أنها من الحروف المهموسة، وأن الصوت يلحقها في حال سكونها والوقف عليها ما لا يلحقها في حال حركتها أو إدراجها في حال سكونها في نحو بَحر ودَحَر، إلا أنه وإن لم يحسن شيئاً من هذه الأوصاف صنعة ولا علماً فإنه يجدها طبعاً ووَهْماً. فكذلك الآخر: لما سمع مَلَكاً، وطال ذلك عليه أحس من ملك في اللفظ ما يحسه من حَلَك فكما أنه يقال: أسود حالِك قال هنا من لفظة مَلَك: مالِك...

وإنما مَكَّنْتُ القولَ في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حس هؤلاء القوم وأنهم قد =

وذهب أبو الفتح إلى أن جزءاً كبيراً من اللغة يُدرك بالقياس؛ لأن اللغة التي نستعملها لم تصل كلها إلينا عن طريق السماع، وإنما هي قسمان: قسم لا يؤخذ إلا سماعاً، ولا بد من تقبله كما ورد عن العرب. والآخر يتدارك بالقياس، فَقَنَّنَهُ النحاةُ، وفَصَّلوه[1]. وما لا يؤخذ إلا بالسماع، ولا يرجع فيه إلى القياس، هو الباب الأكثر[2].

وقد عقد لذلك باباً في «الخصائص» تحت عنوان: «باب في اللغة المأخوذة قياساً»[3] بحث فيه هذه المسألة، واحتج لصواب مذهبه فيها، ورد على من أنكر القياس، وذكر فيه أن القياس سهل على من كان له أدنى إلمام بهذه الصناعة، فضلاً عن الأئمة الأعلام.

وحجته في هذه القضية ما نص عليه من «أنك لا تجد مختصراً في العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع؛ ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع: إن ما كان من الكلام على فَعْل فتكسيره على أَفْعُل، ككَلْب وأكلب، وكَعْب وأَكْعُب، وفَرْخ وأَفْرُخ... فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره...

وكذلك قولهم: إن كان الماضي على فَعُلَ فالمضارع منه على يَفْعُلُ، فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فَعُلَ لقلت في مضارعه: يَفْعُلُ وإن لم تسمع ذلك، كأن يسمع سامع: ضَؤُلَ ولا يسمع مضارعه، فإنه يقول فيه: يَضْؤُلُ وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه؛ لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها،

= يلاحظون بالمُنّة والطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع. فتأمّله، فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة». الخصائص ٣: ٢٧٣ ــ ٢٧٦.

(١) الخصائص ٢: ٤٢.

(٢) المنصف ١: ٣.

(٣) الخصائص ٢: ٤٠ ــ ٤٣.

وعمل بها المتأخرون معنىً يفاد، ولا غرض ينتحيه الاعتماد، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضي، والمضارعات، وأسماء الفاعلين والمفعولين، والمصادر، وأسماء الأزمنة والأمكنة»[1]. وهذا أمر شبه مستحيل.

فالقياس ــ عنده ــ يُثري اللغة، وبه يُستدرك ما لم يسمع من العرب، وهو أفضل وسيلة لتيسير حفظ اللغة؛ لأن كل مقياس من المقاييس التي وضعها النحاة يندرج تحته قسم كبير من اللغة كما لاحظنا في النص السابق.

وما يقاس على لغة العرب ينبغي أن يُلْحَق بكلام العرب وإن لم ينطقوا به، وقد أفرد لهذا الأصل باباً في «الخصائص» بعنوان: «باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[2].

ومن ذلك ــ عنده ــ أن يقال لك كيف تبني من ضرب مثل جَعْفَرٍ؟ فتقول: ضَرْبَبٌ، فهذا من كلام العرب وإن لم ينطقوا به، واحتج على صحة ذلك بقوله: «ومما يدلك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف، نحو قولهم في مثال صَمَحْمَح من الضرب: ضَرَبْرَب، ومن القتل: قَتَلْتَل... ونحو ذلك، فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بُدّاً من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف»[3].

واحتج أيضاً بقول شيخه أبي علي في هذه المسألة: «وإدخالهم الأعجمي في كلامهم كبنائك ما تبنيه من ضرب وغيره في القياس»[4].

---

(١) الخصائص ٢: ٤٠ ــ ٤٢، وانظر المنصف ١: ٢.
(٢) الخصائص ١: ٣٥٧ ــ ٣٦٩.
(٣) الخصائص ١: ٣٦٠.
(٤) المنصف ١: ٤٤، وانظر ص ١٨٠ ــ ١٨١. ومما ينبغي أن يدخل في كلام العرب ــ عنده ــ ما ذكره في قوله: «ومن ذلك قول أصحابنا: إن اسم المكان والمصدر على وزن =

ولولا أن ما قيس على كلام العرب يلحق بكلامهم لما أخذ برجز العجاج ورؤبة؛ لأنه قيل فيهما: «إنهما قاسا اللغة وتَصَرَّفا فيها، وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما»(١).

غير أنه ليس كل ما يقاس على كلام العرب يلحق بكلامهم عند أبي الفتح، ويشترط فيما يدخل في كلام العرب من المقيس أن يكون مقيساً على المطرد المشهور من كلامهم، والدليل على ذلك أنه كان يرى أن «التمثيل للارتياض في الصنعة غير مكروه ولا محظور، وإنما المحظور من ذلك أن تبني مثالاً تريد استعماله في نثر أو نظم، فحينئذ لا يجوز أن يكون ذلك المثال إلا مقيساً على أحد أمثلتهم المطردة المشهورة»(٢).

وقد عقد لهذه المسألة باباً في «الخصائص» نص فيه على أن المقيس على ضربين:

أحدهما: الغرض منه إدخال ما يقاس في كلام العرب، وإلحاقه به.

والآخر: الغاية منه التماس الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه(٣).

= المَفْعُوْل في الرباعي قليل إلا أن تقيسه، وذلك نحو المُدَحْرَج، تقول: دَحْرَجْتُه مُدَحْرَجاً، وهذا مُدَحْرَجُنا، وقَلْقَلْتُه مُقَلْقَلاً، وهذا مُقَلْقَلُنا، وكذلك أكرمته مُكْرَماً، وهذا مُكْرَمُك، أي موضع إكرامك.. وتقول على ما مضى: تَأَلَّفْتُه مُتَأَلَّفاً، وهذا مُتَأَلَّفُنا، وتَدَهْوَرْتَ مُتَدَهْوَراً، وهذا مُتَدَهْوَرُك، وتَقاضَيْتُك مُتقاضَىً، وهذا مُتَقاضانا. وتقول: اخْرَوَّطَ مُخْرَوَّطاً، وهذا مُخْرَوَّطُنا، واغْدَوْدَنَ مُغْدَوْدَناً، وهذا مُغْدَوْدَنُنا، وتقول: اذْلَوْلَيْتُ مُذْلَوْلَىً، وهذا مُذْلَوْلانا، ومُذْلَوْلاكُنَّ يا نسوة. وتقول: اكْوَهَدَّ مُكْوَهَدّاً، وهذا مُكْوَهَدُّكما. فهذا كله من كلام العرب، ولم يسمع منهم، ولكنك سمعت ما هو مثله، وقياسه قياسه». الخصائص ١: ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(١) الخصائص ١: ٣٦٩.

(٢) المنصف ١: ٢١٥، وانظر التصريف الملوكي ص ٨٨ ـ ٩٢.

(٣) الخصائص ٢: ٤٨٧ ـ ٤٨٨، وانظر ص ٩٢ ـ ٩٣ وقد طالب ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ ـ ١١٩٦م) بإلغاء القياس اللغوي من التصريف، وهو الذي كان يسميه الصرفيون «مسائل التصريف» أو «مسائل التمرين» وذلك أن يقال: ابْنِ من كذا مثل كذا، وقد =

وإنما أباح هذا النوع الثاني؛ لأنه رآه شائعاً في كثير من العلوم؛ ألا ترى أنه قال محتجاً على صحة مذهبه فيه: «ولو كان لا يخاض في علم من العلوم إلا بما لا بُدَّ له من وقوع مسائله مُعَيَّنةً مُحَصَّلة لم يتمّ علم على وجه، ولبقي مبهوتاً بلا لَحْظٍ، ومخشوباً بلا صنعة؛ ألا ترى إلى كثرة مسائل الفقه والفرائض والحساب والهندسة وغير ذلك من المركَّبات المستصعَبات، وذلك إنما يمرُّ في الفَرْط منها الجزء النادر الفرد، وإنما الانتفاع بها من قِبَل ما تقنيه النفس من الارتياض بمعاناتها»(١).

والقياس ــ عنده ــ هو الحَكَم العدل الذي يحكم بأصالة الحرف أو زيادته فيما لا اشتقاق فيه من الكلام، وقد قال في ذلك: «واعلم أن للتاء ميزاناً وقانوناً يعرف به من طريق القياس كونُها أصلاً أو زائدة، فإذا عَدِمْتَ الاشتقاق في كلمة فيها تاء أو نون فإن حالهما فيما أذكره لك سواء: فانظر إلى التاء أو النون، فإن كان المثال الذي هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول بهما فاقض بأنهما أصلان، وإن لم يكن المثال الذي هما فيه بهما أو بإحداهما على زنة الأصول فاقض بأنهما زائدتان»(٢).

واستبد القياس بأبي الفتح، وسيطر على تفكيره سيطرة شبه تامة، فجعله همه وسدمه واتخذه خليلاً في ظعنه وإقامته، وبَوَّأه من عقله منزلة رفيعة، فإليه المفزع حين يعتاص عليه أمر، وعنده الحكم السديد حين تعرض

= ذكر مثالاً على ذلك، وهو: ابْنِ من البَيْع مثل فُعْل، وذكر أن فريقاً يقول: بُوْعٌ، وفريقاً يقول: بِيْع، وعرَض حُجَجَ الفريقين، وقال: «وهذا في مسألة واحدة فكيف إذا أكثر من هذا الفن، وطال فيه النزاع، وامتدت فيه أطناب القول مع قلة جَداه وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه». الرد على النحاة ص ١٦٤.

(١) الخصائص ٢: ٩٢ ــ ٩٣.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ١٨٦.

مسألة عويصة، ولو قال قائل: إنه ليس هناك أمر إلا والقياس متعلق منه بسبب عنده لم يكن في قوله هذا مغالاة ولا شطط؛ ألا ترى أنه لما رأى العرب يقولون: وَيْح، ووَيْل، ووَيْس، ووَيْب، ولم يستعملوا منهن أفعالاً، بادر إلى القول بأن امتناعهم من النطق بأفعال هذه المصادر إنما كان «لأن القياس نفاه، ومنع منه، وذلك أنه لو صُرِّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوَعَدَ وعينه كباعَ، فتحاموا استعماله لما كان يُعْقِبُ من اجتماع إعلالين»[1].

وإذا جاء العربي بشيء مخالف لما عليه الجمهور، ولم يرد به استعمال إلا من جهة هذا العربي، فإنه اشترط ــ بالإضافة إلى أن يكون هذا العربي فصيحاً ــ أن يكون هذا الذي انفرد به مما يقبله القياس[2].

ولما أجاز الاحتجاج بلغة معاصريه اشترط أن يكون كلامهم موافقاً للقياس، حتى يؤخذ به، وإذا خالف القياس فالناطقون به غير فصحاء، وإذا كانوا كذلك فينبغي ألا يؤخذ بلغتهم[3].

فهل ثمة شبهة في استبداد القياس بتفكير أبي الفتح؟

ولا يجوز القياس عنده إلا على ما سمع من العرب؛ ألا ترى أنه قال في تفسير قول المازني: «ولم أسمع من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بُلِغ به الخمسة من موضع اللام»: «قد ذكر أبو عثمان العلة في امتناعه من إلحاق الثلاثة بالخمسة بتكرير اللام، وذلك أنه لم يسمعه، فلما لم يسمعه لم يقسه؛ ألا ترى أنهم قد سمعوا نحو خَيْفَقٍ،وكَوْثَرٍ،وجَهْوَرٍ، ولم يقيسوه لقلته، فإذا كان ما سمع غير مقيس لقلته فما لم يسمع على وجه من الوجوه أحرى ألا يجوز بناء مثله»[4].

---

(١) الخصائص ١: ٣٩٢.
(٢) الخصائص ١: ٣٨٥.
(٣) الخصائص ٢: ٥ ــ ٦.
(٤) المنصف ١: ١٧٥، وانظر مثالاً آخر في ٢: ١٥٩.

ومن ذلك ما تفرد به من بين سائر النحاة، وذلك منعه البناء على وزن فَعَنْلَى مما لامه حرف حلقي؛ لأنه لم يأت عن العرب شيء من باب فَعَنْلَى ولا فَعَنْلَل ولا فَعَنْعَل وبعد نونه حرف حلقي، ولأنهم لم يبنوا افْعَنْلَلَ مما لامه أحد حروف الحلق، وإنما هو مما لامه حرف فموي، نحو اقْعَنْسَسَ، واسْحَنْكَكَ[1].

وقد اهتدى أبو الفتح بثاقب بصره إلى العلة التي لأجلها لم يأتِ ذلك عن العرب، فعلّله تعليلاً صوتياً لم يفطن إليه غيره، قال: «وعلة امتناع ذلك عندي ما أذكره لتتأمله فتعجب منه، وتأنق لحسن الصنعة فيه.

وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروفُ اللين أحقُّ به وأكثر من النون فيه؛ ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف، قطعت بزيادتها، نحو نون جَحَنْفَلٍ، وعَبَنْقَسٍ، وجَرَنْفَسٍ، وفَلَنْقَس، وعَرَنْدَسٍ، عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه، حتى يأتيك ثبت بضده.

قال أصحابنا: وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد نحو واو فَدَوْكَسٍ، وسَرَوْمَطٍ، وياء سَمَيْدَعٍ، وعَمَيْثَلٍ، وألف جُرافِسٍ، وعُذافِرٍ. والنون حرف من حروف الزيادة أغن ومضارع لحروف اللين، وبينه وبينها من القُرَب والمشابهات ما قد شاع وذاع فألحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة. وإذا كان كذلك فيجب أن تكون هذه النون ــ إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع ــ قويَّة الشبه بحروف المد، وإنما يَقْوَىٰ شبهها بها متى كانت ذات غُنَّة لتضارع بها حروف المد للينها، وإنما تكون فيها الغنة متى كانت من الأنف وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة، وبعدها حرف فموي لا حلقي، نحو جَحَنْفَلٍ وبابه. وكذلك أيضاً طريقها وحديثها في

(١) الخصائص ١:٣٦٢ ــ ٣٦٦.

الفعل؛ ألا ترى أن النون في باب احْرَنْجَمَ وادْلَنْظَىٰ، إنما هي محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألف، نحو اشْهابَبْتُ، وادْهامَمْتُ، وابْياضَضْتُ، واسْوادَدْتُ، والواو في نحو اغْدَوْدَنَ، واعْشَوْشَبَ، واخْلَوْلَقَ، واعْرَوْرَيْتُ، واذْلَوْلَيْتُ، واقْطَوْطَيْتُ، واحْلَوْلَيْتُ. وإذا كانت النون في باب احْرَنْجَمَ واقْعَنْسَسَ إنما هي أيضاً محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها وغيرها، وجب أن تضارعها وهي أقوى شبهاً بها. وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غنَّاء، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم، نحوها في اسْحَنْكَكَ، واقْعَنْسَسَ، واحْرَنْجَمَ، واخْرَنْطَمَ. وإذا كان كذلك لم يجز أن يقع بعدها حرف حلقي، لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم، وإذا كانت من الفم سقطت غنتها، وإذا سقطت غنتها زال شبهها بحرفي المد: الواو والألف»[1].

وعلى الرغم من سطوة القياس فإنه لا يرقى إلى مرتبة السماع ولا يقوى على رَدِّه حين يتعارضان، وينبغي في هذه الحال أن يُرْمَىٰ بالقياس جانباً، ويؤخذ بما جاء به السمع؛ ألا ترى أنه قال: «واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[2].

وقد عقد لهذه القضية باباً في «الخصائص» بعنوان: «باب في تعارض السماع والقياس»[3]، وقال في مقدمته: «إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول اللّه تعالى: (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِم الشَّيْطانُ) فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم،

---

(١) الخصائص ١: ٣٦٢ ــ ٣٦٤.

(٢) الخصائص ١: ١٢٥.

(٣) الخصائص ١: ١١٧ ــ ١٣٣.

وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره؛ ألا تراك لا تقول في استقام: اسْتَقْوَمَ، ولا في استباع: اسْتَبْيَعَ»[1].

والعلة التي منع لأجلها القياس على هذا ليست معارضته القياس وحده، وإنما لأنه جاء على خلاف بابه مما سمع معتلاً، وخالف السمع الكثير المطرد الذي جعله الصرفيون مقيساً لكثرته وشيوعه وفشوه في الاستعمال؛ لأن القياس إنما يكون على ما كثر، وإذا جاء السماع الصحيح بشيء قليل يخالف الكثرة المطردة في بابه سلموا به كما جاء، ولم يتخذوه أصلاً يقاس عليه؛ ألا ترى أنه قال: «وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله»[2].

فالقياس يأتي في منزلة تلي منزلة السماع بل إن سماعاً واحداً يغلب ــ عنده ــ قياسين اثنين، فقد ذهب إلى أن «الحَوّاء» عينه واو ولامه ياء، وأما «الحَيّة» فهي من مضاعف الياء؛ لأن سيبويه حكى أن العرب يقولون في النسبة إلى حَيَّة بن بَهْدَلة: حَيَوِيّ[3]، «فظهور الياء عيناً في حَيَوِيّ قد علمنا منه كون العين ياء، وإذا كانت العين ياء واللام معتلة فالكلمة من مضاعف الياء البتة؛ ألا ترى أنه ليس في كلامهم نحو حَيَوْتُ. وهذا واضح. ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحَيَّة والحواء من لفظ واحد، لضربين من القياس:

أما أحدهما فلأنَّ فعَّالاً في المُعاناة إنما يأتي من لفظ المعاني نحو عَطَّار من العِطْر وعَصَّاب من العَصْب.

وأما الآخر فلأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر من عينه ولامه ياءان؛ ألا ترى أن باب طَوَيْتُ، وشَوَيْتُ أكثر من باب حَيِيْتُ، وعَيِيْتُ.

---

(١) الخصائص ١ : ١١٧.
(٢) الخصائص ١ : ١٢٤.
(٣) الكتاب ٢ : ٧٣.

وإذا كان الأمر كذلك علمت قوة السماع وغلبته للقياس؛ ألا ترى أن سماعاً واحداً غلب قياسين اثنين»[1].

وقد نص على أنه ينبغي طرح القياس للسماع في مواضع كثيرة من كتبه، كقوله: «والسماع يبطل القياس»[2] و «ولكن قد ورد السماع بما أَرْغَبَ عن القياس فتُرِكَ إليه»[3] و «فإن جاء الاشتقاق بشيء عُمِلَ عليه، وتُرِكَ القياسُ»[4].

وقد ذكرنا في «القياس عند أبي علي الفارسي» أن هذا الأمر قد أخذه من الأصوليين، فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

ولا يقاس ــ عنده ــ على كل مسموع، وإنما يكون القياس على ما كثر واطرد، وأما القليل فلا يقاس عليه، فقد ذهب إلى أن وزن، رَنَوْناة، ومَرَوْراة: فَعَلْعَلة، والواو فيهما هي اللام الأولى بمنزلة حاء صَمَحْمَح الأولى، ومنع أن يكونا على مثال: فَعَوْعَلة، وتكون الواو فيهما بمنزلة واو عَثَوْثَل، والسبب في ذلك هو أن باب فَعَلْعَل أكثر من باب فَعَوْعَل، وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس[5].

ويدل على أنه لا يقيس إلا على الكثير مقابلته بين المقيس وما ليس مقيساً، كقوله: كثير مقيس، وقليل غير مقيس[6].

---

(١) الخصائص ٢: ٤٦ وانظر أمثلة على طرحه القياس للسماع في: المنصف ١: ١٣٧، ٢٤٠ و ٢: ١٤٠ ــ ١٤١، ١٤٣ والتنبيه ص ١٢ وسر صناعة الإعراب ١: ٢١٣.

(٢) المنصف ١: ٢٤٠.

(٣) التنبيه ص ١٢.

(٤) المنصف ١: ١٣٧.

(٥) المنصف ١: ١٧٧ وانظر أمثلة أخرى في سر صناعة الإعراب ١: ١٦٣، ١٦٧ والتصريف الملوكي ص ١٢ والخصائص ١: ١١٤ والتنبيه ص ٤٣، ٤٥٢، والتمام ص ٣٩ والمبهج ص ٢٩، ٣٨ والمنصف ١: ١٠٣.

(٦) الخصائص ٣: ١٣٦.

وكثرت في كتبه العبارات التي تؤكد أنه لا يقيس إلا على الكثير المطرد، كقوله «وليكن الحكم على الأكثر لا على الأقل»[1] و «فحمله على الأكثر هو القياس»[2] و «والحكم على الأكثر لا على الأقل»[3] و «وينبغي أن تكون عين «شابة» واواً حملاً على الأكثر»[4] و «إنما تقيس على المطرد»[5] وقوله فيما يلحق من المقيس بكلام العرب «لا يجوز أن يكون ذلك المثال إلا مقيساً على أحد أمثلتهم المُطَّردة المشهورة»[6].

ولا تكفي الكثرة وحدها أحياناً ليقاس عليها، وإنما ينبغي أن تكون في الأمثلة الكثيرة عِلّة قوية تدعو إلى القياس عليها، فقد نص على أن ما خرج على أصله مصححاً نحو اسْتَحْوَذَ، وأغْيَلَتِ المرأةُ، ونحوهما كثير، غير أنه لا يقاس عليه ــ عنده ــ «لأنه لم تستحكم علّته»[7]. وقد أشبعنا القول في هذه المسألة في الفصل السابق.

وقد تكثر الأمثلة في الظاهرة الصرفية، ولا يقيس عليها، لا لأنها لم تستحكم علتها، وإنما لأنها قليلة بالقياس إلى ما كان على خلافها، فقد ذكر أن التاء أبدلت من الواو في: تُجاه، وتُراث، وتَقِيّة، والتَّقْوَى، وتُقاة، وتَوْلَج، وتُخَمة، وتُكَأة، وتُكْلان، وتَيْقُوْر، وتُكَلة، وأَتْلَجَهُ، وأَتْكَأَه، والتَّلِيد، والتِّلاد، وتَتْرى، وتاء القسم إنما هي بدل من واوه، ثم قال: «وهذه الألفاظ

(١) التصريف الملوكي ص ١٢.
(٢) المنصف ١:١٠٣.
(٣) الخصائص ٢: ٨٤.
(٤) التمام ص ٣٩ ويريد بالأكثر هنا أن الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف والحرف الثاني فيه ألف، ولم يعرف أصلها، وجب حملها على أنها منقلبة من الواو لأن الأسماء التي جاءت على هذه الصفة وعرف أصل الألف فيها إنما كان أكثرها مما أصل الألف فيه واو.
(٥) المنصف ٣:١١٣.
(٦) المنصف ١:٢١٥.
(٧) الخصائص ١: ١٤٤ وانظر مثالاً آخر في ٣: ١٤٩ ــ ١٥٤.

التي جمعتُها وإن كانت كثيرة، فإنه لا يجوز القياس عليها لقلتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاء»[1].

وتَتَبَّع الأمثلةَ التي أُبدلت الألف فيها همزة، فجمع منها[2]: شَأَبَّة، ودَأَبَّة، ومَأَدّة، وزَأَمَّها، واشْعَأَلَّ، وابْيَأَضَّ، وادْهَأَمَّت، وتَأْبَلْتُ القِدْرَ، وحُبْلَأْ ورَجُلَأْ في الوقفِ، والعَأْلَم، والخَأْتَم، ونَأْر، وقَوْقَأَتِ الدَّجاجةُ، وحَلَّأْتُ السَّوِيْقَ، ورَثَأَتِ المرأةُ زوجَها، ولَبَّأَ الرجلُ بالحج، وزَوْزَأَة، وقراءة أيوب السختياني (ولا الضَّأَلِّيْن)، وقراءة عمرو بن عبيد (فيومئذ لا يُسأل عن ذنبه إِنْسٌ ولا جَأَنٌّ)، ولم يسمح بالقياس عليها، وإنما قال: «وهذا كله شاذ غير مطرد في القياس»[3]، مع أنه قال قبل ذلك: «وقد كاد يتسع هذا عنهم»[4].

والقياس ــ عنده ــ ينبغي أن يكون على المطرد لا على الشاذ[5]، فما هو المطرد؟ وما هو الشاذ؟ وما هي أقسامهما؟ وما هي الشواذ عنده؟

المطرد هو «ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة»[6]، والشاذ هو «ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره»[7].

والكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في

---

(١) سر صناعة الإعراب ١:١٦٣.
(٢) انظر هذه الأمثلة في سر صناعة الإرعاب ١:٨٢ ــ ٨٤ و ١٠١ ــ ١٠٢.
(٣) سر صناعة الإعراب ١:١٠٢.
(٤) سر صناعة الإعراب ١:٨٤ والمراد به إبدال الألف همزة إذا كان بعدها حرف مدغم.
(٥) المنصف ٣:١١٣.
(٦) الخصائص ١:٩٧.
(٧) الخصائص ١:٩٧.

الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال جميعاً[١].

«فالمطرد في القياس والاستعمال جميعاً هو الذي لا نهاية وراءه»[٢]، و «هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة»[٣]، «وإذا فشا الشيءُ في الاستعمال، وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه»[٤]، و «إذا جاء السماع بشيء، وعضده القياسُ فذلك ما لا نهاية وراءه»[٥] وإن «انضافَ إلى القياس السماعُ فما لا نهاية وراءه»[٦].

«والمطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، نحو الماضي من يَذَرُ، ويَدَعُ، لا يقال فيهما: وَذَرَ، ولا وَدَعَ، وليس هنا شيء يدفعهما من طريق القياس»[٧]. «وكذلك قولهم: مكان مُبْقِل، هذا هو القياس، والأكثر في السماع: باقل، والأول مسموع أيضاً»[٨].

وهذا تجتنب ما اجتنبت العرب منه، وتجري في نظيره على ما يجب في أمثاله، فلا تستعمل وَذَرَ، ولا وَدَعَ؛ لأن العرب لم يقولوهما وهذا لا يمنعك من استعمال نظيرهما نحو وَزَنَ، ووَعَدَ لو لم يردا عن العرب، فأما مجيء «وَدَعَ» في قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غالـه في الحب حتى وَدَعَهْ

(١) الخصائص ١: ٩٧ ـ ٩٩ والمنصف ١: ٢٧٧ وقد ذكرنا فيما سبق أن ابن جني لم يضف سوى القسم الأول من الأقسام الأربعة؛ لأنه جمع بين المطرد والشاذ في حين اقتصر ابن السراج وأبو علي الفارسي على الأقسام الثلاثة الأخيرة لأنهما لم يبحثا سوى الشاذ.
(٢) المنصف ١: ٢٧٨.
(٣) الخصائص ١: ٩٧.
(٤) الخصائص ١: ١٢٦.
(٥) الخصائص ٢: ٤٥ ـ ٤٦.
(٦) المنصف ١: ١٣٦.
(٧) المنصف ١: ٢٧٨ وانظر الخصائص ١: ٩٧.
(٨) الخصائص ١: ٩٧.

فإنما هو شاذ، ومثله في الشذوذ قراءة من قرأ (ما وَدَعَك رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ)[1].

والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو: اسْتَحْوَذَ، وأَغْيَلَتِ المرأةُ، واسْتَصْوَبْتُ الشيء، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، واسْتَفْيَلَ الجَمَلُ، وهذا شراب مَبْوَلَةٌ، وهو مَطْيَبَةٌ للنفس، مما جاء في السماع مصححاً، والقياس يوجب إعلاله[2]. وهذا لا يقاس عليه[3].

«ومما ورد شاذاً عن القياس ومطرداً في الاستعمال قولهم: الحَوَكَة، والخَوَنَة. فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال منقاد غير مُتَأَبٍّ، ولا تقول على هذا في جمع قائم: قَوَمة، ولا في صائم: صَوَمة، ولو جاء على فَعَلة ما كان إلا مُعَلًّا»[4].

«واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتَّخَذُ أصلاً يقاس عليه غيره؛ ألا ترى أنك إذا سمعت: اسْتَحْوَذَ واسْتَصْوَبَ أَدَّيْتَهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما؛ ألا تراك لا تقول في استقام: اسْتَقْوَمَ، ولا في استساغ: اسْتَسْوَغَ، ولا في استباع: اسْتَبْيَعَ، ولا في أعاد: أَعْوَدَ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك، قياساً على قولهم: أَخْوَصَ الرِّمْثُ»[5].

والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً نحو قولهم: ثوب مَصْوُوْنٌ، ومسك مَدْوُوْفٌ، وفرس مَقْوُوْدٌ، ورجل مَعْوُوْدٌ من مرضه، مما أتم فيه اسم

---

(١) الخصائص ١:٩٩

(٢) الخصائص ١:٩٨، ١٤٤ والمنصف ١:٢٧٨.

(٣) الخصائص ١:١٤٤.

(٤) الخصائص ١:١٢٣.

(٥) الخصائص ١:٩٩.

المفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو، وهذا لا يقاس عليه غيره، ولا يحسن استعماله إلا على وجه الحكاية[1].

وما ضعف في القياس، وقل في الاستعمال لا يلتفت إليه نحو زِئْبُر، وضِئْبُل، وخِرْفُع[2].

وقال: «وأما ضعف الشيء في القياس وقلّته في الاستعمال فمرذول مطرح، غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد[3] من قول الشاعر:

اضْرِبَ عنكَ الهمومَ طارقَها ضَرْبَكَ بالسيف قَوْنَسَ الفَرَسِ

قالوا: أراد: اضْرِبَنْ عنك، فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك، وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار، ففي حذف هذه النون نقض للغرض...

ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب[4]:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صوت حادٍ إذا طَلَبَ الوَسِيْقَةَ أَوْ زَمِيْرُ

فقوله: كَأَنَّهُ ـ بحذف الواو وتبقية الضمة ـ ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف، وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه، كما تمكنت في قوله في

(١) الخصائص ١: ٩٨ ـ ٩٩ وانظر المنصف ١: ٢٧٨.
(٢) الخصائص ٣: ٢١٢.
(٣) أنشده في النوادر ص ١٣.
(٤) الكتاب ١: ١١.

أول البيت (لَهُوْ زَجَلُ). والوقوف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً، وتسكن الهاء، فيقال: كَأَنَّهْ»[1].

والقليل لا يقاس عليه عنده؛ ألا ترى أنه رفض أن يكون مَأْسَلُ «على وزن «فَأْعَلٍ» كشَأْمَلٍ لقلة زيادة الهمزة غير أول[2]. وقولهم في النسب إلى الحيرة وطَيِّىء: حارِيّ، وطائيّ بقلب الياء الساكنة فيهما ألفاً للفتحة قبلها، وقولُهم: أرض داوِيّة، منسوبة إلى الدَّوّ، بقلب الواو، الأولى الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها لأن أصلها: دَوِّيّة ـ «قليلٌ غير مقيس عليه غيره»[3].

وقول بعضهم: هُمِ الناس، وهُمِ القضاة، ومِنْهُمِ الحُجَّاب قليل مخالف للجمهور، «وما كانت هذه صفته وجب أن يلغى ويطرح، ولا يقاس عليه غيره»[4].

وزيدت اللام في ذلك، وأولالك، وعَبْدَلٍ، وهنالك، وزَيْدَلٍ، وفَيْشَلة، وحَسْدَل[5]، وهذه عند ابن جني ـ «أشياء محفوظة لا يقاس عليها»[6].

وأبدلت الياء من الراء في «قيراط» وأصله «قِرّاط»، ومن النون في «دِيْنار» وأصله «دِنّار» ومن الباء في «دِيْباج» وأصله «دِبّاج»، «وهذا ونحوه لا يقاس عليه لقلته»[7].

---

(١) الخصائص ١: ١٢٦ ـ ١٢٧.
(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٥٠٩ وانظر في مثل هذه المسألة: التمام ص ٥٥.
(٣) سر صناعة الإعراب ١: ٢٦.
(٤) سر صناعة الاعراب ق ١٥٤/أ ـ مخطوط.
(٥) المنصف ١: ١٦٦ والتصريف الملوكي ص ٢٦ ـ ٢٧.
(٦) التصريف الملوكي ص ٢٦.
(٧) التصريف الملوكي ص ٣٦.

وإبدال الجيم من الياء كقولهم في تَمِيْمِيّ: تَمِيْمِجّ، وفي فُقَيْمِيّ: فُقَيْمِجّ، وفي مُرِّيّ: مُرِّجّ، وفي العَشِيّ: العَشِجّ، وفي هذا راعي خرج معي: هذا راعِجْ خرجَ مَعِجْ، وفي حِجَّتِي حِجَّتِجْ، وفي بـي: بِجْ، وفي وَفْرَتِيْ: وَفْرَتِجْ، ونحو ذلك مما جاء في الشعر والنثر ـ غير مُطَّرِد ـ عند أبـي الفتح ـ ولا يقاس عليه غيره[1].

و «مِتْيَه» في قول رؤبة:

بـه تَمـطَّتْ غَـوْلَ كُـلِّ مِتْيَـهِ

الياءُ فيه أصل، وليست منقلبة عن الواو حَملاً على بابِ صِبْية وعِلْية مما أصل الياء فيه الواو، وقلبت هذه الواو ياء لوقوع الكسرة قبلها؛ لأن الساكن حاجز غير حصين، أقول: لم يجز ابن جني حمل «مِتْيَه» على هذا لقلة ما جاء منه[2].

وينبغي عنده أن تكون لام «صَبِيّ» من «صَبِيّ السيف» واواً، لأنه من صَبَوْت أي مِلْتُ، ولا يُجيز أن تكون لامه همزة، ويكون من صبأت، أي: مِلْتُ، ويُجعل «صَبِيّ» مما أُلزم التخفيف نحو النَّبِيّ والبَرِيّة؛ لأن ما أُلزم التخفيف قليل، فليس بقياس أن تحمله عليه[3].

وإلحاق الثلاثي بالرباعي بالواو والياء نحو: حَوْقَلَ، وجَهْوَرَ، وبَيْطَرَ ـ يُقْتَصَرُ فيه على المسموع، ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس بكثير[4]، ولذلك لا يُجيز أن تُدخل في كلام العرب ما بنيته على هذه الأمثلة كقولك من ضَرَبَ: ضَوْرَبَ، وضَيْرَبَ على مثال حَوْقَلَ، وبَيْطَرَ، لأنه قليل في الاستعمال ضعيف في القياس[5].

---

(١) التصريف الملوكي ص ٤٩ ـ ٥١.
(٢) المنصف ١: ٢٦٦ وانظر في مثل هذه المسألة: التمام ص ١٨٣ والمنصف ٢: ١٣٨.
(٣) التمام في تفسير أشعار هذيل ص ٦٨.
(٤) المنصف ١: ٤٢ ـ ٤٤.
(٥) الخصائص ١: ١١٤.

«والواو المفتوحة لا تهمز، وليس لك أن تقيس على أَحَدٍ وأَناةٍ لقلة ذلك»[1]، «ولا نقيس على أَحَدٍ وأناة لقلّته»[2].

و «مأْوان» ـ عند من همزه ـ لا يجوز أن يكون على وزن «فَأْعال» والهمزة فيه بدل من الألف قياساً على قول من قال: الخَأْتم والعَأْلم والتَّأْبل بهمز الألف؛ لأن «هذا من القلة والعِزَّة بحيث يُسَلَّم ولا يقاس»[3].

ونفى أن تكون داران على وزن: فاعال وقال: «فأما فاعال فقليل، والحمل عليه مع وجود مندوحة عنه لا وجه له»[4].

واللام من «ظُبة» هي المحذوفة، ولا يجوز ـ عنده ـ أن تكون العين هي المحذوفة لأن حذف العين «لم يأت إلا في سَهٍ ومُذْ، وهما حرفان نادران لا يقاس عليهما غيرهما»[5].

لكنَّ رَفْضَهُ القياس على ما كانت هذه حاله مما خرج عن قياس بابه لا يعني أنه لا يقبله، وإنما يأخذ بما جاء به السماع منه، ولا يجعله أصلاً يقاس عليه، فقد جاء عن العرب اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو على خلاف القياس، قالوا: شُبْتُ الطعامَ فهو مَشِيْبٌ، ولُمْتُ الرجلَ فهو مَلِيْم، وغار مَنِيْل، وأرض مَمِيْت عليها، وغُصْنٌ مَرِيْح إذا حركته الريح، وأرض مَعِيْهة من العاهة. والقياس في هذه الأمثلة: مَشُوْب، ومَلُوْم، ومَنُوْل، ومَمُوْت عليها، ومَرُوْح، ومَعُوْهة؛ لأنها من الواو. وقد قال ابن جني بعد أن أورد هذه الألفاظ: «وجميع هذه الحروف الواو فيه مسموعة كثيرة، وإنما ذكرناها لتحفظ ولا يقاس عليها»[6].

---

(١) المنصف ١: ٢٣١.
(٢) التنبيه ص ٣٧٩.
(٣) التنبيه ص ١٦٤.
(٤) التنبيه ص ٣٦٣.
(٥) سر صناعة الإعراب ق ١٦٧/أ ـ مخطوط.
(٦) المقتضب من كلام العرب لابن جني ص ٧ ـ ٨.

ومثله القلب المكاني في قولهم: ما أَطْيَبَهُ وأَيْطَبَهُ، وأشياءُ في قول الخليل، وقِسِيّ، وقول أبـي الأَخْزَر الحِمّاني:

مَـرْوانُ مَرْوانُ أخـو اليَـوْمِ اليَمِي

«فهذا ونحوه طريقة طريق الاتساع في اللغة من غير تَأَتٍ ولا صنعة. ومثله موقوف على السماع، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس»(١).

وكذلك إبدال تاء افْتَعَلَ دالاً إذا كانت الفاء جيماً في بعض اللغات، كقولهم في اجْتَمَعُوا: اجدمعوا، وفي اجْتزَّ: اجْدَزَّ، قال فيه أبو الفتح: «ولا يقاس ذلك إلا أن يُسْمَع»(٢). ويرجح أن يكون هذان المثالان من البقايا التاريخية التي احتفظت بها العربية من السامية الأم؛ لأن تاء الافتعال في الآشورية تقلب دالاً بعد الجيم مثل (Mugdasru): قوي(٣).

ولا يقيس أيضاً على ما أبدلت فيه الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً، كقولهم في سَأَلَ: سال، وفي مَلأً: مَلاَ، وفي هَنَأَكِ: هَناكِ، وإنما يحفظ ما جاء منه حفظاً، ولا يحمل عليه غيره(٤).

ومما يقتصر فيه على المسموع ولا يقاس عليه بابُ صِبْية وعِلْية وقِنْية مما قلبت فيه الواو ياء مع وجود حاجز بينهـا وبين الكسرة قبلها(٥).

ومثله ما هُمِز ولا حَظَّ لـه في الهمز، كقـولهم: مَصائِب، وحَـلأَتُ السَّوِيْقَ، ورَثَأْتُ زَوْجي بأبيات، واسْتَلأَمْتُ الحَجَرَ، ولَبَّأْتُ بالحجِ، والذئبُ يَسْتَنْشئُ الريحَ، وقول رؤبة: سِئة القوس، وقراءة الحسن البصري (وَلاَ أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ) وقراءة نافع (عاداً لُؤْلَىٰ)، وقول الشاعر:

---

(١) الخصائص ٢: ٨٨.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ٢٠١.

(٣) فقه اللغات السامية ص ٥٧.

(٤) سر صناعة الإعراب ق ١٨٥/ب ــ مخطوط.

(٥) سر صناعة الإعراب ق ٢٠٤/ب ــ ٢٠٥/أ.

لَحُبَّ المُؤْقِدانِ إليَّ مُؤْسَى

قال فيه ابن جني: «ولهذا الغلط نظائر في كلامهم، فإذا جاءك فاعرفه لتُسَلِّمه كما سمعته، ولا تقس عليه»[1].

ولا نحيد عن الصواب إذا قلنا: إن كل ما كان شاذاً لا يقيس عليه ابن جني؛ ألا ترى أنه ذهب إلى أن «فعِلَ يَفْعِلُ ليس مما ينبغي أن يقاس عليه ما وُجِدَ مندوحة عنه»[2]؛ لأن القياس في مضارع «فَعِلَ» بكسر العين أن يكون على «يَفْعَلُ» بفتحها. وقد جاءت أمثلة صالحة العِدَّة من هذا الباب، وهي: حَسِبَ يَحْسِبُ، ويَئِسَ يَئِسُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، ويَبِسَ يَبْبِسُ[3]، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَرِمَ يَرِمُ، ووَرِثَ يَرِثُ، ووَلِهَ يَلِهُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَحِرَ صدرُه يَحِرُ، ووَغِرَ يَغِرُ، ووَغِمَ يَغِمُ، ووَرِيَت النارُ تَرِي[4]، وَوَسِعَ يَسَعُ، ووَطِىءَ يَطَأُ[5]، ووَرِعَ يَرِعُ، ووَجِدَ يَجِدُ وَجْداً، ووَلِيَ يَلِي[6].

وإنما كان هذا الباب شاذاً لا يقاس عليه عند أبي الفتح؛ لأن حركة عين المضارع تخالف حركة عين الماضي في الأبواب المطردة إلا باب فَعُلَ يَفْعُلُ[7]، وقد تنبه إلى هذا القانون الذين يسميه المُحْدَثون «قانون المغايَرة» وأطلق عليه: مخالفة حركة عين المضارع حركة عين الماضي، وعَلَّل مجيء مضارع فَعِلَ على يَفْعَلُ، ومضارع فَعَلَ على يَفْعِلُ ـ بأنهم «أرادوا أن تخالف

---

(١) المنصف ١: ٣١١.

(٢) المنصف ١: ٢٦٤ وانظر ص ٢٤٣.

(٣) الكتاب ٢: ٢٢٧ والكامل ص ٥٧٠ ـ ٥٧١ وإصلاح المنطق ص ٢١٦ والمسائل الحلبيات ق ٢٦/ب ـ مخطوط والحجة ٣/٤٤ مخطوط والمنصف ١: ٢٠٨، ٢٤٣.

(٤) المنصف ١: ٢٠٧ وانظر إصلاح المنطق ص ٢١٦.

(٥) الكتاب ٢: ٢٣٣ وتصحيح الفصيح ١: ١٤٣ والمنصف ١: ٢٠٦.

(٦) الكتاب ٢: ٢٣٣.

(٧) المنصف ١: ١٨٦.

حركةُ العين في المضارع حركتَها في الماضي؛ لأن كل واحد منهما بناء على حياله»(١).

ومن الشاذ ما جاء على فَعِلَ يَفْعُلُ، وهو فَضِلَ يَفْضُلُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ، ومِتَّ تَمُوْتُ ودِمْتَ تَدُوْمُ(٢).

وما حكاه سيبويه من قولهم «يَئِسَ يَئِسُ»(٣) بحذف الياء من المضارع «من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»(٤)؛ لأن القياس فيما كان ماضيه معتل الفاء بالياء أن تثبت فاؤه في المضارع.

وكذلك ما رواه سيبويه عن ناس من العرب أنهم قالوا: وَجَدَ يَجُدُ(٥) شاذ عند ابن جني، لمجيئه على يَفْعُلُ وحذف فائه(٦). وهي لغة «شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكافة مما هو بخلاف وضعها»(٧).

وكذلك ما جاء على «فَعُلَ يَفْعَلُ» وهو: كُدْتَ تَكادُ(٨)، شاذ عند أبي الفتح(٩). ومثله في الشذوذ عنده قولهم: لم أُبَلْ، ولا أَدْرِ، ولم يَكُ(١٠)، وقولهم في اضْطَجَعَ: اطَّجَعَ(١١) والْطَجَع (١٢)، وقولُهم: لم يَلْدَهُ: «شاذ

(١) المنصف ١: ١٨٧.
(٢) المنصف ١: ٢٥٦.
(٣) الكتاب ٢: ٢٣٣.
(٤) المنصف ٣: ٣٥ وانظر ١: ١٩٦.
(٥) الكتاب ٢: ٢٣٢.
(٦) المنصف ١: ١٨٧.
(٧) سر صناعة الإعراب ق ١٨٢/ب.
(٨) الكتاب ٢: ٢٢٧، ٣٦١.
(٩) المنصف ١: ١٨٩.
(١٠) المنصف ٢: ٢٢٧ ـ ٢٣٢.
(١١) المنصف ٢: ٣٢٨ وسر صناعة الإعراب ١: ٢٢٢.
(١٢) المنصف ٢: ٣٢٩ وسر صناعة الإعراب ق ٨٨/أ.

لا يقاس عليه»[1]. وقولُهم في قرأت، وبدأت، وتَوَضَّأتُ: قَرَيْتُ، وبَدَيْتُ، وتَوَضَّيْتُ، بإبدال الهمزة ياء، وقول زهير:

جريءٍ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِهِ سريعاً وإلاّ يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ

أراد: يُبْدَأ، فأبدل الهمزة، وأجرى المُبْدَل مجرى الأصلي، وقول الشاعر:

وكنتَ أَذَلَّ من وَتِدٍ بقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ واجِي

أراد: واجىء، فأبدل الهمزة ياء، وأجراها مجرى الياء الأصلية، وقول ابن هَرْمة:

إن السِّباع لَتَهْدا عن فرائسها والناس ليس بهادٍ شَرُّهم أبَدا

أقول: كل «هذا لا يقاس عليه»[2] عند ابن جني؛ لأن الهمزة أبدلت لغير علة، وإنما طلباً للتخفيف، ولا قوة لهذا الإبدال، ولا قياس يوجبه.

وتَقَلْنَسَ على مثال تَفَعْنَلَ غريب[3]، وتَعَفْرَتَ على مثال تَفَعْلَتَ شاذ منفرد[4].

وما خرج على أصله، وخالف قياس بابه، كقول ليلى الأَخْيَلِيَّة:

تَدَلَّتْ على حُصٍّ ظِماءٍ كأنها كُراتُ غُلام في كساءٍ مُؤَرْنَبِ

قال فيه أبو الفتح: «وقولها: مُؤَرْنَب: شاذ لا يعرف له نظير من كلام العرب إلا قول الراجز:

---

(١) التصريف الملوكي ص ٧٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ق ٢٠٦/أ.

(٣) المبهج ص ٦٨.

(٤) المبهج ص ٦٩.

فَـإِنَّــهُ أَهْــلٌ لِأَنْ يُـؤَكْــرَمَــا

وقال أيضاً:

وصـــاليـــاتٍ كَكَـمــا يُـؤَثْفَيْـنْ»[1]

ولا تزاد الميم إلا في الأسماء، وأما زيادتها في الأفعال في قولهم: تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، ومَرْحَبَكَ اللَّهُ ومَسْهَلَكَ، وكان يُسَمَّىٰ مُحَمَّدَاً ثم تَمَسْلَمَ، وتَمَنْدَلَ بالمِنْدِيل، وتَمَنْطَق من المِنْطَقة، وفلان يَتَمَوْلَىٰ علينا، وتَمَخْرَقَ، ومَخْرَقَ[2]، فهذه الأمثلة «كلها شواذ»[3]، «ولا يقاس على هذا إلا أن يشذ الحرف فتضمه إليه»[4].

وقول بعضهم: «اِقْتُلْ» بكسر همزة الوصل «من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً»[5] لأن القياس يقضي بأن تُضَمَّ همزة الوصل إذا كان الحرف الذي يلي الساكن بعدها مضموماً نحو: ادْخُلْ، وانْصُرْ.

ومجيء الفاء والعين ياء في «يَيْـن» وهو اسم موضع، وقولهم في الفعل: يَيَّيْتُ ياء حسنة، أي كتبت ياء ـ شاذ عند أبي الفتح[6].

وكذلك قلب الواو ياء في قولهم «يَشْأَيان» شاذ[7]، والقياس يوجب

---

(١) تفسير أرجوزة أبي نواس ص ٧١ ـ ٧٢ وانظر المنصف ١: ١٩٢ ـ ١٩٣ و٢: ١٨٤ وفيه أن هذا ضرورة.

(٢) انظر في هذه الأمثلة: المنصف ١: ١٠٧ ـ ١٠٨، ١٣٠ والمبهج ص ٦٩ وسر صناعة الإعـراب ق ١١٩/ب ـ مخـطوط وشـرح ديـوان المتـنـبي لابـن جـني ق ١٨٤/ب ـ مخطوط.

(٣) المبهج ص ٦٩.

(٤) سر صناعة الإعراب ق ١١٩/ب ـ مخطوط.

(٥) المنصف ١: ٥٥ وانظر سر صناعة الإعراب ١: ١٣١.

(٦) سر صناعة الإعراب ق ٢٠٢/ب ـ مخطوط.

(٧) المنصف ٢: ١٦٦.

تصحيح الواو في المضارع؛ لأنها لم تقع بعد كسرة، ولم تنقلب في الماضي فيجري المضارع عليه.

وإذا سكنت الياء وانفتح ما قبلها فإنها تصح، ولا تقلب ألفاً، وإنما يجب القلب إذا تحركت وانفتح ما قبلها، ولذلك كان قولهم: حـاحَيْتُ، وعاعَيْتُ، وهاهَيْتُ، بقلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها شاذاً عن القياس عند ابن جني(١)؛ لأن أصلها حَيْحَيْتَ، وعَيْعَيْتُ، وهَيْهَيْتُ.

وقال: «وأما فَعَلٌ فلا يجيء إلا مدغماً؛ لأنه أثقل من فَعِلٍ للضمة فيه. فلو بنيت مثل عَضُدٍ من شَدَدْتُ لقلت: شَدٌّ، ولذلك لم يجئ في الكلام «فَعُلْت» من المضعف نحو: رَدُدْتُ، وشَدُدْت، بل قد حكى يونس: لَبُبْتَ فأنت تَلُبُّ... وحكى قطرب: شَرُرْتَ في الشر، وهذان نادران»(٢).

ومن الشواذ عنده: رَهْيَاً على وزن فَعْيَل، واكْوَأَلَّ على مثال: افْوَعَلَّ، ومُهْوَأَنّ ومثاله ـ عنده ـ: مُفْوَعَلّ(٣).

وما صُحِّحَ والقياس يُوجب إعلاله نحـو: القَوَد والحَـوَكة والخَـوَنة، وحَوِل، ورجل عَوِز لَوِز، ورجل رَوِع، واسْتَحْوَذَ، وأَجْوَدْتُ، وأَغْيَلَتِ المرأةُ، وأمثالهـا، شاذ عند ابن جني(٤).

وكذلك «مَصائِب» شاذة(٥)؛ لأن الواو أبدلت همزة والقياس تصحيحها لأنها أصل. ولا تكون الهمزة في «فَعْلاء» إلا للتأنيث «فأما حكاه أبو زيد من قولهم: قَصْباءُ، وحَلْفاءُ، وطَرْفاءُ، وإدخالهم الهاء على هذه الهمزة فشاذ

---

(١) المنصف ٢: ٢١٧.
(٢) المنصف ٢: ٣٠٢.
(٣) المنصف ١: ١٠٧.
(٤) المنصف ١: ٣٣٢ ـ ٣٣٣ والتنبيه ص ٣٣٤.
(٥) المنصف ١: ٢٣٠ والخصائص ٣: ١٤٤.

لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه لقلته»[1]؛ لأنه لا تجتمع علامتا تأنيث على الكلمة الواحدة.

ومثل ذلك ما حكاه سيبويه «أن بعضهم قال: بُهْماةً واحدة»[2]، فقد قال فيه ابن جني: «وهذا حرف شاذ؛ لأنه أَدْخَلَ الهاء على ألف فُعْلَىٰ، وألف فُعْلَىٰ لا تكون إلا للتأنيث»[3]، ولا تدخل علامة تأنيث على علامة تأنيث.

ومثله أيضاً قولهم: سُماناة، وشُكاعاة، وباقِلّاة، فقد دخلت فيه تاء التأنيث على ألف التأنيث، «وهذا كله من الشاذ الغريب»[4].

«وينبغي أن تكون الألف في آخر «أَرْطَىً» في قول من قال: مَرْطِيّ منقلبة ياء، لأنه لو كان من الواو لقالوا: مَرْطُوّ، كما قالوا: مَغْزُوّ، وإنما مَرْطِيّ كمَرْمِيّ، ولا تحمله على قول الشاعر:

وقـد عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكَـةُ أَنَّني ... أنـا الليثُ مَعْـدِيًّا عليـه وعـاديا

وهو يريد: مَعْدُوًّا عليه، ولا على مَسْنِيَّة، وهم يريدون: مَسْنُوَّة؛ لأن هذا شاذ لا يقاس عليه»[5].

وذكر سيبويه أن تسكين المضموم والمكسور لغة بكربن وائل وأناس كثير من تميم، فهم يقولون في كَبِد: كَبْد، وفي عَضُد: عَضْد، وأما المفتوح فلا يسكنونه، فلا يقولون في جَمَلٍ: جَمْل[6]، فقال ابن جني: «وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه، نحو قوله:

---

(١) المنصف ١: ١٧٠ وانظر شرح ديوان المتنبي لابن جني ق ١١٣/ب ـ مخطوط.
(٢) الكتاب ٢: ٣٢٠.
(٣) المنصف ١: ٣٦ وانظر شرح ديوان المتنبي لابن جني ق ١١٣/ب ـ مخطوط.
(٤) شرح ديوان المتنبي لابن جني ق ١١٣/ب.
(٥) المنصف ١: ١١٨.
(٦) الكتاب ٢: ٢٥٧ ـ ٢٥٨، ٢٨١، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٩٩.

وما كل مُبْتاع ولو سَلْفَ صَفْقُهُ   يراجع ما قد فاته بِرِدادِ

يريد: سَلَفَ، فأسكن مضطراً»[١].

و «لم تأت في الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلان البتة. فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم: دريئة ودَرائىء، وخَطِيئة وخَطائىء فشاذ لا يقاس عليه، لا سيما وليست الهمزتان أصلين، بل الأولى منهما زائدة، وكذلك قراءة أهل الكوفة (أَئِمَّة) شاذة عندنا، والهمزة الأولى أيضاً زائدة. وإنما شَرْطُنا أنهما لا يلتقيان أصلين»[٢] ومثل ذلك عنده ما حكاه قطرب من قولهم: لَفِيْئة ولَفائِئ، وقول الشاعر:

فإنَّكَ لا تدري من الموت جائِئ   إليك ولا ما يُحدث اللّٰهُ في غَدِ[٣]

وقد عَلَّل أبو الفتح عدم مجيء شيء على مثال «فِعْلُلٍ» في الاسم الرباعي المجرد باستكراه الخروج من الكسر إلى ضم لازم وإن كان بينهما حرف ساكن؛ لأن الساكن حاجز غير حصين، «على أن بعضهم حكى: زِئْبُر وضِئْبُل، وخِرْفُع، وحكيت عن بعض البصريين[٤] إِصْبُع. وهذه ألفاظ شاذة، ولا تعقد باباً، ولا يتخذ مثلها قياساً. وحكى بعض الكوفيين: ما رأيته مِذُ سِتٍّ، وهذا أسهل ــ وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم ــ من حيث كانت الضمة غير لازمة؛ لأن الوقف يستهلكها، ولأنها أيضاً من الشذوذ بحيث لا يعقد عليها باب»[٥].

ولم يُجز أبو الفتح أن يكون قولهم: مَأْوان: فَعْلالاً؛ لأن هذا المثال

---

(١) المحتسب ١: ٥٣.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ٨١ وانظر الخصائص ٣: ١٤٣.

(٣) الخصائص ٣: ١٤٣.

(٤) كذا، وقد حكاها من الكوفيين أبو بكر بن الأنباري كما في الاستدراك ص ٧.

(٥) الخصائص ١: ٦٨ وانظر المنصف ١: ٥٤.

لم يأت إلا في الرباعي المكرر نحو الجَرْجار، والرَّمْرام، والجَثْجاث، «فأما الخَزْعال فشاذ، ولا يقتاد على مثله قياس»[1].

و «ليس في الأسماء فُعِلٌ»[2] «إلا أن أبا حاتم أنشد عن أبي الحسن الأخفش بيتاً فيه اسم على فُعِلٍ، وهو شاذ لا نظير له، وهو:

جاءوا بجيش لو قِيْسَ مُعْرَسُهُ   ما كان إلا كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ»[3]

وذكر ابن جني أن هناك ضرباً من الأعلام المرتجلة والقياس دافع له «ومن ذلك قولهم: مَعْدِيْ كَرِبُ، وذلك أنهم بنوا مما لامه حرف علة مَفْعِلاً بكسر العين، وذلك شاذ، وإنما المعتاد منه «مَفْعَلٌ» بفتحها، نحو المَشْتَى، والمَدْعَى، والمَغْزَى، والمَرْمَى، والمَقْضَى، فَمَعْدِي على هذا شاذ»[4]. «ومثله في الشذوذ: مَأْوِي الإبِل»[5].

«وقياس مَوْهَب، ومَوْرَق، ومَوْظَب: مَوْهِب، ومَوْرِق، ومَوْظِب؛ لأن ما كانت فاؤه واواً بابُه أن يجيء على مَفْعِل بكسر العين لافتحها نحو مَوْضِع، ومَوْعِد. وحكى الكوفيون:[6] مَوْضَع بفتح الضاد وأحرفاً أُخَر[7]. وهو شاذ»[8].

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ١٦٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٤، ٢٨٦، ٣٢٥ وانظر المقتضب ١: ٥٥.

(٣) تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جني ص ١٥٨ ــ ١٥٩ وانظر المنصف ١: ٢٠.

(٤) المبهج ص ١١، ٢٠ ــ ٢١ وانظر المنصف ١: ١٤٢.

(٥) المبهج ص ٢١. وهذا حكاه الفراء، وحكى أيضاً: المَأْقِي من العين، وقال: «فهذان نادران»: معاني القرآن ٢: ١٤٩.

(٦) حكى ذلك الفراء، ونص على أنه سمعه: معاني القرآن ٢: ١٥٠.

(٧) قال سيبويه: «وحدثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون في وَجِلَ يَوْجَلُ ونحوه مَوْجَل ومَوْحَل»: الكتاب ٢: ٢٤٩ وقال الفراء: «وزعم الكسائي أنه سمع: مَوْجَل ومَوْحَل» معاني القرآن ٢: ١٥٠.

(٨) المنصف ١: ١٤٢.

و «قد حكي في مِسْكين: مَسْكين بفتح الميم، وهو شاذ، ومثله في الشذوذ من هذا النحو: مَنْدِيْل»[1]؛ لأنا لا «نعلم في الكلام مَفْعِيْل»[2].

وقال ابن جني: «فأما ما حكي عنهم أنهم قالوا في تخفيف أَبُوْ أَيُّوْب: أَبُوَيُّوْب[3]، وقلبهم الهمزة واواً، وإدغامهم الواو من أَبُو فيهـا، فشاذ لا يؤخذ به، والقياس وما عليه الأكثر تحريك الواو في أَبُوَيُّوْب»[4].

«وقالوا: نَبِيّ، وبَرِيّة، فألزمها أهل التحقيق البدل»[5] و «الحمل على هذه الأشياء لا يجوز، لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ. فينبغي إذا كان الأمر كذلك أن تسلم كما سمعت ولا تجعل أصلاً يقاس عليه»[6].

وقال أبو الفتح في عَنْكَبُوت: «يقال في جمعه: عَناكِب وعَناكِيب. وحكى بعض أصحابنا عن قطرب أنهم جمعوه: عَناكِبِيْت. وهذا من الشاذ الذي سبيله أن يُطَّرَحَ ولا يستعمل هو نفسه فضلاً عن أن يقاس عليه؛ لأنه قد اجتمع بعد ألف جمعه أربعة أحرف، وحُكي ذلك عن الأصمعي أيضاً، وفي تحقيره: عُنَيْكِبِيْت»[7].

وعنده أن إبدال الألف همزة في: العَأْلَم، والخَأْتَم، ونَأْر، ونحوها: «شاذ غير مطرد في القياس»[8].

وما جاء في «مَفْعُوْل» من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو مُتَمَّماً نحو

(١) المبهج ص ٥١.
(٢) الكتاب ٢: ٣٢٦.
(٣) انظر الكتاب ٢: ١٧٠.
(٤) المنصف ٢: ٤١ ـ ٤٢.
(٥) الكتاب ٢: ١٧٠.
(٦) المنصف ١: ١١٥.
(٧) المنصف ٣: ٢٢.
(٨) سر صناعة الإعراب ١:١٠٢.

قولهم: مسك مَدْوُوْفٌ، وفرس مَقْوُوْدٌ، ورجل مَعْوُوْدٌ من مرضه، وثوب مَصْوُوْنٌ، وقول مَقْوُوْلٌ «لا حكم له قلة وشذوذاً»[١]، وإنما هي حروف شاذة[٢]، «فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية»[٣].

وقال في «مَضُوْفَة» من قول أبي جندب الهذلي:

وكنتُ إذا جاري دعا لِمَضُوْفة   أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ الساقَ مِئْزَرِي

«وأصلها: مَضْيُفة، ثم نقلت الضمة إلى الضاد، وانقلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.. إلا أن هذا حرف شاذ لا نعلم له نظيراً، فينبغي ألا يقاس عليه»[٤]، والقياس فيها أن تنقل الضمة إلى الضاد، وتبدل كسرة لتسلم الياء، فتصبح «مَضِيْفة» مثل مَعِيْشة، وهي من ضافَ يَضِيْفُ.

وعنده أن إعلال العين واللام جميعاً «مرفوض في كلامهم، لم يجيء منه إلا أحرف شاذة، منها: شاءٌ، وماءٌ»[٥]، «وحروفُ المعجم في قول من مد، فقال: باءٌ، وتاءٌ، وحاءٌ، وخاءٌ»[٦].

و «فُعَّال» إذا كان جمعاً نحو صائم وصُوَّام، وقائم وقُوَّام، ونائم ونُوَّام، تصح الواو فيه ولا تُعَلُّ، «وقد جاء حرف شاذ، وهو قولهم: فلان في صُيَّابة قومه.. وأنشد ابن الأعرابي لذي الرمة:

ألا طَرَقَتْنا مَيَّةُ بْنَةُ مُنْذِرٍ   فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلا سَلامُها

(١) المقتضب لابن جني ص ٨ ــ ٩.
(٢) المنصف ١: ٢٨٦.
(٣) الخصائص ١: ٩٩.
(٤) المنصف ١: ٣٠١.
(٥) المنصف ٢: ٥، وانظر ص ١٤٠، ١٤٤، ١٥٢.
(٦) المنصف ٢: ١٤٠.

وقال: أنشدنيه أبو الغمر هكذا بالياء. وهو شاذ»[1]؛ لأن القياس يوجب ألا تقلب الواو ياء؛ لأنها لا تلي الطرف.

ومن الشاذ قولهم: ضَيْوَنٌ[2]؛ لأن القياس فيما اجتمعت فيه ياء وواو، وسَبَقت الأولى بالسكون أن تقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء.

وأَمَّا: داران، وماهان، وحادان، فتصحيحها هو القياس، لكنها أُعِلَّت شذوذاً؛ لأنها خرجت بهذه الزيادة من شبه الفعل، وهي على فَعَلان[3].

وما كان من المضاعف على فَعِلٍ لا يقع إلا مدغماً، وأما قولهم في الاسم: قوم ضَفِفُو الحال، وطعام قَضِضٌ، بالإظهار، وفي الفعل: لَحِحَت عينُه، وصَكِكَت الدابَّةُ، وضَبِبَ البلدُ، وأَلِلَ السِّقاءُ، ومَشِشت الدابةُ، وقَطِطَ شعرُه، فهو «في كلا الوجهين شاذ لا يقاس عليه»[4].

وما كان على «فُعْلَى» اسماً وكانت لامه واواً فأكثر ما جاء منه قلبت فيه الواو ياء، وأما «القُصْوَى»[5] و «الحُلْوَى»[6] فشاذان عند ابن جني.

وقالوا: ثاية، وطاية، وراية، فأعلوا العين، وصححوا اللام، والقياس أن تعل اللام وتصح العين؛ «لأن اللام أحق بالإعلال من العين، إلا أنها خرجت عن القياس، فلا تجعل باباً يُقاس عليه»[7].

والقياس في جمع ثَوْر أن يقال: ثِوَرة؛ لأن ثَوْراً كزَوْج، وأما قولهم:

---

(١) المنصف ٢: ٥.

(٢) المنصف ٢: ٣٢، ٤٧.

(٣) المنصف ٢: ٨ ـ ٩.

(٤) المنصف ٢: ٣٠٢، وحكى سيبويه: رَجُلٌ ضَفِفٌ. الكتاب ٢: ٣٩٩.

(٥) المنصف ٢: ١٦١، ١٦٢ وسر صناعة الإعراب ق ٢٠٤/ب ـ مخطوط.

(٦) سر صناعة الإعراب ق ٢٠٤/ب ـ مخطوط.

(٧) المنصف ٢: ١٤٠.

ثَوْر وثِيَرة فشاذ في القياس[١].

وقياس «مَفْعَل» من المضاعف الإدغام، نحو: مَرَدّ، ومَسَدّ، لذا كان ما جاء مُظْهَراً، وهو مَحْبَبٌ، شاذاً لا يقاس عليه[٢].

ومن الشواذ قولهم إن الفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأَذَى، ووقعَ الصيد في مَصْيَدَتنا، وهذا شيء مَطْيَبَةٌ للنفس، وهذا شراب مَبْوَلَةٌ، ومَكْوَزة، ومَزْيَد، ومَرْيَم[٣]، مما خرج عن قياس بابه، وكذلك: اسْتَرْوَحَ، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، وأَطْوَلْت، وأَحْوَجْتُ زيداً إلى كذا، وأَغْيَلَت المرأة، واسْتَصْوَبْتُ الشيء[٤].

ولم يأت عن العرب ما حذفت عينه إلا قولهم في الاست: سَهٌ، وفي مُنْذُ: مُذْ، وهما من الشواذ[٥].

ومن الشواذ قولهم: عَوَى الكلبُ عَوَّةً، والقياس: عَيَّة، لأن أصلها: عَوْية، وقد قالوا أيضاً: عَوَى الكلب عَوْية، وهو شاذ أيضاً؛ لأن قياسه: عَيّة، ومثله في الشذوذ قول مَنْ مَدَّ العَوَّى فقال: العَوَّاء، وجعلها فَعْلاء، ومثل عَوْية قولهم في العلم: رجاء بن حَيْوة[٦].

واتفاق الفاء والعين وكونهما من موضع واحد مكروه، وما جاء منه «قليل نادر في بابه... فلا ينبغي أن يقاس عليه لشذوذه... لأنك إنما تقيس على المطرد لا على الشاذ»[٧].

---

(١) المنصف ١: ٣٤٦ وسر صناعة الإعراب ق ١٦٢/أ، ٢٠٤/أ ــ مخطوط.
(٢) المنصف ١: ١٤٢.
(٣) المنصف ١: ٢٧٦، ٢٩٦.
(٤) المنصف ١: ١٩١، ٢٧٦ ــ ٢٧٨، ٣٤٦، ٢: ٦٩.
(٥) المنصف ١: ٦١ ــ ٦٢.
(٦) المنصف ٢: ١٦٠.
(٧) المنصف ٣: ١١٣.

«وقد شذ شيء من التحقير لا يقاس عليه. قالوا في عَشِيَّة: عُشَيْشِية، وفي مَغْرِب: مُغَيْرِبان، وفي إنسان: أُنَيْسِيان، وفي الأَصيل: أُصَيْلان، وأبدلوا من النون لاماً، فقالوا: أُصَيْلال، فاعرف هذا ولا تقسه»[1].

ومن الشاذ همز الواو المفتوحة كقولهم في وَحَدٍ: أَحَدٌ، وفي وَناة: أَناة، وفي وَجَمَ: أَجَمَ، وفي وَسْماء: أَسْماء[2].

ومن الشواذ عند ابن جني حذف الهمزة والألف والواو والياء والهاء والنون والتاء والحاء والخاء والفاء والطاء، وهذا الحذف لا يقاس عليه[3].

أما حذف الهمزة فمنه قولنا«اللّه»،وأصله في أحد قولي سيبويه «إلـه»، وقولنا: ناس، وأصله: أُناس، ومنه قولنا: خُذْ وكُلْ ومُرْ. ويقولون: يابا فلان في يا أبا فلان، وحذفت من مضارع رأيت، فقيل فيه: يَرَى وتَرَى ونَرَى وأَرَى، وحكى أبو زيد: سُؤْتُهُ سَواية، وأصلها: سَوائية، وأشياءُ عند الأخفش أصلها: أَشْيِئاء، فحذفت الهمزة التي هي لام، وبُراء عند الفراء أصلُها: بُرَآء، فحذفت الهمزة التي هي لام[4].

وأما حذف الألف فمنه قولهم: أَمَ واللّهِ لأفعلن، يريدون: أما واللّه، وقول الشاعر:

وقَبِيْلٌ من لُكَيْزٍ شاهدٌ ... رَهْطُ مَرْجَوْمٍ ورَهْطُ ابن المُعَلّ

يريد: المُعَلَّى، فحذف الألف، وقوله تعالى: (يا أَبَتَ)[5] في قول أبي عثمان: إنه أراد يا أبتاه. وقال الشاعر:

---

(١) اللمع لابن جني ص ٢١٩.
(٢) سر صناعة الإعراب ١:١٠٤ والمنصف ١:٢٣١ والتنبيه ص ٣٧٩.
(٣) التصريف الملوكي ص ٥٧.
(٤) التصريف الملوكي ص ٥٨ ــ ٦٢.
(٥) فتح التاء قراءة ابن عامر: السبعة في القراءات ص ٣٤٤.

فلستُ بمدركٍ ما فات منّي بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَانّي

أراد: بِلَهْفا[1]. وقال الآخر:

أَعْلَقْتُ بالذئب حبلاً ثم قلت له إلْحَقْ بأهلك واسلم أيها الذِّيْبُ
إما تقود به شاةً فتأكلها أو أن تَبِيْعَهَ في بعض الأراكيبِ

يريد: تَبِيْعَها، فحذف الألف[2].

وأما حذف الواو فمنه قولهم: غَدٌ، وأصله: غَدْوٌ، وقالوا: حَمٌ، وأَبٌ، وأخ، وهَنٌ، وابْنٌ، واسْمٌ، وكُرة، وقُلة، وثُبة، وظُبة، وهذه كلها محذوفة اللام التي هي واو[3].

ومن حذف الياء قولهم: يَدٌ، وأصلها: يَدْيٌ، ومِائة، وأصلها: مِئْية، ودَمٌ، وأصله: دَمْيٌ[4].

ومما حذفت منه الهاء وهي لام قولهم: شَفة، وعِضة، وفَم، وشاة[5].

ومما حذفت منه النون قولهم مُذْ في مُنْذُ، وإنْ زيداً لمنطلق، وأصله: إنَّ زيداً لمنطلق، وقالوا: دَدٌ، وأصله على قول: دَدَن، وقالوا في فلان: فُلُ[6].

وأما ما حذفت منه الباء، فقولهم: رُبَ رجلٍ رأيت، يريدون: رُبَّ[7].

وحذفوا الحاء، فقالوا: حِرٌ، وأصله: حِرْحٌ[8].

---

(1) التصريف الملوكي ص ٦٢ ــ ٦٤ وسر صناعة الإعراب ق ٢٠٢/ب ــ مخطوط.
(2) سر صناعة الإعراب ق ٢٠٢/ب ــ مخطوط.
(3) التصريف الملوكي ص ٦٤ ــ ٦٦.
(4) التصريف الملوكي ص ٦٦.
(5) التصريف الملوكي ص ٦٧ ــ ٦٨.
(6) التصريف الملوكي ص ٦٨ ــ ٦٩.
(7) التصريف الملوكي ص ٦٩.
(8) التصريف الملوكي ص ٦٩ ــ ٧٠.

وقالوا: بَخْ بَخْ، فحذفوا الخاء، وأصله: بَخٍّ بَخٍّ[1].

وأما ما حذف منه الفاء، فقولهم في التضجر: أُفْ خفيفة، وأصلها أُفّ، بالتشديد، وقيل في سوف أفعل: سَوْ أَفعل، بحذف الفاء[2].

وحذفوا الطاء في قولهم: قَطْ، وأصله من قَطَطْتُ[3].

والقياس في تخفيف الهمزة في نحو خطيئة أن تخلصها ياء، فتقول: خَطِيَّة، «على أن بعضهم قد قال في تخفيف خطيئة: خَطِيَة، فحرك الياء بحركة الهمزة، وهذا من الشذوذ في القياس والاستعمال جميعاً بحيث لا يُلتفت إليه»[4].

ولا تزاد الميم غير أول. وقد زيدت حشواً في: دُلامِص في قول الخليل، وقلبوه فقالوا: دُمالِص، وحذفوا ألفهما، فقالوا: دُلَمِص، ودُمَلِص، وفي هِرْماس، وقُمارِص، وضَمارِيط[5]، «وذلك شاذ لا يقاس عليه»[6]. وزيدت آخراً في: حُلْقُوم، وبُلْعُوم، وسَرْطَم، ورأس صُلادِم، وشَـدْقَم، وشَجْعَم، ودِرْدِم، ودِلْقِم، وضِرْزِم، ودِقْعِم، وزُرْقُم، وفُسْحُم، وسُتْهُم، وقِرْطِم، وخَدْلَم، وشيخ كَهْكَم، ودَخْشَم، وجَلْهَمة، والصِّلْقِم، وحُلْكُم[7]. وزيادتها آخراً «أكثر من زيادتها حشواً. وكلاهما شاذ لا يقاس عليه»[8].

---

(١) التصريف الملوكي ص ٧٠.
(٢) التصريف الملوكي ص ٧٠ ــ ٧١.
(٣) التصريف الملوكي ص ٧١.
(٤) سر صناعة الإعراب ق ٢٠٥/ب ــ مخطوط.
(٥) انظر في هذه الأمثلة: التصريف الملوكي ص ١٨ وسر صناعة الإعراب ق ١١٧/ب ــ ١١٨/أ ــ مخطوط.
(٦) التصريف الملوكي ص ١٨.
(٧) انظر في هذه الأمثلة سر صناعة الإعراب ق ١١٨/أ ــ ١١٨/ب ــ مخطوط والتصريف الملوكي ص ١٩ والمنصف ١: ١٥٠ ــ ١٥٢.
(٨) التصريف الملوكي ص ١٩.

«وفاعل لا يجيء من فَعُلَ إلا شاذاً نحو حَمُضَ فهو حامِضٌ، وفَرُهَ فهو فارِه، وخَثُرَ فهو خاثِر»[1].

«وسُمَحاء إنما هو جمع سَمِيح في القياس لا سَمْـح... إلا أنهم استغنوا بسَمْح عن سَمِيْح... وقد قـال بعضهم: سَمِيْح، وهـو شاذ في الاستعمال»[2].

والقياس عنده فيما كان على «فَعِيْل» وجرى وصفاً على مؤنث مذكور قبله أن تلحقه التاء، فيقال: «هذه امرأة قَتِيلة، وكف خَضِيبة، ومِلْحَفـة جَدِيْدة، غير أن الهاء حذفت من نحو هذا، فقالوا: مِلْحَفة جَدِيْد، وامرأة قَتِيل، وعين كَحِيل، تشبيهاً لِفَعِيل بفَعُوْل في نحو قولك: هذه امرأة صَبُور وكَفُور وشَكُور، فجديد وبابه مما اطرد في الاستعمال، وشذ في القياس»[3].

و«مَرْمَرِيْس»: «حرف شاذ لا نظير له»[4]؛ لأنه قد تكررت فيه الفاء والعين.

والواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف؛ لذا كان قولهم: وَرَنْتَلٌ شاذاً عند ابن جني؛ لأن الواو جاءت أصلاً فيه وإن كانت غير مُضَعَّفة[5].

والأكثر في مؤنث سَكْران، وعَطْشان: سَكْرَى، وعَطْشَى، «فأما قولهم: سَكْرانة، وعَطْشانة فشاذ»[6].

---

(1) المنصف ١:٢٣٧.
(2) المنصف ١:١٧.
(3) المبهج ص ٣٨.
(4) المنصف ١:١٦٢، وانظر ٢:٢٠٠.
(5) المنصف ١:١٧١.
(6) المنصف ١:١٥٧.

وروى ابن جني أن أُبَيّ بن كعب قرأ قوله تعالى: ﴿أَوْ مُدَّخَلاً﴾[1]: ﴿أَوْ مُنْدَخَلاً﴾، وأنشد قول الكميت:

ولا يدي في حَمِيْتِ السَّمْنِ تَنْدَخِلُ

وقال: «ومُنْفَعِلٌ في هـذا شاذ؛ لأن ثـلاثيه غيـر مُتَعَدٍّ عنـدنا»[2]، والمطاوعة إنما تكون مما «فَعَلَ» منه مُتَعَدٍّ.

وأما ما حكاه الكوفيون من قول بعضهم: «شربتُ ماً يا فتىً» بلفظ: «مَنْ» في الإدراج، ويحذفون الألف، وهم يريدون: شربتُ ماءً، «فحكاية شاذة لا نظير لها، ولا يسوغ قياس غيرها عليها»[3]، وهو «شاذ عند الفريقين، فينبغي ألا يُلتفت إليه»[4]، «وليس أحد من الفريقين يقيس ذلك، ولا يراه، فلذلك لم يجز أن يقولوا في جمع شاة: شاً يا فَتَىً»[5].

وإبدال الميم من لام المعرفة فيما رواه النَّمربن تولب من قول الرسول صلى اللّٰه عليه وسلم: «ليس مِنَ امْبِرِّ امْصيامُ في امْسَفَرِ»: «شاذ لا يسوغ القياس عليه. ونحوه في الشذوذ... بنات مَخْر، وبنات بَخْر»[6] بإبدال الميم من الباء.

وذكر أن الحركات مستثقلة في حروف اللين، والدليل عليه «أن من قال في قَصْعة، وجَفْنة: قَصَعات، وجَفَنات لم يقل في نحو جَوْزة، وبَيْضة إلا: جَوْزات وبَيْضات بالإسكان، فأما ما جاء عنهم من قول الشاعر:

---

(١) التوبة: ٥٧.
(٢) المحتسب ١:٢٩٦.
(٣) سر صناعة الإعراب ق ٢١٧/ب ــ مخطوط.
(٤) المنصف ٢:١٥١.
(٥) المنصف ٢:١٤٦.
(٦) سر صناعة الإعرابِ ق ١١٧/أ ــ مخطوط.

أبـو بَيَضـاتٍ رائـحٌ مُتَـأَوِّبٌ　　رفيقٌ بمسـح المَنْكِبَيْنِ سَبُـوْحُ

فشاذ لا يعقد عليه باب»[1].

وقالوا: بُرٌّ مَكُوْلٌ، ورجل مَسُوْرٌ به، ومَهُوْب، والقياس فيها: مَكِيْل، ومَسِير به، ومَهِيْب، لأنها من الياء، فينبغي أن تكون مثل مَبِيْع، و«هذا من الشذوذ في منزلة القُصْيا، فلا يحسن الحمل عليه»[2].

و«قال أبو حاتم: ووجدت بخط الأصمعي عن العرب: قطا جُـؤْنِيّ، مهموز»[3]، وهذا لا يجوز في القياس؛ لأن الواو ساكنة، والعرب لا تهمز الواو الساكنة، لذا كان «هذا من الشذوذ بحيث لا يسمع أصلاً فضلاً عن أن يُتَّخَذَ قياساً»[4].

غير أن ابن جني لا يجعل المثال شاذاً ما وجد عن ذلك مندوحة، فإذا أمكن أن يُحمل على المطرد كان ذلك أولى من ارتكاب شذوذه؛ ألا ترى أنه قال في «العَيِّن» من قول رؤبة:

مـا بـال عيني كـالشَّعِيْبِ العَيِّنِ

«حملوه على فَيْعَـلٍ مما اعتلت عينه، وهو شـاذ. وأوفق من هـذا ــ عندي ــ أن يكون: فَوْعَلاً أو فَعْوَلاً حتى لا يُرْتَكَبَ شذوذه»[5].

وأبو الفتح ليس بدعاً في هذا؛ ألا ترى أن سيبويه أخذ بقول الخليل: سَيِّد على وزن فَيْعِل بكسر العين وإن لم يكن فَيْعِل في غير المعتل؛ لأنهم قد يخصّون المعتل بالبناء لا يخصون به الصحيح، ولم يأخذ بقول من قال: إنه

---

(١) سر صناعة الإعراب ق ٢١٥/أ ــ ٢١٥/ب ــ مخطوط.
(٢) المحتسب ١: ٢٤٣.
(٣) اللسان (جون) ١٦: ٢٥٦.
(٤) المحتسب ١: ٢٦٧.
(٥) الخصائص ٣: ٢١٤.

فَيْعَلٌ وأبدلت الفتحة فيه كسرة كما قالوا في النسبة إلى البَصْرة، وأُميّة، والدَّهْر: بِصْرِيّ، وأَمَوِيّ، ودُهْرِيّ، فغيروا حركات أوائلهن بعد النسبة عما كُـنَّ عليـه قبلها، وهذا التغيير شاذ غير مطرد، وقد جاء على غير قياس[1]، قال: «فإنما يُحمل هذا على الاطراد.. ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرد، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون فَيْعِلاً»[2].

نستطيع بعد هذا أن نقول: إن منهج أبـي الفتح بن جني في القياس أقرب إلى منهج البصريين منه إلى منهج الكوفيين، ولم يلتزم أيّاً منهما، وإنما اختط لنفسه منهجاً جديداً سار على هديه، وكان ذا قدم راسخة في القياس، ولا غرو، فهو تلميذ أبـي علي الفارسي الذي بلغ الذروة في إحكام القياس، وهو الذي تصدر للإقراء مكان شيخه أبـي علي ببغداد بعد وفاته[3].

* * *

---

(١) الكتاب ٢: ٦٩.

(٢) الكتاب ٢: ٣٧٢.

(٣) بغية الوعاة ٢: ١٣٢.

الفصل الثالث

العِلَل الصَّرْفيَّة

لم أعقد هذا الفصل للعلل الصرفية لأنها مصدر من مصادر السماع، فالمعروف أن العلة ركن من أركان القياس،وبناء على ذلك فحقها أن تبحث في الفصل السابق وتُدْرَج مع القياس، غير أني رأيت أن أخصها بفصل مستقل؛ لأن البحث فيها قد تشعب، حتى صنف كثير من النحاة كتباً مقصورة على علل النحو.

والبحث في العلة يأتي بعد أن تجمع اللغة، وتستنبط المقاييس، وتستقر الأصول، وتعرف القوانين الكلية لأن الإنسان قد فطر على الغوص وراء المسببات للأشياء ومعرفة الدوافع لكل ما يحدث، فليس ثمة شيء عند الإنسان يحدث بغير علة. وقد مد النحويون التعليل إلى اللغة، فذهبوا إلى أن العرب لم تنطق بما نطقت به على الصورة التي انتهى إلينا عليها إلا لِعِلّة دافعة إليه دون سواه، فهم لم يتكلموا بما تكلموا به، ولم يهملوا ما أهملوه مما تحتمله القسمة المنطقية من غير سبب، وإنما كان لهم في كل شيء حكمة، فتراهم لا يقلبون حرفاً إلى حرف آخر قلباً ساذجاً، وإنما كانوا يفعلون ذلك لعلة مستحكمة حاول النحاة أن يقفوا عليها ليُروا وجه الحكمة في اللغة؛ لأنهم يعتقدون أن العرب أمة حكيمة، وينبغي الوقوف على حكمتها في لغتها. فما هي العلة؟

العلة في اللغة: المَرَض، والحَدَث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول، وفي حديث عاصم بن ثابت: ما عِلَّتي وأنا جلد نابل، أي: ما عذري في ترك الجهاد ومعي أهبة القتال، فوضع العلة موضع العذر. وهذا علة لهذا أي سبب[1].

و «أما في اصطلاح الأصوليين فقد عرفها الغزالي ومن تابعه بأنها وصف أضاف الشارع الحكم إليه، وناطه به، ونصبه علامة عليه. فقوله تعالى: (والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما) جُعلت السرقة فيه مناطاً لقطع اليد، وقوله صلى اللّٰه عليه وسلم: «لا يَرِثُ القاتل» جُعل فيه قتل المورث مناطاً لحرمان القاتل إرث المقتول»[2].

و «أما المعتزلة فيرون أن العلة هي ما كان المعتل بها معتلاً ــ وهو كقوله: كان كذا وكذا لأجل كذا وكذا ــ أو هي ما أوجبت معلولها عقيبها على الاتصال، إن لم يمنعه مانع... فهي إذاً وصف ذاتي لا يتوقف على جعل جاعل، فهي مؤثرة بذاتها. ويعبر المعتزلة عنها تارة بالمؤثر وطوراً بالموجب»[3].

وأما الأشاعرة فيعرفونها «بأنها الموجبة للحكم بجعل الشارع... فليست العلة هي المؤثرة بذاتها، ولكن ذلك التأثير بخلق اللّٰه»[4].

وقانون العلية ــ عند أرسطو ــ من المقدمات الأولية بالإطلاق، وهو قانون عقلي منطقي تستند عليه أبحاث المنطق جميعاً[5].

---

(١) اللسان (علل) ١٣ : ٤٩٨.

(٢) أصول التشريع الإسلامي ص ١٣٨ وانظر أصول الفقه ص ٢٩٨.

(٣) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ٩٣.

(٤) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ٩٣ ــ ٩٤.

(٥) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ١٢٤.

ويفرق الأصوليون بين العلة والسبب والحكمة، فالعلة: وصف مناسب ظاهر منضبط ناط الشارع به الحكم. والسبب وصف ظاهر منضبط ناط الشارع به الحكم مناسباً كان أم غير مناسب. والحكمة: ما يترتب على ربط الحكم بعلته أو سببه، من جلب مصلحة أو دفع مضرة. والأحكام عندهم تناط بعللها أو أسبابها، وتدور معها وجوداًوعدماً وإن تخلفت الحكمة[1].

وأما النحاة فلم أقف لهم على تعريف للعلة، والذي يستنبط من حديثهم في العلل أن العلة وصف جامع بين المقيس والمقيس عليه، وهو الذي أعطى المقيس حكم المقيس عليه.

وعلل النحو ـ عند الزجاجي ـ «على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأما التعليمية فهي التي يُتَوَصَّل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً، فقسنا عليه نظيره...

فمن هذا النوع من العلل قولنا: إنّ زيداً قائم، إن قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا: بإنّ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا كذلك علمناه... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

وأما العلة القياسية فأن يقال: لمن قال: نصبت زيداً بإنّ، في قوله: إنّ زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب إنّ الاسمَ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه...

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعْتَلُّ به في باب «إنّ» بعد هذا، مثل

---

(1) أصول التشريع الإسلامي ص ١٤٥.

أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروفُ الأفعالَ؟ وبأي الأفعال شَبَّهتموها»[1].

وسبق الزجاجيَّ في تقسيم العلل أبو بكر بن السراج، لكنه لم يخصها بكتاب كما فعل الزجاجي، وإنما ذكرها في مقدمة كتابه «الأصول في النحو»، فقال: «واعتلالات النحويين على ضربين:

ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع.

وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قُلبتا ألفاً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها»[2].

والضرب الأول ـ وهو الذي سماه الزجاجي: العلل التعليمية ـ هو الذي سَلَّمَ به ابن مضاء القرطبي، فقد قسم العلل ثلاثة أقسام، وهي: العلل الأُوَل، والعلل الثواني، والعلل الثوالث. وطالب بإلغاء النوعين الأخيرين، فقال: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث. وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا قام زيد: لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفع الفاعل؟ والصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»[3].

والفرق بين العلل الأُوَل، والعلل الثواني عنده هو «أن العلل الأُوَل

---

(1) الإيضاح ي علل النحو ٦٤ ـ ٦٥.

(2) الأصول ١: ٣٧. ونشير هنا إلى أن الدكتور محمد عيد قد ذكر أنه قلب صفحات كتاب الأصول كلها ـ وهو مصوّر ـ ولم يعثر بها على هذا النص الذي نقله السيوطي في الاقتراح ص ٤٩. أصول النحو العربي ص ١٤٠.

(3) الرد على النحاة ص ١٥١.

بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر. والعلل الثواني هي المُسْتَغْنَى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة»[1].

وواضح من هذا النص أنه يريد بالعلل الأُوَل الضربَ الأَوَّلَ الذي ذكره ابن السراج، وأما العلل الثواني فهي النوع الثاني الذي نص عليه ابن السراج.

وقسم ابن مضاء العلل الثواني ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده[2]. وكلها ينبغي أن تخرج من النحو. وطالب بإلغاء كل ما لا يفيد نطقاً من العلل، قال: «ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقاً كاختلافهم في رافع المبتدأ... وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقاً»[3].

وروى السيوطي أن أبا عبدالله الحسين بن موسى الدينوري المعروف بالجليس[4] قال في كتابه ثمار الصناعة: «اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً. وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥٢.
(٢) الرد على النحاة ص ١٥٢.
(٣) الرد على النحاة ص ١٦٤.
(٤) لم أقف على تاريخ وفاته ولا على العصر الذي عاش فيه.

دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى»[١].

وذهب الزجاجي إلى أن «علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها»[٢].

وسنرى أن ابن جني يرى أن بعض علل النحو موجبة وبعضها مُجَوِّزَة، غير أنه ينبغي أن يذكر هنا أن علل النحو تفارق علل الفقه والكلام في كون علل النحو ليست موجبة في حين أن علل الفقه والكلام موجبة لأحكامها، فالأحكام عند الفقهاء والمتكلمين مناطة بعللها. وهي تدور معها وجوداً وعدماً كما ذكرنا من قبل. ومما لا ريب فيه أن النحاة تأثروا في حديثهم عن العلل بالفقهاء والمتكلمين، وأوضح دليل على ذلك أن ابن جني وضع كتابه «الخصائص» وعرض فيه لأصول النحو على مذهب أهل الكلام والفقه وأفرد فيه للعلل أربعة عشر باباً كما سنرى بعد قليل.

وإذا ما بحثنا عن نشأة التعليل في النحو وجدنا كتب الطبقات تروى أن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ ــ ٧٣٥م)[٣] هو أول من مَدَّ

---

(١) الاقتراح ص ٤٨.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٦٤.

(٣) هو أحد الأئمة في القراءات والعربية. أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وروى عن أبيه عن جده عن علي، وله مناظرات مع أبي عمرو بن العلاء. وهو الذي مد القياس وشرح العلل. وقد سئل عنه يونس، فقال: هو والنحو سواء، أي هو الغاية فيه، وكان يقارن بينه وبين أبي عمرو بن العلاء، فيقال: ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقياس، وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها. وكان يطعن على العرب، ويعيب الفرزدق، ويلحنه، فهجاه الفرزدق. وكان مولى آل الحضرمي، وهم حلفاء لبني عبد شمس، وهو مشهور بكنية أبيه، واسمه عبدالله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري أبو بحر بن أبي إسحاق. بغية الوعاة ٢: ٤٢.

العلل[1] وشرحها[2]. وهذا يدل على أن العلل كانت معروفة في عصر ابن أبـي إسحاق، غير أن الحديث عنها كان قليلاً لا يشكل تياراً قـوياً، ولا ظاهرة تلفت النظر، وتسترعي الانتباه، لذلك لم نقف على كلامهم في العلل في تلك الفترة، وليس أمامنا سوى ما روي عن ابن أبـي إسحاق الذي أكثر من الخوض فيها، وتتبعها، وأفاض في استقصائها، فتميز بذلك عن بقية معاصريه ممن تكلموا في العلل.

والسبب عندي في مَدّ ابن أبـي إسحاق للعلل هو ما أوتيه من ذهن ثاقب، وفكر نافذ، ونظر حاد[3]؛ لأن هذه الأشياء هي التي تعين على الغوص وراء العلل والمسببات واستنباطها، ولا يقدر على المضيّ قدماً في هـذا الميدان مَنْ لم يؤت شيئاً من ذلك.

وأما طريقة مده للعلل فلا نعلم عنها شيئاً؛ لأنه لم ينص أحد من المتقـدمين عليهـا، ولأنه لم يصـل إلينـا شيء من العلل منسـوبـاً إليـه، وهو لم يضع كتاباً في العلل، ونرجح أن كثيراً من العلل التي حشدها سيبويه في «الكتاب» هـي مما استنبطه ابن أبـي إسحاق؛ لأن العلل التي امتلأ بها الكتاب ليست كلها من استنتاج سيبويـه، وإنما تلقـاها خلف عن سلف حتى وصلت إليه،فَضَمَّنَها كتابه الذي جمع فيه علم من سبقوه من النحويين؛ ألا ترى أن كثيراً من علل «الكتاب» هي من استنباط الخليل بن أحمد الذي استنبط من «علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق»[4]. ولن نذكر هنا شيئاً من علل الخليل وسيبويه وغيرهما من المتقدمين؛ لأنه ليس من غرض هذا البحث دراسة العلة عند هؤلاء، ولأن هدفنا في هذه المقدمة

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ١٤.
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١.
(٣) طبقات فحول الشعراء ص ٣١.
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧.

هو البحث في الأصول، وتبيان نظرة المتقدمين إلى العلل، ويهمنا هنا ما ذكره الزجاجي من أن الخليل كان يعتقد أن العلل كانت في أذهان العرب وأنهم راعوها في لغتهم، فقد «سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذاوكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرتُه بالمعلول فليأت بها»[1].

وكتاب سيبويه مليء بالعلل، ويهمنا في هذا المجال مذهبه في التعليل، فهو لم يكتف بالتماس العلة لما انتهى إليه من اللغة، بل تعداه إلى تعليل ما لم ينطق به العرب، وأنهم إنما أهملوا ما أهملوه لعلة داعية، كقوله: «واعلم أنه لا يكون اسم مُظْهَر على حرف أبداً؛ لأن المُظْهَر يُسْكَتُ عنده، وليس قبله شيء، لا يُلحق به شيء، ولا يُوصل إلى ذلك بحرف، ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم، فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل، وإنما يجيء لمعنى، والاسم أبداً له من القوة ما ليس لغيره»[2].

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٥ ــ ٦٦.
(٢) الكتاب ٢: ٣٠٤.

ومثل ذلك قوله: «وليس لبنات الخمسة فِعْلٌ، كما أنها لا تُكَسَّرُ للجمع لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها؛ لأنها إذا كانت فعلاً فلا بد من لزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد كثرة ما قبله لأنه أقصى العدد»[١].

وفي القرن الثالث علا شأن العلل عند النحاة، وغدت سلاحاً في أيديهم لإظهار المهارة وتبيان البراعة، وإفحام الخصوم في المناظرات؛ ألا ترى قول الزجاج: «لَمَّا قدم المبرد بغداد جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعناته، فلما فاتحتُه أَلْجَمني بالحُجّة، وطالبني بالعلة، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها، فتيقنت فضله، واسترجحتُ عقله، وأخذتُ ملازمته»[٢].

والمبرد هو الذي أَفْضَتْ إليه مقالات البصريين، وأجرى العلل عليها[٣].

غير أن العلل لم تظل حبيسة في كتب النحو تُذكر في كل مسألة من مسائله، وإنما تخطتها، وخرجت من حيزها، وانفردت بكتب مستقلة منذ القرن الثالث الهجري، فألف المازني (ت ٢٤٩هـ ـ ٨٦٣م) كتاب «علل النحو»[٤]، ووضع الحسن بن عبدالله المعروف بلكذة ـ وكان معاصراً للزجاج ـ كتاباً في «علل النحو»[٥] وآخر في «نقض علل النحو»[٦] وصنف

(١) الكتاب ٢: ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٢) نزهة الألباء ص ١٧١.

(٣) سر صناعة الإعراب ١: ١٤٦.

(٤) بغية الوعاة ١: ٤٦٥.

(٥) إنباه الرواة ٣: ٤٣.

(٦) بغية الوعاة ١: ٥٠٩.

معاصره هارون بن الحائك «العلل في النحو»[1] وألف ابن كيسان (ت ٣٢٠هـ ـ ٩٣٢م): «علل النحو»[2]، ووضع الزَّجّاجيُّ (ت ٣٣٧هـ ـ ٩٤٨م) «الإيضاح في علل النحو»[3]. ومن الكتب المصنفة في ذلك: «النحو المجموع على العلل»[4] لمبرمان (ت ٣٤٥هـ ـ ٩٥٦م)، و «علل النحو»[5] لأبي الحسن محمد بن عبدالله المعروف بابن الوراق (ت ٣٨١هـ ـ ٩٩١م)، و «تقسيمات العوامل وعللها»[6] لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت ٣٩١هـ ـ ١٠٠١م)، و «علل التثنية»[7] لابن جني (ت ٣٩٢هـ ـ ١٠٠١م).

ولم ينته إلينا من هذه الكتب سوى كتاب الزجاجي، وكتاب ابن جني. وقد ذكر الزجاجي في كتابه أن الدافع إلى وضعه هو أن من كتبوا في علل النحو لم يستقصوا العلل كافة، ولم يستغرقوا كل أنواعها[8].

ومن يتأمل كتاب الزجاجي في العلل يجد أن البحث في علل النحو قد بلغ درجة عالية من الحجاج والجدل والجري خلف الافتراضات الذهنية والتماس الأجوبة لها مما لم يخطر على بال العرب، ولم يعتقدوه بحال من الأحوال وهم يتكلمون على سجيتهم، وقد تسلل ذلك إلى النحاة من

---

(١) بغية الوعاة ٢: ٣١٩.

(٢) بغية الوعاة ١: ١٩.

(٣) طبع بتحقيق الدكتور مازن المبارك.

(٤) بغيةالوعاة ١: ١٧٧.

(٥) بغية الوعاة ١: ١٣٠.

(٦) بغية الوعاة ١: ٥٨٤.

(٧) طبع بتحقيق عبدالقادر المهيري في حوليات الجامعة التونسية سنة ١٩٦٥ ـ العدد الثاني.

(٨) قال: «وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسراره، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول؛ لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً، ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو، مستوعباً فيه جميعها، وإنما يذكر في الكتب المصنفة بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلو أكثرها منه». الإيضاح في علل النحو ص ٣٨.

المتكلمين، ويتضح هذا في كتاب «الخصائص» لابن جني الذي حاول أن يبين منزلة علل النحو من علل الفقه والكلام كما سنرى.

وإنما كثر التأليف في العلل في القرنين الثالث والرابع لأن أبواب النحو كانت قد استقرت، ورأى النحاة أن سيبويه لم يفته شيء من مباحث النحو، حتى قال المازني: «من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ»[1]، فلجأ النحويون إلى التصنيف في العلل التي لم يولها المتقدمون عنايتهم، ولم يفردوها بكتب مستقلة، وإنما كانت تأتي متناثرة في مسائل الإعراب والتصريف، على النحو الذي نراه في كتاب سيبويه.

* * *

---

(١) بغية الوعاة ١: ٤٦٦.

العلل عند الصرفيين

١ ــ أبو عثمان المازني:

على الرغم من أن المازني قد وضع كتاباً في «علل النحو»[١] فإننا لا نعثر في كتابه «التصريف» على تقسيمات وتفريعات للعلل، وإنما نراها متناثرة مع مباحث التصريف، فهو يذكر العلل مع الظواهر الصرفية، كقوله: «وبنو تميم ــ فيما زعم علماؤنا ــ يُتمون مفعولاً من الياء فيقولون: مَبْيُوْع... وإنما أَتَمُّوا في الياء لأن الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة»[٢].

فالعلة التي دفعتهم إلى إتمام اليائي دون الواوي هي خفة الياء المضمومة بالنسبة إلى الواو المضمومة، وتسمى هذه العلة علة استخفاف.

وإذا نظرنا إلى هذه الظاهرة نظرة المحدثين أمكننا أن نفسرها بقانون من قوانين التطور اللغوي، وهو قانون القياس الخاطىء، ومؤداه أن بعضهم قاس اسم المفعول من الأجوف اليائي على اسم المفعول من الفعل الصحيح، فلما رآهم يقولون: مَضْرُوب ومَقْتُول ومَجْرُوح قال: مَبْيُوع ومديون ونحوهما مما لم يستعمل، ثم حلت صيغة الإتمام ــ مع مرور الزمن ــ محل صيغة

---

(١) بغية الوعاة ١: ٤٦٥.

(٢) المنصف ١: ٢٨٣.

الإعلال، وكتب لها البقاء، فلما جمع الرواة اللغة ألفوا صيغة الإتمام شائعة عند بني تميم، فجاء الصرفيون وعللوها بعلة الاستخفاف.

وعنده أن العرب قالوا في اسم الفاعل من جاءَ: جاءٍ، والأصل فيه: جائِيء، فأبدلوا الهمزة الثانية ياء «لاستثقالهم الهمزتين في كلمة واحدة»[1].

وتسمى هذه العلة علة استثقال، وهي علة صوتية، وذلك أن الهمزة الواحدة ثقيلة، وفي النطق بها تكلف، حتى إن كثيراً من العرب لا يحققون الهمزة لثقلها، فإذا كرهوا الهمزة الواحدة فهم باستكراه الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة أحرى.

وهذه العلة مبنية على قضية الأصل المفترض التي آمن بها الصرفيون، ودرجوا عليها في معالجة مسائل التصريف، وتفسير الظواهر الصرفية، وقد ناقشنا هذه المشكلة في آخر فصل السماع، فلا حاجة تدعو إلى إعادتها مرة أخرى، غير أنه يجب أن نشير هنا إلى أن الصرفيين المتقدمين ذهبوا إلى أن العلة في اجتماع الهمزتين في جائيء الذي ورد في قول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموت جائِيءُ   إليك ولا ما يُحدث اللّهُ في غَدِ

إنما هي التنبيه على أصول ما غير من بابه مما هو داخل في مسألة الأصل الذي لم يستعمل، في حين ينظر المحدثون إلى هذه الصيغة على أنها من البقايا التاريخية التي كانت مستعملة في يوم من الأيام، ثم تطورت إلى الصورة الأخرى التي نستعملها؛ بسبب ثقل اجتماع الهمزتين؛ لأن النطق بالهمزة في غاية الصعوبة، ويقول الدكتور كمال بشر مبيناً كيفية النطق بها: «ويتم نطق هذا الصوت بأن تسدّ فتحة المزمار (The glottis) الموجودة بين الوترين (The vocal chords) وذلك بانطباق هذين الوترين انطباقاً تاماً وحبس

---

(١) المنصف ٢: ٥٢.

الهواء خلفهما بحيث لا يمر من الحنجرة إلى الحلق وما بعده، ثم ينفرج الوتران، فيخرج الهواء فجأة محدثاً صوتاً انفجارياً»[١].

ومن العلل التي ذكرها المازني علة كثرة الاستعمال، كتعليله حذف العرب الياء التي هي عين في «اسْتَحْيَيْتُ» وإلقاء حركتها على الحاء في قولهم «اسْتَحَيْتُ»، بأنهم إنما فعلوا ذلك لكثرة استعمالهم هذا الفعل[٢]، «وهم مما يحذفون ما يكثر في كلامهم، ويغيرونه عن حال نظائره»[٣].

وهذا أمر متعارف عليه في زماننا، فإن اللفظ الذي يكثر دورانه على الألسنة ويشيع تداوله بين الناس يتعرض لنوع من التغيير لا يحدث فيما كان قليل الاستعمال من الألفاظ. ويطلق اللغويون المحدثون على ما أسماه المتقدمون «كثرة الاستعمال» مصطلح «نظرية الشيوع»، «وتقرر هذه النظرية أن الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضاً للتطور من غيرها... فالصوت اللغوي إذا شاع استعماله في الكلام كان عرضة لظواهر لغوية، كان القدماء يسمونها حيناً إبدالاً، وحيناً آخر إدغاماً. هذا وقد يتعرض الصوت الكثير الشيوع للسقوط من الكلام»[٤].

وإذا جاءت الهمزة في كلمة غير أول فلا يحكم أبو عثمان بزيادتها إلا إذا دل على الزيادة دليل، والعلة في ذلك هي أن الهمزة لم تزد غير أول فيما جاء من الكلام المحفوظ المعروف[٥].

وهذه العلة ترجع إلى قضية الاستقراء ولا صلة لها بالأصوات، فقد تبين

---

(١) دراسات في علم اللغة ص ١٠٩.
(٢) المنصف ٢: ٢٠٤.
(٣) المنصف ٢: ٢٢٧.
(٤) الأصوات اللغوية ص ٢٣٨.
(٥) المنصف ١: ١٠٥.

له أن الهمزة لم تزد غير أول فيما وصل إليه من اللغة، ولذلك لم يقض بزيادتها في هذه الحال إلا إذا قام الدليل على الزيادة.

وعنده أن التاء الأولى في «تُرْتَبٍ» زائدة لأنك لو حكمت بأصالتها لكانت على خلاف الأصل؛ لأنه ليس في أبنية الاسم الرباعي المجرد وزن «فُعْلَلٍ»[1].

وهذه العلة تعتمد أيضاً على مسألة الاستقراء علماً بأنه ليس هنالك ما يمنع من الوجهة الصوتية وجود هذا البناء؛ لأنه لا استثقال في الانتقال بعد السكون إلى الفتح، وذلك كثير في اللغة نحو جَعْفَر، وسَلْهَب، وسَفَرْجَل، وشَمَرْدَل، وعليه معظم مفردات اللغة.

والعرب تحذف الواو في المضارع والمصدر مما كان ماضيه على «فَعَلَ» وفاؤه واو، فيقولون: وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً، ووَزَنَ يَزِنُ زِنَةً، والأصل فيها: يَوْعِدُ، ويَوْزِنُ، ووِعْدَة، ووِزْنَة، وعلة الحذف عند المازني تتضح في قوله: «ولكنهم اتقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة، فحذفوها استخفافاً، وجعلوا سائر المضارع تابعاً لِيَفْعِلُ، فحذفوه لئلا يختلف المضارع في البناء، وجعلوا المصدر معتلاً، فحذفوا فاءه، فقالوا: عِدة، وزِنة؛ لأنهم استثقلوا وِعْدة، ووِزْنة، فألزموهما الحذف، ولأن المصدر قد جرى مجرى الفعل»[2].

وقد ذكر بروكلمان أن مجموعة الأصوات (wi) التي لا تستحب في النطق قد حذفت في السامية الأولى من أول فعل الأمر المعتل الفاء بالواو إذا كان مكسور العين، وقيس في السامية العربية كل من المضارع والمصدر المنتهي بتاء التأنيث على فعل الأمر، فحذفت الواو فيهما[3].

---

(١) المنصف ١: ١٠٤.

(٢) المنصف ١: ١٨٤.

(٣) فقه اللغات السامية ص ٨٧، ١٣٩.

هذه بعض العلل التي علل بها المازني ما انتهى إليه من كلام العرب مما اشتمل على ظواهر صرفية، ولا تكاد تخلو مسألة من مسائل كتابه من العلل على الرغم من عراقته في الإيجاز. ومن رام مزيداً من العلل فليرجع إليه فإنه سيراه يفيض بها فيضاً[1].

ولم يقتصر أبو عثمان على تعليل ما نطقت به العرب، بل تجاوزه، وحاول أن يلتمس العلل لما لم ينطقوا به، وترسم في ذلك خطا سيبويه الذي ذكرنا منذ قليل موقفه من مسألة تعليل ما لم يرد عن العرب، وقد قال المازني في هذه القضية: «وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال؛ لأن الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة»[2].

ومن هذا الباب قوله: «وقد تزاد في بنات الخمسة حتى يكون عددها ستة بالزيادة، ولا يبلغون بها السبعة مع الزيادة؛ لأن الخمسة عندهم غاية الأصول فلا تحتمل غاية الزيادات»[3].

ومثله قوله: «وليس في بنات الياء التي هي عين «فَعُلْتُ» كما أنه ليس في باب رميت: فَعُلْتُ؛ لأن الياء عندهم أخف من الواو فكرهوا الخروج من الأخف إلى الأثقل»[4].

وإذا دققنا النظر في هذه النصوص اتضح لنا أن البحث في العلة قد

---

(١) انظر على سبيل المثال: المنصف ١:٩٩، ١٠١، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٣٠٥، ٣٠٦، ٢:١٣٥، ٢٢٧.

(٢) المنصف ١:٢٨.

(٣) المنصف ١:٥١.

(٤) المنصف ١:٢٤٤، وانظر ص ١١٢، وانظر أمثلة أخرى في ٢:١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢١٣.

تجاوز القدر الذي كان ينبغي له أن يقف عنده. وما أظن أن هذه العلل التي ذكرها أبو عثمان قد خطرت للعرب، فدعتهم إلى إهمال ما أهملوه من اللغة، وليس تعليل ما لم تنطق به العرب سوى ترف عقلي وأثر من آثار علم الكلام، فقد كان المازني لا يناظر أحداً إلا قطعه لقدرته على الكلام(١).

وإنما ذهب أبو عثمان هذا المذهب لأنه كان يرى أن للعرب حكمة في كل ما فعلوه، وليست هذه الحكمة إلا ما افترضه هو وسابقوه، وإلا فأين الحكمة في قوله: «واعلم أن العرب يحذفون الشيء وفي كلامهم ما هو أثقل منه، ويستثقلون الشيء وفي كلامهم ما هو أثقل منه مما يتكلمون به، فعلوا هذا لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون، وكل ما فعلوا فله مذهب وحكمة»(٢).

فهذه العلة ضعيفة، وإنما دفعه إليها اعتقادُه أن للعرب حكمة في كلامهم، وأنهم لم يفعلوا شيئاً إلا لعلة داعية إليه. وقد قاده هذا إلى التماس العلل للظواهر المتضادة كما هو واضح في النص السابق، وكان خيراً له أن يشتغل باللغة المستعملة؛ لأنه لا فائدة ترتجى من الاشتغال بما لم يستعمل.

لقد كانت العلل عند أبي عثمان تسير جنباً إلى جنب مع كثير مما يحتج به من كلام العرب، ولا غرو، فهو يعتقد أن العرب لم تنطق بما نطقت به، ولم تهمل ما أهملته مما يمكن النطق به إلا لعلة في نفسها، وليس هكذا اعتباطاً من غير مُسْكة، فليس غريباً أن يملأ كتابه بعلل التصريف مع أنه عريق في الإيجاز، وكل همه أن يضع فيه الأصول الكلية والمقاييس العامة. والموضع المناسب للاتساع في العلل وإشباع القول فيها والبحث عنها إنما هو الكتب المطولة، ولكنه حشد العلل في كتابه مع صغر حجمه؛ لأنه أراد أن يبين حكمة العرب في كلامهم.

---

(١) بغية الوعاة ١: ٤٦٣ ــ ٤٦٤.

(٢) المنصف ٢: ٢٩٩.

ومعظم العلل عنده مستمدة من الحس اللغوي، فقد رأينا أن كثيراً من تعليلاته عمادها الذوق والإحساس المرهف، كأن يقول: فعلوا كذا هرباً من الاستثقال. ولو فعلوا كذا للزمهم ما يستثقلون وهم يهربون من الثقيل إلى الخفيف. ولم أر في تعليلاته ما يندرج في العلل الجدلية النظرية التي نراها عند الزجاجي في كتابه «الإيضاح في علل النحو». غير أن ما نأخذه عليه إنما هو خوضه في قضية تعليل ما لم يرد عن العرب مما لا طائل تحته، ولا يُجْنَىٰ من ذلك سوى قتل الوقت وشغل الفراغ بما لا يكسبنا علماً.

٢ ــ أبو علي الفارسي:

قال ابن جني: «وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي ــ رحمه اللَّه ــ وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ونباوة محله: أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغىٰ أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه»[١].

وهذا القول ليس بمستكثر على أبيَ علي الذي رزق ملكة فريدة في تصحيح القياس وتسديده حتى قال مفتخراً: «أُخطىء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أُخطىء في واحدة من القياس»[٢]؛ لأن العلة ركن من أركان القياس، وهي الرابطة بين المقيس والمقيس عليه، وكلما كانت العلة مستحكمة كان القياس سديداً.

والعلل عند الفارسي مستنبطة من كلام العرب، وليست مفروضة على اللغة من خارجها، فهي «إنما تُستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال»[٣].

---

(١) الخصائص ١:٢٠٨.
(٢) الخصائص ٢:٨٨.
(٣) المسائل الحلبيات ق ٥٢/ب.

وأما غايتها ـ عنده ـ فإنما هي التوصل إلى النطق بكلام العرب على حسب ما تكلم به أهل اللغة العربية، واللحاق بالفصحاء المعربين، وأَمْن الزيغ عن الصواب(١).

فمن مقاييس التصريف المشهورة أنه إذا اجتمعت الياء والواو في كلمة وسَبَقت الأولى بالسكون فإن الواو تقلب ياء، وتدغم الياء في الياء، سواء أكانت الياء أولاً نحو: سَيِّد ومَيِّت، أم الواو نحو: طويته طَيّاً، ولويته لَيّاً، ولا تقلب الياء واواً، وعلة ذلك عند أبي علي أنه إنما «جعل الانقلاب إلى الياء متقدمة كانت أو متأخرة؛ لأن الياء من الفم، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين، وتَنَزَّلا منزلة المتقاربة وإن تراخت مخارجهما؛ لاجتماعهما في المد واللين»(٢).

وتفسر هذه الظاهرة في علم اللغة الحديث بقانون المماثلة الذي يعد من أهم القوانين الصوتية عند المُحْدَثين، وتفصيل ذلك أن قولهم: سَيِّد، ومَيِّت أصلهما: سَيْوِد ومَيْوِت، فتأثرت الواو بالياء قبلها فقلبت ياء، وأدغمت الياء الأولى فيها، ويسمى هذا التأثر تأثراً تقدمياً تاماً؛ لأن الواو تأثرت بما قبلها وانقلبت إلى صوت مماثل له مماثلة تامة. وأما نحو طَيّ ولَيّ فأصلهما: طَوْيٌ، ولَوْيٌ، فتأثرت الواو بالصوت الذي بعدها، فانقلبت إلى صوت مماثل له مماثلة تامة، وأدغم الصوت الجديد في الياء ويدعى هذا التغيير تأثراً رجعياً تاماً؛ لأن الواو تأثرت بما بعدها، وانقلبت إلى صوت مماثل له مماثلة تامة.

ومَنَعَ أبو علي أن تكون الحاء الثانية في «حَثْحَثَ» مبدلة من ثاء، ويكون أصله «حَثَّثَ» كما يقول الكوفيون، فقد قال ابن جني: «وسألت أبا علي عن فساده، فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما

---

(١) المسائل الحلبيات ق ٥٢/ب.

(٢) التكملة ص ٣٥٠.

تقارب منها، وذلك: الدال والطاء والتاء، والـذال والظاء والثـاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه. فأما الحاء فبعيدة من الثاء وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها»(١)؛ لأن مخرج الحاء من أوسط الحلق، ومخرج الثاء مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا.

وقد أكد هذه المسألة المُحْدَثون من علماء اللغة، قال الدكتور رمضان عبدالتواب: «ونحب أن نشير في نهاية حديثنا عن قانون المماثلة إلى شيء مهم، وهو أن الصوت لا يمكن أن ينقلب إلى صوت آخر بعيد عنه في المخرج جداً، فلا ينقلب صوت من أصوات الشفة أو الأسنان مثلاً إلى صوت آخر من أصوات الحلق، وكذلك العكس»(٢).

وقال العرب في جمع ضَيْوَنٍ: ضَياوِن بتصحيح الواو في الجمع. وعلة ذلك عند الفارسي أمران:

الأول: صحة الواو في المفرد.

والثاني: أنه خرج على الأصل تنبيهاً على ما غُيِّرَ من بابه نحو أَوائِل، وخَيائِر، وسَيائِد؛ ليُعلم أن الهمزة فيهن منقلبة عن حرف العلة، وليست أصلاً ولا زائدة(٣).

وإذا نظرنا إلى هذه الظاهرة نظرة تاريخية أمكننا أن نقول: إن هذه الصيغة إنما هي من البقايا التاريخية التي كانت مستعملة في فترة من تاريخ اللغة، ثم تطورت معظم الصيغ في هذا الباب، وبقيت هذه الصيغة محافظة على صورتها القديمة، ولم يلحقها التغيير الذي طرأ على أمثالها.

وعنده أن قلب الواو ياء في قول العرب في جمع حَوْض، وثَوْب:

---

(١) سر صناعة الإعراب ١:١٩٧.
(٢) لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٩.
(٣) التكملة ص ٣٥٢.

حِياض، وثِياب ــ وإن لم تقلب في الواحد ــ إنما كان «لأنها أشبهت بالسكون داراً، فكما قالوا: دِيار كذلك قالوا: حياض»[1].

والتعليل الصوتي لهذه الظاهرة هو أن الواو إنما قلبت ياء لتُماثل الكسرة قبلها.

ولا يجوز عند أبي علي أن تكون الياء في «يَسْتَعُوْر» زائدة، وتكون الكلمة على وزن «يَفْعَلُوْل»؛ لأنها تصبح حينئذ من بنات الأربعة، والزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها[2].

وهذه العلة لا صلة لها بالصوتيات، وإنما ترجع إلى مقياس من مقاييس التصريف التي استنبطها المتقدمون من اللغة التي انتهت إليهم.

ومن هذا الباب ما ذهب إليه من أن قولهم: «كِبْرِيْتٌ» إنما هو على مثال «فِعْلِيْلٍ» والتاء فيه أصلية، ولا يجوز أن تكون زائدة؛ «لأن التاء لا تجعلها في البناء الذي تجيء فيه زائدة إلا بثبت، وليس يثبت لك أن التاء في كِبْرِيْتٍ زائدة باشتقاقك منه شيئاً يسقط فيه التاء»[3].

وقد قال سيبويه: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأول»[4]. فقال أبو علي «في شرح ذلك: الأسماء هي الأول للأفعال؛ لأنها مأخوذة من نوع منها هو المصدر»[5].

ويخالف المحدثون المتقدمين في هذه القضية، فقد ذهب الدكتور علي

---

(١) التكملة ص ٣٥١.
(٢) المسائل البغداديات ق ٤/ب.
(٣) المسائل البغداديات ق ٣/أ.
(٤) الكتاب ١: ٦.
(٥) المسائل البغداديات ق ٥/أ.

عبدالواحد وافي إلى أن اشتمال «الكلمة على أصوات أصل ما لا يدل على أكثر من تضمنها للمعنى العام لهذا الأصل»(١).

وقال الدكتور تمام حسان: «والقول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث»(٢).

وقال موضحاً رأيه في ذلك: «وجه القول كما أراه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات، واشتراكها في شيء معين خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع»(٣)؛ لأن الاشتقاق هو «رد لفظ إلى آخر لموافقته إياه في حروفه الأصلية، ومناسبته له في المعنى»(٤).

ومن تعليلاته ما ذكره من التقاء الساكنين في كلمة واحدة «على قول بني تميم وغيرهم من العرب إلا أهل الحجاز. وذلك في الجزم والوقف، نحو قولهم: لم يردَّ، ولم يفرَّ، ولم يعضَّ، فأدغموا هذا النحو؛ لأنهم شبهوه بالمعرب، نحو: هو يردُّ، ويفرُّ، ويعضُّ، فكل العرب تدغم المعرب. ووجه شبهه بالمعرب هو أنهم رأوا آخر ارْدُدْ ونحوه تتعاقب عليه الحركات للبناء كما تتعاقب حركات الإعراب على آخر المعرب، فلما رأوه مثله أدغموه كما أدغموا المعرب»(٥).

وإلى هذا ذهب بروكلمان في قوله: «فإذا كانت اللام ساكنة في آخر الكلمة فإنه يوجد في حالة الجزم، إلى جانب الصيغ الأصلية المطابقة للقاعدة

---

(١) فقه اللغة ص ١٨.
(٢) مناهج البحث في اللغة ص ١٨١.
(٣) مناهج البحث في اللغة ص ١٨١ ــ ١٨٢.
(٤) مناهج البحث في اللغة ص ١٧٨.
(٥) التكملة ص ٥.

مثل (yafrir)، صيغ أخرى تتوحد فيها عين الفعل ولامه، قياساً على حالة الرفع»[١].

وقال معللاً ذلك تحت عنوان «الاكتفاء بأحد المقطعين المتماثلين»: «إذا توالى مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جداً، الواحد بعد الآخر في أول الكلمة، فإنه يُكتفى بواحد منهما، بسبب الارتباط الذهني بينهما. وكذلك يدغم أحياناً المقطع ذو الأصوات الصامتة المتماثلة، في أول الكلمة وآخرها، مع المقطع السابق له والمنتهي بحركة... وقد تم هذا الأمر في السامية الأولى في صيغة الفعل الذي عينه ولامه سواء»[٢]، فحذفت العين ـ بسبب ما يسمى: الاكتفاء بمقطع واحد ـ إذا كانت حركة كل من الفاء والعين قصيرة في الثلاثي المضعف[٣].

ونهج أبو علي نهج سابقيه في التماس العلل لبعض ما لم تنطق به العرب، كقوله: «وقالوا في مصدر وَطَدَ يَطِدُ، وَوَتَدَ يَتِدُ: طِدة، وتِدة. وكرهوا: وَطْداً، ووَتْداً؛ لأنه إن بُيِّنَ ثَقُلَ، وإن أُدْغم الْتَبَسَ»[٤].

ومن ذلك ما أجاب به ابنَ جني حين سأله عن علة عدم زيادة الواو في أول الكلمة، وهو قوله: «إنما امتنع ذلك في الواو؛ لأنها لو زيدت أولاً مضمومة لاطَّرَدَ فيها قلبها همزة نحو أُقِّتَتْ وبابه... ولو زيدت مكسورة أيضاً لجاز قلبها جوازاً كالمطرد نحو إسادة، وإفادة في وِسادة، ووِفادة، ولو زيدت مفتوحة حتى تُحَقَّرَ الكلمة لانضم أولها، فجاز قلبها همزة ـ يريد تحقير وَزَّة: وُزَيْزة، ويجوز: أُزَيْزة ـ قال: فلما كانت زيادتها أولاً تقود إلى هذا التغيير

---

(١) فقه اللغات السامية ص ١٥٦.
(٢) فقه اللغات السامية ص ٧٩.
(٣) فقه اللغات السامية ص ١٥٦.
(٤) التكملة ص ٣٠٧.

والقلب واللبس، ويكون ذلك فيها أثقل؛ لأنها زائدة، رفضت زيادتها أولاً، فلم يجز لذلك»[1].

لقد كان أبو علي معنياً بالعلل، يوردها مع كلام العرب الذي يستشهد به، ليبين السبب الذي دفعهم إلى حذف ما حذفوه من الحروف في بعض كلامهم، والسر الذي يكمن في نفوسهم وراء كل ظاهرة من الظواهر الصرفية التي اشتملت عليها لغتهم، والعلة التي لأجلها اجتنبوا النطق بما يجوز في القياس مما لم يرد عنهم، وقضية تعليل ما لم يلفظ به العرب لا صلة لها بالبحث اللغوي، وإنما هي من الجدل النظري العقيم الذي لا غناء فيه.

٣ ــ أبو الفتح بن جني :

لقد فاق أبو الفتح أقرانه، وبَذَّ معاصريه في الحديث عن العلل، والدفاع عن سداد علل النحويين، وقد عقد لذلك أربعة عشر باباً في كتابه «الخصائص»[2].

---

(١) المنصف ١ : ١١٢ ــ ١١٣.

(٢) هي : باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ١ : ٤٨ ــ ٩٥.
باب في تخصيص العلل ١ : ١٤٤ ــ ١٦٣.
باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المُجَوِّزة ١ : ١٦٤ ــ ١٦٦.
باب في تعارض العلل ١ : ١٦٦ ــ ١٦٨.
باب في أن العلة إذا لم تَتَعَدَّ لم تصح ١ : ١٦٩ ــ ١٧٢.
باب في العلة وعلة العلة ١ : ١٧٣ ــ ١٧٤.
باب في حكم المعلول بعلتين ١ : ١٧٤ ــ ١٨٠.
باب في إدراج العلة واختصارها ١ : ١٨١ ــ ١٨٢.
باب في دور الاعتلال ١ : ١٨٣ ــ ١٨٤.
باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة ١ : ١٨٤ ــ ١٨٦.
باب في الاعتلال لهم بأفعالهم ١ : ١٨٦ ــ ١٨٨.
=

ويعتقد ابن جني أن العرب إنما نطقوا بما نطقوا به، واجتنبوا ما اجتنبوه عن علل قامت في نفوسهم، وأرادوها وإن لم يصرحوابها، وهذه العلل هي التي ينسبها إليهم هو وأمثاله من الصرفيين، ودليله في ذلك أن الأصمعي حكى «عن أبي عمرو، قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوْبٌ، جاءته كتابي، فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليست بصحيفة».

فقد روى هذا الخبر، وعلق عليه بقوله: «أَفَتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدربوا، وقاسوا، وتصرفوا، أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً يُعَلِّلُ ذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سَمْته وأَمِّه»[1].

وهذا تعليل ساذج بسيط لا يعد شيئاً بجانب العلل التي ذكرها الصرفيون، هذا إذا سلمنا بتعليل الأعرابي، كما فهمه أبو الفتح، وقد يمكن أن يكون قال هذا تبريراً لخطأ وقع فيه حين أَنَّثَ الكتاب وهو مذكر، فقد شق عليه أن يلحن، فحاول أن يلتمس لنفسه عذراً؛ لئلا يُظَنّ أنه أخطأ؛ لأن القوم كانوا يستقبحون اللحن في ذلك العصر، ويُشَنِّعون على من يلحن.

واستدل أبو الفتح أيضاً على صحةمذهبه في نسبة العلل إلى العرب بقوله: «ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قوماً من العرب

= باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط ١:١٩٤ ــ ١٩٧.
باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها ١:٢٣٧ ــ ٢٥١.
باب في بقاء الحكم مع زوال العلة ٣:١٥٧ ــ ١٦٤.

(١) الخصائص ١:٢٤٩.

أتوه، فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيّان، فقال: بل أنتم بنو رَشْدان. فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة: إن الألف والنون زائدتان، وإن كان ــ عليه السلام ــ لم يَتَفَوَّه بذلك، غير أن اشتقاقه من الغي بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان.

وكذلك قولهم: إنما سُمِّيْتَ هانئاً لتهنأ، قد عرفنا منه كأنهم قد قالوا: إن الألف في هانىء زائدة.

وكذلك قولهم: فجاء يَدْرِمُ من تحتها ــ أي يُقارب خطاه لثقل الخريطة بما فيها، فسُمِّي دارِماً ــ قد أفادنا اعتقادهم زيادة الألف في دارِم عندهم»[1].

وقد تأثر أبو الفتح في حديثه عن العلل بالفقهاء والمتكلمين؛ ألا ترى أنه عقد مقارنة بين علل النحو من جهة وعلل الفقه والكلام من جهة ثانية، وذهب إلى أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منهـا إلى علل المتفقهين، والسبب في ذلك ــ عنده ــ هو أن النحاة «إنما يُحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، إلى غير ذلك مما يطول ذكره، ولا تَحْلَىٰ النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله. وليس كذلك علل النحويين. وسأذكر طرفاً من ذلك لتصح الحال به. . .

ومن ذلك قولهم: إن ياء نحو مِيْزان ومِيْعاد انقلبت عن واو ساكنة لثقل

---

(١) الخصائص ١: ٢٥٠ ــ ٢٥١.

الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا أمر لا لبس في معرفته، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به. وكذلك قلب الياء في مُوْسر، ومُوْقن واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، ولا تَوَقُّفَ في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا كما تراه أمر يدعو الحس إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه»(١).

والتفسير الصوتي لظاهرة قلب الواو ياء في مِيْزان ومِيْعاد ونحوهما هو أن الواو تأثرت بالكسرة قبلها، فقلبت ياء لتتماثل مع الكسرة، وهذا ما يسمى في علم اللغة الحديث بقانون المماثلة، ويعد هذا القانون مع قانون المخالفة أهم القوانين الصوتية التي يقوم عليها الدرس اللغوي الحديث.

وكذلك قلب الياء واواً في مُوْقِن ومُوْسِر ونحوهما يُفَسَّرُ بقانون المماثلة إذ تأثرت الياء بضمة الميم، فقلبت واواً لتحصل المماثلة بينها وبين الضمة.

وإنما حدث هذا الإعلال لثقل وقوع الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة؛ ألا ترى أنهم يستثقلون اجتماع الياء والواو، فيقلبون الواو ياء، ويدغمون الياء في الياء إذا كان الأول منهما ساكناً نحو أيام، فإن أصله: أَيْوام، فوقعت الواو بعد ياء ساكنة، فقلبت الواو ياء لتماثل الياء الساكنة قبلها، وأدغمت الياء الأولى في الثانية المنقلبة من الواو. وكذلك مِيْزان، ومِيْعاد، فإن أصلهما: مِوْزان، ومِوْعاد، فوقعت الواو ساكنة بعد كسرة، فكأنه اجتمع ياء وواو؛ لأن الكسرة ياء صغيرة، وهي في عرف المحدثين حركة قصيرة، والياء حركة طويلة، فانقلبت الواو ياء لثقل النطق بها ساكنة بعد كسرة بسبب بعد مخرج الياء عن مخرج الواو، فإن مخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، ومخرج الواو مما بين الشفتين.

وذهب ابن جني إلى أن علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو؛ لأن

---

(١) الخصائص ١:٤٨ ـ ٤٩.

كثيراً من علل الفقه غير معروفة لدينا في حين أن علل النحو كافة تقبلها النفس، ويقرها الحس فالفرق بين العلل عند الفريقين هو أن جميع علل النحو مواطئة للطباع، وأما علل الفقه فلا ينقاد جميعها هذا الانقياد[1].

وعلى الرغم من ترجيحه علل النحو على علل الفقه فإنه يقر بأنها لا «تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين»[2]. وأكثرها يجري «مجرى التخفيف والفرق، ولو تَكَلَّفَ مُتَكَلِّفٌ نَقْضَها لكان ذلك ممكناً ــ وإن كان على غير قياس ــ ومستثقلاً»[3]، وذلك نحو مِيْزان ومِيْعاد، ومُوْسِر، ومُوْقِن، فإنه يمكننا أن نخرج الحروف التي أُعِلّت فيها على الأصل وإن كان هذا مستثقلاً، فنقول: مِوْزان، ومِوْعاد، ومُيْسر، ومُيْقن. وقد ذكرنا منذ قليل التعليل الصوتي لقلب هذه الحروف.

«وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحدة فاسد، لا طريق إلى ظهوره ولا إلى تصوره، وكذلك ما كان من هذا القبيل، فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين»[4].

وليس علل النحو كلها قابلة للنقض، وإنما هي على ضربين:

أحدهما: واجب لا بد للطبع منه! فهو لاحق بعلل المتكلمين، ومنه قلب الألف واواً لانضمام ما قبلها، وياء لانكسار ما قبلها، كقولك في تحقير قرطاس وتكسيره: قُرَيْطِيْس، وقَرَاطِيس. فهذا لا بد منه؛ لأنه ليس في

---

(١) الخصائص ١: ٥٠ ــ ٥١.
(٢) الخصائص ١: ٨٧ ــ ٨٨.
(٣) الخصائص ١: ١٤٤ ــ ١٤٥.
(٤) الخصائص ١: ١٤٥.

الإمكان وقوع الألف المدة بعد الكسرة ولا الضمة، وهذه علة برهـانية، ولا لَبْسَ فيها، ولا تَوَقُّفَ للنفس عنهـا، فهي لاحقة بعلل المتكلمين في الوجوب. ومن المستحيل الجمع بين الألفين المدتين في النطق، نحو ما صار إليه قلب لام كساء ورداء وقضاء قبل إبدال الألف همزة، وهو خطأ، كِساا، ورِداا، وقَضاا، فهذا لا يمكن النطق به، ولا بد من إبدال الألف الثانية همزة.

والثاني: ما منه بد، وذلك نحو ما ذكرناه من تصحيح الواو والياء في مِيْزان، ومِيْعاد، ومُوْسِر، ومُوْقِن، وعدم إعلالهما. وهذا النوع هو الأكثر[1].

أما إبدال الألف واواً لانضمام ما قبلها وياء لانكسار ما قبلها، فهو أمر مسلم به؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

وأما إبدال الهمزة من الألف الثانية في: كِساء، ورِداء، وقضاء، فأمر لا نوافق أبا الفتح فيه؛ لأنه مبني على قضية الأصل المتخيل الذي لم يُنْطَق به، وذلك أنه يرى أن الأصل فيها: كِساو،ورِداي، وقضاي، فتحركت الواو والياء وانفتح ما قبل كل منهما والألف حاجز غير حصين، فانقلبتا ألفين، فاجتمع في آخر كل صيغة ألفان، وهذا لا يمكن النطق به، فقلبت الألف الثانية همزة، لاشتراك الهمزة مع الألف في المخرج، ولأن الهمزة تشبه حروف العلة بسبب ما يعتريها من التخفيف والإبدال.

ولا يرضى المحدثون عن هذا الافتراض الذي لا دليل عليه، ويرى الدكتور كمال بشر أن هذا القول «نوع من التمحك والتمحل اللفظيين، وافتراض جدلي عقيم. . . إنه خال من أية فائدة عملية على أي مستوى من مستويات البحث في اللغة»[2].

ويضيف الدكتور كمال بشر قائلاً: «وفي رأيي أن الكلام في مسائل هذا

---

(١) انظر الخصائص ١:٨٧ ـ ٨٩، ٩٥، ١٤٥.

(٢) دراسات في علم اللغة ص ٢٣٤.

الباب كله نوع من الترف العلمي الذي لا نستطيعه في وقتنا هذا، ونوع من شغل الوقت وقتل الفراغ بقطع النظر عن أية نتائج علمية. أو قل: إن البحث في هذه القضايا ونحوها نتيجة من نتائج الإغراق في الافتراض والتوهم بدافع إظهار البراعة في الجدل إرضاء لنزعات مذهبية، أو هو نتيجة لكل ما أشرنا إليه من عوامل»(1).

وأمر آخر يدل على تأثر ابن جني بالفقهاء في هذا الموضوع، وذلك أنه ذهب إلى أنه يجوز أن تكون العلة الواحدة علة لأشياءكثيرة(2). وهذا الأصل مستمد من أصول الفقه، فقد أجاز الأصوليون أن تكون العلة الواحدة علة لحكمين شرعيين(3).

وإلى ابن جني يرجع الفضل في وضع الأصول العامة للعلل، مقتدياً في ذلك بأصحابه الفقهاء، ولم يسبقه إلى ذلك أحد من النحويين، فقد رأى العلل منثورة في كتب النحو، فاستخرجها ووضع لها قوانين كلية تشبه ما رآه عند الفقهاء؛ ألا ترى قوله «واعلم أن هذه المواضع التي ضَمَمْتُها، وعقدتُ العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا وعنوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمةمحروسة فإنهم لها أرادوا، وإياها نووا...

وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه اللّه إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيُجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق»(4).

فكما ينتزع الفقهاء العلل من كتب محمد بن الحسن الشيباني كذلك

---

(1) دراسات في علم اللغة ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.
(2) الخصائص ١: ١٦١ ـ ١٦٢.
(3) الإحكام في أصول الأحكام ٣: ٢٢.
(4) الخصائص ١: ١٦٢ ـ ١٦٣.

ينتزع أبو الفتح العلل من كتب النحاة، ويجمعها إلى بعضها، ليستخلص منها قانوناً عاماً على النحو الذي يراه عند المتفقهين، فإن له بهم أسوة ليس في هذه المسألة وحدها وإنما في كتاب «الخصائص» كله، فقد نص في مقدمته على أنه يريد وضع أصول النحو على مذهب أهل الكلام والفقه، «وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكُتّاب، والمتأدبين التأمل له، والبحث عن مستودعه»[1].

والعلل ـ عنده ـ نوعان: علة مُوْجِبة للحكم، وعلة مُجَوِّزة، فالعلة الموجبة كرفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه، ونحو ذلك، والعلة المجوزة نحو قولك في علة إبدال واو «وُقِّتَتْ» همزة في قولك «أُقِّتَتْ»: علة ذلك أن الواو انضمت ضماً لازماً وهذا أمر لا يوجب الإبدال فيها، فإنك مع هذا تجيز ظهور الواو غير مبدلة، فتقول: «وُقِّتَتْ»، فهذه علة الجواز لا علة الوجوب[2].

وقد ذهب السيوطي في تفسير كلام ابن جني في هذه المسألة إلى أن العلة الموجبة هي التي تسمى عِلّة وأما العلة المُجَوِّزة فتسمى سبباً[3].

والتفسير الصوتي لإبدال الواو في «وُقِّتَتْ» همزة هو أن هذا الإبدال إنما حدث من أجل المخالفة بين الواو والضمة[4].

وعقد ابن جني باباً في حكم المعلول بعلتين، ذهب فيه إلى أنه على ضربين:

الأول: ما لا نظر فيه.

---

(١) الخصائص ١:٦٧.
(٢) الخصائص ١:١٦٤ ـ ١٦٥.
(٣) الاقتراح ص ٥٠.
(٤) فقه اللغات السامية ص ٧٧.

والثاني: محتاج إلى نظر، وهو باب ما لا ينصرف، ولن نعرض لهذا النوع؛ لأنه يندرج في باب الإعراب، وهذا البحث مقصور على التصريف.

ومن النوع الأول الذي لا نظر فيه قول العرب: سِيٌّ، ورِيٌّ، وأصلهما: سِوْيٌ، ورِوْيٌ، «فانقلبت الواو ياء ــ إن شئت ــ؛ لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة، ــ وإن شئت ــ؛ لأنها ساكنة قبل الياء، فهاتان علتان، إحداهما كعلة قلب مِيْزان، والأخرى كعلة طَيًّا، وَلَيًّا، مصدري طَوَيْتُ، ولَوَيْتُ، وكل واحدة منهما مؤثرة»[1]، وتكفي لقلب الواو ياء، من غير حاجة إلى العلة الأخرى؛ ألا ترى أن الواو في مِيْزان ومِيْعاد لما وقعت ساكنة بعد كسرة قلبت ياء وإن لم يأت بعدها ياء، والواو في طَيّ ولَيّ ــ وأصلهما: طَوْي، ولَوْي ــ لما وقعت ساكنة وبعدها ياء قلبت ياء وإن لم يكن ما قبلها مكسوراً.

ويفسر قلب الواو ياء في سِيّ ورِيّ بقانون المماثلة، وذلك أن الواو تأثرت بالياء بعدها، فانقلبت إلى صوت يماثل الياء مماثلة تامة، ويُسَمَّى هذا النوع من التأثر تأثراً رجعياً تاماً[2].

ومن الأصول التي وضعها أبو الفتح ما ذكره من أن العلة إذا لم تتعد لم تصح، «ومن ذلك قول الفراء في نحو لُغة، وثُبة، ورِئة، ومِائة: إن ما كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول، نحو لُغة، وبُرة، وثُبة، وكُرة، وقُلة. وما كان من الياء فإنه يأتي مكسور الأول، نحو مِائة، ورِئة. وهذا يفسده قولهم: سَنة، في من قال: سَنَوات، وهي من الواو كما ترى، وليست مضمومة الأول. وكذلك قولهم: عِضة، محذوفُها الواو، لقولهم فيها: عِضَوات... وقالوا أيضاً: ضَعة، وهي من الواو مفتوحة الأول... فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية»[3].

---

(١) الخصائص ١ :١٧٧.

(٢) انظر فقه اللغات السامية ص ٦٧.

(٣) الخصائص ١: ١٧٢.

وهذا القول مبني على الأساس الذي اعتمد عليه ابن جني وغيره من الصرفيين في دراسة اللغة، وهو أنه لا يكون اسم على أقل من ثلاثة أحرف أصول، وما جاء على حرفين فلا بد أن يكون ثمة حرف ثالث محذوف منه، كالأمثلة التي وردت في النص السابق.

ويذهب بروكلمان إلى أن في اللغات السامية أسماء ذات أصلين من الأصوات الصامتة مثل أَخ، وأَب، وحم، وفي العربية شَفة، وماءٌ، وشاءٌ، وفي العبرية: (Śâfâ)، وفي الحبشية: (Mày)، وفي السريانية: (Mayỳa)وفي الآشورية (M̀e) وغيرها مثل العدد (اثنان»[1].

ومما استدركه على الصرفيين ما ذكره في باب إدراج العلة واختصارها، فقد قال في أوله: «هذا موضع يستمر النحويون عليه، فيفتق عليهم ما يتعبون بتداركه والتعذر منه. وذلك كسائل سأل عن قولهم: آسيتُ الرجل، فأنا أُواسيه، وآخيته فأنا أُواخيه، فقال: وما أصله؟ فقلت: أُؤواسيه، وأُؤاخيه ــ وكذلك نقول ــ فيقول لك: فما علته في التغيير؟ فتقول: اجتمعت الهمزتان، فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها. وفي ذلك شيئان: أحدهما أنك لم تستوف ذكر الأصل، والآخر أنك لم تتقص شرح العلة. . .

وأما تقصّي علة تغيير الهمزة بقلبها واواً فالقول فيه: إنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين، الأولى منهما مضمومة، والثانية مفتوحة وهي حشو غير طرف، فاستثقل ذلك، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها ــ وهي الضمة ــ واواً. ولا بد من ذكر جميع ذلك وإلا أخللت»[2].

وإذا أمعنا النظر في هذا النص وجدنا صاحبه قد أوتي دقة متناهية في

---

(١) فقه اللغات السامية ص ٩٣.

(٢) الخصائص ١: ١٨١ ــ ١٨٢.

وضع أصول التصريف، غير أن ما ينبغي أن يذكر هنا هو أن هذه العلة التي أوردها، وتقصى القول فيها، إنما هي من وضع الصرفيين، وما أظن أنها هي وأضرابها قد كانت قائمة في نفوس العرب وهم ينطقون بـ «أُواسيه، وأُواخيه» ونظائرهما مما علله الصرفيون، وذهبوا فيه إلى أن العرب قد أرادت هذه العلل التي استنبطوها، وهذا أمر لا يمكن قبوله؛ لأننا نستبعد أن تخطر هذه العلل بذهن الأعرابي حين يتكلم، ودليلنا في ذلك أننا لا نجد شيئاً من ذلك عند الأُمِّيِّينَ في زماننا، أضف إلى هذا أن تلك العلل لا يعلل بها الكلام غير الباحثين في اللغة في يومنا هذا، ولا يرد شيء منا على ألسنة عامة المثقفين ولا في عقولهم.

وأظهر خصائص أبي الفتح حُبُّ التَّتَبُّع، والرغبة الجامحة في الاستقصاء، والدقة المتناهية في وضع الأصول، وذلك جلي واضح لمن قرأ كتبه، وأوضح مثال على ذلك الباب الذي عَنْوَنَهُ بـ «باب الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط». وعنوان الباب ينبيء عن مضمونه(١).

---

(١) قال في أول هذا الباب: «قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مُثْبِتة لحال المزيد عليه، وذلك كقولك في همز أوائل: أصله أَواوِل، فلما اكتنفت الألف واوان، وقربت الثانية منهما من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل تنبيهاً على غيره من المُغَيَّرات في معناه، ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة، وكانت الكلمة جمعاً ثقل ذلك، فأبدلت الواو همزة، فصار أوائل. فجميع ما أوردته محتاج إليه إلا ما استظهرت به من قولك: وكانت الكلمة جمعاً، فإنك لو لم تذكره لم يخلل ذلك بالعلة؛ ألا ترى أنك لو بنيت من قلت وبعت واحداً على فُواعِل كعُوارض، أو أُفاعِل من أَوَّل أو يوم أو وَيْح كأُباتِر لهمزت كما تهمز في الجمع. فذكرك الجمع في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنساً من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حُقِيّ ودُلِيّ، فذكرته هنا تأكيداً لا وجوباً.

وذكرك أنهم لم يؤثروا في هذا إخراج الحرف على أصله دلالة على أصل ما غُيِّرَ من غيره في نحوه؛ لئلا يدخل عليك أن يقال لك: قد قال الراجز:

تَسْمَعُ من شُذَّانِها عَواوِلا =

وتَعَقَّبَ ابنُ جني أبا بكر بن السراج في مصطلح «علة العلة» الذي وضعه[1]، وعقد لهذه القضية باباً بعنوان «باب في العلة وعلة العلة» وقال فيه: «وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة... فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة؛ ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك لنفسه لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية»[2].

وإنما أنكر على ابن السراج استعماله هذا المصطلح وتسميته جزءاً من العلة به؛ لأنه اقتفى أثر المتكلمين ـ كما يفهم من كلامه ـ فقوله: «ألا ترى السواد.. إلخ» هو من حديث أهل الكلام. وهذا أحد ما يستشهد به في مسألة تأثره بالمتكلمين، فقد وضع حديثهم في العلل نصب عينيه، وحاول أن يضع لعلل التصريف أصولاً على غرار علل المتكلمين والفقهاء. أضف إلى هذا أنه كان من المعتزلة، وقد تتبع الدكتور فاضل صالح السامرائي أقواله التي تدل دلالة صريحة على اعتزاله[3].

= وذكرُك أيضاً قولك: ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدرة؛ لئلا يلزمك قوله:

وَكَحَلَ العينين بالعَواوِرِ

ألا ترى أن أصله عَواوِير من حيث كان جمع عُوّار. والاستظهار في هذين الموضعين أعني حديث عَواوِل وعَواوِر، أسهل احتمالاً من دخولك تحت الإفساد عليك بهما واعتذارك من بعد بما قدمته في صدر العلة. فإذا كان لا بد من إيراده، فيما بعد إذا لم تحتط بذكره فيما قبل كان الرأي تقديم ذكره. والاستراحة من التعقيب عليك به» الخصائص ١: ١٩٤ ـ ١٩٥.

(١) قال ابن السراج: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً؟ وَلِـمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قُلِبتا ألفاً...» الأصول ١: ٣٧.

(٢) الخصائص ١: ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٣) انظر كتاب: ابن جني النحوي ص ٥٢ ـ ٥٥.

وقد كان أبو الفتح يستنبط القوانين العامة في العلل من الظواهر التصريفية في اللغة التي انتهت إليه، وساعده على ذلك حدة نظره، ونفاذ ذهنه، وقوة ملكته في الاستنتاج والتعليل ووضع الأصول العامة المستنبطة من مفردات اللغة. فمن المعروف أن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء نحو مِيْزان ومِيْعاد، وكذلك مِيْثاق؛ لأنه من وثق، وقد قال الشاعر في جمعه:

حِمَىً لا يُحَلُّ الدهرَ إلا بإذننا ولا نَسْأَلُ الأقوامَ عقد المَيَاثِقِ

فقال: المَيَاثِق، وترك الياء على حالها، ولم يردها إلى أصلها الذي هو الواو مع أن السبب الذي أوجب قلب الواو ياء في مِيْثاق ــ وهو وقوع الواو ساكنة بعد كسرة ــ قد زال في «المَيَاثِق».

ومثله أيضاً قول الآخر:

عداني أن أزوركِ أُمَّ عمرو دَياوين تُشَقَّقُ بالمِدادِ

فقد قال «دياوين» ولم يرد الياء إلى أصلها الذي انقلبت عنه، وهو الواو لقولهم في واحدة: دِيْوان، وأصله: دِوّان، فأبدلت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وهذاالإبدال لا يقاس عليه؛ لأن الواو مدغمة فيما بعدها، أقول: لم يرد الياء إلى أصلها وإن زالت العلة التي قلبت الواو لأجلها ياء في ديوان.

وقد استنبط ابن جني من هذين المثالين وغيرهما أصلاً عقد له باباً عنوانه: «باب في بقاء الحكم مع زوال العلة» ورَدَّ فيه ما قد يظن من أن هذا الموضع ربما أوهم فساد العلة، وهو على خلاف ذلك، وذهب في هذين المثالين إلى أنهما مما بقي في الحكم وإن زالت العلة التي أوجبته؛ لأن العرب «لما كثر عندهم واطرد في الواحد القلب، وكانوا كثيراًما يحملون الجمع على حكم الواحد وإن لم يستوف الجمع جميع أحكام الواحد نحو دِيْمة ودِيَم، وقِيْمة وقِيَم ــ صار الأثر في الواحد كأنه ليس عندهم مسبباً عن

أمر، ومعرضاً لانتقاله بانتقاله، بل تجاوزوا به ذلك، وطغوا به إلى ما وراءه. حتى صار الحرف المقلوب إليه لتمكنه في القلب كأنه في موضعه وغير مسبب عندهم عن علة، فمعرض لانتقاله بانتقالها، حتى أجروا ياء مِيْثاق مجرى الياء الأصلية... فمكنوا قدم الياء في مِيْثاق أُنساُبها، واستروحاً إليها، ودلالة على تقبل الموضع لها»[1].

وقد انتزع أبو الفتح كثيراً من العلل، من ذلك قوله في باب ترافع الأحكام: «ومن ذلك مذهب العرب في تكسير ما كان من فَعَلٍ على أَفْعال نحو عَلَمٍ وأعْلامٍ، وقَدَمٍ وأَقْدامٍ، ورَسَنٍ وأَرْسانٍ، وفَدَنٍ وأَفْدانٍ، قال سيبويه: فإن كان على فَعَلة كسروه على أَفْعُلٍ نحو أَكَمة وآكُمٍ. ولأجل ذلك ما حمل أَمَةً على أنها فَعَلة لقولهم في تكسيرها: آمٍ[2] إلى هنا انتهى كلامه، إلا أنه أرسله، ولم يعلله.

والقول فيه عندي: إن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث وذلك في الأدواء، نحو قولهم: رَمِثَ رَمَثاً، وحَبِطَ حَبَطاً، وحَبِجَ حَبَجاً. فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين، فقالوا: حَقِلَ حَقْلَةً، ومَغِلَ مَغْلَةً. فقد ترى إلى معاقبة حركة العين تاء التأنيث. ومن ذلك قولهم: جَفْنة وجَفَنات،

---

(١) الخصائص ٣: ١٥٩ ــ ١٦٠ وبقاء الأحكام مع زوال العلل والأسباب كثير جداً عند ابن جني ومنه قول الراجز:

لَمّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ ... مالَ إلى أَرْطاة حِقْفٍ فالْطَجَعْ

«وهو افْتَعَلَ من الضجعة وأصله: فاضْتَجَعَ فأبدلت التاء طاء لوقوع الضاد قبلها، فصارت: فاضْطَجَع ثم أبدل الضاد لاماً. وكان سبيله إذا أزال جرس الضاد أن تصح التاء، فيقال: فالْتَجَع كما يقال: الْتَحَمَ والْتَجأَ، لكنه أقرت الطاء بحالها إيذاناً بأن هذا القلب الذي دخل الضاد إلى اللام لم يكن عن استحكام ولا عن وجوب». الخصائص ٣: ١٦٣ ــ ١٦٤.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٩١.

وقَصْعة وقَصَعات لما حذفوا التاء حركوا العين. فلما تعاقبت التاء وحركة العين جـريا لذلك مجـرى الضدين المتعـاقبين. فلما اجتمعـا في فَعَلة ترافعـا أحكامهما، فأسقطت التاءُ حكمَ الحركة وأسقطت الحركةُ حكمَ التاء، فآل الأمر بالمثال إلى أن صار كأنه فَعْلٌ، وفَعْلٌ بابُ تكسيره أَفْعُلٌ»(١).

وكذلك قوله في الباب نفسه: «ومن ذلك أنا قد رأينا تاء التأنيث تعاقب ياء المد، وذلك نحو فَرازِين وفَرازِنة، وجَحاجِيح وجَحاجحـة، وزَناديق، وزَنادقة. فلما نسبوا إلى نحو حَنْيفة وبَجِيْلة تصوروا ذلك الحديث أيضاً، فترافعت التاء والياء أحكامهما فصارت حَنِيفة وبَجِيلة إلى أنهما كأنهما حَنِف وبَجِل، فجريا لذلك مجرى شَقِر ونَمِر، فكما تقول فيهما: شَقَرِيّ، ونَمَرِيّ كذلك قلت أيضاً في حنيفة: حَنَفيّ، وفي بَجِيلة، بَجَليّ... فهذا طريق آخر من الحجاج في باب حَنَفِيّ وبَجَلِيّ مضاف إلى ما يحتج به أصحابنا في حذف تلك الياء»(٢).

والتعليل الصوتي لهذه الظاهرة هو أن الكسرة القصيرة أو الطويلة قبل كسرة طويلة تُخالَفُ إلى فتحة قصيرة مثل نَمِرِيّ إذ تصبح نَمَرِيّ، ومَدِيْنِيّ تصبح مَدَنِيّ، وهذا من باب المخالفة النوعية بين الحركات عند بروكلمان، ويَظُنُّ أن هذه المخالفة قد تمت كذلك في الساميـة الأولى في (Binin) إذ أصبحت (Banin)»(٣).

ومن العلل التي انفرد بها ابن جني تعليله ما صح والقياس إعلاله نحو الخَوَنة والصَّيَد بأنه إنما صح لمشابهة الحركة للحرف، قال: «ومن ذلك عندي أن حرفي العلة: الياء والواو قد صحا في بعض المواضع للحركة

---

(١) الخصائص ٢: ١٠٨ ـ ١٠٩.
(٢) الخصائص ٢: ١٠٩ ـ ١١٠.
(٣) فقه اللغات السامية ص ٧٨.

بعدهما كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما»[1].

وقد ذكرنا في فصل السماع أن هذه الصيغ من البقايا التاريخية لهذه الظاهرة التصريفية.

وقد نَهَجَ ابن جني نَهْجَ سابقيه في محاولة التماس العلة لما لم ينطق به العرب؛ ألا ترى أنه ذهب إلى أنهم امتنعوا عن استعمال أفعال من الوَيْح والوَيْل والوَيْس والوَيْب؛ «لأن القياس نفاه، ومنع منه، وذلك أنه لو صُرِّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوَعَدَ، وعينه كباعَ، فتحاموا استعماله لما كان يُعقب من اجتماع إعلالين»[2].

وعنده أن العرب إنما رفضوا استعمال الفعل من «أَوَّلَ»: «لأن فاءه وعينه واوان، فلو قالوا فيه: فعَل لحدث هناك شيئان يتدافعان، وذلك أن فَعَلَ إذا كانت فاؤه واواً فالمضارع منه إنما يجيء على يَفْعِلُ نحو وَعَدَ يَعِدُ، وعين الفعل إذا كانت واواً فالمضارع من فَعَلَ أبداً مضموم العين نحو قال يقول، فكان يجب أن تكون العين من يفعَل مضمومة مكسورة في حال، وهذا متناف، مع ما ينضاف إليه من ثقل الواوين»[3].

وعقد في «الخصائص» باباً في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس[4]. وقال سيبويه: «واعلم أن الفاء لا تكون واواً واللام واواً في حرف واحد؛ ألا ترى أنه ليس مثل وَعَوْتُ في الكلام»[5].

فقال ابن جني مُعَلِّلاً ذلك: «واعلم أنهم لم يأت عنهم مثل وَعَوْتُ من

---

(١) الخصائص ٢: ٣٢١ وانظر ٣: ٥١ ـ ٥٢.
(٢) الخصائص ١: ٣٩٢ وانظر المنصف ٢: ١٩٨.
(٣) المنصف ٢: ٢٠١ ـ ٢٠٢.
(٤) الخصائص ١: ٣٩١.
(٥) الكتاب ٢: ٣٩٠.

قِبَل أنهم لو فعلوا ذلك لاكتنف الحال أمران ضدان، فتركوا ذلك لذلك، وذلك أن ما ماضيه فَعَلَ، وفاؤه واو، فعين مستقبله مكسورة، وفاؤه محذوفة، وذلك نحو وَعَدَ، ووَزَنَ، ووَرَدَ، تقول: يَعِدُ، ويَزِنُ، ويَرِدُ، فهذا أصل مستمر... ورأيناهم مع ذلك إذا كان الماضي على فَعَلَ، ولامه واو، فعين مضارعه أبداً مضمومة، وذلك نحو غَزَوْتُ أَغْزُو، ودَعَوْتُ أَدْعُو، وهذا أيضاً أصل مستمر غير منكسر، فلو صاغوا مثل وَعَوْتُ لوجب عليهم في المضارع أن يكسروا العين كما كسروا عين يَعِدَ، (و)[1] يضموها أيضاً كما يضمون عين يغزو، فلما كان بناؤهم نحو وَعَوْتُ يدعوهم إلى أن تكون العين مضمومة مكسورة في حال واحدة رفضوه البتة، فلم يبنوه مخافة أن يصيروا إلى التزام حركتين ضدين في حرف واحد»[2].

وذكر أبو الفتح أن العرب لم تبن شيئاً على وزن «افْعَنْلَلَ» مما لامه أحد حروف الحلق[3]، وإنما لم تفعل العرب ذلك لعلة صوتية لم يعرض لها أحد سواه. وقد ذكرناها في فصل القياس، فأغنى ذلك عن إعادتها.

ومن الأدلة الواضحة على شغف ابن جني بالعلل، ومحاولته التماس العلة لما لم تنطق به العرب مما تحتمله القسمة العقلية في بعض الأبنية، ويقبله القياس لو جاء ــ قولُه: «أما إهمال ما أُهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيته مُلْحَقة به، ومُقَفَّاة على إثْره»[4].

لكن هذا لم يكن ليدفعه إلى القول بأن كل ما لم يأت في العربية إنما

---

(١) في الأصل «أو» وهو خطأ والصواب ما أثبت؛ لأنه يريد أن العين ستكون مكسورة مضمومة في وقت واحد والحرف المناسب لذلك إنما هو «الواو».

(٢) سر صناعة الإعراب ق ١٦٤/ب ــ ١٦٥/أ.

(٣) الخصائص ١: ٣٦٣ ــ ٣٦٤.

(٤) الخصائص ١: ٥٤.

أهملته العرب لأن ثمة عللاً دعتهم إلى تركه، فهو قد نص على أن امتناعهم من النطق بما لم يرد عنهم لا يكون دائماً لعلة، ولذلك ينبغي أن يضرب عما تتضح علة إهماله، قال: «وليس لأحد أن يقول: هلا جاء في الأمثلة ما لم يجئ؟ لأن هذا كان يكون باباً غير مُدْرَك، وإنما سبيله أن يذكر ما جاء ويضرب عما لم يجئ، فلا يذكر إلا أن يكون امتناعهم منه لعلة؛ لأنك إنما تفسر أحكام لغتهم، لا ما لم يجئ عنهم، ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجئ لكنت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي، وكان ذلك يكون تخليطاً وهَوَساً لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عما هو باقٍ في العدم، إلا ما علته في الامتناع من النطق به قائمة، فإن هذا يُسأل عنه»[1].

والمنهج الصحيح في هذا ـ عندي ـ هو أن يضرب عن كل ما لم تنطق به العرب ولا يسأل عن علة شيء منه البتة؛ لأنه ليس ثمة فائدة من الخوض فيه.

بعد كل هذا نرى أن ابن جني قد أوغل في التماس العلل إيغالاً شديداً، ولم يكتف بتعليل ما نطقت به العرب، بل تجاوزه إلى ما لم يرد في العربية البتة، فهو لا يفتأ يفتش في ذهنه، لَعَلَّهُ يبتكر علة يراها مناسبة لما انتهى إليه من اللغة، أو لما لم يرد به استعمال أبداً. وقد جعل العلل هَمَّه وسَدَمه، وشغله الشاغل الذي لا يلهيه عنه شيء، ولا يجد عنه مصرفاً، فازدهرت العلة على يديه ازدهاراً لا نظير له، وانتزع من علل التصريف ما لم يسبقه إليه أحد، ووضع لها أصولاً كلية على نحو لم يعرفه السابقون، فكان بحق خاتمة الصرفيين، فلم يأت بعده من له في التصريف ما لأبي الفتح في فتح المُقْفَلات، وشرح المُشْكِلات، وتذليل الصعاب، والكشف عن دفائن هذا العلم والوقوف على أسراره ودقائقه.

* * *

---

(١) المنصف ١: ١٨١.

الفصل الرابع
الإجماع

للإجماع في اللغة عدة معان:

منها: الإحكام والعزيمة على الشيء، يقال: أَجْمَعَ أَمْرَهُ وأَجْمَعَ عليه: عزم عليه، وقد قال الفراء في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشركاءَكم﴾: الإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر[1]. وقال في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا كيدَكم﴾: «الإجماع: الإحكام والعزيمة على الشيء، تقول: أجمعتُ الخروج وعلى الخروج مثل أَزْمَعْتُ، قال الشاعر:

يا ليت شعري والمنى لا تنفع هل أَغْدُوَنْ يوماً وأمري مُجْمَعُ

يريد قد أُحكم وعُزِم عليه»[2].

ومنها: جَمْعُ الشيء المتفرق، «يقال: أَجْمَعْتُ النَّهْبَ ـ والنَّهْبُ: إبل القوم التي أغار عليها اللصوص وكانت متفرقة في مراعيها، فجمعوها من كل ناحية حتى اجتمعت لهم ثم طردوها، وساقوها ـ فإذا اجتمعت قيل: أَجْمَعُوْها»[3].

---

(١) اللسان (جمع) ٩: ٤٠٨.

(٢) معاني القرآن ٢: ١٨٥.

(٣) اللسان (جمع) ٩: ٤٠٩.

ومن معانيه: السَّوْق، تقول: أَجْمَعْتُ الإبل أي سُقْتُها جميعاً[1].

ويقال: أَجْمَعَ المطرُ الأرضَ إذا سالَ رَغابُها وجَهادُها كلّها[2].

وأما في اصطلاح الأصوليين فـ«الإجماع عبارة عن اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع. هذا إذا قلنا: إن العاميّ لا يعتبر في الإجماع، وإلا فالواجب أن يقال: الإجماع عبارة عن اتفاق المكلفين من أمة محمد، إلى آخر الحد المذكور»[3].

وقد اتفق أكثر المسلمين على أن الإجماع حجة شرعية يجب العمل بها على كل مسلم خلافاً للشيعة والخوارج والنَّظّام من المعتزلة[4].

وأما في اصطلاح النحويين فالإجماع على ضربين: إجماع العرب، وإجماع النحاة، وأول من تكلم فيه من المتقدمين أبو الفتح بن جني، وأما من جاءوا قبله فلم ينصوا عليه، وإنما نستنتج موقفهم منه من بعض النصوص التي تدل على معناه، وإنما لم يرد عند أحد ممن سبقوه لأنه أول من صنف في أصول النحو، فأما كتاب «الأصول» لأبي بكر بن السراج فهو كتاب في أبواب النحو المعروفة، وليس فيه من أصول النحو سوى أصل أو أصلين في أوله[5].

وأما كتاب «المقاييس في النحو» للأخفش الأوسط[6] فليس فيه سوى

---

(١) اللسان (جمع) ٩: ٤٠٩.

(٢) اللسان (جمع) ٩: ٤٠٩.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١: ١٨٠.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ١: ١٨٣.

(٥) انظر الأصول لابن السراج ١: ٣٧، ٦١ والخصائص ١: ٢.

(٦) بغية الوعاة ١: ٥٩١.

أقيسة قليلة؛ ألا ترى أن ابن جني قد قال في مقدمة الخصائص: «على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كُتَيِّباً، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أَنّا نُبْنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا»(١).

ويعد ابن جني ـ بحق ـ أول من استغرق أصول النحو في كتاب «الخصائص» الذي لم يجد الزمان بمثله في بابه.

ومن المعروف أن أقدم مصنف في النحو وصل إلينا هو كتاب سيبويه، وليس فيه نص صريح في هذا الموضوع، غير أنا إذا دققنا النظر في «الكتاب» أمكننا أن نستنبط موقف سيبويه من هذه المسألة.

أما إجماع العرب فيدل عليه قوله في باب مضاعَف الفعل: «والتضعيف أن يكون آخرَ الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو رَدَدْتُ، ووَدِدْتُ، واجْتَرَرْت، وانْقَدَدْت... فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أولى به؛ لأنه لمّا كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع، ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة، وذلك قولهم: رُدِّي، واجْتَرّا، وانْقَدُّوا...»(٢).

وقد يعبِّر عن إجماع العرب بعبارة أخرى كقوله: «وليس أحد من العرب إلا وهو يقول: تَنَبَّأَ مُسَيْلِمةُ»(٣)، وقد استدل بهذا الإجماع على أن «النَّبِيّ» من أَنْبَأْتُ.

ومن ذلك قوله: «فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحَقَّقا»(٤).

---

(١) الخصائص ١: ٢.
(٢) الكتاب ٢: ١٥٨.
(٣) الكتاب ٢: ١٢٦.
(٤) الكتاب ٢: ١٦٧.

فهذا يدل من كلامه على أن العرب قد أجمعوا على عدم تحقيق الهمزتين المجتمعتين. والذي نذهب إليه في هذا أن سيبويه لا يجيز مخالفة ما أجمع عليه العرب، وإجماعهم حُجّة عنده، وكنا قد رأينا في الفصل الثاني أنه كان يرفض مخالفة العرب، ويمنع القياس على كثير مما جاء عنهم. وإذا كان ذلك فالأولى ألا يجيز مخالفة ما أجمعوا عليه. وهذا منهج سديد في البحث في اللغة؛ لأن الغرض فيما وضعه النحاة من مقاييس إنما هو أن نحتذي على أمثلة العرب وننطق بكلامهم، فكيف نخالف ما أجمعوا عليه؟.

وأما إجماع النحويين فهو حجة عند سيبويه، ومنه إجماعهم على قصر الزيادة على حروف بعينها، وإجماعهم على أن الحرف الزائد يزاد بلفظه في الميزان[1]، وبهما استدل على أن الاسم المجرد على ثلاثة أضرب: ثلاثي نحو رَجُلٍ، ورباعي نحو جَعْفَر، وخماسي نحو سَفَرْجَلٍ، ولا زيادة في جَعْفَرٍ ولا في سَفَرْجَلٍ، وحروفهما كلها أصول[2].

---

(١) يدل كلام الأنباري في هذه المسألة على أن الكوفيين لا يقصرون حروف الزيادة على حروف «سألتمونيها» التي منع البصريون القول بزيادة حرف غيرها، فقد ذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الحروف الأصول لا تزيد على ثلاثة، وكل ما زادت حروفه على الثلاثة فيه زيادة، فالحرف الذي قبل الآخر في الرباعي هو المزيد عند الكسائي، والحرف الأخير هو الزائد عند الفراء، وأما الخماسي فقد زيد فيه حرفان عندهم، ولكنهم لا يمثلون المزيد بلفظه في الميزان. وإنما يقولون في وزن جَعْفَرٍ: فَعْلَل، وفي وزن سَفَرْجَل: فَعَلَّل: الإنصاف ص٧٩٣ (المسألة ١١٤).

(٢) قال: «فمن زعم أن الراء في جَعْفَر زائدة أو الفاء فهو ينبغي له أن يقول: إنه فَعْلَر وفَعْفَل، وينبغي أن يقول في غَلْفَق: فَعْلَق، وإن جعل الأولى زائدة أن يقول: غَفْعل؛ لأنه يجعلهن كحروف الزوائد، فكما تقول: أَفْعَلٌ، وفَوْعَلٌ، وفَعْوَلٌ، وفَعْلَنٌ كذلك تقول هذا، لا بد لك من أن تجعل إحداهما بمنزلة الألف والياء والواو.
وينبغي له أن يجعل الأخيرين في فَرَزْدَقٍ زائدين، فيقول: فَعَلْدَقٌ، فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد. وقال ما لا يقوله أحد.
وينبغي له إن جعل الأولين زائدين أن يكون عنده: فَرَفْعَل، وإن جعل الحرفين الزائدين الزاي والدال قال فَعَزْدَل، فهذا قبيح لا يقوله أحد». الكتاب ٢: ٣٥٤.

وإجماع العرب حجة عند أبي إسحاق الزجاج، فقد حكى أنهم أجمعوا على أن يقولوا في مضارع وَدِدْتُ بكسر العين في الماضي: أَوَدُّ على أَفْعَلُ بفتح العين، وبهذا رد ما حكاه الكسائي من قولهم: وَدَدْتُ الرجل بفتح العين؛ لأن ما كان على فَعَلَ، وكانت فاؤه واواً تحذف واوه في المضارع نحو وَزَنَ، ووَعَدَ؛ فإنك تقول في مضارعهما: يَزِنُ، ويَعِدُ بحذف الواو، فإجماع العرب على تصحيح الواو في أَوَدُّ يبطل ما حكاه الكسائي(١).

وأما إجماع النحويين فليس بحجة عند الزجاج، يدل على ذلك أنهم أجمعوا على أن حكوا في جمع مُصِيْبة: مَصائِب بالهمز، وأجمعوا على أن الاختيار مصاوِب، والهمز شاذ؛ لأن الواو متحركة في المفرد ـ لأن أصل مُصِيْبة عندهم: مُصْوِبة، فنقلت كسرة الواو إلى الصاد قبلها، وأبدلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ـ وإنما تُهمز حروف العلة في الجمع إذا كُنَّ سواكن في المفرد نحو رسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز.
فخالفَ الزَّجَّاجُ ما أَجْمَعَ عليه النحاة في هذه المسألة، وذهب إلى أن الواو المكسورة في «مَصاوِب» إنما أبدلت همزة حملا لها على الواو المضمومة حشواً، فكما قالوا في جمع دار: أَدْؤُر. فهمزوا الواو المضمومة كذلك قالوا «مَصائِب» فحملوا المكسورة على المضمومة(٢).

---

(١) قال: «وتقول في يَوَدُّ: وَدِدْتُ الرجل أَوَدُّهُ وُدّاً أو وِداداً ومَوَدَّةً ووِدادةً. وحكى الكسائي: وَدَدْتُ الرجلَ. والذي يعرفه جميع الناس: وَدِدْتُهُ، ولم يحكِ إلا ما سمع، إلا أنه سمع ممن لا يجب أن يؤخذ بلغته، لأن الإجماع على تصحيح أَوَدُّ، وأَوَدُّ لا يكون ماضيه: وَدَدْتُ، فالاجماع يُبطل وَدَدْتُ، أعني الإجماع في قولهم: أَوَدُّ» معاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٥٣ ـ ٣٥٤ وقد وهم أبو علي الفارسي في هذه المسألة، فنسب إلى الزجاج أنه قال: إن الهمزة عنده بدل من الواو المكسورة على حد إبدالها من الواو المكسورة إذا وقعت أولاً كقولهم في وِسادة: إسادة. وذهب أبو علي إلى أن هذا القول فاسد، وأسهب في الرد عليه: انظر الأغفال ص ٧٥٦ ـ ٧٦٠. وتبع أبا علي في =

والقول عندي في «مَصائِب» هو ما بينته في قراءة نافع (مَعائِش).

وإذا كان هذا هو موقف المتقدمين من الإجماع فما هو موقف التصريفيين؟.

الإجماع عند الصرفيين:

لم يذكر أبو عثمان المازني الإجماع في كتابه «التصريف» إلا في مسألة واحدة، وهي إلحاق الثلاثي بالخماسي، والضرب الذي ذكره هو إجماع النحاة، وأما إجماع العرب فلم ينص عليه، وقد ذهب إلى أن إجماع النحويين على إلحاق بنات الثلاثة ببنات الخمسة بتكرير اللام لا يحتج به؛ لأنه لم يأت عن العرب شيء منه، قال: «وإن قيل لك: كيف تبني من الثلاثة ضَرَبَ وأخواته مثل السَّفَرْجَل؟ فإن النحويين كلهم مُجْمِعُون على تكرير اللام، فيقولون: ضَرَبَّبٌ، ومن عَلِمَ: عَلَمَّم، ومن ظَرُفَ: ظَرَفَّف. ولم أسمع من

= هذا الوهم تلميذُه ابنُ جني: انظر التمام ص ٢٢ والمنصف ١: ٢٣، ٣٠٩. وإذا رجعنا إلى نص الزجاج اتضح لنا ذلك، قال: «وقد أجمع النحويون على أن حكوا مَصائِب في جمع مُصِيْبة، بالهمز، وأجمعوا على أن الاختيار مَصاوِب، وهذه عندهم من الشاذ، أعني مَصائِب. وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المسكورة كما قالوا في وِسادة: إسادة، إلا أن هذا البدل في المكسورة يقع أولاً كما يقع في المضمومة، نحو أُقِّتَتْ، وإنما هو من الوقت، والمضمومة تبدل في غير أول نحو أَدْؤُر (في الأصل: «أدْوُر» بالهمز، وهو تحريف والصواب ما أثبتُّ) يقولون: أَدْؤُر (في الأصل «أدْوُ» وهو تحريف والصواب ما أثبتُّ)، فحملوا المكسورة على ذلك» معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٥٣، وإنما أُتي أبو علي في هذه المسألة من قول الزجاج: «وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة كما قالوا في وِسادة: إسادة». وعندي أن الزجاج يريد بهذا القول التمثيل لإبدال الواو المكسورة همزة، ولا يريد أن الواو في مَصاوِب أبدلت همزة قياساً على إبدالها أولاً نحو إسادة، ومذهبه الذي انفرد به في هذه المسألة هو أن الواو المكسورة في مَصاوِب أُبدلت همزة حملاً لها على إبدال الواو المضمومة همزة إذا وقعت حشواً كقولهم في أَدْوُر: أَدْؤُر، يدل على ذلك قوله «والمضمومة تبدل في غير أول نحو أَدْؤُر، يقولون: أَدْؤُر، فحملوا المكسورة على ذلك». هذا هو الصواب عندي في هذه المسألة.

كلام العرب شيئاً من الثلاثة يُلْغَ به الخمسة من موضع اللام»[1].

ويدل على أن إجماع النحاة على شيء لم يرد عن العرب مثله ليس بحجة عند المازني قولُ ابن جني في شرح النص السابق: «قد ذكر أبو عثمان العلة في امتناعه من إلحاق الثلاثة بالخمسة بتكرير اللام، وذلك أنه لم يسمعه، فلما لم يسمعه لم يقسه»[2].

وأما أبو علي الفارسي فقد منع أن تكون لام «(النَّبِيّ)» واواً، ويكون مأخوذاً من النَّباوة، وهي الرفعة، وذهب إلى أن لامه همزة، وأُلزم التخفيف، وحجته في ذلك إجماع العرب على «تَنَبَّأَ مُسليمةُ» بالهمز[3].

وعنده أن عين «الشاء» واو، ولامه ياء، ولا يجوز أن تكون اللام همزة، وحجته في ذلك أن العرب أجمعوا على أن يقولوا في النسبة إليه «شاوِيّ» ولو كانت لامه همزة لقالوا «شائيّ»، وهذا لم يرد عنهم، لذا يجب الاستدلال بما أجمعت عليه العرب[4].

فإجماع العرب حجة عند أبي علي، وبه يستشهد فيما يذهب إليه؛ ألا ترى أن القياس عنده في حركة ثاني المثلين في المضاعف نحو غُضّ، وفِرّ، وشَمّ، إذا لَقِيَ ساكناً من كلمة أخرى، إنما هو الكسر، وذلك لـ«أن التضعيف لو أُظهر لم يكن فيه إلا الكسر عند الجميع، نحو: ارْدُدِ القومَ، واشْمَمِ الطِّيْبَ»[5].

ومن المَسائل التي احتج فيها بإجماع العرب ما ذهب إليه ــ كبقية

---

(١) المنصف ١: ١٧٥.

(٢) المنصف ١: ١٧٥.

(٣) المسائل الشيرازيات ق ١٤٧/ب ــ ١٤٨/أ.

(٤) المسائل الشيرازيات ق ١٤٧/ب.

(٥) التكملة ص ٧.

النحويين ــ من أن الهمزة في إشاح بدل من واو وِشاح، ولا يجوز أن تكونا لغتين كما قالوا: أَكَّدْتُ العهد ووَكَّدْتُهُ؛ لأن العرب قد أجمعوا على أن يقولوا «مُوَشَّح» بلا همز، وهذه دلالة على أن الواو هي الأصل[1].

وكما احتج الفارسي بإجماع العرب احتج بإجماع النحويين، فقد ذهب إلى أن إعادة اللام في تمثيل الرباعي والخماسي كقول النحاة في وزن جَعْفَر: فَعْلَل، وفي مثال سَفَرْجَل: فَعَلَّل أولى من إعادة الفاء أو العين. وأُولى حججه في ذلك إجماع النحويين على ذكر الزيادة بلفظها في الميزان، وعدم تمثيلها بالفاء، أو العين، أو اللام. واللام في الثلاثي أشبه الحروف بالزيادة، فلما كان ذلك، وكانوا يلفظون بالزائد نفسه، وجب أن ينطقوا بالمشابه للزيادة في تمثيل الرباعي والخماسي، فيلفظوا باللام دون الفاء والعين، قياساً على ما أجمع عليه من الزيادة[2].

فقد اتضح لنا من هذه الأمثلة أن أبا علي كان يذكر الإجماع، ويحتج به في مباحث التصريف، غير أنه لم يبحث مسألة مخالفة الإجماع، والنصوص التي وقفت عليها في كتبه كان يحتج فيها بالإجماع بنوعيه، ولم أره خالف إجماع النحاة ولا إجماع العرب، ولم يبين لنا منزلة إجماع النحاة من كلام العرب على نحو ما فعل في القياس كما رأينا، فقد أوجب طرح القياس إذا خالف السماع والأخذ بما ورد به السمع، وكرر ذلك في أكثر من موضع في حين أغفل الحديث عن الإجماع إغفالاً تاماً فيما أعلم.

وقد تكفل بهذه المسألة تلميذُه أبو الفتح بن جني الذي قَلَّ أن يجود الدهر بمثله، فقد عني عناية بالغة بأصول التصريف، وإليه يرجع الفضل في استنباطها ونقلها وتقريرها في كتاب «الخصائص» على نحو يثير الإعجاب،

---

(١) المنصف ١: ٢٣٠.

(٢) المسائل البغداديات ق ٤٥/ب.

ويبعث على الدهشة. وقد كان للإجماع نصيب عنده فعقد له باباً بعنوان «باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة». ويريد بأهل العربية أهل الكوفة والبصرة؛ لأنه لم يُعرف سوى مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة في ذلك العصر. ويعد أبو الفتح أول من تكلم في هذه القضية من الصرفيين، فقد قال في أول باب الإجماع: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوصَ والمقيسَ على المنصوص. فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سُنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم من قوله «أمتي لا تجتمع على ضلالة» وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة»[1].

وأجاز مخالفةَ إجماع النحويين، غير أنه منع أن يُقْدِم على خلافهم من لم يَطُلْ بحثه، ويُتْقِن الصنعة، ويُعمل فكره طويلاً، ويُسْبُر غَوْرَ هذا العلم، ويقف على أسراره ودفائنه، قال: «فَكل من فُرق له عن علة صحيحة، وطريق نَهْجة كان خَلِيْلَ نفسه، وأبا عمرو فكره.

إلا أننا ــ مع هذا الذي رأيناه، وسَوَّغنا مرتكبه ــ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكل، والقوم الذين لا نشك في أن اللّٰه ــ سبحانه وتقدّست أسماؤه ــ قد هداهم لهذا العلم الكريم... إلا بعد أن يُناهضه إتقاناً، ويُثابته عرفاناً، ولا يُخلد إلى سانح خاطره، ولا نزوة من نَزَوات تَفَكُّره»[2].

وإجماع النحويين ليس بحجة ــ عنده ــ فيما يُرجع فيه إلى النفس،

---

(١) الخصائص ١ : ١٨٩.

(٢) الخصائص ١ : ١٩٠.

ويُتَحاكم فيه إلى الحس من ظواهر التصريف، فقد قال في اختلافهم في موضع الحركة من الحرف: «ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة؛ لأن كل واحد منهم إنما يردّك ويرجع بك فيه إلى التأمل والطبع لا إلى التبعية والشرع»(١).

وقد نص على أنه ينبغي «أن يكون العمل على ما أطبقت الجماعة عليه»(٢)؛ لذا نراه يرد ما خرج به بعض النحاة على الإجماع من مسائل التصريف، ويلزم ما أَجْمَعُوا عليه، فقد أجمع النحاة على أن أَوْلَقاً على وزن فَوْعَل، وأنه من «ألق» لقول العرب: أُلِقَ الرجلُ فهو مألوق، إلا أبا إسحاق الزجاج فإنه أجاز فيه أن يكون على مثال «أَفْعَل» من وَلَقَ يَلِقُ، فلم يرضه أبو الفتح، وقال: «والوجه ما عليه الكافة»(٣).

وذهب ثعلب إلى أن «أُسْكُفَّة الباب» إنما هي من «اسْتَكَفَّ» أي اجتمع، وهذا يعني أن السين في «أُسْكُفَّة» زائدة، فرد أبو الفتح هذا المذهب، وحجته أنه قد «وقع الإجماع على أن السين لا تزاد إلا في استفعل وما تصرف منه، وأُسْكُفَّة ليس من الفعل في قَبِيْل ولا دَبِيْر»(٤).

وقد أجمع البصريون والكوفيون على أن ما حكاه الكسائي من قول بعض العرب: شربتُ ماً يا فتىً، بلفظ «مَنْ» في الإدراج وحذف الألف شاذٌّ، فقال ابن جني: «وليس أحد الفريقين يقيس ذلك، ولا يراه»(٥)، «فينبغي ألا يُلتفت إليه»(٦).

---

(١) الخصائص ٢: ٣٢٦.

(٢) التمام ص ٢١٠.

(٣) الخصائص ١: ٩.

(٤) الخصائص ٣: ٢٨٤.

(٥) المنصف ٢: ١٤٦.

(٦) المنصف ٢: ١٥١.

وخالف أبو الفتح إجماع النحاة في «أنْدِية» من قول مُرّة بن مَحْكان:

في ليلة من جُمادَى ذات أنْدِيـة   لا يُبصر الكلبُ من ظلمائها الطُّنُبا

فأجاز أن يكون «لا يريد به أفْعِلة نحو أحْمِرة، وأَقْفِزة كما ذهبت إليـه الكافة، ولكن يجوز أن يريد به أَفْعُلة بضم العين، تأنيث أَفْعُل، وجمع فَعَلاً، وهو نَدَىً، على أَفْعُلٍ كما قال ذو الرمة:

هل الأَزْمُنُ اللائي مَضَيْنَ رواجِعُ

وكما قالوا: رَسَنٌ وأَرْسُن، وجبلٌ وأَجْبُل»[1].

وإنما أجاز هذا المذهب فيه؛ لأنه رأى أن الهاء قد جاءت في أَفْعُل في قول الشاعر:

بـأَجْـرِيــة بُقْـعٍ عِـظام رُؤوسُها   لَهُنَّ إذا حُرِّكْنَ في البطن أَزْمَلُ[2]

وأما إجماع العرب فهو حجة عند ابن جني؛ ألا ترى أنه جزم بأن العين في قولهم: دامت السماءُ تَدِيْم دَيْماً إنما هي واو، وذلك «لاجتماع العرب طُراً على الدَّوام، و: هو أَدْوَمُ من كذا»[3]. ولا يجوز ــ عنده ــ أن تكون ياء ــ وإن كانت في الظاهر كذلك ــ ويكون ذلك لغة فيه، فيصير بمنزلة ضارَهُ يَضيره ضَيْراً، وضارَهُ يَضُوره ضَوْراً، وإنما مَنَعَ اعتقاد ذلك فيه «اجتماعُ الكافة على قولهم: الدَّوام، وليس أحد يقول: الدَّيام. فعلمت بذلك أن العارض في هذا الموضع من جهة الصنعة، لا من جهة اللغة»[4].

ومثل هذا من استدلاله بما أجمعت عليه العرب ما ذهب إليه من أن تشديد الميم في «فُمِّه» في قول الراجز:

---

(١) سر صناعة الإعراب ق ١٧٢/أ.

(٢) سر صناعة الإعراب ق ١٧٢/ب.

(٣) الخصائص ١:١٤٣.

(٤) الخصائص ١:٣٥٥ ــ ٣٥٦.

يـا ليتهـا قـد خَـرَجَتْ من فُمِّـهِ   حتى يعـود المُلْك في أُسْـطُمِّـهِ

ليس بِلُغة في الكلمة، والسبب في ذلك إجماع العرب على تصريفها بالفاء والواو والهاء(١).

وكما رَدَّ مذهب من خرج على إجماع النحويين كما رأينا فإنه لا يعتدّ باللغة التي تُخالف ما أجمع عليه العرب، مثال ذلك ما ذكره من أن ما كان ماضيه على فَعَل ــ بفتح العين ــ وفاؤه واو، فإنه يأتي مضارعه على يَفْعِلُ بكسر العين، وتحذف واوه، نحو وَزَنَ يَزِنُ، ووَعَدَ يَعِدُ، هذا هو الأصل المطرد في هذا الباب، فأما ما جاء في شعر أحدهم، وهو قوله يَجُدُ بضم العين، فهو لغةشاذة لا يُعْتَدُّ بها لضعفها، وعدم نظيرها، ومخالفتها ما أجمعت عليه العرب مما هو بخلاف وضعها(٢).

فقد اتخذ الصرفيون إجماع النحاة حجة في مسائل التصريف كما فعل الأصوليون، لكنهم أجازوا مخالفة ما أجمع عليه النحويون كما رأينا، فالمازني خالف إجماعهم في مسألة إلحاق الثلاثي بالخماسي بتكرير اللام؛ لأن هذا الإجماع لا يستند إلى دليل؛ ألا ترى أنه نفى مجيء شيء منه في كلام

---

(١) قال: «فالقول في تشديد الميم عندي: إنه ليس ذلك بلغة في الكلمة؛ ألا ترى أنك لا تجد لهذه المُشدَّدة الميم تَصَرُّفاً، إنما التصرُّف كله على (ف و م)... فدلّ اجتماعُهم على تصريف الكلمة بالفاء والواو والهاء على أن التشديد في فُمّ لا أصل له في جنس المثال، وإنما هو عارض لحق الكلمة»: سر صناعة الإعراب ق ١١٥/أ ــ ١١٥/ب.

(٢) ذكر أن ما كان ماضيه على «فَعَلَ وفاؤه واو فعين مستقبله مكسورة، وفاؤه محذوفة، وذلك نحو وَعَدَ، ووَزَنَ، ووَرَدَ، تقول: يَعِدُ، ويَزِنُ، ويَرِدُ. فهذا أصل مستمر. فأما قول بعضهم:

لـو شئتِ قد نَقَـعَ الفؤادُ بشَـرْبـةٍ   تَـدَعُ الحـوائمَ لا يَجُـدْنَ غليـلا

بضم الجيم، فلغة شاذة غير مُعْتَدٍّ بها لضعفها، وعدم نظيرها، ومخالفتها ما عليه الكافة مما هو بخلاف وضعها». سر صناعة الإعراب ق ١٦٤/ب.

العرب، فلا يُجعل ما لم تنطق به العرب قياساً عند أبي عثمان وإن أجمع النحاة عليه.

وأما ما أجمع عليه العرب فلم أر أحداً من التصريفيين أجاز خلافه، وهذا منهج صحيح، لأن أصول التصريف ومقاييسه إنما اسْتُنْبِطَتْ من كلام العرب، ومن البدهي في هذه الحال ألا يخرج عما أجمعت عليه العرب، ولو خالَفَ في ذلك مُخالف لكانت الأقيسة التي يضعها إنما وضعت للغة أخرى غير اللغة العربية.

* * *

البَابُ الثَّانِي

مَذَاهِبُ الصَّرْفِيِّينَ

فِي القَرْنَيْنِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ مِنَ الهِجْرَةِ

تمهيد الباب الثاني

من أخطر المزالق التي يتردى فيها الباحث إذا أراد الحكم على مذهب أحد النحويين أن يبني حكمه على أصل واحد، أو يتخذ من بعض الآراء التي ينفرد بها النحوي دليلاً على أنه صاحب مذهب مستقل، فإذا شاركه في ذلك نحاة آخرون بادر الباحث إلى القول بأنهم يشكلون مدرسة جديدة تختلف عن مدرستي الكوفة والبصرة. ولكي يكون حكمنا على مذاهب الصرفيين دقيقاً فقد رأينا أن نبين مواقفهم من البصريين والكوفيين، ومواقفهم من مسائل الخلاف بين المدرستين، وآراءهم والأصول التي تستند إليها، فعقدنا لهذه الموضوعات ثلاثة فصول. ولما رأينا أن مصطلح «البغداديين» الذي أطلقه الصرفيون قد دفع بعض الباحثين المعاصرين إلى الاعتقاد بوجود مدرسة نحوية تسمى «المدرسة البغدادية» وأن أعلامها هم الذين يريدهم الصرفيون بهذا المصطلح، فقد عقدنا الفصل الأول في هذا الباب لنكشف بجلاء حقيقة هذا المصطلح، ونبين رأينا فيما يسمى المدرسة البغدادية.

الفصل الأول

مَنْ هُمُ البَغْدَادِيُّون ؟

تردد مصطلح «البغداديين» كثيراً في كتب الصرفيين، فدفع ذلك بعض الباحثين المعاصرين إلى الاعتقاد بأنهم قوم من النحاة غير البصريين والكوفيين، حتى ذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أنهم يشكلون مدرسة نحوية إلى جانب مدرستي الكوفة والبصرة، فأفرد لهم فصلاً في كتابه المدارس النحوية باسم «المدرسة البغدادية»[1] وأهم من يمثل الجيل الأول منها ــ عنده ــ ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ ــ ٩١٢م) وابن شقير (ت ٣١٧هـ ــ ٩٢٩م) وابن الخياط (ت ٣٢٠هـ ــ ٩٣٢م)[2]، وكانوا ينزعون إلى آراء مدرسة الكوفة والاحتجاج لها، مع أخذهم بكثير من آراء البصريين، وفتح باب الاجتهاد للآراء الجديدة[3]. وأما الجيل الثاني من البغداديين فهم الزجاجي وأبو علي الفارسي وابن جني، وقد غلبت عليهم آراء البصريين وكان الفارسي وابن جني أشد من الزجاجي نزوعاً إلى المدرسة البصرية[4]. وعنده أن الزجاجي آخر الجيل الأول من البغداديين[5]. وأما منهج المدرسة البغدادية فهو قائم على

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٤٥ ــ ٢٨٧.

(٢) المدارس النحوية ص ٢٤٦.

(٣) المدارس النحوية ص ٢٤٨.

(٤) المدارس النحوية ص ٢٤٧ ــ ٢٤٨.

(٥) المدارس النحوية ص ٢٤٦.

الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين مع مخالفة الفريقين إذا صح عند أصحاب هذه المدرسة أن الرأي الصحيح هو غير ما ذهب إليه أعلام المدرستين[1].

وقد اتَّبَعَتِ الدكتورَ شوقي ضيف في هذا الدكتورةُ خديجةُ الحَدِيْثي[2]. أما مسألة مذهب أبي علي الفارسي وابن جني فسندع الحديث عنها إلى حين ننتهي من هذا البحث لنقول رأينا فيه بعد أن نقف على موقفيهما من البصريين والكوفيين، وآرائهما والأصول التي بنوها عليها، وموقف كل منهما من مسائل الخلاف بين البصرة والكوفة، ومَن المراد بقولهم «أصحابنا» كما سيأتي في الفصول التالية.

وأما القول بوجود مدرسة بغدادية فنناقشه الآن. قال الدكتور شوقي ضيف: «أما إطلاق ابن جني اسم البغداديين على الكوفيين أحياناً فيرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية، فسماهم الكوفيين تارة، وتارة سماهم البغداديين»[3] «وهم أنفسهم الذين يطلق عليهم ابن جني تارة اسم الكوفيين مدمجاً فيهم سابقيهم من أمثال الكسائي والفَرّاء، وتارة يطلق عليهم اسم البغداديين، يقصدهم وحدهم دون من تقدموهم من الكوفيين»[4].

وأنت ترى في هذين النصين أنه أطلق القول من غير دليل؛ لأنه ذكر في النص الثاني أن قصد ابن جني بـ«البغداديين» كان منصرفاً إلى الجيل الأول من البغداديين الذي يمثله ابنُ كَيْسان وابنُ شُقَيْر وابن الخياط، ولم يحتج لهذا

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٤٦ ــ ٢٤٨.
(٢) أبو حيان النحوي ص ٣٠٥ ــ ٣٠٧.
(٣) المدارس النحوية ص ٢٤٦.
(٤) المدارس النحوية ص ٢٤٧.

الرأي، في حين ذكر في النص الأول أنه يريد بهم الكوفيين، ولم يؤيد صحة هذا التفسير بشيء من كلام ابن جني.

وإذا رجعنا إلى الفارسي وابن جني نستوضحهما الأمر وجدنا أن هذا المصطلح عندهما لا يراد به إلا الكوفيون، وقد تتبعتُ المواضع التي ذَكَرا فيها البغداديين في مباحث التصريف لأوكد صحة ما سأذكره بشأن ما يسمى بـ «المدرسة البغدادية». فقد ذكر سيبويه أن غير الخليل ذهب إلى أن أصل آية: أَيّة على وزن فَعْلة، وأبدلت الألف مكان الياء لاجتماع ياءين[1]، فقال أبو علي الفارسي: «وأخذ بعض البغداديين هذا منه، فقال في قولهم: ضرب عليه ساية: إنما هو سَيّة أُبدلت الألف من الياء المنقلبة عن الواو»[2]. وهذا الذي ذهب إلى ذلك في «ساية» وجعله الفارسي من البغداديين إنما هو الفراء، فقد قال: «السابة: فَعْلة من التسوية»[3].

وذهب أبو علي إلى أنك إذا بنيت افْتَعَلَ مما فاؤه همزة نحو أَكَلَ وأَمِنَ «قلت: ايْتَكَلَ، وايْتَمَنَ، فلا تدغم الياء في التاء كما أدغمت اتَّعَدَ واتَّسَرَ؛ لأن الياء ليست بلازمة، وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام»[4].

وهذا الذي روى ذلك، وعده أبو علي من البغداديين، إنما هو أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، فقد قال أبو علي في موضع آخر: «وحدثنا علي بن سليمان أن أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال: قد اتَّمَنَ فلانٌ فلاناً، وقد اتَّمَنْتُهُ، والأصل: ايْتَمَنَ وايْتَمَنْتُهُ، ثم أدغمت الياء في التاء، فشددت التاء، وفي الائتمام: قد اتَّمَمْتُ به مفتوح التاء. هذا لفظ أحمد بن يحيى، واستثبتُّ أبا الحسن في ذلك، فأثبته وصححه»[5].

---

(١) الكتاب ٢: ٣٨٨.

(٢) المسائل الحلبيات ق ٨٠/ب ـ مخطوط.

(٣) اللسان (سوا) ١٩: ١٤٢. (٤) التكملة ص ٣٣٥. (٥) الحجة ١: ١٨١.

وهذا الذي حكاه ثعلب في هذه المسألة يرجع إلى مقياس من مقاييس الكوفيين وهو إجراء ما لا يلزم مجرى ما يلزم، فقد أجاز الفراء في نحو الرؤيا، والرؤية إذا خففت الهمزة فيهما، فقلت: الرويا، والروية، أقول: أجاز الإدغام فيهما قياساً على: لويته لَيّاً، وكويته كَيّاً، فيقال على مذهبه: الرُّيّا، والرُّيّة، وهو بذلك يجري الواو العارضة في: الرويا، والروية مجرى الواو الأصلية في: لَيّ، وكَيّ؛ لأن أصلهما: لَوْيٌ، وكَوْيٌ[1].

وقال ابن جني في وزن مَيِّت وسَيِّد وصَيِّب وأمثالها: «وأما البغداديون فذهبوا إلى أنه فَيْعَلٌ بفتح العين نُقل إلى فَيْعِلٍ بكسرها. قالوا: لأنا لم نر في الصحيح بناء فَيْعِل، إنما هو بفتح العين نحو ضَيْغَم وخَيْفَق وصَيْرَف»[2].

ومن المؤكد أن أبا الفتح لا يعني بـ«البغداديين» هنا النحاة الذين ذكر الدكتور شوقي ضيف أنهم يمثلون الجيل الأول من البغداديين، وهم ابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط؛ لأن هؤلاء عاشوا في القرن الثالث الهجري وهذا المذهب الذي نسبه ابن جني إلى البغداديين ذكره سيبويه، فقد نص على أن غير الخليل قال في نحو سيد: «هو فَيْعَلٌ؛ لأنه ليس في غير المعتل فَيْعِلٌ، وقالوا: غُيِّرت الحركة»[3]. وصرح بعد ذلك بأن هذا القول إنما هو قول الكوفيين[4]. اللهم إلا أن يقال: إن مدرسة بغداد كانت موجودة في القرن الثاني الهجري، وهذا لم يذهب إليه الدكتور شوقي. ومن المرجح أن ابن جني كان يريد بـ«البغداديين» في هذه المسألة «الكوفيين».

وذهب ابن جني إلى أن الياء في «قِنْية» منقلبة من الواو، «وذلك أن قِنْية

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٥.
(٢) المنصف ١: ١٦.
(٣) الكتاب ٢: ٣٧٢.
(٤) الكتاب ٢: ٣٩٣.

من قَنَوْتُ، ولم يُثبت أصحابنا «قَنَيْتُ» وإن كان البغداديون قد حكوها»[1].

فمن الذي حكى «قَنَيْتُ»؟ قال اللحياني: «قَنَيْتُ العنز: اتخذتها للحَلْب»[2] وحكى ابن السكيت: «قَنَوْتُ الغنم وقَنَيْتُها: إذا اتخذتَها للقنية»[3].

واللحياني وابن السكيت من الكوفيين بلا خلاف. ثم إن ابن جني نفسه نص في موضع آخر على أن الكوفيين هم الذين حكوا: قَنَوْتُهُ وقَنَيْتُهُ[4].

ومثله من إطلاقه اسم البغداديين تارة والكوفيين تارة أخرى في الرواية الواحدة قوله: «وقد روى البغداديون للراجز:

يا مرحباهُ بحمار عَفْرا[5] إذا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِما شا

من الشعير والحشيش والما

وقال الآخر: أنشدوه:

يا مرحباهُ بحمار ناجِيَهْ إذا أتى قَرَّبْتُهُ للسّانِيَهْ

يروونه بضم الهاء وكسرها، فمن ضَمَّ قالوا: شبّه الهاء بحرف الإعراب، ومن كسر قالوا: فلالتقاء الساكنين»[6].

وقال في موضع آخر: «فأما ما رواه الكوفيون من قول الشاعر:

يا مرحباه بحمار ناجيهْ

ومنه قول الآخر:

---

(١) الخصائص ١:١٣٧، وانظر ٣:١٦٣.
(٢) اللسان (قنا) ٢٠:٦٤.
(٣) إصلاح المنطق ص ١٤٠.
(٤) التمام لابن جني ص ١٧ ــ ١٨.
(٥) في الأصل (عقرا) بالقاف، والتصويب من تعليقات المحققين ص ٢٧١.
(٦) المنصف ٣:١٤٢.

يا مرحباه بحمار عَفْراء

فشاذ عند أصحابنا...»[1].

وراوي ذلك من الكوفيين هو الفراء[2]، فقد أنشد البيت الثاني، وبيتاً آخر لم يذكره ابن جني.

وذكر أبو الفتح أن البغداديين ذهبوا في نحو حَثْحَثَ إلى أن أصله حَثَّثَ، وأن الحاء الثانية مبدلة من الثاء الثانية في حَثَّثَ[3]. وكرر ذكرهم في الموضع نفسه باسم «الكوفيين»[4].

وصاحب هذا المذهب هو الفراء، ألا ترى أنه قال: «والعرب تردد اللام في التضعيف، فيقال: كَرْكَرْت الرجل، يريدون: كَرَّرْته، وكَبْكَبْته، يريدون: كَبَّبْته. وسمعت بعض العرب يقول: أتيت فلاناً فَبَشْبَشَ بي ــ من البشاشة. وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد»[5].

ومما يدل على أن أبا الفتح كان يريد الكوفيين إذا أطلق اسم البغداديين أنه كان يذكر البصريين في مقابل الكوفيين[6]، أو يقول: علماء البلدين[7] أو الفريقان[8]، أو يذكر البغداديين في مقابل قوله «أصحابنا»[9] الذين يعني

---

(١) شرح ديوان المتنبي لابن جني ق ٢٧٦/ب ــ مخطوط.

(٢) معاني القرآن ٢: ٤٢٢.

(٣) الخصائص ٢: ٥٤ والمنصف ٢: ٢٠٠ وسر صناعة الإعراب ١: ١٩٧ وشرح ديوان المتنبي لابن جني ق ٣٤/ب ــ مخطوط.

(٤) سر صناعة الإعراب ١: ١٩٨ وبهذا الاسم ذكرهم الزبيدي في هذه المسألة: لحن العامة ص ١٥٢.

(٥) معاني القرآن ٣: ١١٤.

(٦) الخصائص ١: ٢.

(٧) الخصائص ١: ٢.

(٨) المنصف ٢: ١٤٦، ١٥١.

(٩) الخصائص ١: ١٣٧ و٣: ١٦٣ والمحتسب ١: ١٦٧ والمنصف ٢: ١٥ ــ ١٦.

بهم البصريين كما سنرى في فصل قادم إن شاء اللّٰه. أو يقابل بين الكوفيين وقوله «أصحابنا»[1].

ولم أقف على مسألة واحدة جمع فيها ابن جني بين البصريين والكوفيين والبغداديين، وكان فيها للبغداديين مذهب مخالف لمذهبي البصريين والكوفيين وهذا قاطع في نفي المدرسة البغدادية؛ لأنه من غير المعقول أن نزعم قيام مدرسة نحوية على غرار المدرستين الأخريين ولا يكون لأعلامها مذاهب ينفردون بها عن مذاهب تينك المدرستين، ثم إن من ادعى وجود تلك المدرسة لم يبين لنا الأصول العامة التي تستند إليها، ولا مقاييس أصحابها. ومتى كان القول بجواز الأخذ عن أهل البصرة والكوفة مع الاجتهادات الفردية في بعض المسائل الفرعية ـ أقول: متى كان القول بهذا يعني أن أصحابه قد تميزوا عن نحاة البلدين، وأصبحوا يكونون مدرسة مستقلة جديدة؟ وهل كان نحاة البصرة ظلاً لسيبويه لا يختلفون عنه في شيء، ونحاة الكوفة نسخاً مكررة من الفراء؟ ما أظن أن أحداً يجترىء على القول بهذا؛ لأن كتب النحو مليئة بالآراء التي انفرد بها كل نحوي عن غيره من أعلام مدرسته، وهذا لا يعني أن كل واحد منهم يشكل مدرسة مستقلة؛ لأنه لو كان ذلك كذلك لكان عندنا مدارس نحوية بعدد النحاة، لأنه ما من واحد منهم إلا خالف شيوخ مدرسته، والعبرة في هذا ليست بالمسائل الفرعية، وإنما هي بالأصول العامة، والمقاييس الكلية التي ينبني عليها ما لا يحصى من المسائل الجزئية، والآراء الفردية، والفروع الصغيرة.

وقد رأينا أن الآراء التي نسبها الفارسي وابن جني إلى البغداديين إنما كانا يقصدان بها الكوفيين[2]، وربما يكون قد أخذ بتلك الآراء من

---

(١) شرح ديوان المتنبي لابن جني ق ٢٧٦/ب ـ مخطوط والمبهج ص ٤٠ والمنصف ٢: ٣٠٥ ـ ٣٠٦ والمحتسب ١: ٨٤.

(٢) هذا ما وجدته في المصادر التي رجعت إليها في مسائل التصريف.

عَدَّهم الدكتور شوقي ضيف أعلام مدرسة بغداد، فذاك أمر لا يقدم ولا يؤخر فيما نحن فيه، لأنهم تابعون لمتقدمي الكوفيين، غير أن السؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو: لماذا كان أبو علي وابن جني يطلقان على الكوفيين اسم البغداديين؟ والجواب: أنهم إنما فعلوا ذلك؛ لأن إمام الكوفيين ــ وهو الكسائي ــ كان قد استوطن بغداد[1]، ولأن شيخ الكوفيين بعد الكسائي ــ وهو الفراء ــ كان أكثر مقامه ببغداد[2]، فكان أبو علي وأبو الفتح ينسبانهم أحياناً إلى موطنهم الأصلي وأحياناً إلى موطنهم الذي كانوا يقطنون فيه، ألا ترى أن أبا عثمان المازني قال: «ومن كلام أهل بغداد: الكسائي والفراء: نحن جئتاك بهْ...»[3]، فنسبهم إلى البلد الذي كانوا يسكنونه، وقال ثعلب: «وذهب أهل الكوفة: الكسائي والفراء...»[4] فنسبهم إلى مسقط رؤوسهم.

بذلك نكون قد أوضحنا أن المذهب القائل بوجود المدرسة البغدادية غير صحيح. وممن نفوا وجود هذه المدرسة الدكتور عبدالفتاح شلبي، فقد ذهب إلى أنه لم تكن هناك «مدرسة بغدادية قائمة بنفسها لها تعاليمها، غاية ما في الأمر أن رجالاً خلطوا بين المدرستين البصرية والكوفية، فرأوا رأياً من هذه ورأياً من الأخرى وإن كانوا في مذهبهم الأصيل يميلون إلى هذه أو يميلون إلى تلك، فيكونون بصريين أو كوفيين حسب»[5].

وينبغي أن نعرض هنا لما قد يعترض به علينا في نفينا وجود مدرسة بغداد النحوية، وذلك أن ابن النديم ترجم لعدد من النحاة، وجعلهم ممن

---

(١) بغية الوعاة ٢: ١٦٢.
(٢) بغية الوعاة ٢: ١٣٣.
(٣) الحجة لأبي علي الفارسي ١: ١٠٣.
(٤) مجالس ثعلب ص ٣٥٩.
(٥) أبو علي الفارسي ص ٤٤٦ ــ ٤٤٧.

خلطوا المذهبين، وأول هؤلاء عنده ابن قتيبة، قال: «وكان ابن قتيبة يغلو في البصريين إلا أنه خلط المذهبين، وحكى في كتبه عن الكوفيين»[1].

والذي يُفَسَّر به مُرادُ ابن النديم بخلط المذهبين إنما هو أخذ ابن قتيبة عن البصريين والكوفيين، وروايته في كتبه عن الكوفيين كما نص ابن النديم نفسه على ذلك[2]؛ لأن أهل البصرة كانوا يمتنعون من الأخذ عن أهل الكوفة؛ لأنهم لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة[3] إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي[4].

وكذلك ابن كيسان، فإنه «خلط المذهبين، وأخذ عن الفريقين»[5]. ومثله نِفْطَوَيْهِ (ت٣٢٣هـ ـ ٩٣٥م)، فإنه «أخذ عن ثعلب والمبرد... وخلط المذهبين»[6].

وثَمَّ نص قديم قد يُعترض به علينا في هذه المسألة. وهو قول أبي الطيب اللغوي: «فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً، وغلب أهل الكوفة على بغداد، وحدثوا الملوك، فقدموهم ورغب الناس في الروايات الشاذة، وتفاخروا بالنوادر وتباهوا بالترخيصات، وتركوا الأصول، واعتمدوا الفروع، فاختلط العلم»[7].

---

(١) الفهرست ص ١٢١، ط. مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

(٢) وقد ذكر ذلك قبله أبو الطيب اللغوي، قال: «وكان أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أخذ عن أبي حاتم والرياشي وعبدالرحمن ابن أخي الأصمعي، وقد أخذ ابن دريد عن هؤلاء كلهم وعن الأشنانداني، إلا أن ابن قتيبة خلَط عليه بحكايات عن الكوفيين لم يكن أخذها عن ثقات». مراتب النحويين ص ١٣٦.

(٣) مراتب النحويين ص ١٤٣.

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ١٥٧.

(٥) الفهرست ص ١٢٦، ط. مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

(٦) الفهرست ص ١٢٧، ط. مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

(٧) مراتب النحويين ص ١٤٤.

فقد احتجت به الدكتورة خديجة الحديثي على إثبات وجود المدرسة البغدادية[1].

وأنا أرى أنه لا حجة فيه؛ لأنه لا يدل على أصول راسخة تصلح أساساً لقيام مدرسة نحوية جديدة إلى جانب المدرستين المشهورتين، وكل ما فيه ـ كما قال أبو الطيب ـ هو ميل الناس إلى الشواذ، والتباهي بالقليل النادر، والبعد عن الأصول التي تعد الأساس الحقيقي في نشأة مدرسة جديدة، إلى الفروع المنبثقة عن الأصول العامة، وهذا لا دليل فيه على ادعاء بزوغ فجر مدرسة بغداد النحوية؛ لأنه إنما يلجأ إلى الرخص من لا قدرة له على إحكام الأصول.

ثم إن في قول أبي الطيب «فاختلط العلم» أقوى حجة على صحة هذا، فإن هذه العبارة تعني أنه لم يعد هناك علم كما كان الأمر عند البصريين والكوفيين، وإنما هي أمشاج وفروع لا ترقى أن تكون أساساً لمدرسة جديدة، واختلاط العلم يعني ضياع الأصول، وانتشار الفوضى، ولا دلالة فيه على مدلول الانتخاب الذي جعلوه قوام المدرسة البغدادية.

فقد ثبت إذاً بطلان النتائج التي استخلصت من هذه النصوص، وتأكد سداد مذهبنا في حقيقة المدرسة البغدادية.

* * *

---

(١) أبو حيان النحوي ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

الفصل الثاني

مواقف الصرفيين من الكوفيين والبصريين

١ ــ أبو عثمان المازني :

لم يذكر أبو عثمان أحداً من الكوفيين في كتابه «التصريف»، واعتمد فيه اعتماداً كلياً على نحاة البصرة، غير أن هذا لم يمنعه من مخالفة أعلام البصريين في بعض الآراء وإن كان كتابه يمثل التصريف عند البصريين بكل مقاييسه وأصوله كما اتضح لنا في الباب الأول. فقد خالف الخليلَ في قوله: إن الميم في «دُلامِص» زائدة وهو على وزن: فُعامِل؛ لأنه في معنى دِلاص ودَلِيص. فذهب المازني إلى أن الميم في «دُلامِص» أصل، وهو ليس بمشتق من الدَّلِيص وإن كان بمعناه، ودُلامِص رباعي، ودَلِيص ثلاثي، وهما من الأصول التي تقاربت ألفاظها، واتفقت معانيها، نحو سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، ولُـؤْلُـؤٍ ولَأّلٍ(١)

وذهب الخليل إلى أن الألف في حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ، وهاهَيْتُ منقلبة عن الياء، وأن أصلها: حَيْحَيْتُ، وعَيْعَيْتُ، وهَيْهَيْتُ؛ لأنها لو كانت من الواو لما قلبت ألفاً؛ ألا ترى أنهم قالوا: ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ، فلم يقلبوا الواو فيهما ياء. ومذهب أبي عثمان فيها خلاف مذهب الخليل، فقد ذهب إلى أن الألف

(١) المنصف ١: ١٥١ ــ ١٥٢.

فيها أصلها الواو؛ «لأن ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ على أصلهما، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه، وهذا ليس على أصله ــ أعني حاحَيْتُ وأخواتها ــ ألا ترى أن الذي يجيء على أصله يقاس عليه ما لم يجيء على أصله»[1]؟

وقالت العرب في اسْتَحْيَيْتُ: اسْتَحَيْتُ، فحذفوا الياء التي هي عين الفعل فقال الخليل: إنما حذفت لالتقاء الساكنين؛ لأنهم أسكنوها «كما سكنت في بِعْتُ، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل، فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان»[2]. فخالفه المازني، وقال: «ولم تحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنه لو كان حذفها له لردّها إذا قال: هو يَفْعَلُ، فيقول: هو يستحيٌّ فاعلم... ولكن هذا حذف لكثرة الاستعمال كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف مثل: أَحَسْتُ، وظِلْتُ، ومَسْتُ»[3].

وفي مسائل التمرين كان الأخفش يجيز البناء على أي مثال سألته، سواء أكان من أمثلة العرب أم لم يكن من أمثلتهم، ويقول: «إنما سألتني أن أُمَثِّل لك، فمسألتك ليست بخطأ، وتمثيلي عليها صواب»[4]، وقال أيضاً: «فإن أَبـىٰ خصمك فقل له: فلو قيل كيف كان يقال؟ فإنه لا يجد بُدّاً من الرجوع إليك»[5]. فرفض أبو عثمان مذهب أبي الحسن؛ لأنه كان يذهب إلى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم. «وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنىً في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنىً؟»[6].

---

(١) المنصف ٢: ١٧٠.
(٢) الكتاب ٢: ٣٨٩ وانظر المنصف ٢: ٢٠٥.
(٣) المنصف ٢: ٢٠٤.
(٤) المنصف ١: ١٨٠.
(٥) المنصف ١: ١٨٣.
(٦) المنصف ١: ١٨٠.

٢ ــ أبو علي الفارسي:

لقد خالف أبو علي نحاةَ الكوفة في المواضـع التي وقفتُ عليها في مباحث التصريف عنده، فقد حكى أن أبا عثمان المازني روى أن الكسائي والفراء كانا يقولان في الوقف على ضمير المفردة الغائبة في: نحن جئناك بها: نحن جئناك بَهْ، بطرح حركة الهاء على الباء، وحذف الألف، وهذا عند أبـي علي: «ليس بالمتسع في الاستعمال ولا المتجه في القياس؛ وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتلبة... ومما يبعـد ما حكـاه أبو عثمان عنهم حذفهم الألف من علامة الضمير، والألف لا تحذف في الوقف كما تحذف الياء والواو»[١].

وذهب الفراء إلى أن المَأْقِي من العين على وزن مَفْعِل[٢]، فخطأه أبو علي في ذلك؛ لأنهم قالوا فيه: مُـؤْقٌ على وزن فُعْلٍ، فالميم فاء، والهمزة عين والقاف لام، وجَعْلُ الفراء الميم زائدة يؤدي إلى القول بأن الفاء همزة، والعين قاف، واللام واو أو ياء، ولم يأت عنهم أَقْوَىٰ، ولا أَقْيا في مُـؤْقٍ، وإنما وزن مَأْقِي العين عند الفارسي: فالِعٌ، الفاء فيه ميم، والعين همزة قلبت إلى موضع اللام، فأبدلت ياء، واللام قاف، والألف فيه زائدة زيادتها في فاعِل لأن مَأْقي العين بناؤه بناء فاعِل عند أبـي علي[٣].

وأجاز الفراء في «البَرِيّة» أن تكون من «البَرَىٰ» ــ أي التراب ــ فتكون غير مهموزة[٤]. فذهب أبو علي إلى أن هذا القول فاسد، واستدل على ذلك بقراءة نافع وابن عامر (شَرُّ البَرِيْئَة) و (خير البريئة) مهموزتين[٥]، فلو كان من

---

(١) الحجة ١:١٠٣ ــ ١٠٤.

(٢) معاني القرآن ٢:١٤٩ وانظر إصلاح المنطق ص ١٢١، ٢٢٢.

(٣) المسائل البغداديات ق ٧/أ ــ مخطوط.

(٤) معاني القرآن ٣:٢٨٢.

(٥) السبعة في القراءات ص ٦٩٣.

البَرَىٰ «لم يجز همز من همزه على حال إلا على وجه الغلط»[1].

وحكى سيبويه أن غير الخليل ذهب إلى أن أصل آية: أَيَّة على وزن فَعْلة وأبدلت الياء الأولى ألفاً[2]، وروى الفارسي أن بعض البغداديين أخذ هذا منه وقال في «ساية» إنما هي: سَيَّة، فأبدلت الياء المنقلبة عن الواو، وقال في «داوِيّة»: إن الألف منقلبة عن الواو في قولهم فيها: دَوِّيَّة.

وصاحب هذا القول هو الفراء؛ لأنه قال: «السَّاية: فَعْلة من التسوية»[3]. وذهب أبو علي إلى أن قول الفراء في داوِيّة لا دلالة عليه؛ لأنه يجوز أن يكون من قال «داوِيّة» بنى من الدَّوّ فاعِلة، وألحقه ياءي النسب، فحذف اللام، «وإذا احتمل ذلك فلا دلالة على ما ذهب إليه من أن الألف في داوِيّة بدل من الواو، ومنع من ذلك أن الواو لم يكثر بدل الألف منها كما أبدل من الياء... وإذا كانت مواقع البدل ينبغي أن تعتبر كما تعتبر مواقع الزيادة فنفس الحرف المبدل أولى بأن تعتبره»[4].

وأما البصريون فقد كانت كتبهم المورد الذي نهل منه أبو علي وَعَلَّ، وهو الذي قرر أصولهم، حتى أصبح رأس مدرسة القياس، وما يهمنا هنا هو تَتَبُّعُ المسائل التي خالف فيها البصريين، وأما المسائل التي وافقهم فيها فلن نعرض لها؛ لأن جلّ اعتماده كان عليهم، ولأنه كان ينهج نهجهم في أصول التصريف ومقاييسه كما رأينا في الباب الأول، غير أن أخذه في مباحث التصريف بمقاييس أهل البصرة وآرائهم لم يقف مانعاً له من مخالفة أشياخهم فيما لم يقتنع به من آرائهم، فقد كان الخليل يقول في فُعْلٍ من وَأَيْتُ:

---

(1) الحجة ٧:٣٩٣ ـ ٣٩٤ ـ مخطوط وانظر ٢:٩٠ ـ مخطوط.
(2) الكتاب ٢:٣٨٨.
(3) اللسان (سوا) ١٩:١٤٢ وقد نسب ابن جني في التمام ص٢٣٣ إلى الفراء أنه قال: أصل داوِيّة: دَوِّيَّة.
(4) المسائل الحلبيات ق ٨١/أ ـ مخطوط وانظر الحجة ١:٦٢.

وُؤْيٌ، وإذا خفف الهمزة قال: أُوْيٌ، وكان يرى أن إبدال الواو الأولى فيه همزة واجب؛ لئلا يلتقي واوان في أول الكلمة[1]. فخالفه أبو علي في هذا، وذهب إلى أن إبدال الواو الأولى فيه بعد تخفيف الهمزة واجتماع واوين في أول الحرف ليس بواجب؛ لأن الواو الثانية غير لازمة وإنما هي مخففة من همزة، والهمزة منوية فيها، وما ليس بلازم لا يجري مجرى ما يلزم، وإذا كان ذلك كذلك فلا يجب إبدال الواو الأولى همزة كما ذهب إليه الخليل، وإنما همزها جائز لوقوع الواو مضمومة أول الكلمة كقولهم في وُجوه: أُجوه، وهذا الإبدال غير لازم، وإنما أنت فيه بالخيار إن شئت همزت، وإن شئت أبقيت الواو على حالها، وكذلك لا يلزم قلب الواو همزة إذا خففت «وُؤْيٌ» لأن الهمزة إذا كانت مَنْوِيّة فهي كالمحققة، فكما لا يلزم قلب الواو همزة قبل التخفيف كذلك لا يلزم قلبها بعده[2].

وقد استدرك على سيبويه مثال «فِعْلان» صفة، فقد ذكر سيبويه أن هذا البناء يكون اسماً، ولم يرو أنه جاء صفة[3]، فقال أبو علي في قولهم عِلْيان: «وهي كلمة قد شذت عن أبنية الكتاب»[4]؛ لأنهم قالوا: ناقة عِلْيان، أي: طويلة جسيمة، ولها معان أخر هي فيها صفة[5].

ومما استدركه على سيبويه بناء (يَفَنْعَل)[6] لقولهم في أَبَنْبَم: يَبَنْبَم، وسيبويه لم يذكره إلا بالهمز على وزن أَفَنْعَل[7].

وكذلك «كُذُبْذُبٌ» في البيت الذي أنشده أبو زيد لجُرَيْبة بن الأشيم:

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٦.

(٢) المسائل البغداديات ق ٤/أ ـ مخطوط.

(٣) الكتاب ٢: ٣٢٢.

(٤) المسائل الشيرازيات ق ٣٨/ب ـ مخطوط.

(٥) انظر في ذلك: اللسان (علا) ١٩: ٣٢٦.

(٦) المسائل الحلبيات ق ٢٩/أ ـ مخطوط.

(٧) الكتاب ٢: ٣١٧.

فإذا سمعتَ بأنني قد بعتُه ... بوصال غانية فقل: كُذُّبْذُبُ[1]

هو من فوائت سيبويه عند أبي علي وإن كانت العين قد تكررت فيه ثلاث مرات، ولا نظير له[2].

وغَلَّط أبو العباس المبرد قراءة حمزة وعاصم في رواية أبي بكر (كَوْكَبٌ دُرِّيْءٌ)بضم الدال والهمز[3]؛ لأنه يكون على وزن «فُعِّيلٍ»، وقد نفى المبرد هذا البناء من كلام العرب، فدفع أبو علي كلام أبي العباس، واحتج لذلك بما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب أن العرب قالوا: المُرِّيْق على فُعِّيْل. وقالوا: كوكب دُرِّيء، وهو صفة[4].

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الهمزة في «غِرْقِيء البيض» زائدة[5]، فخطأه أبو علي، واستدل على فساده بقولهم: غَرْقَأَت الدجاجةُ بيضةً، والبيضة مُغَرْقاة، فلو كانت الهمزة زائدة لكان وزنه: فَعْلأت، وهذا بناء غير موجود في كلام العرب[6].

وكان الزجاج يرى أن التاء في «تَخِذْتَ» مبدلة من الهمزة، وأصلها ــ عنده ــ أَخَذْت، فرد عليه أبو علي هذا القول؛ لأنه لا دلالة عليه، ولا حجة عند أبي إسحاق في هذه المسألة، وذهب الفارسي إلى أن التاء أصل غير مبدلة[7].

وأجاز أبو إسحاق أن تكون الياء في «ضَهْيَإ» زائدة، والهمزة أصل،

---

(١) النوادر ص ٧٢.

(٢) الحجة ١: ٢٤٧ ــ ٢٤٨.

(٣) السبعة في القراءات ٤٥٦.

(٤) الأغفال ص ١١٤٤ ــ ١١٤٥ ــ رسالة ماجستير. وانظر الكتاب ٢: ٣٢٦.

(٥) سر صناعة الإعراب ١: ١٢٣.

(٦) الحجة ٤: ٣٠٢ ــ مخطوط.

(٧) الأغفال ص ٩٩١ ــ ٩٩٢ والحجة ١: ٦٧.

فيكون على مثال «فَعْيَلٍ» وإن لم يجئ غيره على هذا الوزن؛ لأن كثيراً من الأبنية لم يأت منه إلا كلمة واحدة، وذلك فَنَعْلُلٌ لم يأت منه إلا كَنَهْبُلٌ، وفَعَنْلُلٌ لم يجئ على وزنه غير قَرَنْفُلٍ، وأثبتوا بناء «فِعِلٍ» بإِبِلٍ، وهي كلمة لا نظير لها[1].

وهذا المذهب ــ عند الفارسي ــ «ظاهر الفساد؛ لإتيانه ببناء لم يجئ في كلامهم»[2]. وخالف الزَّجّاج النحويين كافة في همز (مصائِب) فذهب إلى أنهم همزوا الواو المكسورة غير أول في هذا اللفظ حملاً على الواو المضمومة غير أول كقولهم في أَدْوُر ــ جمع دار ــ أَدْؤُر، ورأى أن هذا أحسن من أن يجعل ما نطقت به العرب خطأ إذا كان له وجه من القياس، إلا أنه إبدال مقصور على السماع ولا يقاس عليه[3].

فرد عليه أبو علي ذلك؛ لأن الواو المكسورة إذا كانت غير أول لم تبدل همزة في غير هذا الموضع، فيحمل هذا عليه، «وإذا كان كذلك كان قوله في مَصائِب عارياً من دلالة تثبته، وخالياً من نظير يردّ إليه ويستشهد به عليه»[4].

وأما ابن دريد فسقطاته كثيرة عند أبي علي، فقد ذهب إلى أن وزن يَسْتَعُوْر ــ وهو موضع ــ: يَفْتَعُوْل[5]، فقال فيه الفارسي: «وقد كان شيخ من أهل اللغة وَزَنَ هذه الكلمة بـ «يَفْتَعُوْل» حتى نُبِّه عليه، وله فيما كان أملاه من الأبنية حروف كثيرة تحتاج إلى إصلاح»[6].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢: ٤٩١.
(٢) الحجة ٤: ٣٠١ مخطوط.
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢: ٣٥٣ ــ ٣٥٤.
(٤) الأغفال ص ٧٥٨ وانظر ص ٧٤٩ و ٧٥٦ والمنصف ١: ٢٣٠، ٣٠٩ والتمام ص ٢٢.
(٥) جمهرة اللغة لابن دريد ٣: ٤٠٤.
(٦) المسائل البغداديات ق ٤/ب ــ مخطوط.

٣ ــ أبو الفتح بن جني:

يختلف موقف ابن جني من الكوفيين عن موقفي المازني والفارسي، فقد رأينا أن المازني لم يذكر أحداً من الكوفيين في كتابه (التصريف) في حين ردَّ أبو علي آراءهم التي ذكرها كافة، وأما أبو الفتح فقد اتخذ موقفاً معتدلاً منهم، فاستحسن بعض أقوالهم، ورد بعضها، فقد ذهب في قوله عليه الصلاة والسلام: «ارْجِعْنَ مَأْزورات غير مَأْجورات» إلى أن الألف في «مَأْزورات» منقلبة من الواو تخفيفاً؛ لأن أصله: مَوْزورات وأجاز أيضاً قول الكوفيين في علة قلبها ألفاً: «إنما أريد به ازدواج الكلام لقوله: مَأْجُورات»[١].

ومما يدل على عدم عصبيته ضدهم ثناؤه على عقل الكسائي وعفته ونزاهته[٢]، ونَصُّه على أنه كان ثقة عند أصحابه البصريين[٣]، وقولُه في أُوار النار: «ذهب فيه الكسائي مذهباً حسناً. . . قال: هو فُعال من وَأَرْتُ الإرةَ أي احتفرتها لإضرام النار فيها، وأصلها: وُآر، ثم خففت الهمزة، فأبدلت في اللفظ واواً، فصارت وُوار، فلما التقت في أول الكلمة الواوان، وأجري غير اللازم مجرى اللازم، أبدلت الأولى همزة، فصارت أُوار»[٤].

ومما يشهد على ذلك أيضاً رده على ابن درستويه حين طعن في ثعلب[٥]، قال: «ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها وإن كان من أصحابي وقائلاً بقول مشيخة البصريين، وكان أحمد بن يحيى كوفياً، قلنا: فالحق أحق أن يُتَّبع أين حلَّ وحيث صقع»[٦]. وهو الذي قال في ثعلب: «وحسبك به

---

(١) سر صناعة الإعراب ق ١٨٦/ب ــ مخطوط.
(٢) الخصائص: ٣: ٣١١.
(٣) الخصائص: ٢: ٨٩.
(٤) الخصائص: ٢: ٨٩ وانظر التنبيه ص ١٧١ ــ ١٧٢.
(٥) انظر تصحيح الفصيح ١: ١٠٣ ــ ١٠٤، ٣٨٥.
(٦) سر صناعة الإعراب ق ١٥٦/ب ــ ١٥٧/أ ــ مخطوط.

ثقة»[1]، واحتج بروايته: هذا أهجر من هذا، أي أطول، على أصالة الهاء في هِجْرَع[2].

وأما ما لم يرضه من أقوالهم فمنه إدغامهم افْعَلّ وافْعالّ إذا ضُعِّف فيهما حرف العلة، وكان لاماً، كقولهم: اغْزَوَّ يَغْزَوُّ، واغْزَاوَّ يَغْزاوُّ، فقد استشهد على فساد مذهبهم بما حكاه الأخفش من قول العرب: ارْعَوَى، وأنهم لم يقولوا: ارْعَوَّ[3].

وذهب الكسائي إلى أن «مَعُوْن» في قول جميل بثينة:

بُثَيْن الزمي لا إنه إن لزمتِه ... على كثرة الواشين أيُّ مَعُوْنِ

ومَكْرُم في قول أبي الأخزر الحمّاني:

ليومِ روعٍ أو فَعالِ مَكْرُمِ

على وزن «مَفْعُل» وهما نادران لا يقاس عليهما[4]. فرفض ابن جني هذا القول، وذهب إلى أنهما جمع مَعُوْنَة ومكرمة وليسا مفردين؛ لأنه ليس في الآحاد اسم على وزن مَفْعُل بضم العين[5].

وأجاز الفراء في «أوَّل» أن يكون من وَأَلَ[6]، فقال أبو الفتح: «ومن ذهب إلى أن أوَّل من وَأَلَ فهو عندنا مخطىء؛ لأنه لا حجة له عليه»[7].

وقال الفراء في ما كان محذوف اللام: «إنّ ما كان من ذلك المحذوفُ

(١) سر صناعة الإعراب ق ١٥٦/ب ـ مخطوط.
(٢) سر صناعة الإعراب ق ١٥٧/أ ـ مخطوط.
(٣) الخصائص ٢: ١٠٤.
(٤) معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٢.
(٥) المنصف ١: ٣٠٨. وهذا مذهب الفراء كما في معاني القرآن ٢: ١٥٢.
(٦) المنصف ٢: ٢٠٢.
(٧) المنصف ١: ٣١١.

منه الواو فإنه يجيء مضموم الأول، نحو لُغة، وبُرة، وثُبـة، وكُرة، وقُلة. وما كان من الياء فإنه يأتي مكسور الأول نحو مِائة، ورِئة»[1].

وهذه علة فاسدة عند ابن جني، لأنها قاصرة؛ ألا ترى أنهم قالوا: سَنة بفتـح الأول، وهي من الواو في قول من قال: سَنوات، ومثله ضَعة بفتـح الأول، وهي من الواو، لقول الشاعر:

مُتَّخِـذاً من ضَعَـوات تَـوْلَـجـا

وقالوا: عِضة بكسر الأول، والمحذوف منها الـواو، لقولهم فيهـا: عِضَوات، قال الراجز:

هــذا طـريـق يـأزِم الـمَـآزمـا   وعِضَـوات تقـطـع اللِّهـازِمـا[2]

ومن الأمثلة على مخالفته أقوال الفراء المناظرةُ التي جرت بين الجرمي والفراء، وسأل فيها الجرميُّ الفراء عن أصل «قُمْ» فقال الفراء: أصلها: اقْوُمْ، فنقلوا الضمة إلى القاف، وأسكنوا الواو؛ لأنهم استثقلوا الضمة عليها، فخطأه الجـرمي، واحتج بـأن الواو إذا سكن مـا قبلها جـرت مجرى الصحيـح، ولم تستثقل الحركات فيها، فقال أبو الفتح مُعقباً: «ويدل على صحة قول أبـي عمر إسكانهم إياها وهي مفتوحة في نحو يخاف وينام؛ ألا ترى أن أصلهما: يَخْوَفُ، ويَنْوَمُ. وإنما إعلال المضارع هنا محمول على إعلال الماضي»[3].

وذهب الفراء إلى أن أصل «شَيْء»: «شَيِّئ» مثل سَيِّد، ثم حذفوا منه كما قالوا في هَيِّن: هَيْن، وقاده هذا إلى القول بأن أَشْياء: أَفْعِلاء محذوفة

---

(١) الخصائص ١:١٧٢.

(٢) الخصائص ١:١٧٢.

(٣) الخصائص ٣:٢٩٩ وانظر المنصف ١:٢٤٧ ــ ٢٤٨.

اللام، وجمعوا شيئاً على أَفْعِلاء كما جمعوا هَيِّناً على أَهْوِناء؛ لأن أصل شَيْء ـ عنده ـ: شَيِّيء[١].

فأنكر أبو الفتح هذا المذهب، وقال: «والذي ادّعـاه من أن شَيْئاً محذوف من شَيِّيءٍ لا أعلم له دلالة تدل عليه؛ لأنا لم نسمعهم قالوا: شَيِّيءٌ كما قالوا: هَيِّن، ولو كان أصله شَيِّئاً لنطقوا به كما قالوا: هَيْن وهَيِّن...»[٢].

وذهب الفراء إلى أن الأصل في سَيِّد، ومَيِّت: سَوِيْد، ومَوِيت على وزن فَعِيْل، ثم قُلب، فأُدغم. وهذا عند أبي الفتح باطل أيضاً؛ «لأنه ادَّعى ما لا دلالة عليه»[٣].

وذهب الفراء إلى أن الميم في «مَأْقِي العين» زائدة، وأنه جاء على «مَفْعِل» بكسر العين شاذاً[٤]، فنص ابن جني على أن الفراء قد توهم أن الميم زائدة، وإنما هي أصل لقولهم فيه «مُـؤْقٌ» على وزن فُعْل[٥].

وقال الفراء في قـولهم «أَسْطاع»: شبهـوا أَسْطَعْتُ بـأَفْعَلْتُ، فقال أبو الفتح: «فهذا يدلّ من كلامه على أن أصلها «اسْتَطعْتُ»، فلما حذفت التاء بقي على وزن أَفْعَلْتُ، ففُتحت همزتُه، وقُطعت. وهذا غير مرضي عندنا في قوله؛ وذلك أنه قد اطرد عنهم «إِسْطَعْتُ» بكسر الهمزة وكونها همزة وصل. فهذا يدل على أنهم إذا أرادوا اسْتَفْعَلْتُ، وحذفوا التاء وهم يريدونها، بَقُّوا الهمزة موصولة مكسورة بحالها قبل حذف التاء»[٦].

---

(١) المنصف ٢:٩٦.
(٢) المنصف ٢:٩٦ ـ ٩٧.
(٣) المنصف ٢:٩٧.
(٤) معاني القرآن ٢:١٤٩.
(٥) المبهج ص ٢١.
(٦) سر صناعة الإعراب ١:٢١٢.

وذهب ثعلب إلى أن قولهم: أُسْكُفّة الباب، إنما هي من اسْتَكَفَّ، أي: اجتمع، فقال أبو الفتح: «وهذا أمر ظاهر الشّناعة، وذلك أن أُسْكُفّة: أُفْعُلَّة، والسين فيها فاء، وتركيبه من س ك ف، وأما اسْتَكَفَّ فسينه زائدة؛ لأنه اسْتَفْعَلَ، وتركيبه من ك ف ف»[1]، ولو كانت من اسْتَكَفَّ لكانت السين زائدة، وقد «وقع الإجماع على أن السين لا تزاد إلا في اسْتَفْعَلَ وما تصرف منه، وأُسْكُفّة ليس من الفعل في قَبِيل ولا دَبِير»[2].

ومثله قول أبـي الفتح: فيما ذهب إليه ثعلب من أن وزن تَنُّوْر: تَفْعُول من النار: «ونعوذ باللّه من عدم التوفيق ــ هذا على سداد هذا الرجل وتميزه من أكثر أصحابه ــ ولو كان تَفْعُوْلاً من النار لوجب أن يقال فيه: تَنْوُوْر. . . وإنما تَنُّور: فَعُّول من لفظ ت ن ر»[3].

ومن نقده اللاذع لثعلب قوله: «ومن طريف ما يُحكى من أمر الباء أن أحمد بن يحيى قال في قول العجاج:

يَـمُـدُّ زَأْراً وهَـدِيـراً زَغْـدَبـا

إن الباء فيه زائدة، وذلك أنه لما رآهم يقولون: هدير زَغِد وزَغْدَب، اعتقد زيادة الباء في زَغْدَب. وهذا تعجرف منه وسوء اعتقاد. . . وسبيل ما كانت هذه حاله ألا يُحْفل به، ولا يُتَشاغل بإفساده»[4]، و «هذا ما لا أَسْتَجيزه، وأعوذ باللّه من مثله»[5].

وذهب ثعلب إلى أنك إذا اشتققت من «واو» بعد التسمية بها فعلاً على

---

(١) الخصائص ٣: ٢٨٤.
(٢) الخصائص ٣: ٢٨٤.
(٣) الخصائص ٣: ٢٨٥.
(٤) سر صناعة الإعراب ١: ١٣٨.
(٥) المبهج ص ٥٠.

فَعُلْتُ قلت فيه: وَوَّيْتُ واواً حسنة[1]، فقال أبو الفتح «أما ما أجازه من قوله: وَوَّيْتُ فمردود عندنا؛ لأنه إذا لم تجتمع واوان في أول الكلمة فالثلاثة أحرى بألا يجوز اجتماعها»[2].

فأما البصريون فنحن في غنىً عن إيراد أمثلة لما وافقهم فيه من آراء؛ لأن كتبهم كانت المصدر الأول الذي استقى منه ابن جني مقاييسه وآراءه، حتى كان يعبر عنهم بقوله: «أصحابنا» كما سنرى في فصل قادم إن شاء اللّٰه. وما ينبغي أن نذكره في موقفه منهم إنما هو ما خالفهم فيه من آراء، كقوله: «فأما قول الخليل في فُعْلٍ من وَأَيْت إذا خفَّفته: أُوْيٌ[3] فقد ردَّه أبو الحسن وأبو عثمان، وما أَبَيا منه ــ عندي ــ إلا مَأْبِيّاً»[4]؛ لأن أصله: وُؤْيٌ، فإذا خففت الهمزة قلت: وُوْيٌ، فلا يجب همز الواو الأولى عند ابن جني، لأن الثانية ليست بلازمة.

وقد عقد في «الخصائص» باباً لما فات سيبويه من الأبنية جمع فيه ما قيل في فوائت الكتاب، فردّ بعضها، وأثبت أن بعضاً منها فائت لسيبويه، وهي: فُرانِس على وزن فُعانِل من لفظ الفَرْس[5]، ومُهْوَأَنّ على مُفْوَعَلّ[6]. وزَيْتُون ومَيْسُون بنت بحدل الكلبية على فَعْلُوْن[7]. وكُذُبْذُب خفيفاً على فُعُلْعُل[8]. وكُذُّبْذُب ثقيلاً، وذُرُحْرُح على فُعُلْعُل[9]. ومُـؤْقٍ على فُعْلٍ[10].

---

(١) سر صناعة الإعراب ق ٢٢١/ب ــ مخطوط.

(٢) سر صناعة الإعراب ق ٢٢٢/أ ــ مخطوط.

(٣) انظر الكتاب ٢:٣٥٦.

(٤) الخصائص ٣:٨٦.

(٥) الخصائص ٣:١٩١.

(٦) الخصائص ٣:١٩٥ والمنصف ١:١٠٧.

(٧) الخصائص ٣:٢٠٣.

(٨) الخصائص ٣:٢٠٤.

(٩) الخصائص ٣:٢٠٤ وانظر في كُذُّبْذُب: شرح ديوان المتنبي لابن جني ق ٢٥٢/أ ــ مخطوط.

(١٠) الخصائص ٣:٢٠٥.

والزَّوَنَّك والضُّفَنَّط على فَعَنَّل[1]. وزَرْنُوْق على فَعْنُوْل[2]. وسُراوِع على فُعاوِل[3]. وجلس الأَرْبُعاوَىٰ على أُفْعُلاوَىٰ[4]. والفِرْنَوْس في اسم الأسد: فِعْنَوْل[5]. والحُبْلِيْل على فُعْلِيْل[6]. وتَعَفْرَتَ الرجل: تَفَعْلَتَ[7]. ويَرْنَأَ لحيتَه: يَفْعَلَ[8]. وقال سيبويه: «ويكون على إِنْفَعْل، قالوا: إِنْقَحْلٌ في الوصف لا غير»[9] فزاد ابن جني: رجل إِنْزَهْوٌ[10]. واستدرك عليه مثال: هُفَعِل لمجيء: هُلَقِم في بيت شعر[11]، وهِفَّعْلة؛ لأنه سمع بيتاً لأحد معاصريه من شعراء عُقَيْل فيه: هِرَّكْلة[12]. وذهب إلى أن نون عُنْبُب أصل لمقابلتها الأصول نحو باء جُنْبُج وعين بُعْثُط، وأجاز أن يكون على مثال فُنْعُل، ويكون مشتقاً من عَبِّ الماءَ، لكثرة ماء هذا الوادي[13]. ولم يذكر سيبويه هذا البناء.

وذهب سيبويه إلى أنك إذا أضفت إلى اللات من (اللّات والعُزَّىٰ) قلت: لائيّ كما تقول في النسبة إلى «لا» إذا كانت اسماً: لائيّ[14]. فقال ابن جني: «وإنما فعل ذلك لأنه لم يَبِنْ له وجه اشتقاقها، فأجراها مجرى

(1) الخصائص ٣:٢١٧.
(2) الخصائص ٣:٢١٨.
(3) الخصائص ٣:٢١٣.
(4) الخصائص ٣:٢١٤.
(5) الخصائص ٣:٢١٤.
(6) الخصائص ٣:٢١٤.
(7) الخصائص ٣:٢١٨.
(8) الخصائص ٣:٢١٨.
(9) الكتاب ٢:٣١٧.
(10) الخصائص ١:٢٢٩.
(11) التمام ص ٢٥٤.
(12) التمام ص ٢٥٤.
(13) التمام ص ١٩٣.
(14) الكتاب ٢:٨٤.

ما لا أصل له في الثلاثة»[1]، وأخذ بقول شيخه أبي علي الفارسي: إنها مشتقة من لَوَيْتُ على الشيء إذا أقمتَ عليه؛ لإقامتهم على عبادتها[2]. وأجاز في «الدَّراهِيم» أن يكون جمع دِرْهام لمجيئه في قول الراجز:

لو أنّ عندي مائتي دِرْهامِ لجاز في آفاقها خاتامي[3]

وسيبويه لم يثبت دِرْهاماً[4].

ومن مقاييس الصرفيين أن الواو أثقل من الياء، ومع ذلك فقد كثر مجيء الواو فاء نحو وَعَدَ، ووَزَنَ، ووَرَدَ، وقل مجيء الياء في هذا الموضع نحو يَسَرَ، ويَمَنَ، فعلل ابن جني ذلك قائلاً: «وذلك أن سبب كثرة الواو هناك أنك قادر متى انضمت أو انكسرت أن تقلبها همزة، وذلك نحو أُعِدَ، وأُجُوه، وأُرْقة، وأُصْلة، وإسادة، وإفادة. وإذا تغير الحرف الثقيل فكان تارة كذا، وأخرى كذا، كان أمثل من أن يلزم محجة واحدة. والياء إذا وقعت أولاً، وانضمت، أو انكسرت لم تقلب همزة ولا غيرها»[5].

وسيبويه يرى أنه قد يقل في كلام العرب ما هو أخف مما يستعملون، وعلته عنده أنهم إنما فعلوا ذلك كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون[6]، ولذلك أجاز ابن جني أن يقال على مذهب سيبويه هذا: إنما كثرت الواو فاء، وقلت الياء في الموضع نفسه لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون، غير أنه كان يرى أن تعليله الذي ذكرناه أقوى من تعليل سيبويه، قال: «ولعمري إن هذه

---

(١) المنصف ٣:١٣٣.
(٢) المنصف ٣:١٣٢ ـ ١٣٣.
(٣) سر صناعة الإعراب ١:٢٨.
(٤) انظر الكتاب ٢:١١٠.
(٥) الخصائص ٣:١٨١.
(٦) الكتاب ٢:٤٠٤.

محافلة في الجواب، وربما أتعبت وترامت؛ ألا ترى أن لقائل أن يقول: فإذا كان الأمر كذلك فهلا كثر أخف الأثقلين لا أثقلهما، فكان يكـون أقيس المذهبين لا أضعفهما... فمذهب الكتاب ــ على شرفه وعلو طـريقته ــ يدخل عليه هذا، وما قدمناه نحن فيه لا يكاد يعرض شيء من هذا الدَّخَل له، فاعرفه، وقِسْهُ، وتَأَتَّ له، ولا تحرج به صدراً»[١].

وأما الأخفش فقد ذهب إلى أن قولهم: جُخْدَب على مثـال فُعْلَل ــ وهذا بناء لم يثبته سيبويه في الرباعي المجرد ــ فلم يرض ابن جني قول الأخفش، ورده لأن ما رواه الناس إنما هو جُخْدُب بضم الدال، وكذلك ما حكاه الفراء[٢] من قولهم: بُرْقُع وبُرْقَع، وطُحْلُب وطُحْلَب لا حجة فيهما عند أبي الفتح؛ لأن الضم هو المعروف الشائع[٣].

وذهب الأخفش إلى أن الهـاء في هِبْلَع، وهِجْرَع زائـدة[٤]، فقال أبو الفتح: «والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة، وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم»[٥]، وهو قول سيبويه[٦] والمبرد[٧].

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن «كِلْتا» على وزن «فِعْتَل»، وأن التاء فيها علامة تأنيثها، فرفض ابن جني هذا المذهب؛ لأن تاء التأنيث لا تكون وسطاً، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً أو ألفاً، ولأنه لم يأت مثال «فِعْتَل» في الكلام،

---

(١) الخصائص ٣: ١٨٤ ــ ١٨٥.
(٢) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص ٢٦ ــ ٢٧.
(٣) المنصف ١: ٢٧.
(٤) الممتع في التصريف لابن عصفور ص ٢١٩.
(٥) المنصف ١: ٢٦.
(٦) الكتاب ٢: ٣٣٥.
(٧) المقتضب ١: ٦٦.

فيحمل هذا عليه. وأخذ بقول سيبويه[١]: إنه فِعْلَىٰ، والتاء فيه بدل من الواو، وأصله: كِلْوَىٰ[٢].

وقال الجرمي: إن طَأْمَنَ مقلوب من اطْمَأَنَّ، فخالفه أبو الفتح، وصحح قول سيبويه[٣]: إن اطْمَأَنَّ مقلوب من طَأْمَنَ، واحتج له بأن الفعل إذا لم تكن فيه زوائد فهو أجدر أن يكون على أصله؛ لأن دخول الزوائد فيه ضرب من التغيير، والتغيير إلى التغيير أسبق[٤].

وأما أبو العباس المبرد فقد أنكر ابن جني أن يكون ما أخذه على سيبويه من كلامه، قال: «وأما ما تَعَقَّبَ به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سَمّاها مسائل الغلط، فقلما يلزم صاحب الكتاب منه إلا الشيء النزر، وهو أيضاً ــ مع قلّته ــ من كلام غير أبي العباس»[٥].

وذهب سيبويه إلى أن أصل قولهم: أَسْطاع يُسْطِيْعُ: أطاعَ يُطِيْعُ، وزيدت السين فيه عوضاً من ذهاب حركة العين[٦]؛ لأن أصل أطاع: أَطْوَعَ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، فصار في التقدير: أَطَـوْعَ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، وتعقب أبو العباس المبرد قوله هذا، وقال: «إنما يعوض من الشيء إذا فُقد وذهب، فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا وجه للتعويض منه، وفتحة العين التي كانت في الواو قد نقلت إلى الطاء التي هي الفاء، ولم تعدم، وإنما نقلت، فلا وجه للعوض من شيء موجود غير مفقود»[٧].

---

(١) الكتاب ٢:٨٢، ٨٣.
(٢) سر صناعة الإعراب ١:١٦٧ ــ ١٦٩.
(٣) الكتاب ٢:١٣٠، ٣٨٠.
(٤) المنصف ٢:١٠٤.
(٥) الخصائص ٣:٢٨٧.
(٦) الكتاب ٢:٣٣٣.
(٧) سر صناعة الإعراب ١:٢١١.

فهاجم ابنُ جني أبا العباس في هذه المسألة، وقال: «وقد ذهب عن أبي العباس ما في قول سيبويه هذا من الصحة، فإمّا غالَطَ، وهي من عادته معه، وإما وَهِمَ في رأيه هذا»[1].

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الهمزة في «غِرْقِيء البيض» زائدة[2]، ولم يأت بدليل على ذلك. فنفى ابن جني هذا القول؛ لأنه لا وجه له في القياس، ولم يرد به اشتقاق، بل إن الاشتقاق يشهد بأصالة الهمزة فيه؛ لأن أبا زيد حكى أنهم يقولون: غَرْقَأَت البيضة، وهذه حُجّة قاطعة[3].

وذهب ابن دريد إلى أنه لم يأت على مثال يَفْتَعُوْل في الأسماء إلا يَسْتَعُور، وهو موضع[4]. وهذا غلط عند ابن جني[5]، وقائله لا «يدري من صنعة التصريف شيئاً، وإنما هو فيه هاذٍ»[6]؛ لأن الزوائد لا تلحق بنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها.

وقد قدح فيه وفي كتابه جمهرة اللغة قدحاً ينفر سامعه عن أخذ شيء منه، قال: «وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضاً من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه، لبعده عن معرفة هذا الأمر. ولما كتبته وقَّعت في متونه وحواشيه جميعاً من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته. ثم إنه لما طال علي أومأت إلى بعضه، وأضربت البتة عن بعضه»[7].

وأما ابن خالويه فهو ـ عند أبي الفتح ـ ضعيف النظر، يتعلق

(١) سر صناعة الإعراب ١:٢١١.
(٢) سر صناعة الإعراب ١:١٢٣ وفي اللسان (غرقأ) ١:١١٤ أن هذا قول الفراء.
(٣) سر صناعة الإعراب ١:١٢٤.
(٤) جمهرة اللغة لابن دريد ٣:٤٠٤.
(٥) الخصائص ٣:٣٤٠.
(٦) المنصف ١:١٤٥.
(٧) الخصائص ٣:٢٨٨ وانظر سر صناعة الإعراب ق ١٥٧/أ ـ مخطوط.

بالظاهر، ولا يسبر غور اللغة، ولا يعرف أسرارها ودفائنها، فقد قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب فَعَلَ يَفْعَلُ مما ليس فيه حرف الحلق عيناً ولا لاماً إلا عشرة أحرف: أَبىٰ يَأْبىٰ، وقَلَىٰ يَقْلَىٰ، وجَبَى يَجْبَىٰ... وسَلاَ يَسْلَىٰ، وخَظَا يَخْظَىٰ... وعَضَضْتَ تَعَضُّ، ونَضَضْتَ تَنَضُّ، وقَنَطَ يَقْنَطُ، وغَسَا الليلُ يَغْسَىٰ إذا أظلم، ورَكَنَ يَرْكَنُ»[1].

وقال أيضاً: «ليس في كلام العرب فَعِلَ يَفْعُلُ إلا خمسة أحرف: دِمْتُ أَدُوْمُ، ومِتّ أَمُوت، وفَضِلَ يَفْضُلُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ، وقَنِطَ يَقْنُطُ»[2].

فشن عليه ابن جني هجوماً عنيفاً، قال في أول باب تركُّب اللغات: «اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواماً ضعُف نظرهم. وخَفَّت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامُهم أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأَخَرة من أصحابها، وأُنْسُوا ما كان ينبغي أن يذكروه، وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه؛ ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعِلَ يَفْعُلُ نحو نَعِمَ يَنْعُمُ، ودِمْتَ تَدُوْمُ، ومِتُّ تَمُوْتُ. وقالوا أيضاً فيما جاء من فَعَلَ يَفْعَلُ وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً، نحو قَلَىٰ يَقْلَىٰ، وسَلاَ يَسْلَىٰ، وجَبَىٰ يَجْبَىٰ، ورَكَنَ يَرْكَنُ، وقَنَطَ يَقْنَطُ... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت، فتركبت... هكذا ينبغي أن يعتقد، وهو أشبه بحكمة العرب»[3].

* * *

(١) كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه ص ١٧.
(٢) كتاب ليس في كلام العرب ص ٢٢.
(٣) الخصائص ١: ٣٧٤ ــ ٣٧٥.

الفصل الثالث

مَوَاقِفُ الصَّرْفِيِّينَ مِنْ مَسَائِلِ الخِلَافِ بَيْنَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ

ذَهَبَ الصرفيون مَذْهَبَ نحاة البصرة في مسائل التصريف التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، وكان لكل واحد منهم منهج يختلف عن منهج الآخر في هذه المسألة:

أما أبو عثمان المازني فقد كان يقرر رأي البصريين، ولا يعرض لقول نحاة الكوفة، وكأن المسألة لا خلاف فيها.

وأما أبو علي الفارسي فتارة ينهج نَهْجَ المازني، وتارة يذكر الخلاف في المسألة، ويفند المذهب الذي لا يرضاه، ويحتج لصحة المذهب الذي يأخذ به، وحججه قوية سواء أَرَدَّ المذهبَ أم أخذ به.

وأما أبو الفتح بن جني فقد عني عناية بالغة بمسائل الخلاف، فهو لا يدع مسألة منها إلا بعد أن يتتبع المذهبين فيها، ويستقصي كل ما قيل في شأنها، فيذكر حجج الفريقين، ويثني بحججه الدامغة للمذهب الذي يراه صواباً، وعماده في ذلك الدليل الواضح والنظر الثاقب.

المسألة الأولى:

منع البصريون إتمام اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو؛ لأنه لم يجىء عن العرب شيء من ذلك، وعللوه بكراهية الضمة بين الواوين[1].

---

(1) الكتاب ٢: ٣٦٣ ــ ٣٦٤ والمقتضب ١: ١٠٢ ومشكل إعراب القرآن ص ٧٦٨.

ورُوي أن الكوفيين جعلوه مقيساً[1]، فقد حكى «الكسائي: خاتم مَصْوُوْغٌ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً»[2]. وقصره الفراء على المسموع، فما جاء يسلم كما ورد، ولا يُعَدَّىٰ به موضعه، ولم يأت عنده التتميم إلا في حرفين، وهما: مسك مَدْوُوْف، وثوب مَصْوُوْن[3].

فنفى المازني عن العرب الإتمامَ في الواوي، لأنهم يستثقلون الواو المضمومة، فيبدلونها همزة كقولهم: أَدْؤُر، وأَثْـؤُب، وأَنْـؤُر، وهذا الإبدال مطرد عندهم، لذلك ألزموها الحذف في مَفْعُوْلٍ من الثلاثي المعتل العين بالواو هرباً من ثقل اجتماع الواوين وانضمام الأولى منهما[4].

وأما أبو علي الفارسي فقد حكى عنه ابن جني أنه أنكر مجيئه عن العرب، وذهب إلى أنه غير مسموع، والقياس ينفيه؛ لاجتماع الواوين والضمة[5].

وإذا رجعنا إلى كتاب أبـي علي الموسوم بـ «التكملة» وجدنا خلاف ما نقل عنه أبو الفتح، فهو قد نفى مجيئه مصححاً ــ كما قال ابن جني ــ لكنه لم ير أن القياس يسقطه لو جاء، ولو ورد لم ينكر، ويكون قياسه قياس قولهم: الغُؤُوْر، فهذا مثل مَفْعُوْل من الواو لَوْ صَحَّ[6].

وأحسن ما يصرف إليه هذا الخلاف أن يكون ما رواه ابن جني هو الرأي الذي يراه الفارسي، لكنه رجع عنه في آخر حياته؛ لأنه ألف «التكملة» لعضد الدولة البويهي الذي توطدت علاقته به عشرين سنة في شيراز (من ٣٤٨ ــ

---

(١) مشكل إعراب القرآن ص ٧٦٨.
(٢) شرح الشافية ٣:١٤٩ ــ ١٥٠.
(٣) إصلاح المنطق ص ٢٢٢.
(٤) المنصف ٢:٢٨٣ ــ ٢٨٤.
(٥) المنصف ٢:٢٨٥.
(٦) التكملة ص ٣٤٣ ــ رسالة ماجستير، وقال سيبويه: «ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل». الكتاب ٢:٣٦٧.

٣٦٨هـ) وتسع سنوات في بغداد (٣٦٨ ـ ٣٧٧هـ) كما يقول الدكتور عبدالفتاح شلبي[١]. وقد قرأ ابن جني كتاب «التصريف» للمازني على أبي علي بحلب، ذكر ذلك في مقدمة المنصف[٢]، وهذه الفترة سابقة للفترة التي قضاها في صحبة عضد الدولة، فهو قد أقام في حلب من سنة ٣٤١ حتى سنة ٣٤٦هـ[٣]، لذا أرجح أن يكون أبو الفتح قد سمع هذا الرأي من شيخه قبل اتصاله بعضد الدولة.

وأما ابن جني فقد حكى في هذه المسألة أمثلة جاءت مصححة، ولم ينكرها غير أنه لم يقس عليها، وهي قولهم: ثوب مَصْوُوْنٌ، وقول الراجز:

والمِسْكُ في عَنْبَرِهِ المَدْوُوْفُ

وقولهم: رَجُلٌ مَعْوُوْدٌ، وفَرَسٌ مَقْوُوْدٌ، وقَوْلٌ مَقْوُوْلٌ[٤].

ثم قال: «وإنما لم يتمّ مَفْعُوْلٌ من الواو إلا في الحروف الشاذة التي ذكرنا؛ لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فِعْله أنه من الواو، وأنه تجب ضمة واوه وبعدها واو مفعول، فتجتمع واوان وضمة.

ومَعْيُوْب إنما اجتمع فيه ياء وواو وضمة، وإذا كان القياس في مَعْيُوْب الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل فمَفْعُوْل من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح.

وهذا طريق مستمر في العربية لا ينكسر أن يُحْتَمَلَ أمرٌ واحد، فإذا انضم إليه سبب آخر لم يُحْتَملا»[٥].

---

(١) أبو علي الفارسي ص ٦١ ــ ٦٤.

(٢) المنصف ١:٦.

(٣) أبو علي الفارسي ص ٥٨ ــ ٦٤.

(٤) المنصف ١:٢٨٥ والمقتضب ص ٨ والخصائص ١:٩٨ ــ ٩٩.

(٥) المنصف ٢:٢٨٦ وقد حكى ابن جني أن أبا علي ذكر أن المبرد أجاز إتمام مفعول من الواو في هذا الباب كله، وتبع أبو الفتح شيخَه في ذلك: انظر: المنصف ١:٢٧٨، ٢٨٥ والمقتضب ص ٨، وتبعهما في نسبة هذا المذهب إلى المبرد ابنُ يعيش في شرح =

المسألة الثانية:

قال البصريون: الأصل في سَيِّد، ومَيِّت، وصَيِّب، ونحوها: سَيْوِد، ومَيْوِت، وصَيْوِب على وزن فَيْعِل بكسر العين، فاجتمعت الياء والواو، وسَبَقت الأولى بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء(١).

وقال الكوفيون: هذا البناء على وزن فَيْعَلٍ بفتح العين، وغُيِّرت الفتحة كسرة، وإنما قلنا: إن العين فيه مفتوحة لأنه ليس في غير المعتل فَيْعِل بكسر العين(٢).

فأَثبت المازنيُّ في تصريفه مذهب البصريين، ولم يشر إلى مذهب أهل الكوفة، ولم يناقش المسألة(٣).

وكذا فعل أبو علي الفارسي(٤).

وأما أبو الفتح بن جني فقد عرض المذهبين، وأخذ بقول نحاة البصرة، ورد العلة التي اعتل بها أهل الكوفة؛ لأن المعتل قد يأتي فيه من الأبنية

= الملوكي ص ٣٥٥ وشرح المفصل ١٠: ٨٠ وابن عصفور في الممتع ص ٤٦١، ونسبة هذا القول إلى أبي العباس خطأ، فقد قصره على الضرورة الشعرية، ولم يجزه في الاختيار، قال: «ولست أراه مُمتنعاً عند الضرورة». المقتضب ١: ١٠٢.

(١) الكتاب ٢: ٣٧١ ــ ٣٧٢ والمقتضب ١: ١٢٤ واشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٢٣٨ ــ ٢٣٩ والإنصاف في مسائل الخلاف ص ٧٩٦ (المسألة ١١٥) والدر المصون للسّمين الحلبي ص ١٣٤ و ١٣٧ ــ رسالة دكتوراه.

(٢) الكتاب ٢: ٣٩٣ والمنصف ٢: ١٦ وشرح الملوكي ص ٤٦٤ والممتع ص ٤٩٩، وفي مشكل إعراب القرآن ص ٨١ والإنصاف في مسائل الخلاف ص ٧٩٥ (المسألة ١١٥) والدر المصون ص ٦٣١: أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه على وزن فَعِيْلٍ مثل طَوِيْل، ثم أدغم. وهذا مذهب الفراء كما في المنصف ٢: ٩٧ و ٩٨ واشتقاق أسماء اللّٰه الحسنى ص ٢٣٩ والممتع ص ٥٠١ وشرح الشافية ٣: ١٥٤.

(٣) المنصف ٢: ١٥ و ١٧.

(٤) الحجة ٦: ١٤ ــ مخطوط.

ما لا يأتي في الصحيح، ففَيْعِلٌ في المعتل عاقَبَ فَيْعَلاً في الصحيح، كما قالوا في المعتل: قاضٍ وقُضاة، فجمعوا فاعِلاً على فُعَلة، وقالوا في الصحيح: كاتِب وكَتَبَة، فجمعوه على فَعَلة، فعاقبتْ فُعَلة في المعتل فَعَلَةً في الصحيح.

واستدل على ذلك أيضاً بقول العرب في فَيْعَلان: هَيَّبان، وتَيَّحان، بالفتح، ولم يكسروا، فلو أرادوا بمَيِّت ونحوه بناء فَيْعَل لقالوا: مَيَّت بالفتح، ولَمَا كسروا.

ويدل على ذلك أيضاً قول الشاعر:

ما بالُ عيني كالشَّعِيْبِ العَيَّنِ

فجاء به على فَيْعَلٍ لما أراد الفتح.

فمجيء هذه الأمثلة على فَيْعَلان، وفَيْعَل بفتح العين يدل على أن نحو سَيِّد، ومَيِّت، ولَيِّن على فَيْعِل بكسر العين، ولو أرادوا بناء فَيْعَل لقالوا: سَيَّد، ومَيَّت، ولَيَّن، بالفتح كما فتحوا في الأمثلة السابقة(١).

المسألة الثالثة:

ذهب البصريون إلى أن ما ضُعِّف أوله وثانيه نحو حَثْحَثَ إنما هو من مضاعف الأربعة، وأما حَثَثْتُ فمن مضاعف الثلاثة، فالأول أصل رباعي، والثاني أصل ثلاثي، وليس واحد منهما أصلاً للآخر، وإنما هي أصول تقاربت ألفاظها، واتفقت معانيها، وهي مضعفة(٢).

وذهب الكوفيون إلى أن الحاء الثانية في حَثْحَثَ بدل من ثاء، وأن أصله

---

(١) المنصف ٢: ١٥ ـ ١٧.

(٢) الكامل ص ٧ وشرح لامية العرب للمبرد ص ٤٦ ولحن العامة للزبيدي ص ١٥٢ والدر المصون ص ١٨٢٨، وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب ١: ١٩٨: «وهو قول كافة أصحابنا» ويريد بهم البصريين كما سنبين في آخر هذا البحث.

حَثَّثَ، فأبدلت الثاء الوسطى حاء كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد[1].

أما أبو عثمان المازني فلم يذكر هذه المسألة في تصريفه، ولم أقف له على رأي فيها في المصادر التي رجعت إليها.

وأما أبو علي الفارسي فقد رد مذهب أهل الكوفة، قال ابن جني: «وسألتُ أبا علي عن فساده، فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه. فأما الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها. قال: وإنما حَثْحَثَ أصل رباعي، وحَثَّثَ أصل ثلاثي، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه، إلا أن حَثْحَثَ من مضاعف الأربعة، وحثث من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما، وهذا هو حقيقة مذهبنا؛ ألا ترى أن أبا العباس قال في قول عنترة:

جــادتْ عليــه كــل بِكْــرٍ ثَــرَّةٍ　　　فتــركْنَ كـلَّ قــرارة كــالــدِّرْهَم

ليس ثَرَّة عند النحويين من لفظ ثَرْثارة، وإن كانت من معناها»[2].

وذهب ابن جني مذهب البصريين في هذه المسألة، واحتج بحجج أبي علي في دفع مذهب الكوفيين والانتصار لمذهب أهل البصرة[3].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣: ١١٤، ولحن العامة للزبيدي ص ١٥٢، والمنصف ٢: ٢٠٠، وسر صناعة الإعراب ١: ١٩٧ ـ ١٩٨، والدر المصون ص ١٨٢٩، ووافق الكوفيين في هذه المسألة من البصريين أبو بكر بن السراج كما في المنصف وسر صناعة الإعراب.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ١٩٧ ـ ١٩٨، وانظر المنصف ٢: ٢٠٠.

(٣) سر صناعة الإعراب ١: ١٩٧ ـ ١٩٨ والمنصف ٢: ١٩٩ ـ ٢٠٠.

المسألة الرابعة:

ذهب البصريون ـ فيما كان من الأفعال على فَعَلَ وفاؤه واو ـ إلى أن الواو تحذف في يَفْعِلُ منه لوقوعها بين ياء وكسرة، نحو وَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ، والأصل فيهما: يَوْعِدُ، ويَوْزِنُ، وحذفت في سائر المضارع تبعاً ليَفْعِلُ لئلا يختلف المضارع في البناء[1]. ووافقهم ثعلب من الكوفيين[2].

وذهب الكوفيون إلى أن الواو تحذف في الأفعال المتعدية فقط، وذلك للتفرقة بين المتعدي واللازم، ولا تحذف في الأفعال اللازمة[3].

فأثبت أبو عثمان المازني مذهب البصريين، ولم يذكر قول الكوفيين[4].

وأما أبو علي الفارسي فقد أخذ بقول أهل البصرة؛ لأن الواو قد حذفت في المتعدي واللازم، قال: «فما كان على فَعَلَ فإنه في المتعـدي وغير المتعدي مضارعه: يَفْعِلُ، ويحذف الواو منه، وذلك قولهم في غير المتعدي: وَجَبَ يَجِبُ، وفي المتعدي: وَزَنَ يَزِنُ، ووَعَدَ يَعِدُ»[5].

وأما أبو الفتح بن جني فقد تابَعَ نحاةَ البصرة، واحتج على ذلك بحذفهم الواو في اللازم في فَعَلَ يَفْعِلُ نحو وَقَدَت النارُ تَقِدُ، ووَبَلَ المطرُ يَبِلُ، ووَأَلَ مما كان يحذره ـ أي نجا ـ يَئِلُ، وفي فَعَلَ يَفْعَلُ نحو وَقَعَ يَقَعُ، ووَضَعَ في السير يَضَعُ[6]. وفي فَعِلَ يَفْعِلُ نحو وَثِقَ يَثِقُ، ووَرِمَ يَرِمُ، ووَلِهَ

---

(١) الكتاب ٢: ٢٣٢ والكامل ص ٧٨، ٢٣٠، ٦٨٢ ـ ٦٨٣ والمقتضب ١: ٨٨ و ٢: ١٢٩ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٣٦ والأصول ٢: ٥٧٣ ـ رسالة دكتوراه، وتصحيح الفصيح ١: ١١٤ والإنصاف (المسألة ١١٢).

(٢) مجالس ثعلب ص ٣٦٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٠ ومشكل إعراب القرآن ص ٧٤٣، والإنصاف (المسألة ١١٢) وشرح الملوكي ص ٣٣٥ وشرح الشافية ٣: ٩٢.

(٤) المنصف ١: ١٨٤.

(٥) المسائل الحلبيات ق ٢٧/ب ـ مخطوط، وانظر التكملة ص ٣٣١، ٣٣٢.

(٦) المنصف ١: ١٨٨.

يَلِهُ[1]. فهذه الأبنية كلها لازمة، وقد حذفت الواو منها في المضارع، وفي ذلك دلالة عند أبي الفتح على صحة مذهب البصريين، وهذا الذي دعاه إلى الأخذ بقولهم في هذه المسألة.

المسألة الخامسة:

ذهب البصريون إلى أن «أَوَّل» على وزن «أَفْعَل» وفاؤه واو، وعينه واو أيضاً[2].

وقال الكوفيون: هو أَفْعَل من وَأَلَ، وأصله: أَوْأَل، ثم خففت الهمزة الثانية، فأبدلت واواً، وأدغمت الواو الأولى فيها.

وأجازوا أن يكون من آلَ يَـؤُوْلُ، ويكون أصله: أَأْوَل، فقلبت الفاء في موضع العين، فصار: أَوْأَل، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها واواً، وأدغمت الواو الأولى فيها، فصار: أَوَّل[3].

وقد اكتفى المازني بذكر مذهب البصريين في تصريفه، ولم يزد عليه، ولم ينسبه إلى البصريين كما هو دأبه[4]، وهذا يدل على أنه هو القول الذي يرضاه.

وأما أبو علي الفارسي فقد اختار مذهب البصريين، وخَطَّأَ الكوفيين فيما ذهبوا إليه، وذلك لأنه لو كان من وَأَلَ لجاز أن يجيء على أصله، وهو أَوْأَل كما يقول أهل الكوفة، وهذا لم يرد عن العرب، وادعاؤهم أن الهمزة الثانية فيه مخففة بإبدالها واواً إنما هو على خلاف القياس؛ لأن القياس فيه إذا خففت همزته الثانية أن تلقى حركتها على الواو قبلها، فيقال: أَوَل، كما تقول

---

(١) المنصف ١:٢٠٧.

(٢) الكتاب ٢:٣٧٤ والمقتضب ١:١٢٦، ١٥٢ واشتقاق أسماء الله الحسنىٰ ص ٣٥٥ والمسائل الشيرازيات ق ١/ب ــ مخطوط.

(٣) المنصف ٢:٢٠٢ ومشكل إعراب القرآن ص ٩١ والممتع ص ٥٦٤.

(٤) المنصف ٢:٢٠١.

في تخفيف حَوْأَبة: حَوَبة، ولا يجوز أن يحمل على قولهم في تخفيف سَوْءَة، وشَيْء: سَوَّة، وشَيّ؛ لأن هذا لا يقاس عليه.

وأما إجازتهم أن يكون من آل يَـؤُوْلُ أَوْلاً فلا يصح هذا التقدير من جهة التصريف عند أبي علي؛ لأنه يجب أن يقال فيه ـ في هذه الحال: آوَل، كما قالوا: آدَم، وذلك لأنه اجتمع همزتان في كلمة والثانية منهما ساكنة، وما كانت هذه حاله يجب فيه إبدال همزته الثانية حسب حركة الهمزة الأولى، فكان يلزم في «أأْوَل» أن تبدل همزته الثانية ألفاً؛ لأن الأولى مفتوحة.

واستدل أيضاً على أنه غير مأخوذ من آلَ يَـؤُوْلُ أَوْلاً بعدم استعمال العرب فعلاً منه.

وأما ادعاء أنه من آلَ يَـؤُوْلُ وأن أصله أأْوَل، وقلبت الهمزة التي هي فاء إلى موضع العين، فصار أَوْأَل، وخففت الهمزة الثانية كما خففت فيما لو كان من وَأَلَ، وكان أصله أَوْأَل ـ أقول هذا الادعاء يفسده ما ذكرناه من رد أبي علي عليهم في مذهبهم القائل: إنه من وَأَلَ، وإن أصله: أَوْأَل[1].

وهذه الحجج هي التي احتج بها ابن جني في تفنيد مذهب الكوفيين. وقد اختار مذهب البصريين بعد أن اتضح له فساد قول نحاة الكوفة[2].

المسألة السادسة:

ذهب البصريون إلى أن «أَشْياء» على وزن «لَفْعاء» وأصلها عندهم: شَيْئاءَ على فَعْلاءَ، فاستثقلوا اجتماع همزتين بينهما ألف، فقلبوا الهمزة التي هي لام إلى أول الكلمة، فصارت أَشْياء على مثال لَفْعاء[3].

---

(١) المسائل الشيرازيات ق ١/ب ـ ٣/ب ـ مخطوط، والمسائل البغداديات ق ٣/ب ـ ٤/أ ـ مخطوط، وذكر مذهبه هذا عرضاً في المسائل الحلبيات ق ١/أ و ٢٩/أ ـ مخطوط.

(٢) المنصف ٢: ٢٠١ ـ ٢٠٤.

(٣) الكتاب ٢: ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ٢٣٤ والمنصف ٢: ٩٤.

وذهب الكسائي إلى أنها على وزن «أَفْعال» بمنزلة أَبْيات وأَشْياخ، ولما جمعت على أَشْياوات أشبهت ما واحدة على فَعْلاء كصحراء وصحراوات، فمنعت من الصرف لذلك[1].

وذهب الفراء إلى أنها على وزن «أَفْعاء» محذوفة اللام، وأصلها: أَشْيِئاء على أَفْعِلاء، وهي جمع شَيْء، وأصل شَيْء عنده: شَيِّىءٌ، فخُفِّفَ كما خُفِّفَ هَيِّن في قولهم: هَيْن، وكما قالوا في جمع هَيِّن: أَهْوِناء على أَفْعِلاء، كذلك جمعوا شَيْئاً على أَفْعِلاء؛ لأن أصله شَيِّىء مثل هَيِّن[2].

وقال الأخفش والزيادي من البصريين: أشياء على وزن: أَفْعِلاء، وجُمع شَيْءٌ عليه كما جمع شاعِر على شُعَراء، ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام استثقالاً لاجتماع همزتين بينهما ألف؛ لأن الأصل فيهما ـ عندهما: أَشْيِئاء على أَفْعِلاء[3]، كما قال الفراء.

وقد أخذ المازني بقول البصريين، وذكر مذهب الأخفش، ولم يعلل سبب اختياره مذهب أهل البصرة، وإنما أورده، وأتبعه برأي الأخفش[4].

وأما الفارسي فلم يذكر الخلاف فيها، واكتفى بقول نحاة البصرة[5]، وهذا يدل على أن قولهم هو الذي يختاره أبو علي.

وأما ابن جني فقد اختار قول البصريين، ورأى أنه أقوى من قول

---

(١) المنصف ٢: ٩٥ ـ ٩٦.

(٢) المنصف ٢: ٩٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٢٣٣ ـ ٢٣٤ والمنصف ٢: ٩٤.

(٤) المنصف ٢: ٩٤، وانظر معاني القرآن وإعرابه ٢: ٢٣٤.

(٥) قال: «فأما قولهم: أَشْياء في جمع شَيْء فكان القياس فيه شَيْئاء ليكون كالطُّرْفاء، فاستثقل تقارب الهمزتين، فأخرت الأولى التي هي اللام إلى أول الحرف كما غيروها بالإبدال في ذَوائب، وبالحذف في سَواية وإن لم تكن مجتمعة مع مثلها ولا مقارب لها، فصارت أَشْياء كطَرْفاء، ووزنها من الفعل: لَفْعاء». التكملة ص ١٣٤.

الأخفش، وذلك أن اعتقاد القلب فيها أقوى من حملها على أنها محذوفة اللام؛ لأن القلب قد كثر في كلام العرب، وأما حذف الهمزة وهي لام فَنَزْرٌ قليل، والحمل على الأكثر هو القياس[1]. وهذا منهج أبـي الفتح في القياس كما رأينا في فصل القياس.

وأما مذهب الفراء القائل: إن شَيْئاً محذوف من شَيِّـىء فهو شنيع عند أبـي الفتح، ولا دلالة تدل عليه؛ لأن العرب لم يقولوا: شَيِّـىء، كما قالوا: هَيِّن، ولو كان أصله شَيِّئاً لنطقوا به كما قالوا: هَيْن، وهَيِّن[2]، ولو صح «أن أصل شَيْء: فَيْعِل لما كان له فيه حجة؛ لأنه ليس حكم فَيْعِل أن يُجمع على أفْعِلاء، فهو مُدَّعٍ أن أصل شَيْء: فَيْعِل، ولا دلالة له عليه، وقد ذهب إلى أنه كُسِّر على أَفْعِلاء، وليس بابه، وادَّعى أنه في الأصل فَعِيْل، وهو محال»[3].

وأما مذهب الكسائي فيرى أبو الفتح أنه «إنما حمله عليه، وسَوَّغه له ارتكابُه اللفظ؛ لأن أَشْياء أشبهت أَحْياء جمع حَيٍّ. فكما أن أَحْياء: أَفْعال لا محالة، فكذلك أَشْياء عنده أَفْعال.

ثم احتال لامتناعها من الصرف، فَشَبَّهها بفَعْلاء. وهذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعفه إنما كان يكون فيه بعض العذر لترك الصرف لو صح أنها أَفْعال.

وإذا جاز أن تكون فَعْلاء استُغني عن هذا الاحتجاج»[4].

بذلك يكون ابن جني قد رد هذه الآراء، وسَلِمَ عنده قول جمهور البصريين، فتبنّاه.

---

(١) المنصف ٢: ٩٥.
(٢) المنصف ٢: ٩٦ ــ ٩٧.
(٣) المنصف ٢: ٩٨.
(٤) المنصف ٢: ٩٦.

المسألة السابعة:

ذهب البصريون إلى أن نحو كان كَيْنُوْنَةً، وقاد قَيْدُوْدَةً، وساد سَيْدُوْدَةً، إنما أصلها: كَيْوَنُوْنة، وقَيْوَدُوْدة، وسَيْوَدُوْدة على وزن فَيْعَلُوْلة، فاجتمعت في كل منها الياء والواو، وسَبَقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فصارت: كَيَّنُونة، وقَيَّدُودة، وسَيَّدُودة، فحذفت الياء الثانية التي هي عين، فصارت كَيْنُونة، وقَيْدُودة، وسَيْدُودة، كما قالوا في نحو مَيِّت، وهَيِّن، ولَيِّن، مَيْت، وهَيْن، ولَيْن، بحذف الياء الثانية فيهن تخفيفاً. وجاء هذا البناء في المعتل مصدراً وإن لم يأت في الصحيح؛ لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يكون في الصحيح(1).

وذهب الكوفيون إلى أن أصلها فُعْلُوْلة بضم الفاء، لكنهم فتحوها كراهية أن تنقلب الياء واواً في بنات الياء لانضمام ما قبلها، نحو: صَيْرُوْرة، وطَيْرُوْرة، وأجروا بنات الواو هنا مجرى بنات الياء لأنها داخلة عليها(2).

وقد أثبت أبو عثمان المازني مذهب البصريين في تصريفه، ولم يشر إلى مذهب الكوفيين، قال: «ومما اختصوا به المعتل في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر: كَيْنُوْنة، وقَيْدُوْدة، وصَيْرُوْرة، وأصلها: فَيْعَلُولة، نحو كَيَّنونة، وقَيَّدُودة، وصَيَّرُورة، ولكنهم ألزموه الحذف إذْ بلغ الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً»(3).

---

(1) الكتاب ٢: ٣٧٢ والمقتضب ١: ١٢٥، ٢٢٢ و٢: ١٢٦، ٢٢١ و٣: ١٣٥ والأصول ٢: ٥٧٤ ــ رسالة دكتوراه وشرح القصائد التسع المشهورات ص ١٨٦ ــ ١٨٧ ومجالس العلماء ص ٣١٠ وأمالي الزجاجي ص ٢٤٤ ــ ٢٤٥.

(2) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٨٧ ومجالس العلماء ص ٣٠٩ وأمالي الزجاجي ص ٢٤٤ والمنصف ٢: ١٢.

(3) المنصف ٢: ٩ ــ ١٠.

وكذا فعل أبو علي الفارسي، فقال في باب ما تقلب فيه الواو ياء: «ومن ذلك: كَيْنُونة، وقَيْدُودة، وهي: فَيْعَلُولة، فحذفت العين، وألزمت الحذف إذ قد استمر في سَيْد، ومَيْت، وهَيْن، ولَيْن، وقَيْل»(١).

وأما ابن جني فقد تبنى مذهب البصريين؛ لأن في مذهب الكوفيين تعسفاً، وهو فاسد، وغير موافق للصواب، واستدل على ذلك بأدلة هي:

أنه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصح العين، فقد قال الشاعر:

مُظاهِرةً نِيّاً عَتِيقاً وعُوْطَطاً فقد أَحْكَما خَلْقاً لها مُتَبايِنا

فقال: «عُوْطَطاً» وأصلها: عُيْطَطاً، فقلب الياء واواً لانضمام ما قبلها، ولم يفتح الفاء لتصح الياء بعدها، فهذا أحد ما يستدل به على مجانبة الكوفيين للصواب في هذه المسألة.

ودليل ثان يدل على فساد قولهم، وهو أنه لو كان أصل طَيْرُورة: فُعْلُولة بضم الفاء، وكرهوا انقلاب الياء واواً للضمة قبلها لوجب أن يكسروا الفاء، كما أنهم كسروا الفاء لتصح العين في جميع أَبْيَض، فقالوا: بِيْض، ولم يفتحوها، فأَنْ لم يفتحوا وكسروا دلالةٌ على فساد مذهب الكوفيين.

ومما يدفع قولهم أيضاً أنه ليس في المصادر بناء فُعْلُولة، وإن جاء منه شيء فلا يلتفت إليه، ولا يقاس عليه غيره لقلته وندرته. فهذا يُوهن قولهم.

وشيء آخر يرد مذهبهم. وهو أن الخليل يقول في فُعْل من البيع: بِيْع، فيكسر الأول، فإذا تباعدت العين من الطرف قلبها واواً لانضمام ما قبلها وقوتها بتباعدها عن الطرف، فيقول في فُعْلَل من كِلْتُ: كُوْلَل، فلو كانت الياء في بَيْنُوْنة عيناً وكان أصلها فُعْلُولة لقالوا: بُوْنُوْنة، فقلبوا الياء واواً لانضمام ما قبلها وتباعدها عن الطرف.

---

(١) التكملة ص ٣٥٠.

وأما مذهب البصريين فهو الصواب عند أبي الفتح وذلك لأنه لا ينكر أن يكون في المعتل أبنية مخصوصة به، فقد خصوه بجمع فاعِل على فُعَلة نحو قاضٍ وقُضاة، وغازٍ وغُزاة، ولم يأت هذا في الصحيح، إنما جاء على فَعَلة نحو كاتِب وكَتَبة، وكافِر وكَفَرة. ولهذا نظائر أيضاً.

ويشهد له أيضاً حذفهم العين من نحو ميِّت، وهيِّن، وليِّن، فقد قالوا فيهن: مَيْت، وهَيْن، ولَيْن، وفَيْعِل قريب من فَيْعَلُوْل.

ويؤكد ذلك أيضاً مجيء كَيْنُونة على أصلها المفترض في قول الراجز:

قـد فـارقتْ قـرينَهـا القـرينـةْ   وشَحَـطَتْ عن دارهـا الـظَّعينـةْ
يـا لـيت أنّـا ضَـمَّنـا سَـفِينـةْ   حتى يعـود الـوصـل كَيِّنُـوْنَـةْ

فهذه دلالة قاطعة عند ابن جني على أنها فَيْعَلُوْلة[1].

المسألة الثامنة:

ذهب البصريون إلى أن تَوْلَجاً ــ وهو كِناس الظبي ــ على وزن فَوْعَلٍ من وَلَجَ يَلِجُ، وأصله: وَوْلَجٌ، فأبدلت الواو الأولى تاء لاجتماع الواوين في أول الكلمة، ورأوا أن فَوْعَلاً أولى به من تَفْعَلٍ؛ لأنك لا تكاد تجد تَفْعَلاً في الأسماء، وفَوْعَلٌ كثير[2].

وذهب الكوفيون إلى أنه على مثال تَفْعَلٍ[3].

وإلى مذهب البصريين ذهب المازني، فنص على أن التاء إذا كانت أولاً وكان الاسم الذي هي فيه على مثال الأسماء فلا تجعل زائدة إلا بثَبَت نحو تَوْءَمٍ، فالتاء في تَوْءَم أصل لأنها بإزاء الجيم في جَعْفَرٍ[4].

---

(١) المنصف ٢: ١٢ ــ ١٥ وقد نسب فيه مذهب الكوفيين إلى الفراء فقط، وانظر التنبيه ص ٤ ــ ٥ والخصائص ٢: ٢٨٩.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ١: ١٦٢ وشرح الملوكي ص ٢٩٧ وشرح الشافية ٣: ٨١ ــ ٨٢.

(٤) المنصف ١: ١٠٢.

واقتفى أبو علي الفارسي أثر البصريين، واحتج بحجتهم، فقال: «ألا ترى أن باب فَوْعَلٍ في الأسماء أكثر من تَفْعَلٍ، وأن (تَفْعَل) قليل، فإذا كان كذلك حملته على الأكثر»[١]. وهذا منهج أبي علي في القياس كما رأينا في فصل القياس.

وأما أبو الفتح بن جني فقد اختار مذهب البصريين، وانتصر لصوابه بما احتجوا به[٢].

وهذا الدليل هو أحد ما استدل به على أن التاء في تَوْءَم أصل، وأنه على وزن فَوْعَلٍ؛ لأن القياس عنده إنما يكون على الأكثر[٣].

وكذلك تَوْلَبٌ ــ عنده ــ على فَوْعَلٍ، وتاؤه أصل، والواو زائدة، وحجته في ذلك هي نفس الحجة في تَوْلَج، وتَـوْءَم[٤].

المسألة التاسعة:

ذهب البصريون إلى أن وزن إنْسان هو فِعْلان، والهمزة فيه فاء؛ لأنه مأخوذ من الأُنْس[٥].

وذهب الكوفيون إلى أنه على مثال: إفْعان، ولامه محذوفة، وأصله: إنْسِيان على إفْعِلان؛ لأنه مأخوذ من النسيان، وحذفت لامه التي هي ياء لكثرته في الاستعمال، والدليل على أنه في الأصل إنْسِيان قول العرب في تصغيره: أُنَيْسِيان[٦].

---

(١) الأغفال ص ٧٥٥، وانظر ص ٤٠١ والتكملة ص ٣٣٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ١:١٦٢.

(٣) المنصف ١:١٠٣.

(٤) سر صناعة الإعراب ١:١٨٧.

(٥) الكتاب ٢:٣٢٢، ٣٥٠ والمقتضب ١:٣٣ و٤:١٣ والإنصاف ص ٨٠٩، ٨١١ ــ ٨١٢ (المسألة ١١٧).

(٦) معاني القرآن للفراء ٢:٢٦٩ والإنصاف ص ٨٠٩ ــ ٨١١ (المسألة ١١٧).

ولم يذكر المازني هذه المسألة في تصريفه، ولم أقف على رأيه فيها فيما بين يدي من مصادر.

واتَّبع الفارسي البصريين، ورفض أن يكون من النسيان؛ لأن صيغة «إنْسان» لا تساعد على هذا القول. ولا دلالة في تحقيره على أُنَيْسِيان على صحة مذهب الكوفيين؛ لأن زيادة الياء كزيادتها في لُيَيْلِية ـ تحقير لَيْلة ـ وهذا مما حقر على غير بناء مُكَبَّره المستعمل في الكلام[1]، وهو قول سيبويه[2].

وسلك ابنُ جني مذهب نحاة البصرة، ونص على أنه «فِعْلان من الأُنْس»[3].

المسألة العاشرة:

ذهب البصريون في صَمَحْمَح، ودَمَكْمَكٍ إلى أنهما على وزن فَعَلْعَلٍ؛ لأن العين واللام قد تكررتا فيهما[4].

وذهب الكوفيون إلى أنهما على وزن فَعَلَّلٍ، والأصل فيهما: صَمَحَّحٌ، ودَمَكَّكٌ، إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث حاءات في الأول وثلاث كافات في الثاني، فأبدلوا الحاء الوسطى والكاف الوسطى فيهما ميماً، فأصبحا: صَمَحْمَح، ودَمَكْمَك[5].

وإذا ما فتشنا عن هذه المسألة في تصريف المازني ألفيناه يقرر قول

---

(١) المسائل الحلبيات ق ٣٧/أ ـ ٣٧/ب.

(٢) الكتاب ٢: ١٣٨.

(٣) التنبيه ص ٣٩٣، وانظر سر صناعة الإعراب ق ١٢٠/أ ـ ١٢٠/ب.

(٤) الكتاب ٢: ١١٣، ٣٣٠ والمقتضب ١: ٦٩ والإنصاف ص ٧٨٨، ٧٩٢ (المسألة ١١٣).

(٥) الإنصاف ص ٧٨٨ (المسألة ١١٣) وشرح الشافية ١: ٦٣.

البصريين، ويُغفل رأي أهل الكوفة[1]، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن مذهب نحاة البصرة هو الذي يراه صواباً.

وهذا مما كررت العين واللام فيه عند أبي علي الفارسي[2]. وهذا هو قول البصريين عينه، ولم يعلل أبو علي اعتناقه هذا المذهب، واكتفى بإثبات هذا الرأي، وكأن مذهب نحاة الكوفة أقل من أن يُتَشاغل بإفساده، وقول أهل البصرة هو الصواب الذي لا معدل عنه.

وكذا فعل أبو الفتح بن جني[3]، فلم يشر إلى قول الكوفيين، وكأن المسألة لا خلاف فيها بين الفريقين. وهذا قاطع في تَبَنِّيه مذهب البصريين، فقد عَوَّدَنا على عرض المسائل التي وقع فيه الخلاف بين نحاة البلدين ومناقشتها، ليبيّن المذهب الصحيح، فيأخذ به، فإغفاله قول أهل الكوفة في هذه المسألة أوضح دليل على أنه لم يعتد به، وأن المذهب الآخر هو الصواب الذي لا يجوز غيره.

المسألة الحادية عشرة:

ذهب البصريون إلى أن الاسم المجرد على ثلاثة أضرب: ثلاثي نحو كَعْبٍ، ورباعي نحو جَعْفَرٍ، وخماسي نحو سَفَرْجَلٍ، وأحرف كل واحد من الأنواع الثلاثة أصول لا زيادة فيها؛ لأنه لو كان الأول في جَعْفَرٍ زائداً لوجب أن يقال في وزنه: جَفْعل، ولو جعلنا الثاني زائداً لوجب أن يقال في تمثيله بالفعل: فَعْعَل، ولو كان الثالث هو الزائد لمثلناه بفَعْفَل، ولو كان الرابع زائداً لوجب أن نقول في وزنه: فَعْلَر. ولو جعلنا الحرفين الأخيرين في سَفَرْجَل زائدين لكان علينا أن نزنه بفَعَلْجَل، وإن جعلنا الأولين زائدين فينبغي أن نقول

---

(١) المنصف ١:١٧٦.

(٢) التكملة ص ٣٢٥ والمسائل البصريات ق ٦/أ ــ ٦/ب.

(٣) المنصف ١:١٧٦ ــ ١٧٧ والتمام ص ١١٤.

في وزنه: سَفَفْعَل؛ لأن الحروف الزوائد يجب أن تُمَثَّل بألفاظها في الميزان، وهذا التمثيل لا يقوله أحد، ولا يجوز أن تقول في هذه الحال: جَعْفَرٌ: فَعْلَلٌ، وسَفَرْجَلٌ: فَعَلَّلٌ؛ لأنك لم تضعّف شيئاً[1].

وهذا المذهب مؤسس على أن حروف الزيادة هي التي يجمعها قولهم: «سألتمونيها»، ولا يجوز أن يزاد غيرها.

وذهب الكوفيون إلى أن الحروف الأصول لا تزيد على ثلاثة، وكلُّ ما زادت حروفه على الثلاثة ففيه زيادة، فالحرف الذي قبل الآخر في الرباعي هو المزيد عند الكسائي، والحرف الأخير هو الزائد عند الفراء، وفي الخماسي حرفان مزيدان، ولكنهم لا يمثلون المزيد بلفظه في الميزان، وإنما يقولون في وزن جَعْفَرٍ: فَعْلَلٌ، ويزنون سَفَرْجَلاً بفَعَلَّلٍ[2].

ومذهب البصريين هو الذي كُتب له البقاء في مصنفات المازني[3]، والفارسي[4]، وابن جني[5].

المسألة الثانية عشرة:

ذهب البصريون إلى أن خَطايا ــ جمع خطيئة ــ على وزن فَعائِل. وقالوا: الأصل فيه خَطايِىء، فأبدلوا الياء همزة كما قالوا في جمع صحيفة: صحائف، فصار: خَطائِىء، فاجتمع فيه همزتان، فقلبت الثانية ياء لوقوع الكسرة قبلها، فصار: خطائِي، وأبدلت الكسرة فتحة، فصار: خَطاءَي، فقُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: خَطاءا، فاستثقلوا الهمزة

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٣ ــ ٣٥٤ والإنصاف ٧٩٣ ــ ٧٩٤ (المسألة ١١٤).
(٢) الإنصاف ص ٧٩٣ (المسألة ١١٤).
(٣) انظر على سبيل المثال: المنصف ١: ٢٤ ــ ٢٥ و ٣٠.
(٤) انظر على سبيل المثال: التكملة ص ٣٠٦ ــ ٣٠٧.
(٥) انظر على سبيل المثال: المنصف ١: ٢٤ ــ ٣١.

بين ألفين، فأبدلوها ياء، فصار: خَطايا[1].

وذهب الكوفيون والخليل من البصريين إلى أنه على وزن: فَعالَىٰ، والأصل فيه عندهم: خَطايِيء، فقدمت الهمزة على الياء؛ لأن بقاء الياء في موضعها يؤدي إلى إبدالها همزة، فتجتمع همزتان في كلمة واحدة، وذلك مرفوض في كلام العرب، فصار خطائِي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، فصار: خَطاءَي، فقلبوا الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: خَطاءا، فقلبوا الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال؛ لأن الهمزة وقعت بين ألفين وهي قريبة المخرج من الألف، فصار: خَطايا على مثال فَعالَىٰ[2].

ومذهب البصريين هو الذي ضَمَّنه أبو عثمان المازني كتابَه في التصريف[3]، ولم يكشف عن سبب اختياره إياه دون مذهب الفريق الآخر الذي خلا منه كتابه.

وكذا فعل أبو علي الفارسي في «التكملة»[4].

وأما أبو الفتح بن جني فقد تَتَبَّعَ هذه المسألة، وأبان أن الهمزة في خَطائِي إنما فُتحت حتى انقلبت الياء ألفاً؛ لأنهم قالوا في مدارٍ: مَدارَىٰ، وفي مَعايٍ، مَعايا، فأبدلوا الكسرة فتحة مع أنه ليس في الكلمة همزة عارضة في الجمع، وكون الهمزة في خطائِي عارضة في الجمع يُعَدُّ تغييراً لحق الكلمة، ففتحت الهمزة؛ لأن فتحها تغيير، والتغيير يُـؤْنِسُ بالتغيير؛ ألا ترى أنهم لما حذفوا الهاء من حَنِيْفة في النسب اجْتَرَأُوا على حذف الياء أيضاً، فقالوا: حَنَفِيّ.

---

(١) الكتاب ٢: ١٦٩ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ١١١ والإنصاف ص ٨٠٥ ــ ٨٠٦ (المسألة ١١٦).

(٢) الإنصاف ص ٨٠٥ ــ ٨٠٦ (المسألة ١١٦).

(٣) المنصف ٢: ٥٤ ــ ٥٥.

(٤) التكملة ص ٣٥٥.

ثم إنهم أرادوا أن يفرقوا بين الهمزة الأصلية والهمزة العارضة في الجمع، فغيروا الهمزة في خَطايا، وأثبتوها في جَواءٍ جمع جائية.

وأما إقرار الهمزة في قبائـل وسفائن مـع أنها عـارضة في الجمـع فلا يعترض به هنا؛ لأن اللام فيهما صحيحة، فلم يمكن تغيير الهمزة[1].

ومذهب البصريين أقوى من مذهب الكوفيين والخليل الذين قالـوا بالقلب في خطايِىء، بحجة أن بقاء الياء في موضعها يؤدي إلى إبدالها همزة، فتجتمع همزتان في الكلمة الواحدة، وذلك أن العرب قالوا: دَرِيئة ودَرائِيء، وخَطيئة وخَطائِيء، فنطقوا بالهمزتين، وهذا يدل على أنهم أبدلوا الياء في خطايـىء همزة، فأصبحت: خطائِيء، فقلبوا الهمزة الثانيـة ياء لانكسار ما قبلها، فصارت خطائِي[2]، وهذا مذهب البصريين ما عدا الخليل. وهو الذي أخذ به ابن جني[3].

لقد أخذ التصريفيون بقول البصريين في المسائل الصرفية التي وقـع فيها الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة كما رأينا في هذا الفصل، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على نزعة بصرية قوية لدى الصرفيين وإن كانوا في معظم الأحيان لا يُفَضّلون رأياً على آخر إلا بعد تمحيص وتدقيق وتقليب المسألة على أوجهها كافة، وهم لا يقفون في صف البصريين إلا إذا اتضح لهم الدليل، وقويت في نفوسهم الحجة على أن قولهم هو الصواب.

* * *

---

(١) المنصف ٢: ٥٥ ــ ٥٦.

(٢) المنصف ٢: ٥٧ ــ ٥٨.

(٣) الخصائص ٣: ٥ ــ ٦ والمنصف ٢: ٥٥ ــ ٦٠.

الفصل الرابع
آراء الصرفيين والأصول التي بنوا عليها

إن معرفة آراء الصرفيين والمقاييس التي تستند إليها تنير أمامنا السبيل للوقوف على اتجاهاتهم الصرفية؛ لأن هذه الآراء التي انفردوا بها إذا كانت ترجع إلى مقاييس المتقدمين فهم تابعون لمن سبقهم؛ لأن العبرة بالأصول، والفروع دائماً تتبع الأصول وتقوم عليها، وأما إذا كانت آراؤهم مستقاة من أصول انفردوا بها فإن ذلك يعني أنهم كانوا مستقلين عمن سبقوهم، ولا ينكشف لنا هذا بجلاء إلا بعد عرض هذه الآراء وتبيان المقاييس التي بنوها عليها، وقد أفردتُ هذا الفصل لإيضاح هذه المسألة، وسوف أكتفي في الآراء التي تبعوا فيها أصول المتقدمين بذكر مصدر واحد يمثل المدرسة النحوية التي استنبطت تلك المقاييس، ككتاب سيبويه الذي يمثل البصريين، وكتاب معاني القرآن للفراء الذي يمثل النحو الكوفي.

ولو خالف أحدُ الصرفيين المدرستين معاً في رأي من الآراء، وكان في رأيه هذا يستند إلى أصل من أصول إحدى المدرستين فذلك لا يعني أنه أصبح ذا مذهب مستقل.

١ ــ أبو عثمان المازني:

كان الخليل بن أحمد يقول في فُعْل من وَأَيْتُ. وُؤْيٌ، فإذا خفف الهمزة أصبح: وُوْيٌ، فيجب عنده أن تبدل الواو الأولى همزة لاجتماع واوين

في أول الكلمة، فيقول: أُوْيٌ[1].

فخطأه أبو عثمان، وذهب إلى أن إبدال الواو همزة هنا جائز لانضمام الواو، وليس بلازم وإن اجتمعت في أول الحرف واوان؛ لأن الواو الثانية عارضة، وهي منقلبة من همزة، والهمزة منوية فيها[2]. ولو لم يكن أصلها الهمزة لم يجب الإبدال أيضاً لأن الثانية مدة مثل «وُوْرِيَ» فُوْعِلَ من واريت[3]. . .

وهو في هذا يستند إلى مقياس من مقاييس البصريين، وهو عدم إجراء ما لا يلزم مجرى ما يلزم[4].

وذهب أبو عثمان إلى أن أَشَاوَىٰ جمعُ أَشْياء، وكان الأصل أن تكون أَشايا غير أن الياء أبدلت واواً كما قالوا: جَبَيْتُ الخراج جِباوة، والقياس: جِباية[5].

وذهب المازني إلى أن نون «نَرْجِس» زائدة وأنه على وزن «نَفْعِل»[6]. وإنما حمله على هذا أن سيبويه نفى مجيءَ فَعْلِل في الاسم الرباعي

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٦.

(٢) المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي ق ٤/أ ـ مخطوط وشرح الشافية ٣: ٧٧.

(٣) المنصف ١: ٢١٨.

(٤) الكتاب ٢: ٣٧٣.

(٥) المنصف ٢: ٩٤ والممتع ص ٥١٦ وانظر الكتاب ٢/٣٩٧.

(٦) المنصف ١: ١٠٤ ولحن العامة للزبيدي ص ١٣١. وقد ذكر ابن دريد والجواليقي أنه ليس في كلام العرب نون بعدها راء، وأما نَرْجِس ففارسي معرب: جمهرة اللغة ١: ٨٩ و ٢: ٣٢٧ و ٣: ٣٦٨ ـ ٣٦٩ والمعرب ص ١١، ٣٣١ ـ ٣٣٢. وإنما ذكره أبو عثمان لأن العرب إذا أدخلوا الكلام الأعجمي في لغتهم أجروه على مقاييسها. وقد ذهب المازني إلى أن نونه زائدة وإن لم يدل على زيادتها اشتقاق؛ لأنه لا يجوز إثبات بناء في كلام العرب بلفظ أعجمي فحمله على نَفْعِل لمجيئه في العربية، ومنع أن يكون على فَعْلِل لعدم وجوده فيها.

المجرد[1]، فلو قضى بأصالة نون (نَرْجِس) لكان على (فَعْلِل)، وفي ذلك إثبات بناء لم يذكره صاحب الكتاب، وأبو عثمان لا يريد ذلك.

ومما انفرد به أبو عثمان ما ذهب إليه في قولهم «حَيَوان» من أن العين فيه ياء واللام واو، وقد جاء على ما لم يستعملوا منه فعلاً، إذ لم يأت عنهم فعل عينه ياء ولامه واو، وهو عنده مثل قولهم: فاظ الميت يفيظ فَيْظاً وفَوْظاً، فاشتقوا فعلاً من فَيْظ ولم يشتقوا فعلاً من فَوْظ، ومثل حَيَوان ــ عنده ــ في أن عينه ياء ولامه واو قولهم في اسم رجل: «حَيْوة»[2].

وهذا القول من أبي عثمان يرجع ــ عند التحقيق ــ إلى أصل من أصول البصريين، وهو الحمل على الظاهر وعدم الحيدة عنه إلا بدليل واضح؛ ألا ترى أن سيبويه ذهب إلى أن اللام في ألاءة همزة حملاً على الظاهر من أمرها، ولم يجعلها مبدلة من الواو أو الياء؛ لأنهم لم يقولوا فيها ألاية كما قالوا في عَباءة: عَباية «فليس له شاهد من الياء والواو، فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولا تخرجها إلا بأمر واضح»[3].

وإنما امتنع أبو عثمان ــ عندي ــ من اعتقاد كون الواو منقلبة عن الياء، وأن أصلها: حَيَيان كما قال الخليل، وقلبت الياء الثانية واواً استثقالاً لاجتماع الياءين، أقول لم يذهب أبو عثمان هذا المذهب لأن فيه قلب الأخف الذي هو الياء إلى الأثقل الذي هو الواو من غير علة مستحكمة، وما جاء منه نحو جَبَيْتُ الخراج جِباوة شاذ لا يقاس عليه، ولا يجعل أصلاً يرد غيره إليه.

وذهب المازني إلى أن الواو المكسورة إذا وقعت أولاً يطرد إبدالها همزة

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣٥.

(٢) المنصف ٢: ٢٨٤ ــ ٢٨٥ وسر صناعة الإعراب ١: ١٧٠ والممتع ص ٥٦٩ وشرح الشافية ٣: ٧٣، ١١٣، ١٤٢.

(٣) الكتاب ٢: ١٢٦.

كقولهم في وِسادة، ووِعاء، والوِفادة: إسادة، وإعاء، والإفادة، فأجاز في كل واو مكسورة في أول الكلمة أن تبدل همزة قياساً على ما جاء منه[1].

وعندي أن قياس أبي عثمان هذه المسألة إنما يرجع إلى أصل من أصول البصريين وهو القياس على الكثير؛ ألا ترى أن سيبويه قال: «ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً»[2].

فلما رأى المازني كثرة من يفعلون ذلك قاسه، وهو لم يخرج عن مقاييس البصريين في هذا الرأي.

وذهب الخليل إلى أن طاح يَطِيْحُ، وتاهَ يَتِيْهُ على فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين فيهما، والعين فيهما واو عنده لقول العرب: طَوَّحْتُ، وتَوَّهْتُ، وهو أَطْوَحُ منه، وأَتْوَهُ منه»[3].

وآثر أبو عثمان أن يكونا على فَعَلَ يَفْعِلُ والعين فيهما ياء مثل باع يبيع لقول بعض العرب: طَيَّحَ وتَيَّهَ؛ لأنه لو كانا من الواو لقيل: طَوَّحَ وتَوَّهَ، فدل قولهم: طَيَّحَ وتَيَّهَ بالياء على أن العين فيهما ياء[4]. وقد أكثر ابن جني من الحجج التي تشهد بصحة قول المازني: إن تَيَّهَ وطَيَّحَ من الياء[5]. وقد فاته أن هذا قول سيبويه، وأبو عثمان تابع له في ذلك، ولم يذكر أبو الفتح أن

---

(١) المنصف ١: ٢٢٨ ـ ٢٢٩ والتكملة للفارسي ص ٣٣٤ وشرح الشافية ٣: ٧٦، ٧٨، ٢٠٤ وفي الممتع ص ٣٣٣ أن المازني قصره على المسموع وفي حاشيته أن أبا حيان علق عليه بنص نقله من الشرح الصغير على الجمل لابن عصفور، وفيه أن المازني جعله مقيساً. والجرمي هو الذي منع قياسه. وهو الصواب كما في التكملة.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٥.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦١ والمنصف ١: ٢٦١.

(٤) المنصف ١: ٢٦٢.

(٥) المنصف ١: ٢٦٢ ـ ٢٦٤.

سيبويه سبقه إلى هذا، وقال بعد أن ساق حججه: «فلهذه الأدلة ذهب أبو عثمان إلى أن تَيَّهَ وطَيَّحَ من الياء»[١]. ولم يفطن إلى قول سيبويه بعد أن أورد مذهب الخليل: «ومن قال: طَيَّحْتُ وتَيَّهْتُ فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة... ومن العرب من يقول: ما أَتْيَهَهُ، وتَيَّهْتُ، وطَيَّحْتُ»[٢].

وذهب الخليل إلى أن الألف في: حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ، وهاهَيْتُ منقلبة عن الياء، ولم يجعلها من الواو؛ لأنها لو كانت منها لجاءت على أصلها كما قالوا: ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ، ولم يجئ شيء من الياء على أصله. فخالفه المازني، وذهب إلى أن الألف فيهن منقلبة عن الواو، وحملهن على قَوْقَيْتُ وضَوْضَيْتُ؛ لأنهما جاءا على أصلهما، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه؛ ألا ترى أن الواو إذا سكنت وانفتح ما قبلها فالقياس تصحيحها كما في ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ، وإنما دفعه إلى هذا أن ما لم يجئ على أصله يقاس على ما جاء على أصله، وحاحَيْتُ وأخواتها لم يجئن على أصلهن[٣]. وهذا أصل من أصول نحاة البصرة في القياس كما مر بنا في الفصل الثاني من الباب الأول؛ لأن الغرض من القياس إنما هو قياس ما لم يجيء على ما جاء، وإذا لم يأت الاشتقاق بما يدل على أصل الألف فيهن، فحملُها على ما نطق له بأصل وهو ضَوْضَيْت، وقَوْقَيْتُ أولى من حملها على ما لم ينطق له بأصل.

لم يتعد أبو عثمان إذاً مقاييس البصريين فيما انفرد به من آراء، ولم يتجاوز الأصول العامة للنحو البصري، فقد كانت آراؤه مبنية على أسس نحاة أهل البصرة.

---

(١) المنصف ١: ٢٦٤.
(٢) الكتاب ٢: ٣٦١ ــ ٣٦٢.
(٣) المنصف ٢: ١٦٩ ــ ١٧٠.

٢ ـ أبو علي الفارسي:

ذهب أبو علي إلى أن الألف في «إيا الشمس» منقلبة عن الياء دون الواو؛ لأنها لو كانت من الواو لحكمنا بأن العين فيه ياء واللام واو، وهذا لم يأت في شيء من كلام العرب[١]؛ لأن سيبويه قد نص على أنه لم يجئ نحو حَيَوْتُ[٢].

وحكى ابن جني أن أبا علي قال في «أَمْلاهُ» من قول الشاعر:

وآلَيْتُ لا أَمْـلاهُ حتى يُـفـارِقـا

«أراد: لا أَمَلُّه، فأبدل الثاني»[٣] لاجتماع المثلين، ونص أبو الفتح في الموضع نفسه على أن الفارسي حمل هذا على قولهم: أَمْلَيْتُ الكتابَ في معنى أَمْلَلْتُ، وهذا مذهب سيبويه[٤].

وعلى هذا تأوّل أبو علي «هَنَّا» فذهب[٥] إلى أن أصله هَنَّن، فكثرت النونات، فأبدلت الثالثة كتَظَنَّيْتُ، وتَسَرَّيْتُ، وهو قول سيبويه[٦]. ومنع أن يكون على «فَعَّل» لأن هذا البناء لم يأت في الأسماء[٧]. ولا يجوز عنده أن يكون على فَنْعَل؛ لأنه مثال يختص بالصفات[٨].

وأَلُوقة عنده: فَعُولة من تَأَلَّقَ البرقُ، ولا يجوز أن تكون عند أبي علي: أَفْعُلة؛ لأن سيبويه نفى هذا المثال من المفرد[٩].

---

(١) الأغفال ص ٢٩١.

(٢) الكتاب ٢: ٣٨٩، ٤٠٤.

(٣) التمام ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٤) الكتاب ٢: ٤٠١.

(٥) التنبيه لابن جني ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩، ٥٠٣.

(٦) الكتاب ٢: ٤٠١.

(٧) كما قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣٢٩.

(٨) هذا مذهب سيبويه كما في الكتاب ٢: ٣٢٦.

(٩) المسائل البصريات ق ٤/ب مخطوط والكتاب ٢: ٣١٦.

ومَأْقٍ ـ عند الفارسي ـ على وزن: فَعْلٍ، والياء في آخره زائدة حملاً على ما ذهب إليه بعض البصريين في مَعْدِي كَرِبَ، وهو أن يكون من «مَعَدَ» إذا أَبْعَدَ[١].

ومما انفرد به أبو علي من الآراء آراءٌ كان دليله فيها السماع، ولم يرجع فيها إلى القياس، وقد رأينا في الفصل الثاني من الباب الأول أن الفارسي كان يضع السماع في المنزلة الأولى، فإذا جاء السماع بشيء لم يبحث أبو علي عن حجة أخرى فيما يذهب إليه، بل رأينا في فصل القياس أنه إذا تعارض السماع والقياس وجب اطراح القياس للسماع، والقياس أبداً متروك للسماع عنده.

فقد ذهب أبو علي إلى أن الألف في الثاية ـ وهي حجارة تكون للراعي حول الغنم تأوي إليها ـ منقلبة عن الواو؛ لأنها من ثَوَيْتُ[٢].

وألف (عَلاَ) في قول الراجز:

فهي تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ

منقلبة عن الواو أيضاً ـ عنده ـ لأنه من عَلَوْتُ[٣].

وقولهم: رجل أَتِيٌّ للغريب، وسيل أَتِيٌّ إذا جاء من أرض مُطِر فيها إلى أرض لم يمطر فيها ـ مأخوذ من الإتيان: لقول العرب: قد أتى غيرَ أهله وأرضه[٤].

والقياس في واو «الرَّعْوَىٰ» أن تكون منقلبة عن الياء؛ لأن فَعْلَىٰ إذا

---

(١) المسائل البغداديات ق ٧/أ ـ ٧/ب.
(٢) المنصف ٢: ١٤١.
(٣) الأغفال ص ٢٩٦ والمنصف ١: ١٢٥.
(٤) المسائل البصريات ق ٣/ب ـ مخطوط.

كانت اسماً ولامها ياء فالأكثر فيها أن تبدل واواً كتَقْوَى، لكن أبا علي ذهب إلى أن الواو فيها أصل غير منقلبة لقولهم: ارْعَوَيْتُ[1].

و (اللّات) ــ عنده ــ من لَوَيْتُ على الشيء أَلْوِي إذا عطفت؛ لأنهم كانوا يلوون على آلهتهم ويعطفون عبادة لها وتقرباً إليها، وهي فَعْلة، وأصلها: لَوْية، فحذفت اللام تخفيفاً، فبقيت: لَوَةٌ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[2].

وعين (القان) ــ وهو الشجر الذي تعمل منه القسي ــ ياء عند أبي علي، لقولهم: قَيَّنْتُ الشيء أي حَسَّنته وزَيَّنته؛ لأن الشجر يُحَسّن موضعه ويُجَمّله[3].

وذهب أبو علي إلى أن (اسْتَكانُوا) في قوله تعالى (فما اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ) إنما هو: اسْتَفْعَلُوا، وعينه ياء، «وكان يأخذه من لفظ الكَيْن ومعناه، وهو لَحم باطن الفرج، أي فما ذلّوا وما خضعوا، وذلك لذل هذا الموضع ومهانته»[4].

وذهب الفارسي إلى أن قولهم: «عُلِّيَّة» على فُعَّيْلَة؛ لأنها من العلو[5]. ألا ترى كيف حملها على هذا البناء وإن كان سيبويه قد نص على أنه قليل في الكلام[6]. فقد طرح أبو علي القياس لمّا عارض السماع.

وقولهم للنجم «العَوَّىٰ»: فَعْلَىٰ من عَوَيْتُ يدَه أي لويتها ــ عند أبي علي ــ لأنها كواكب ملتوية[7].

---

(١) التكملة ص ١٢٢.

(٢) الأغفال ص ١٢١٠ والمسائل البصريات ق ٣٠/أ ــ مخطوط والتنبيه لابن جني ص ٢٨٦ ــ ٢٨٧ والمنصف ٣:١٣٢.

(٣) التمام ص ٢٩.

(٤) الخصائص ٣:٣٢٤ وانظر المسائل الحلبيات ق ٢٤/ب.

(٥) المسائل البغداديات ق ٤٣/أ.

(٦) الكتاب ٢:٣٢٦.

(٧) التكملة ص ٣٥٩ والمنصف ٢:١٥٩.

ولأن الهمزة لا تزاد غير أول إلا بدليل فقد قال: رَهْيَأَ: فَعْيَلَ، وإن كان هذا البناء ليس في أبنية الأفعال والأسماء[1]، فانفرد أبو علي بهذا الرأي.

وذهب إلى أن قولهم في النسب إلى صَنْعاء وبَهْراء: صَنْعانيّ وبَهْرانيّ ليست النون فيه بدلاً من الهمزة؛ لأن الهمزة لم تبدل منها النون في غير هذا الموضع، وإنما النون فيه بدل من الواو، فإنهم قدّروه بَدِيّاً: صَنْعاويّ وبَهْراويّ، ثم أبدلوا الواو المبدلة من الهمزة نوناً، وحمله على هذا إبدالُهم الواو من النون في قولهم «مَوَّاقِدٌ» وهم يريدون: «مَنْ واقِدٌ» فكما أبدلوا الواو من النون كذلك اعتقد أبو علي أنهم أبدلوا النون من الواو في صَنْعانيّ وبَهْرانيّ[2]؛ لأن القياس إنما يكون على ما جاء وليس على ما لم يأت عن العرب.

لقد كان كثير من آراء أبـي علي الفارسي التي انفرد بها مبنية على قواعد البصريين، ومستقاة من مقاييسهم، غير أنه لم يكن شأنه في ذلك شأن من قلد عن غير روية واتبع من غير اقتناع، وإنما كان يعتمد أولاً وقبل كل شيء على ما يصح عنده، فإذا كان الشيء صواباً أخذ به وإن كان خلاف ما قال البصريون، وقد وقفنا على أمثلة من ذلك في موقفه من البصريين في الفصل الثاني من هذا الباب. فهو وإن أقام اجتهاداته على أصول النحو البصري لا يرى مانعاً من مخالفة أعلامه إذا وضحت له السبيل، وقويت لديه الحجة، ودل على خلافهم دليل، وتأكد عنده أن الصواب خلاف ما ذهبوا إليه.

---

(١) المنصف ١:١٠٧.

(٢) المسائل البغداديات ق ١٠/ب والمنصف ١:١٥٨ ــ ١٥٩ وشرح الملوكي ص ٢٨٦.

٣ ـ أبو الفتح بن جني :

ذهب ابن جني إلى أن الألف في «البانة»[١] و «شابة»[٢] و «الصاب»[٣] و «الراء»[٤] ـ وهو ضرب من النبت ـ منقلبة عن واو وإن لم يدل على ذلك الاشتقاق، وإنما استدل على ذلك بالقياس وذلك أنها عين، والألف إذا كانت عيناً في اسم ثلاثي وهي منقلبة عن غير همزة فسبيلها أن تحمل على الواو دون الياء؛ لكثرة الواو في هذا الموضع ـ وهي أغلب على العين من الياء في عموم تصرف اللغة. إلا أن تقوم دلالة على أنها من الياء، وهذه وصية سيبويه[٥]. ولذلك ذهب إلى أن العين في ثاية، وطاية، وراية، وهي الألف، منقلبة عن الواو[٦]. وهذا القياس الذي وصى به سيبويه استدل به أبو الفتح مع الاشتقاق على أن الألف التي هي عين في «هامة»[٧] و «بال»[٨] و «تارة»[٩] مقلوبة من الواو، وكذلك العين في «تُصِيْخُ»[١٠] واو عنده، والألف في «القاع»[١١] منقلبة من الواو قياساً مع مجيء السماع به.

---

(١) التنبيه ص ٣٥٧.
(٢) التمام ص ٣٩.
(٣) التمام ص ٢٣٦ والخصائص ١: ٢٥٣.
(٤) الخصائص ١: ٢٥٣.
(٥) المنصف ١: ٣٣٢ و ٢: ١٤٠، ٢٠١ والخصائص ١: ٢٥٣ والتمام ص ٣٩، ٢٣٦، ١٢٣، ١٢٨، ١٧٠، ٢٦، ١٥٨ والمقتضب ص ١٠ والتنبيه ص ٣٤٦، ١٨١، ٣٥٧ والكتاب ٢: ١٢٧.
(٦) المنصف ٢: ١٤٠.
(٧) التمام ص ١٢٨، ١٥٨.
(٨) التمام ص ١٧٠.
(٩) التمام ص ١٢٣.
(١٠) التمام ص ٢٦.
(١١) التنبيه ص ٣٤٦.

واللام في «كَهاة»[1] و «شَرِي البرق يَشْرَىٰ»[2] إذا اضطرب، و «الشّراة»[3]، وهو الحدّ، و (الشَّرَى)[4] ــ وهو ما كان حول الحرم ــ أقول: اللام ــ عند أبي الفتح ــ فيهن ياء وإن عدم الاشتقاق فيهن، والدليل على ذلك ــ عنده ــ أن الياء أغلب على اللام من الواو في عموم تصرف اللغة فإذا أشكل أمر اللام فحملها على الياء أولى[5].

وهذا القياس كان أحد دليلين استدل بهما على أن اللام في «أَذَيّ»[6] و «الغَضَى»[7] و «لَظَىٰ»[8] ياء.

وغلبة الياء على اللام من أصول سيبويه التي استند إليها[9].

والقياس ــ عنده ــ في قول العجاج: العَأْلم والخَأْتم بالهمز فيهما وقول بعضهم: تَأْبَلْتُ القِدْرَ، والتَّأْبَل، أنهم لم يبتدئوا بزيادة الهمزة ثانية، وإنما أبدلوا الألف فيهن همزة[10].

وإنما ذهب أبو الفتح هذا المذهب؛ لأن من مقاييس سيبويه أن «الهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثبت»[11]. وإذا كان ذلك كذلك فالهمزة في قولهم:

---

(1) التنبيه ص ٣٥٢.
(2) التمام ص ١٦١.
(3) التمام ص ٢١٣.
(٤) التمام ص ٢٣٧.
(٥) التمام ص ١٦١، ١٨٢، ٢١٣، ٢٣٠، ٢٤٧ والتنبيه ص ٣٥٢، ١٨١ والمقتضب ص ١٠.
(٦) التمام ص ١٨٢.
(٧) التمام ص ٢٣٠.
(٨) التنبيه ص ١٨١.
(٩) الكتاب ٢: ٢٦٠.
(١٠) المنصف ١: ١٤٩ ــ ١٥٠.
(١١) الكتاب ٢: ٣٥٢.

بَلْأَصَ الرجلُ أصل ــ عنده ــ حتى ينهض على زيادتها دليل[1].

وذهب ابن جني إلى أن «(زِنْمَرْدة)» خماسي كجِنْزَقْر، ولا يجوز إدغامه[2]. وإنما قضى بأصالة النون فيه، ولم يحكم بزيادتها؛ لأن سيبويه قال فيها: «فأما إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تزاد إلا بثبت، وذلك جِنْزَقْرٌ وجِنْبَتْر لقلة الأسماء من هذا النحو؛ لأنك لا تجد أمهات الزوائد في هذا الموضع»[3].

وقولهم في السِّتْر: إجاح ووِجاح كل واحد منهما أصل، وليست الهمزة مبدلة من الواو ــ عند ابن جني ــ كما قالوا في وِسادة، ووِعاء، والوِفادة: إسادة، وإعاء، والإفادة، فأبدلوا الواو المكسورة فيهن همزة. وإنما قضى بأصالة الهمزة في إجاح؛ لأنهم قالوا في معناه: أَجاح ووَجاح بفتح الهمزة والواو، فلو كانت الهمزة في إجاح مبدلة من الواو لما قالوا: أجاح، بالفتح؛ لأن الواو المفتوحة لا تهمز وما جاء منه نحو أحد وأَناة لا يقاس عليه لقلّته[4].

فقد تبع سيبويه في أن إبدال الواو المفتوحة همزة ليس بمطرد في القياس[5]، وبنى رأيه في هذه المسألة على المقياس الذي وضعه سيبويه.

وقال أبو الفتح: «وأما زِمّان فيحتمل أن يكون من باب زَمَمْتُ الناقةَ فيكون فِعْلان من ذلك، ويحتمل أن يكون فِعّالاً من باب الزمن. والأول أعلى عندنا. وهو قياس مذهب سيبويه في ما فيه حرفان ثانيهما مضعف وبعدهما الألف والنون، فقياسه أن تكون الألف والنون زائدتين»[6].

---

(١) المنصف ١ : ١١٠.

(٢) التنبيه ص ٥٢٣.

(٣) الكتاب ٢ : ٣٥١.

(٤) المنصف ١ : ٢٣١.

(٥) الكتاب ٢ : ٣٥٥.

(٦) المبهج ص ١٤.

ومن آرائه التي تستند إلى مقاييس البصريين ما ذهب إليه في (الثُّبة) ــ وهي الجماعة ــ من أن لامها ينبغي أن تكون واواً، وأن يكون أصلها «ثُبْوة». وإنما ذهب هذا المذهب اتباعاً لوصية أبـي الحسن الأخفش بحمل ما حذفت لامه وأشكلت على الواو؛ لأن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو، فعليه ينبغي أن يكون العمل[1].

وقد رأينا في الفصل الثاني من الباب الأول أن القياس إذا تعارض مع السماع طرح ابن جني القياس، وأخذ بما جاء به السماع، وقد التزم هذا القانون في آرائه التي انفرد بها، فذهب إلى أن قولهم «بُرْهان: فُعْلال» ونونه أصل لقولهم: بَرْهَنْتُ له على كذا، أي: أَقَمْتُ الدليل عليه وإن كان القياس أن تكون النون فيه زائدة حملاً على الأكثر، «ولكن قد ورد السماع بما أرغب عن القياس، فترك إليه»[2].

فالاشتقاق هو الدليل الأول عند أبـي الفتح في توضيح أصل الحروف؛ ألا ترى أنه رأى أن اللام في «العَرِيّة» ــ وهي الريح الباردة ــ إنما هي واو؛ لأنها من العَرْواء، وهي نافضة الحُمَّى، واللام في «العَرْواء» واو، فينبغي أن تكون لام «العَرِيّة» واواً[3].

والألف ــ عنده ــ في (راية) ــ وهي عين الفعل ــ منقلبة عن واو؛ لأنه رأى أنها مشتقة من رَوَيْتُ الحديث، أي: أشعته وأظهرته[4]. وكذلك الراية في الجيش لأنه يراد بها إظهار السلطان والعزة والإشادة به[5]. والعين في

(١) التمام ص ٢٠٢ ــ ٢٠٣ والتنبيه ص ٥١٠ وسر صناعة الإعراب ق ١٦٦/أ ــ مخطوط والمنصف ٢: ١٨٦.
(٢) التنبيه ص ١٢.
(٣) التنبيه ص ٤٠٣.
(٤) المنصف ٢: ١٤١.
(٥) المنصف ٢: ١٤٢.

(غاية) ــ وهي الألف ــ منقلبة من الواو عنده لأنه ذهب إلى أنها مشتقة من غَوَىٰ يَغْوِي؛ لأن الغرض من الغاية إرشاد الضال وهدايته وإزالة الغَيّ عنه[1]، و «رانِىء»[2] فاعِل ــ عند ابن جني ــ من لفظ اليُرَنَّأ، وهو الحِنّاء، فقد أراد الشاعر به هنا اللون وصِبْغه[3].

ومن الآراء التي انفرد بها أبو الفتح منعه إبدال الواو المضمومة همزة إذا وقعت حشواً وكانت زائدة، فلا يهمز نحو: التَّرَهْوُك، والتَّدَهْوُر، والتَّسَهْوُك وإن كانت الضمة فيهن لازمة، ولا يمكن تخفيفها بالإسكان، فلو همزت الواو لم يؤمن أن يظن أن الهمزة أصلية غير مبدلة من واو، ولا تلزم لزوم الأصلي فيعرف أصلها. وأما الأصلية فالاشتقاق يظهر أن الهمزة مبدلة من الواو[4]. وهذا الرأي مبني على أصل من أصول البصريين وهو عدم إجراء ما لا يلزم مجرى ما يلزم[5].

غير أنه لم يكن يجري في كل آرائه على أصول نحاة البصرة، فإذا ما بان له في مسألة وجه يتأول عليه ما جاء عن العرب أدلى برأيه ولم يعبأ بقول البصريين إذا كان خلاف ما اتضح له، فقد ذكر أن أصحابه ذهبوا إلى أن إبدال الواو المفتوحة همزة وهي في أول الكلمة في قولهم: أناة وأصلها: وَناة، أقول ذهب أصحابه إلى أن هذا الإبدال لا وجه له في القياس، فخالفهم أبو الفتح، ووجد له وجيهاً في القياس، وذلك أن «أَناة» صفة، والصفة تشبه الفعل والمصدر، وهما يشبهانها، ومصدر «أَناة» هو «الوُنِيّ» بضم الواو، فيجوز

---

(١) المنصف ٢: ١٤١.

(٢) في قول أبي صخر الهذلي:

كـأنّ معتقـة في الـدَّنِّ مُغْلَقَـةً ... صَهْبـاء مصعـقـة من رانِىءٍ رَذِمِ

(٣) التمام ص ٢٢٣.

(٤) الخصائص ١: ١٣٩ والممتع ص ٣٣٦ ــ ٣٣٧.

(٥) الكتاب ٢: ٣٧٣ والمقتضب ١: ١٧٢ ــ ١٧٣، ١٧٦.

همزها؛ لأنها مضمومة، فيقال «الأُنِيّ» كما قالوا في وُقِّتَتْ: أُقِّتَتْ، فلما كان إبدال الواو همزة في المصدر جائزاً أبدلت في الصفة أيضاً وإن كانت مفتوحة، كما أعلوا المضارع لإعلال الماضي، في نحو: يقول، ويبيع حملاً على قال وباع، وكما أعلوا الماضي لإعلال المضارع، فقالوا: أَغْزَيْتُ، فقلبوا الواو فيه ياء وإن زالت الكسرة التي أوجبت قلبها في المضارع في: يُغْزِي، فقلبوا الواو التي هي لام ياء لانكسار ما قبلها، وكما صحت الواو التي هي عين في المصدر نحو لِواذ، لأنها صحت في الفعل «لاوَذَ» وكما أعلت في المصدر نحو «قيام» لإعلالها في الماضي والمضارع، وهما: قام ويقوم. وعلى هذا أيضاً تأول قولهم: أَجَمَ في وَجَمَ؛ لأن الواو مضمومة في مصدره، وهو «الوُجُوم» وهو معرض لإبدال فائه همزة، فيصير: الأُجوم[1].

ومن ذلك أنه أجاز أن تكون الهمزة في «إِنْزَهوٍ» بدلاً من العين ويكون أصله «عِنْزَهْو: فِنْعَلْو» من العِزْهاة، وهو الذي لا يقرب النساء وفيه انقباض وإعراض، وهذا طرف من أطراف الزَّهْو[2]. ولم يذكر أحد من النحاة المتقدمين أن الهمزة تبدل من العين.

وأجاز في (اليَمِي) من قول أبي الأَخْزَر الحمّاني:

مروان مروان أخو اليوم اليَمِي   ليوم ٍ رَوْعٍ أو فَعال مَكْرُمِ

أن يكون أصله «أخو اليَوْم اليَوْم، ثم قلب، فصار: اليَمْوُ، ثم نقلت الضمة إلى الميم على حد قولك: هذا بَكُرْ، فصارت: اليَمُوْ، فلما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة في الاسم أبدلوا من الضمة كسرة، ثم من الواو ياء، فصارت: اليَمِي كأَحْقٍ وأَدْلٍ»[3].

---

(١) التنبيه ص ٣٦٩ ــ ٣٧٠.

(٢) الخصائص ١: ٢٢٩.

(٣) الخصائص ٢: ٧٧.

وقال في قول رؤبة:

مــا بــالُ عيني كــالشَّعِيْبِ العَيِّنِ

«حملوه على فَيْعَلٍ مما اعتلت عينه. وهو شاذ. وأوفق من هذا ــ عندي ــ أن يكون فَوْعَلاً أو فَعْوَلاً حتى لا يرتكب شذوذه»(١).

وقال: «وأما الجاديّ ففاعُول من الجَدِيّة، وهي طريقة الدم، سمي بذلك لحمرته، كذا أرى أنا فيه، ولم أعلم أحداً من أصحابنا ذكره»(٢).

وكذلك قوله: «وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في بَأْز وسَأْق وتَأْبل ونحو ذلك إنما هو عن تطرّق وصنعة، وليس اعتباطاً هكذا من غير مُسْكة. وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيراً ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير بجواره إياها كأنه محرك بها. فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء باز إنما هي في نفس الألف. فالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنها محركة وإذا تحركت الألف انقلبت همزة»(٣).

وأصل عَدَوْلَى ــ عنده ــ عَدَوْلَل: فَعَوْلَل، ثم أبدلت اللام الثانية ياء، فصار في التقدير: عَدَوْلَيٌ، فأبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: عَدَوْلَىٰ(٤).

وذهب إلى أن قولهم: عَوَىٰ الكلبُ عَوْيَةً إنما صحت الواو فيه ــ وإن سكنت وبعدها ياء ــ إجراءً للازم مجرى ما ليس بلازم، وذلك كبنائك من الجَوَىٰ على فَعِلة، فإنك تقول فيه: امرأة جَوِية، فإن أسكنت حركة العين قلت: جَوْية، ولم تقلب الواو ياء وتدغمها في الياء؛ لأن الحركة فيها منوية،

---

(١) الخصائص ٣: ٢١٤.
(٢) التمام ص ٢٢٠.
(٣) الخصائص ٣: ١٤٧.
(٤) التنبيه ص ٢٩٣ ــ ٢٩٤.

فكذلك قالوا: عَوْية، وإن كان السكون لازماً للواو، فشبهوه بباب امرأة جَوْية[1].

وتفرد أبو الفتح بأن قلب الواو ياء في ثِياب وحِياض ورِياض ـ جمع ثَوْب وحَوْض ورَوْضة ـ إنما وقع لاجتماع خمس شرائط في كل منها، وهي: أن الكلمة جمع، وأن واو الواحد ضعيفة ساكنة، وأن قبل الواو كسرة، وأن بعد الواو ألفاً، وأن اللام صحيحة. ومتى فقدت واحدة من هذه الشرائط الخمس لم تقلب الواو ياء. ونص على أنه لم يسبقه إلى الاحتياط في هذا الباب أحد من أصحابه، ولم يذكروا علته الموجبة لقلبه، ولم يقيدوه هذا التقييد[2].

ومما لم يسبق إليه ابن جني ما ذكره في «باب في أن ما لا يكون للأمر وحده قد يكون له إذا ضامٍّ غيرَه» من أن الزائد لا يكون للإلحاق أولاً كهمزة أَفْعَل وأُفْعُل وإِفْعَل، وميم مَفْعَل، وتاء تَفْعَل، فإذا انضم إلى الزيادة أولاً زيادة أخرى صارت للإلحاق نحو أَلَنْدَد وأَلَنْجَج، وعلة ذلك أن الزيادة في أول الكلمة بابها معنى المضارعة، وحرف المضارعةإنما يكون مفرداً، فإذا انضم إليه غيره خرج بمضامته إياه عن أن يكون للمضارعة، فجاز أن يكون للإلحاق. وكذلك ميم مَفْعُول جعلت واو مَفْعُول ـ وإن كانت للمد ـ دليلاً على معنى اسم المفعول وكذلك مِفْعِيْل ومُفْعُول ومِفْعال ومِفْعَل، ليس شيء من ذلك ملحقاً، لأن أصل زيادة الميم في الأول إنما هي لمعنىً. وقَرَّرَ أن الزيادة في الأول لا تكون للإلحاق إلا أن يقترن بها حرف غير مد كنون أَلَنْدَد وواو إِزْمَوْل. وهذا ينفي أن يكون أُجارِد مُلْحَقاً بعُذافِر[3].

---

(١) الخصائص ٣: ٨٧ ــ ٨٨.

(٢) سر صناعة الإعراب ق ٢٠٤/أ ــ مخطوط، وانظر المنصف ١: ٣٤٢ فقد أسقط فيه الشرط الأخير وهو صحة اللام.

(٣) الخصائص ٢: ٤٨٠ ــ ٤٨٤.

بعد هذا نستطيع أن نقول: إن أبا عثمان المازني لم يحد عن مذهب البصريين في الأصول والفروع ولم يقف مع الكوفيين أبداً. ومما لا شك فيه أن أبا علي الفارسي بصري أيضاً؛ لأنه لم يخالفهم في أصول مذهبهم كما أوضحنا. وأما أبو الفتح بن جني فهو بصري من مفرق رأسه إلى أخمص قدميه، ومخالفته نحاة البصرة في بعض ما انفرد به لا تستند إلى أصول الكوفيين، ولم تقم على مقاييس جديدة، وإنما كانت أصول البصريين ومقاييسهم هي التي بَنَى عليها صرح علم التصريف الذي بلغ أوج ازدهاره على يديه.

ومن أقوى الأدلة على بصرية أبي علي الفارسي أنه كان يعبر عن نحاة البصرة بقوله «أصحابنا» فقد ذهب إلى أنك إذا بنيت افْتَعَلَ مما فاؤه همزة نحو أَكَلَ وأَمِنَ فإنك تقول فيه: ايْتَكَلَ، وايْتَمَنَ فلا تدغم الياء في التاء كما تدغم اتَّعَدَ، واتَّسَرَ؛ لأن الياء في ايْتَكَلَ، وايْتَمَنَ ليست بلازمة، وإنما هي بدل من همزة أَكَلَ، وأَمِنَ[1].

وحكى أبو علي أن أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب قال: «يقال: قد اتَّمَنَ فلانٌ فلاناً، وقد اتَّمَنْتُهُ، والأصل: ايْتَمَنَ، وايْتَمَنْتُهُ، ثم أدغمت الياء في التاء فشددت التاء. وفي الائْتِمام: قد اتَّمَمْتُ به مفتوح التاء»[2] وفي هذه المسألة قال أبو علي: «وهو عندي على قياس قول أصحابنا خطأ»[3] «ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصاً، وقياس قولهم عندي أن الإدغام فيها لا يجوز؛ لأن الياء غير لازمة... وإذا لم يدغموا نحو نُوْي ورُوْيا إذا خففوا الهمزة مع لزوم الواو في قول أهل التخفيف فألَّا يدغم ائتمن ونحوه أجود»[4].

---

(١) التكملة ص ٣٣٥.

(٢) الحجة ١:١٨١، وانظر التكملة ص ٣٣٥.

(٣) التكملة ص ٣٣٥.

(٤) الحجة ١:١٨١.

وعندي أن أبا علي يريد بقوله «أصحابنا» البصريين؛ لأنهم هم الذين لا يجرون ما ليس بلازم مجرى ما يلزم، ألا ترى أن الخليل منع قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء في «سُوْيرَ، وبُوْيعَ» وإن اجتمعت الواو والياء وسَبَقت الأولى بالسكون، ولم يفعل ذلك ـ فيما حكى سيبويه عنه ـ لأن الواو فيهما ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما هي منقلبة من ألف سايَرَ وبايَعَ للضمة قبلها حين قلت: فُوْعِلَ، وكذلك لم يقلب الواو ياء ويدغمها في الياء في تُفُوْعِلَ نحو تُبُوْيعَ؛ لأن الواو ليست بلازمة، وإنما هي منقلبة عن الألف في تَبايَعا، ومثله أيضاً قولهم في تخفيف رُؤْية ورُؤْيا، ونُـؤْي: رُوْية، ورُوْيا، ونُوْي لم يقلبوا الواو ياء ويدغموها في الياء بعدها؛ لأن الأصل ليس بالواو[1]. وهو قول المبرد أيضاً. فإنه لا يُجري ما لا يلزم مجرى ما يلزم[2]. وأجاز ذلك الكوفيون فقالوا في رُوْية، ورُوْيا المخففتين من رُؤْية، ورُؤْيا: رُيّة، ورُيّا[3].

وأما ابن جني فقد أكثر من إطلاق هذا المصطلح على البصريين. وهذه حجة قوية عندي في الدلالة على نزعته البصرية التي رأيناها في الفصول السابقة، فقد قال في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو: «وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم»[4]. وأصحابه الذين يعنيهم هنا هم البصريون؛ لأنهم هم الذين منعوا إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي كما رأينا في المسألة الأولى من الفصل الذي هذا الفصل يليه.

وقال أيضاً: «اختلف الناس أيضاً في مَيِّت وما كان نحـوه: فذهب

---

(١) الكتاب ٢: ٣٧٣.

(٢) المقتضب ١: ١٧٢ ـ ١٧٣، ١٧٦.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٥ ـ ٣٦.

(٤) المنصف ١: ٢٨٥ وقد وهم ابن جني في نسبة هذا القول إلى المبرد، لأن أبا العباس نص على أنه لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية. المقتضب ١: ١٠٢ ـ ١٠٣.

أصحابنا إلى أنه فَيْعِلٌ مكسور العين، كأنه كان مَيْوِتٌ، ثم قلبت الواو ياء لسكون الياء قبلها... وأما البغداديون فذهبوا إلى أنه فَيْعَلٌ بفتح العين نُقل إلى فَيْعِل بكسرها»[1]. وهو يقصد بقوله« «أصحابنا» هنا البصريين؛ لأنهم هم الذين ذهبوا هذا المذهب كما رأينا في المسألة الثانية من الفصل السابق، ويؤكد ذلك أنه قابَلَ بين أصحابه والكوفيين، وقد أثبتنا في الفصل الأول من هذا الباب أنه كان يريد الكوفيين حين يطلق مصطلح البغداديين.

ومثل ذلك اختلاف الفريقين في أصل «حَثْحَثَ» ونحوه، فقد ذهب الكوفيون إلى أن أصله: حَثَّثَ، والحاء الثانية في حَثْحَثَ مبدلة من الثاء الوسطى في حَثَّثَ، وذهب ابن جني إلى أن حَثْحَثَ أصل رباعي وحَثَّثَ أصل ثلاثي، وهي أصول تقاربت ألفاظها، وتوافقت معانيها، وليس حَثْحَثَ من لفظ حَثَّثَ وإن كان من معناه، وقال: «هذا هو الصواب، وهو قول كافة أصحابنا»[2]. ومما لا ريب فيه أنه يريد بقوله «أصحابنا» في هذه المسألة البصريين؛ لأنهم هم أصحاب هذا الرأي كما بينا في المسألة الثالثة من الفصل السابق. ويزيد قولَنا وضوحاً مقابلَتُهُ بين أصحابه وبين الكوفيين هنا.

وقال أبو الفتح: «والقول ما يقوله أصحابنا: إن أوَّل ليس بمشتق من فعل، وفاؤه وعينه واوان»[3]. وهذا قول البصريين كما ذكرنا في المسألة الخامسة من الفصل الذي هذا الفصل يتلوه.

وذكر ابن جني أن أصحابه ذهبوا إلى أن أصل كَيْنُونة ونحوها: فَيْعَلُولة[4]. والبصريون هم أصحاب هذا المذهب كما أوضحنا في المسألة السابعة من مسائل الخلاف في الفصل الثالث من هذا الباب.

---

(١) المنصف ٢: ١٥ — ١٦.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ١٩٨.

(٣) المنصف ٢: ٢٠٤.

(٤) المنصف ٢: ١٤.

وذكر أيضاً أن أصحابه ـ ما عدا الزجاج ـ ذهبوا إلى أن العرب قالوا في جمع مصيبة: مَصائِب، فهمزوها؛ لأنها أشبهت حين سكنت صَحِيفة وصَحائِف، ومُصِيبة ليست مثل صَحِيفة، وإنما هي مُفْعِلة من أصاب يُصِيب وأصلها: مُصْوِبة، وصحيفة: فَعِيْلة. وهذا قول سيبويه[1]. والأخفش[2]، والمبرد[3]، وهم أئمة البصريين.

وجعل أبا العباس المبرد من أصحابه[4]، وأنه هو الذي أَفضت إليه مقالاتهم[5]. والمبرد شيخ من شيوخ البصريين بلا منازع.

وعد ابن درستويه من أصحابه، وذكر أنه قائل بقول مشيخة البصريين[6]. وابن درستويه بصري من أصحاب المبرد[7]. وقد كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة[8].

وذكر أن أصحابه يقولون: قِنْية من قَنَوْتُ[9]، وهي مما قلبت فيه الواو ياء لانكسار ما قبلها وإن فصل بينهما حرف ساكن، ولم تكن عندهم من قَنَيْتُ لأنهم لم يثبتوه[10]. وإنما أثبتوا قنوت فقط[11]. وهذا قول البصريين[12].

---

(١) الكتاب ٢:٣٦٧.
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢:٣٥٤.
(٣) المقتضب ١:١٢٣.
(٤) المنصف ٢:١٤٨ والمقتضب ١:٢٣١، ٣:١٥٣.
(٥) سر صناعة الإعراب ١:١٤٦.
(٦) سر صناعة الإعراب ق ١٥٦/ب ـ ١٥٧/أ.
(٧) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٦ وبغية الوعاة ٢:٣٦.
(٨) بغية الوعاة ٢:٣٦.
(٩) سر صناعة الإعراب ق ٢٠٥/أ ـ مخطوط.
(١٠) الخصائص ١:١٣٧.
(١١) الخصائص ٣:١٦٣.
(١٢) الكتاب ٢:٣٨٣ ـ ٣٨٤ واللسان (قنا) ٢٠:٦٣.

ونقل أن أصحابه يذهبون إلى أن إبدال الواو المفتوحة أولاً همزة مثل أَحَدٍ، وأَناة، وأصلهما: وَحَدٌ، ووَناة ــ جاء على غير قياس[١]. وهذا قول البصريين[٢].

وقال أبو الفتح: «وقد تلا أبا الحسن في ما أورده سيبويه في كتابه جلّة أصحابنا كأبي عُمَر[٣]. وأبي عثمان[٤] وأبي العباس[٥]»[٦]. وهؤلاء بصريون.

وقال في إبدال النون: «وأما البدل فذهب أصحابنا إلى أن النون في فَعْلان فَعْلَىٰ نحو غَضْبان، وسَكْران، ووَلْهان، وحَيْران بدل من همزة فَعْلاء نحو حمراء وصَفراء»[٧].

وإنما ذهب هذا المذهب سيبويه[٨]، والمبرد[٩]، وهما بصريان بلا خلاف.

نستطيع الآن أن نقول: إن أبا عثمان المازني، وأبا علي الفارسي وأبا الفتح بن جني قد التزموا مذهب البصريين في علم التصريف، وذلك للأسباب التالية:

الأول: أن المازني لم يذكر أحداً من الكوفيين في كتابه «التصريف»،

---

(١) التنبيه ص ٣٦٩.
(٢) الكتاب ٢: ٣٥٥ والأصول لابن السراج ٢: ٥٩٥ ــ رسالة دكتوراه.
(٣) الجرمي.
(٤) المازني.
(٥) المبرد.
(٦) سر صناعة الإعراب ١: ٦٧.
(٧) سر صناعة الإعراب ق ١١٩/ب.
(٨) الكتاب ٢: ١٠، ١٠٧ ــ ١٠٨، ٣١٤، ٣٤٩.
(٩) المقتضب ١: ٦٤، ٢٢٠.

فلو كان يأخذ بشيء من أقوالهم لما أغفل ذكرهم إغفالاً تاماً، وكل من رَوَىٰ عنهم كانوا من البصريين، ومخالفته لهم في بعض الآراء لا تخرجه من المذهب البصري؛ لأن العبرة بالأصول، وقد وقف إلى جانب نحاة البصرة في كافة مسائل التصريف التي اختلف فيها الفريقان، أضف إلى هذا أن آراءه التي انفرد بها إنما تقوم على أصول البصريين.

والثاني: أن الفارسي قد خالف الكوفيين في كافة المسائل التي ذكر آراءهم فيها، كما أخذ بقول البصريين في مسائل الخلاف، وبنى آراءه على مقاييس أهل البصرة.

والثالث: أن ابن جني قد رد كثيراً من أقوال الكوفيين، واستحسانُه بعض آرائهم لا يدل على أنه منهم، وإنما يستنتج منه أنه لم يكن متعصباً ضدهم، كما تبنى مذهب البصريين في كافة مسائل الخلاف بين نحاة البلدين، واستند في آرائه إلى أقيستهم.

* * *

خاتمة
نتائج البحث

إن الغاية التي كنت أبغي تحقيقها في هذا البحث هي دراسة مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، وقد اقتصرت في النصوص التي استشهدت بها على مسائل التصريف، ولم أتجاوزها إلى شيء من مباحث علم الإعراب، وهذه السمة البارزة تصاحب القارىء في الفصول كلّها، وهذا أول بحث من نوعه في هذا الميدان، فقد انصرف الباحثون إلى دراسة الإعراب، ولم أرهم يعرضون لمباحث التصريف إلا لماماً فيما قاموا به من دراسات نحوية. وقد استقيت مادة الدراسة من كتب الصرفيين الذين تكفل هذا البحث ببيان مناهجهم ومذاهبهم، ولم أرجع إلى من أخذوا عنهم إلا نادراً.

ولتحقيق هذا الغرض قدمت لهذا البحث بتمهيد تناولت فيه مفهوم التصريف عند المتقدمين؛ وأوضحت فيه أن السيرافي قد أخطأ في تحديد مدلول هذا العلم عند سيبويه حين ذهب إلى أنه يريد به القياس اللغوي، وأثبتُّ أن للتصريف عند ابن جني ثلاثة مدلولات هي: التنقل في الأزمنة المختلفة من ماضٍ وحاضر ومستقبل، والقياس اللغوي، وتنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إياها، كما عرضت لمدلوله عند المحدثين من علماء اللغة، وذكرت أنهم يذهبون في تعريفه إلى أنه العلم الذي يبحث في الوحدات الصرفية (المورفيمات) التي تؤدي وظائف محددة في الصيغ في حين رأى

المتقدمون أنه يبحث في ضربين من التغييرات: التغيير الذي يحدث في الأبنية، ويترتب عليه تغيير في المعنى، والتغيير اللفظي الذي لا يؤدي إلى تغيير في المعنى، ويُدرج المحدثون النوع الثاني في علم الأصوات، ويعتمد التصريف عندهم على ما يقرره علم الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود، ويقوم علم النحو على ما يقدمه علم التصريف؛ لذا يجب أن يقدم التصريف على النحو في الدراسة؛ لأن المنهج الحديث ينطلق في دراسته من الوحدات الصغيرة، وقد نص على هذا ابن جني، وطبقه في كتابه «سر صناعة الإعراب» إذ قدم الحديث عن الأصوات على الحديث عن التصريف، ونص في «المنصف» على أنه ينبغي على من أراد دراسة النحو أن يبدأ بدراسة التصريف، وعَلَّل تقديم المتقدمين النحو على التصريف بصعوبة الصرف.

وانتقلت بعد ذلك إلى تبيان موضوع التصريف، فقارنت بين مذهب المتقدمين ومذهب المحدثين في هذا الشأن، وأتبعته بالحديث عن أقسام التصريف، واستنتجت من كتاب سيبويه وكتاب التصريف للمازني أن الخلاف بينهما في هذه المسألة ينحصر في أمرين:

الأول: أن سيبويه يعد أبنية الأسماء المزيد فيها من التصريف في حين أَخلى المازني كتابه من هذا الباب.

والثاني: أن سيبويه جعل الإدغام باباً من أبواب التصريف، ولم يذكره المازني في كتابه مع أنه كتاب مقصور على هذا العلم.

وفي هذه القضية ذكرت أن مفهوم التصريف قد اختلف في القرنين الثالث والرابع عنه في القرنين السابقين، وذهبت إلى أن أول من عرض لأقسام التصريف هو ابن السراج، وحصرت الخلاف بين المتقدمين والصرفيين في هذه المسألة بأمرين هما: الخلاف في عدد الأقسام، والخلاف في الأسماء مع أن المسميات واحدة. ثم ذكرت أقسام التصريف عند المحدثين.

وانتقلت بعد ذلك إلى تبيان الصلة بين الاشتقاق والتصريف، وأوضحت أن المتقدمين كانوا يخلطون بينهما بسبب تداخل المصطلحين، والمماثلة بينهما في التعريف؛ لأنه يصدق على كل منهما أنه تغيير يلحق الكلم.

وفي نشأة التصريف ذكرت أنه لم يشر أحد من المتقدمين إلى الواضع الأول له، وأن أول من نص عليه من المتأخرين الكافِيَجيّ شيخ السيوطيّ، وقد نفيت ما ذهب إليه من أن معاذ بن جبل رضي اللّه عنه واضع هذا العلم، ورددت ما ذهب إليه السيوطي من أنه معاذ الهراء، وذهبت إلى أن التصريف نشأ في منتصف القرن الأول الهجري، وأن واضعه غير معروف. وبحثت غرض التصريف وأهميته، فأكدت أنه ضروري لكل باحث في اللغة. وتلوته بإحصاء الكتب المصنفة في هذا العلم حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وأثبت أن عنوان كتاب «سر صناعة الإعراب» يدل دلالة حقيقية على مضمونه، وفندت بالحجج الدامغة ما أثاره محققو الجزء الأول منه وغيرهم حول سبب تسمية المؤلف كتابه بهذا الاسم.

وخصصت الباب الأول لدراسة مناهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع، وأوضحت الصلة بين أصول التصريف وأصول الفقه، وذكرت أن ابن جني هو أول من وضع أصول التصريف على مذهب أصول الكلام والفقه، وأثبت أنه الواضع الأول لأصول التصريف، وأما كتاب «الأصول في النحو» لابن السراج فهو في أبواب النحو المعروفة، وليس فيه من الأصول سوى مسألتين، وذهبت إلى أن أصول التصريف قد تأثرت بأصول الفقه، وأن التأليف في أصول الفقه سابق للتأليف في أصول النحو، ورجحت أن الصرفيين لم يتأثروا في مناهجهم بالمنطق اليوناني، وأنهم احتضنوا منطق المتكلمين والأصوليين ومنهجهم.

وبينت بالنصوص المستمدة من كتب المتقدمين والصرفيين أن ما ذكره السيوطي من إجماع النحاة على الاحتجاج بالقراءات الشاذة غير صحيح، وأن

الصرفيين قد لَحَّنوا بعض القراء السبعة في قراءات كثيرة، وأثبت أن القراءات السبع متواترة إلى النبي صلى اللّٰه عليه وسلم، وأكدت خطأ المازني في تلحينه قراءة نافع في رواية خارجة (مَعائِش) بالهمز، وأثبت صحة القراءات التي طعن فيها الصرفيون من الناحية اللغوية، وانتهيت إلى أن الصرفيين لم يلتزموا بما نصوا عليه من أن القراءة سُنَّة يجب اتباعها، واجترأوا على تخطئة القراء، وتضعيف بعض القراءات السبع التي لا تتفق والقواعد التي استنبطوها، وهم يقتدون في ذلك بمن سبقوهم من نحاة الكوفة والبصرة، وذهبت إلى أن المنهج الصحيح أن يعاد النظر في تلك القواعد، فما وافق منها القراءات أخذنا به، وما عارضها صححناه في ضوء ما اشتملت عليه تلك القراءات من ظواهر تصريفية.

وانتقلت بعد ذلك إلى بحث قضية الاحتجاج بالحديث النبوي، فأثبت الخطأ الذي وقع فيه النحاة المتأخرون حين زعموا أن المتقدمين لم يحتجوا به، وبينت بالأدلة الواضحة أن المتقدمين والصرفيين لم يختلفوا في هذه المسألة، وأنهم استشهدوا به وإن لم يكثروا منه إكثارهم من الاستشهاد بكلام العرب.

ثم بحثت منهج الصرفيين في الاحتجاج بكلام العرب، وذهبت إلى أنهم لم يأخذوا عن القبائل كافة لأنهم وضعوا قواعدهم على اللغة الأدبية المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم، وليس لعدم فصاحة بقية القبائل التي لم يرووا لغتها، وأثبت أنهم في أخذهم اللغة اعتمدوا مقياس الفصاحة، وليس البداوة أو التحضر، وأن التهمة التي أُلصقت بالكوفيين، وهي أخذهم اللغة عن غير الفصحاء، ليست صحيحة، وبينت أن الصرفيين تأثروا في هذه المسألة بالأصوليين، وأن ابن جني حين أطلق عصر الاحتجاج، ولم يقف به عند منتصف القرن الثاني الهجري إنما اشترط أن يكون من يؤخذ بلغته من معاصريه فصيحاً، ومقياس الفصاحة هو موافقة لغة المتأخرين للغة المتقدمين،

وأنه أول من قال: إن لغات العرب كلها حجة، وأول من فصل القول في هذه القضية على نحو يثير الإعجاب.

وفي القياس ذهبت إلى أن الصرفيين والنحاة المتقدمين أخذوا بمنهج المتكلمين، وأثبت، بالنصوص المستقاة من كتب الكوفيين المتقدمين، أن نحاة الكوفة لم يكونوا يقيسون على الشاذ دائماً كما هو شائع عنهم بين الباحثين، بل إن الفراء لم يكن يقيس على النادر إلا قليلاً. وفي عرضي لمنهج البصريين في القياس وقفت على قول للخليل قاس فيه على المثال الواحد، كما رأيت قولاً للمبرد أجاز فيه القياس على الشاذ في مسألة من مسائل التصريف.

وحين بحثت القياس عند الصرفيين ذكرت أن المازني هو أول من أطلق القول المشهور: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، واتبعه في ذلك أبو علي الفارسي وابن جني، وأوضحت أن أبا عثمان المازني نهج منهج البصريين في القياس، وأن الفارسي هو أول من نص على أن بعض اللغة يؤخذ عن طريق القياس، وبعضها لا يعلم إلا من جهة السماع، وقد أخذ بهذا القول تلميذه ابن جني، وأنه أول من وضع الأصل القائل: إذا تعارض القياس والسماع وجب اطراح القياس والمصير إلى ما جاء به السماع، وبهذا أخذ ابن جني أيضاً، وأثبت أن أبا علي اتبع منهج نحاة البصرة في مسألة القياس، وبالغ في العناية به حتى أصبح شيخ مدرسة القياس، ثم جاء ابن جني، ففتح باب الاجتهاد على مصراعيه، وذهب إلى أنه يجوز للإنسان أن ينطق على قياس أية لغة من لغات العرب، وأن العرب يعرفون القياس بطبعهم وإن لم تكن لهم أصول يراجعونها، واتخذ القياس حَكَماً في قضية الأخذ بلغة معاصريه، ولغة الأعرابي التي ينفرد بها. وقد أثبت أن منهجه كان أقرب إلى منهج البصريين منه إلى منهج الكوفيين، وأنه لم يلتزم أيّاً منهما، وإنما اختط لنفسه منهجاً جديداً سار على هديه، وكان ذا قدم راسخة في تصحيح القياس وتسديده.

وفي نهاية حديثي عن كل واحد من الصرفيين أحصيت أكبر قدر ممكن من الشواذ عنده.

وعقدت بعد ذلك فصلاً للعلل الصرفية عرضت فيه نشأتها وتطورها والكتب التي صنفت فيها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وذكرت أن الصرفيين لم يقتصروا على تعليل ما وصل إليهم من لغة العرب، بل تجاوزوه إلى ما لم ينطق به العرب، وحاولوا أن يلتمسوا له عللاً، وإنما فعلوا ذلك لأنهم يعتقدون أن للعرب حكمة في استعمال ما استعملته وإهمال ما أهملته، وذهبت إلى أن هذا أثر من آثار علم الكلام، ورأيت أن أبا علي الفارسي وابن جني قد عنيا بالعلل عناية شديدة، وانتزعا كثيراً منها، وأن ابن جني قد تأثر في حديثه عن العلل بالفقهاء والمتكلمين، وأنه وضع لها أصولاً على نحو لم يسبق إليه.

وفي الموضوعات السابقة كافة كنت ألجأ إلى علم اللغة الحديث واللغات السامية لأفسر ما لم أقتنع بتفسير الصرفيين له من ظواهر التصريف، وقد اهتديت إلى تفسير كثير منها، وأوضح مثال على ذلك قضية الأصل المتخيل الذي ذهب الصرفيون إلى أنه لم يستعمل البتة، فقد استطعت في ضوء علم اللغة الحديث، والاستعانة بعلم اللغة التاريخي، وعلم اللغة المقارن أن أرجح أن هذا الأصل المرفوض عند الصرفيين قد استعمل في فترة من تاريخ اللغة، ثم تطور بعد ذلك إلى صورة جديدة. ومثل هذا الأمر أكثر من أن أعرض له في هذا الموجز، فهو يُطالع القارىء في معظم الظواهر الصرفية في المباحث الماضية.

ثم عرضت بعد ذلك لقضية اتخاذ الإجماع حجة، فذكرت أنه ضربان: إجماع العرب، وإجماع النحاة، وأن ابن جني هو أول من بحث هذه المسألة، وأن الصرفيين اتخذوه حجة كالأصوليين، وأجازوا الخروج عليه.

وانتقلت بعد هذا إلى بحث اتجاهات الصرفيين، فنفيت وجود المدرسة البغدادية، وأثبت أن مصطلح «البغداديين» إنما كان يطلق على نحاة الكوفة لإقامتهم في بغداد. وبعد الفراغ من هذه القضية وضعت ثلاثة أسس للوقوف على مذاهبهم التصريفية:

الأول: مواقفهم من نحاة البلدين، وقد اتضح لي بعد طول البحث والتتبع أن المازني لم يذكر أحداً من الكوفيين في كتابه، وأن كل من روى عنهم أو ذكر آراءهم كانوا من البصريين، وقد خالفهم في بعض الآراء.

وثبت لديَّ أن الفارسي خالف الكوفيين في مسائل التصريف التي ذكر آراءهم فيها، وخالف أعلام البصرة في بعض الأحيان.

وأما ابن جني فقد استحسن بعض أقوال الكوفيين، ورد بعضها، وخالف نحاة البصرة فيما اتضح عنده أن قولهم فيه غير سديد.

والثاني: مواقفهم من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين. وقد رأيت أن مسائل التصريف التي اختلف فيها الفريقان إنما أخذ فيها الصرفيون بمذهب أهل البصرة.

والثالث: آراؤهم والأصول التي بنوها عليها. وقد وجدت أن آراءهم التي انفردوا بها إنما بنيت على أصول المذهب البصري، وبذلك أثبت أن الصرفيين جميعاً كانوا يأخذون بمذهب البصريين في التصريف وإن خالفوا أعلام المذهب البصري في بعض الآراء؛ لأن العبرة في ذلك بالأصول. وتأكد لديَّ هذا حين وجدت أن أبا علي الفارسي وابن جني يطلقان مصطلح «أصحابنا» على البصريين، وقد أثبت ذلك بالرجوع إلى كتب المتقدمين.

• • •

الفهارس العامة

— ٧ —

فهرس الموضوعات

• • •